فصلية

ايران و العرب

١

العدد الأول . السنة الأولى . صيف ٢٠٠٢ . جمادى الأولى ١٤٢٣

إيران والعرب في عالم اليوم

الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتحديات العولمة

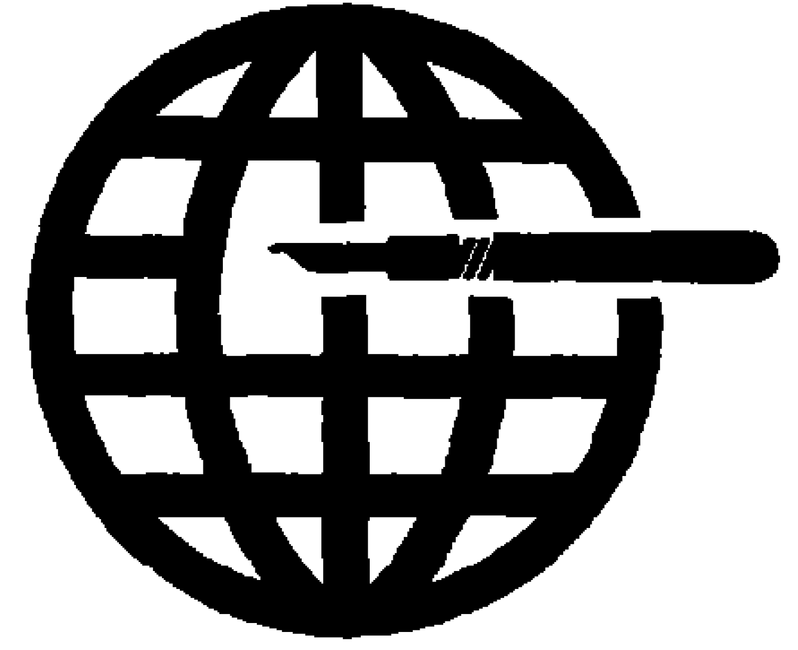
أثر الانقسامات الاجتماعية في الانتخابات الإيرانية

أوبك: آفاق جديدة

إيران: المقاومة الهشة للتطورات الاجتماعية

جمعية الصداقة الإيرانية ـ الفلسطينية





فصلية ايران والعرب

مركز پژوهشهاى علمى و مطالعات استراتژيک خاور ميانه

مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

Center for Scientific Research and Middle East Strategic Studies

مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

مركز متخصص في القضايا الفكرية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

- يهدف إلى دراسة هذه القضايا من خلال تفاعل العلاقات بين دول المنطقة، بما فيها إيران.
- يُعنى بمتابعة التوجهات السياسية والاقتصادية الدولية ومدى تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط.
- يهتم بدراسة العلاقات بين دول المنطقة، مع إيلاء عناية خاصة بالعلاقات العربية ـ الإيرانية.
- يقوم المركز بعقد الندوات واللقاءات العلمية، وينظم حلقات نقاش متخصصة، كما يُعد في هذا الإطار برامج الأبحاث والدراسات.
- إصدار العديد من المجلات والكتب والمنشورات التي تدخل في إطار اهتماماته.

الاشتراك

الاشتراك السنوي بما فيها أجور البريد

- لبنان: ٤٥٠٠ل.ل. - سوريا: ١٥٠ ل.س.
- إيران ١٥٠٠٠ ريال - البحرين: ٣ دنانير
- قطر ٢٠ ريالاً - الكويت: ٢ دينار
- المغرب: ٢٨ درهماً - ليبيا ٥ دنانير
- دول الشرق الأوسط وافريقيا: ٣٠ دولاراً
- الدول الأوروبية: ٤٠ دولاراً
- اميركا ودول أخرى: ٥٠ دولاراً

- الأردن: ٢ دنانير - العراق: ٧٥ ديناراً
- السعودية: ١٠ ريال - عُمان: ٣ ريال
- تونس: ٣ دنانير - اليمن ١٧٥ ريالاً
- قبرص: ٢ جنيه - بريطانيا ٢ جنيه
- ترسل طلبات الإشتراك إلى مركز الأبحاث العلميّة والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

التوزيع في لبنان والشرق الأوسط : مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع
تلفاكس : ٨٥٦٦٧٧ / ٠١ ص . ب ٦٥٩٠ / ١١٣ بيروت – لبنان

العنوان

مكتب بيروت

بئر حسن ـ شارع السفارات ـ بناية شاطئ العاج ـ هاتف: ٠١/٨٣٣٦٩٨
فاكس: ٠١/٨٣٣٦٩٨
ص . ب: ١١٣/٥٦٦٩ بيروت ـ لبنان
بريد الكتروني : fasleyat@middleeast-iran.com

مكتب طهران

بلوار كشاورز، شارع شهيد نادري ، رقم٢٠
هاتف: ٨٩٦٤٢٨٢، ٨٩٦٦٧٣٣، ٨٩٦١٧٧٠ (٠٠٩٨٢١)
ص . ب: ١٤١٥٥/٤٥٧٦، فاكس: ٨٩٦٩٥٦٥
بريد الكتروني : merc@irost.com

المدير المسؤول: فكتور الكك

فصلية
ايران والعرب

العدد الأول ـ السنة الأولى ـ صيف ٢٠٠٢

- ترحب ***فصلية ايران والعرب*** بدراسات الكتَّاب حول مختلف القضايا المتعلقة بالشؤون الإيرانية ـ العربية، شرط الا تكون قد نشرت أو مقدّمة للنشر في مطبوعات أخرى، وأن تكون موثقة بطريقة علمية.
- يُفضّل أن يُقدم النص مطبوعًا مع القرص الممغنط (الديسك).
- يُرجى من الكتَّاب إرسال سيرة ذاتية موجزة مع عناوينهم: هاتف، فاكس، بريد الكتروني

فصلية
إيران والعرب

بسم الله الرحمن الرحيم

فصلية
ايران والعرب

العدد الأول - السنة الأولى - صيف ٢٠٠٢

المحتويات

رأي

- إيران والعرب في عالم اليوم — محمود سريع القلم ٩

ندوة

- إيران وتحديات العولمة ١٣

دراسات

- أثر الانقسامات الاجتماعية في ولاءات الناخبين الإيرانيين — علي رضا خراساني ٤١
- اللغة العربية في إيران، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً — فكتور الكك ٥٧
- التخلف التكنولوجي: عامل تشرذم في الشرق الأوسط — كيهان برزگر ٧٩
- أضواء على علم السياسة في إيران — علي رضا ازغندي ٩٣
- من الإمامة إلى ولاية الفقيه، الواقع التاريخي والدلالات الفقهية — علي ابراهيم درويش ١٠٥
- التنمية الصناعية في إيران — علي رشيدي ١٢٥
- مكانة الصناعات المعدنية في الاقتصاد الإيراني — فرهاد محمدي ١٤١

تقارير

- أوبك: آفاق جديدة — ناصر فرشادگهر ١٦٣
- صناعة السجّاد في إيران: مشكلات وآفاق — محمد علمي ١٦٩
- العسكر والسياسة في الشرق الأوسط — باري روبين ١٨١

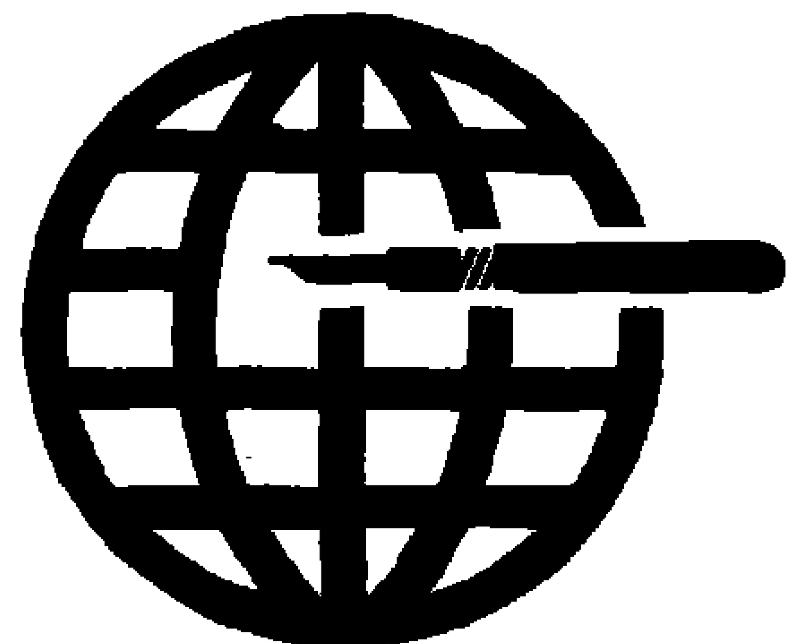
قراءات

- ايران: المقاومة الهشة لتاريخ التطورات الاجتماعية — جان فوران (ع.ر.أ) ١٩٥
- سوء فهم أم سوء نيات — دافيد فرومكين (نافذ أبو حسنة) ١٩٨

فعاليّات

- جمعية الصداقة الإيرانية ـ الفلسطينية — هيئة التحرير ٢٠٧
- إطلاق «فصلية إيران والعرب» — فكتور الكك ٢١٠
- روح الحدائق والمقاومة: رحلة نخبوية إلى إيران — انطوان مسرة ٢١٤

ملخصات بالفارسيّة



إيران والعرب: قدرٌ مشترك

صحوة مباركة هي هذه المجلّة! ورائدة مسيرة خيِّرة من التعاون والتضامن والتآخي - وإن طويلة المدى - بين إيران والعرب، تحيي ما انقطع أو وهن من تواصلنا التاريخي العريق الذي أهّلنا لنهدي إلى العالم حضارة رائعة أسهمت في تقدّم الإنسانية.

ففي الظروف الإقليمية السائدة، والسياق العالمي القاهر منذ بضع سنوات، ولا سيّما بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، كان لا بدَّ للإيرانيين والعرب من أن يستيقظوا على واقع جديد، هو أنَّ قدرهم مشترك. وإذا حاولنا أن نتنوّر المستقبل على ضوء الماضي ومستجدّات الحاضر تبيّن لنا أن لا استقلال ولا سيادة ولا كرامة ولا استمرار حيّاً لكلا الشعبين إلاّ بالتفاهم والتعاون والتضامن بينهما، وصولاً إلى التآخي المنشود.

ندر أن تفاعلت أُمّتان، عبر التاريخ، في جميع حقول الحياة، كما تفاعلت الأُمّتان العربيّة والإيرانية. فمنذ العهد الأخميني في إيران، وصولاً إلى العهد السّاساني الذي سبق ظهور الإسلام، واتّسعت فيه الروابط بين امبراطورية فارس والعرب المنتشرين في شبه الجزيرة والعراق وما إليهما، والعلاقة قائمة بين الطرَفين. إلاّ أن انتشار الإسلام في ايران أدّى إلى اختلاط شديد بين العرب والإيرانيين في السُكنى والتزاوج والتعامل السياسي والاقتصادي والثقافي وسائر وجوه الحياة.

وكان من طبيعة الأمور أن يحمل القرس إلى العرب وسائر الشعوب التي ضمتّها الخلافة الإسلامية ثقافتهم المتجلّية في الإدارة والنظم وشؤون السلم والحرب والزراعة والصناعة وعلوم الطب والهندسة والمعمار وتأثيث المنازل والدور والقصور والأدب والفكر، وما يلازمها من شؤون الحياة المختلفة. وكانت قد تسرَّبت، قبل الإسلام، إلى العرب بعض هذه الشؤون، عبرَ إمارة اللخميّين في الحيرة بالعراق، ومن خلال مواطن تواصل أخرى، مثل اليمن، ومواسم التبادل التجاري أو الطقوس الدينية، مثل سوق عكاظ ومواسم الحجّ، وسوى ذلك.

في مقابل ذلك، نشر العرب والمسلمون الأولون في إيران دين الإسلام واللغة العربية، لغة القرآن والعقيدة والشريعة، وتراثهم الشعريّ المتطوّر، إضافة إلى شؤون شتّى من الحياة الفكريّة والعمليّة. ولمّا كانت القصيدة العربيّة قد استقرّت في شكلها المعهود المقصّد، فقد غدت منذ العهد الأول للإسلام، ثم في العهود اللاحقة، ولا سيّما في العصر العبّاسي، نموذج الشعر الرفيع بالنسبة إلى الإيرانيين.

هذا التفاعل متعدّد الأوجه بين العرب والإيرانيين أدّى إلى نهضة جبّارة. فقيام حضارة عربيّة إسلامية زاهية اشترك في رفع بنائها الفذّ نوابغ من الطرفين، إلى جانب الشعوب الأخرى التي عايشتهما على امتداد رقعة الخلافة. واستمرّ التواصل قائمًا بينهما حتى بعد انفصال بعض النواحي الإيرانية النسبيّ عن السلطة الفعليّة لمركز الخلافة في بغداد.

إلاّ أنّ سيل الغزوات التي انطلقت من آسيا الوسطى وما وراءَها، ولا سيّما غزوات المغول، ثم قيام السلطنة العثمانية، فاستقرار الاستعمار من الهند إلى الشرقين الأوسط والأدنى وافريقيا، أدّت إلى شبه قطيعة بين الأمّتين، إضافة إلى عوامل أخرى ليس هذا المقام مكانًا للتوسّع فيها. ولولا التواصل في العهد الصفويّ بين إيران وجبل عامل وبين حوزات النجف وإيران لكانت العلاقات بين الأمتين غابت واندثرت.

لكنّ اندلاع الحربين العالميتين في القرن العشرين وآثارهما استتبعت نوعًا من التواصل الخفر بين العرب وإيران. غير أنّ التواصل المعرفيّ الثقافيّ كان يجري في معظمه عبر محور ثالث، هو أوروبا ومراكز القرار والاستشراق فيها. ثم اشتدت العلاقات المباشرة في النصف الثاني من القرن العشرين إلى أن قامت جمهورية إيران الإسلامية وفتحت صفحة جديدة بينها وبين العرب. رغم الحرب العراقية - الإيرانية، تقوم على رغبة في التفاهم والتعاون وحسن الجوار. فاعتبر الدستور الإيراني اللغة العربيّة لغة رسمية إلى جانب الفارسيّة، وقامت محاولات كثيرة لتحسين العلاقات بين الطرفين، كانت آخرها المعاهدة الأمنية بين إيران والمملكة العربية السعودية.

في هذه المناخات الإيجابية كان لا بدّ من اعتماد وسائل تواصل بين الأمتين تعيد التعاون التاريخيّ الطويل الزاهي بينهما إلى أفضل ممّا كان، وتضع الأسس للمزيد من التعارف والتفاهم والتعاون ضمانًا للاستقلال والسيادة، وتفعيلاً لمختلف وجوه الحياة، وسعيًا إلى توطيد الاستقرار والسلام في منطقتنا الواسعة الثريّة والاستراتيجيّة.

إن إيران تشكّل عمقاً إستراتيجياً للعرب وصولاً إلى آسيا الوسطى والشرق الأقصى، وكذلك البلدان العربية بالنسبة إليها، سواء في الشرق الأوسط أو إفريقيا النيل أو إفريقيا الشمالية. وما تزال الجغرافيا، رغم ثورة التكنولوجيا، تفرض معطياتها على مسار التاريخ. فكيف إذا كان التاريخ بينهما مشتركاً في أزهى فصوله، والإبداع مشتركاً في إطار الحضارة العربية الإسلامية؟

من هذه المنطلقات والمعطيات وسواها نعتبر مجلّتنا «فصلية إيران والعرب» ذات رسالة للأمتين تقوم على إعادة التواصل الحر بينهما والمباشر، تتعرّف الواحدة من خلال مضمونها إلى ثقافة الأخرى بوجوهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، بصورة مباشرة وموضوعية.

فقد مضى دهر كان العرب والإيرانيون خلاله - وهو قريب العهد إلينا - إذا أراد طرف منهم الاطلاع على ما يجري عند الآخر لجأ إلى طرف ثالث أوروبي يتقرّى دراسات المستشرقين أو المنظرين الغربيين متنوّراً الأمور من بعيدو كزنما الخطّ المستقيم بين بيروت ودمشق وبغداد وسواها من جهة، وطهران وأصفهان وشيراز من جهة أخرى، ليس أقصر الخطوط، كما حددته الرياضيات، بل هو خط متعرّج عليه يطوف بأوروبا كي يعود فينكسر فوق الأرض الإيرانية المعطاء.

لقد جمّعتنا بهم أحداث التاريخ وواقع الأمر فصاهرناهم، وصاهرونا، وساكناهم وساكنونا، وقرضنا الشعر معاً بلغتنا ولغتهم، وتفلسفنا معاً، وطوّرنا الكلوم القديمة يداً بيد، وبسطنا جناحي الحضارة معاً فوق العالم القديم من الصين إلى أقصى الغرب، فإذا بنا نستيقظ، بعد سبات كسبات أهل الكهف، لنُفجع بأن طريق طهران تمرُّ في مغرب الشمس!

لرأب هذا الصدع كانت «فصلية إيران والعرب». وهي وليدة المجتمع المدني الإيراني - العربي، أي أنها ابنة مؤسسة غير حكومية (ONG) تسعى إلى التعارف والتآلف بين المجتمعين، وتهيئ النفوس لتعاون منشود يؤمّن لهما الازدهار والكرامة، إذ إن الاتفاقيات والمعاهدات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول تبقى حبراً على ورق إذا لم يقتنع المجتمع المدني بجدواها فهو الأرضية التي تغذيها والفضاء الذي فيه تنمو والشمس التي تحوّل غذاءها إلى نماء.

من هذا المنطلق الواعي أُرسيت أسس تعاون مع مؤسسات مدنية عربية، إضافة إلى «مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط» مثل مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في جمهورية مصر العربية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت والمعهد الدبلوماسي الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية. وما تزال الاتصالات مستمرة بمؤسسات عربية أخرى لتفاهم وتعاون منشودين، لتكون مجلتنا صوت الجميع من عرب وإيرانيين فتشكل رؤية فكرية مشتركة.

نأمل أن تكون مجلّتنا حجر الزاوية في بناء مستقبلي يؤاخي بين العرب وإيران ويحتضن في أجنحته كذلك تركيا التي كانت لها مشاركة وافرة في الحضارة العربية - الإسلامية.

إنّ مجلّتنا هي مجلّة العرب وإيران والشعوب الشرقيّة الإسلاميّة والمسيحيّة وسواها، لا تفرّق بين عرق ودين ومذهب، لأنها جميعًا اشتركت في رفع صرح حضارتنا. وهي مجلّة المفكّرين الأحرار من جميع أصقاع العالم لأنّ حضارتنا لم تتقوقع يومًا، بل انتقلت إلى أوروبا والعالم بإسهاماتها الكثيرة وإنسانيتها المميّزة.

فصلية إيران والعرب

رأي

إيران والعرب في عالم اليوم

نعيش في عالم ذي اتجاهين يؤثران في مختلف جوانب حياة الأمم كافة. يتمثل الأول في العولمة وما تمليه من ارتباطات سياسية واقتصادية وثقافية، فيما يتمثل الثاني في النزعة الإقليمية التي تشكل الركيزة الأساس في العلاقات الإيرانية ـ العربية، بحيث يبدو لزاماً أن يستند تحرك الجانبين، الإيراني والعربي، وبمعزل عن إرادتهما، إلى ترابط متبادل. وفي هذا السياق، يتعين درس القضايا العربية ـ الإيرانية، على غرار الأمن الجماعي والعلاقات السياسية والاقتصادية المتنامية، في ضوء معادلة التقارب والمواءمة، فضلاً عن دراسة مجموعة أخرى من القضايا المهمة التي تعني الجانبين، كالبيئة والعلاقات الثقافية والجامعية والعلوم والفنون.

تشهد إيران في المرحلة الراهنة تطورات يتوقع أن تعزز مكانتها وتكاملها في المدين المتوسط والبعيد، في حين أن السمات الجيوسياسية المتميزة، والإمكانات المهمة الاقتصادية والتقنية والنفطية التي تحظى بأيد عاملة ماهرة، تقود إيران إلى العمل على تسوية مشاكلها الأمنية والسياسية مع جاراتها العربية. وإلى القضايا المستجدة والملحة، يواجه الإيرانيون والعرب مصيراً ثقافياً وسياسياً مشتركاً. ويفترض أن يساعد مجدهم الغابر في تمهيد الطريق أمامهم للتعامل والتنسيق في عالم مترابط وفي ظل اتجاهات التقارب والمواءمة التي تسود المنطقة.

على هذا النحو يتعين على إيران أن تعيد بناء سياستها الخارجية حول خمسة محاور: آسيا الوسطى وروسيا والقوقاز؛ الصين والهند وحدود إيران الشرقية؛ العالم العربي؛ العالم الإسلامي؛ أوروبا والغرب. وإذا كان لكل من هذه المحاور تعقيداته الخاصة، فإن جميع التيارات السياسية البارزة في الساحة الإيرانية تجمع على النهوض بالعلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية شيئاً فشيئاً، إلى جانب توفير الحماية الأمنية لها. ولحسن الحظ، تبدد إلى حد ما سوء الفهم الذي كان يخيّم على العلاقات العربية ـ الإيرانية. وغني عن البيان أن إقامة دولة

فلسطينية مستقلة لضمان استقرار منطقة الشرق الأوسط هو من طموحات إيران، وأن التعاون والتنسيق بين إيران والعالم العربي يجعلهما في موقع مبادرة أقوى لدى التعامل مع القوى الأجنبية. ومن الطبيعي أنه كلما ازداد العرب والإيرانيون انفتاحاً، ازداد التعاون بينهم. على أن من المناهج التي تؤدي إلى تنمية العلاقات بين الجانبين يحظى الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتنمية التبادلات بالأولوية، بحيث يصب كل ذلك في بحر المصالح المشتركة.

لقد ولدت فكرة تأسيس فصلية إيران والعرب منذ ثماني سنوات على أيدي نخبة من الجامعيين والمهتمين بقضايا العالم العربي. وإني أشعر بالفخر لما بذلت من جهد لاستيعاب القضايا العربية، وقدمت من خلال المؤتمرات والندوات والطاولات المستديرة من أوراق عمل في هذا الشأن. ويسعدني اليوم بعد مضي هذه السنوات أن تكون هذه المجلة وعاء لجني ثمار الجهود الكبيرة التي بذلها الأساتذة والمفكرون والكتّاب العرب والإيرانيون. ومن الطبيعي أن نرى أنفسنا في درب طويل نتوخى المعرفة، يحدونا الأمل أن يتحقق للعرب عبر هذه الفصلية وسواها ما تحقق للإيرانيين من انفتاح على العرب عبر الفصليات والمجلات الصادرة بالفارسية. وحبذا لو يقوم التجار والفنانون وأهل الصحافة والسياسية بدورهم لدفع التقارب العربي - الإيراني قدماً، بعدما أدت النخبة من الجامعيين والباحثين قسطاً من وظيفتها العلمية في هذا المجال... بدورنا نمد يد المحبة والتعاون للكتّاب والمفكرين العرب، ونرى أنه بتضافر الجهود، نستطيع أن نحقق ما يُتوقع منا في إطار هذه المهمة التاريخية، عسى أن يعيش أبناؤنا في ظل الاحترام المتبادل والتعاون المطرد... وإننا نتطلع إلى مساهمة جميع الكتّاب والمفكرين العرب لتتويج هذا العمل العلمي.

محمود سريع القلم

ندوة:

إيران وتحديات العولمة

د. اطهري

د. اخوان زنجاني

د. كولائي

السيد نبوي

إيران وتحديات العولمة

تتصدر العولمة النقاشات والمداولات في الأدب السياسي المعاصر. وباتت مفاعيلها ومرتكزاتها مطروحة بقوة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ولأهمية هذا الموضوع وانعكاساته على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، إرتأت «فصلية إيران والعرب» تخصيص ندوة هذا العدد لتحديات العولمة وتأثيراتها في إيران. وشارك في هذه الندوة كل من الدكتور داريوش اخوان زنجاني، أستاذ العلوم السياسية في جامعة طهران، وحجة الإسلام السيد عباس نبوي، والدكتورة إلهة كولائي، أستاذة في جامعة طهران وممثلة طهران في مجلس الشورى الإسلامي، والدكتور أسد الله أطهري، خبير البحوث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط.

****

الدكتور أطهري: نشكر جميع الأساتذة الحاضرين.. ولكي تكون لنا لغة مشتركة في الحوار، ينبغي القول إن العالم يواجه اليوم مفاهيم جديدة، مثل السعي للعولمة، والتضامن الاقليمي، وقضية الفوضى واللاقانون. على أن هذا السعي ليس جديداً، إذ أن الثورة الفرنسية والشعارات التي رفعتها، مثل الحرية والمساواة، تعتبر من الناحية التاريخية حركة نحو العولمة. وكان التيار اليساري في بلدنا شهد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر دعوات لتأسيس الأممية الثانية، فضلاً عن طرح قضية (الكومنترن) في القرن العشرين. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، تغير الأدب السياسي المرتبط بالعولمة التي دخلت بدورها مرحلة جديدة بعد توسع وتطور الاتصالات. إلى ذلك، يمكن طرح العولمة من الأعلى أو من الأسفل على حدٍ سواء. واليوم، فان قضية حوار الحضارات أدخلتنا مرحلة جديدة من العولمة، ونفترض أن كل حضارة تضمر في داخلها ميلاً نحو العولمة، وهي تقوم بخطوات متعددة للوصول اليها. لذا، فان الحضارة تمثل مجموعة من الأفكار والمعتقدات والقيم التي تزيد من وعي الانسان بشأن ذاته والعالم المحيط به، وتحقق إرتباط الانسان مع الآخرين لتلبية

حاجاته .. بعد هذه المقدمة نطرح السؤال الأول في هذه الندوة: ما هو مفهوم العولمة؟ وما هو الفرق بين العولمة والعالمية؟ وهل أن مفهوم العولمة سياسي أم اقتصادي أم ثقافي؟

د. اخوان زنجاني: ينبغي أولاً تعريف العولمة، والتمييز بينها وبين العالمية التي يحتمل أنها ترجمة لمصطلح (Globalism) لأن ((العالمية)) تقتضي وجود فاعل معين، وكفكرة تعتبر ثمرة لفاعل أو عامل معين يعمل على تحقيق ذلك المفهوم .. وإذا كان هذا صحيحاً، فما هو مفهوم مصطلح الـ(Globalism)؟ في الواقع، إن هذا المصطلح هو أيديولوجية الليبرالية الحديثة التي ظهرت خلال السنوات الـ ١٠ أو الـ ١٥ الأخيرة حول السوق الحرة والديموقراطية والمفاهيم المرافقة لها.

أعتقد أن العولمة كمفهوم أو مصطلح أفضل من غيره، لأنه لا يتطلب فاعلاً. وهو أيضاً ظاهرة مستقلة. لذا، فان عدم افتراضه لوجود فاعل، جعله يطرح كفكرة لابد من حدوثها، وهي قضية مهمة جداً بحد ذاتها. ولكن في ما يخص مفهوم العولمة، فان هناك نظريات كثيرة يمكن تقسيمها -كما أعتقد- الى مجموعتين. فأصحاب المجموعة الأولى يعتقدون أن العولمة هي استمرار للحداثة، بينما يعتقد أصحاب المجموعة الثانية أن العولمة ظاهرة جديدة تماماً، وأنا مع النظرية الثانية. إذ أن الحداثة تتميز بمحاور أصلية عدة، وهي من أصول عصر اليقظة، منها وجود التناسق بين حدود المجتمع والحدود الجغرافية - السياسية للدولة، ووجود حكومة مركزية في إطار مفهوم الحاكمية بشأن مجتمع خاص وتصرفات المواطنين والمؤسسات التي تتخذ قرارات مستقلة وتنفذها في ما بعد. وهكذا يمكننا البحث في العولمة وما أنجزته عملياً خلال العقد الأخير. وبسبب عدم وجود فاعل في العولمة، فلا وجود لمركز توجيه فيها. ولكننا نشاهد حدوث تحولات عدة بسبب العولمة، شملت مختلف المراكز الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وأدت الى ظهور نوع من عدم التناسق بين حدود المجتمع وحدود الدول. بعبارة أخرى، إن المحاور الأصلية التي أقيمت على أساسها العلاقات الدولية، مثل الدولة الوطنية والنظام الحكومي، في طريقها للاضمحلال والزوال، وحينها نرى أن العولمة ظاهرة غير محلية تماماً.

د. كولائي: في ما يخص العولمة ومدى حداثة هذه الظاهرة، أعتقد أن الظروف والخصائص التي تميز القرن الحادي والعشرين منحت قواعد وخصائص النظام الدولي أبعاداً وشكلاً جديداً. لذا أعتقد أن التقدم التكنولوجي في مختلف أنحاء العالم أوجد تحولات عظيمة في فعل وردود فعل مكونات العلاقات الدولية، بشكل يمكننا وضع هذا البحث ضمن الأبحاث الكلاسيكية للعلاقات الدولية، أي في إطار الميول والاستنتاجات الموجودة في النظام الدولي. إن نظرة المثاليين للعلاقات الدولية وفرت إمكانية إزالة الحدود الوطنية، وتحويل العالم الى مجموعة واحدة ونظام متجانس فاقد للحدود الجغرافية - السياسية .. بينما كانت

نظرة الواقعيين في تحليلهم للنظام الدولي والعلاقات الحاكمة على مجموع دول العالم (على المستوى الدولي) تعتبر أن عناصر القوة لهذه العلاقات هي التي ساهمت في تنظيمها. فالتقدم التكنولوجي وقفزاته الكبيرة المتواصلة والتحولات، التي حدثت في مجال الاتصالات وردود الفعل السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم، طرحت أشكالاً جديدة من العلاقات الدولية والسياسية والاقتصادية في العالم.

في الحقيقة، إن هذا الشكل الجديد قد يكون ـ بشكل من الأشكال ـ إستمراراً للأوجه والاشكال التي كانت تتم الاشارة اليها خلال العقود المنصرمة، ولكن برؤى متضاربة. وربما يمكن القول إن مقولات مثل «البحث في التبعية» أو «التبعية المتبادلة» تحت تأثير القفزات المتواصلة للتقدم التكنولوجي، ساعدت في طرح قضية العولمة كظاهرة جديدة. ومن الأفضل أن نعتبر العولمة حلقة واحدة من سلسلة غير قابلة للانفصام من خلال إستمرارية التحولات التي شهدها المجتمع الدولي خلال القرون الأخيرة، والتي أدت الى ظهور النظام الدولي الذي اتخذ بحد ذاته أشكالاً مختلفة قبل أن يتحول الى موضوع جديد مع المكونات نفسها. وأشير بشكل خاص الى التحول الذي طرأ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الذي أدى إلى السيادة التامة لليبرالية والرأسمالية ممثلة في المجتمعات الغربية. في المقابل عجزت باقي دول العالم عن الوقوف في وجه هذه المفاهيم السائدة. طبعاً كان هذا المفهوم ملازماً للأبعاد السياسية الخاصة، وللغايات والأهداف السياسية التي كانت أميركا تطمح لتحقيقها. وقد سعت أميركا ـ بشكل ما ـ من خلال الاستفادة من هذه التحولات ـ في إطار رؤاها الخاصة في السياسة الخارجية ـ إلى التوفيق بين رؤاها السياسية الخاصة، والليبرالية الجديدة والسياسة الخارجية لأميركا. وقد يكون ذلك مشابهاً ـ نوعاً ما ـ لما ظهر خلال الستينات في السياسة الخارجية الأميركية في ما يخص قضية التنمية.

أعتقد أن ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل إن حضورها في العالم يعود الى قرون عدة، وذلك بسبب تأثير الاستعمار وإتساع رقعته. وإن تحولاً قد طرأ على مراحل نمو هذه الظاهرة. وهذه السياسة التي يروج لها اليوم في إطار العولمة، مدعومة بالمنطق العلمي والتكنولوجي.

السيد نبوي: بدأ الدكتور اخوان هذا الحوار بأننا لا نمتلك فاعلاً واعياً بالتخطيط في العولمة، وأعتقد أننا في العقد الجديد الذي تميز بتطور هائل لوسائل التنمية، كنا في مواجهة (الفاعل الحر) فضلاً عن الشعوب التي يمكنها أن تستفيد من أية وسيلة إذا أتيحت أمامها الفرص. وأتصور أن أجزاءً كثيرة من العالم قد امتلكت هذه الوسيلة، وهو أمر يستحق البحث والتأمل. وعندما تحدث احتجاجات ضد العولمة، مثل خروج تظاهرات احتجاجية على هامش مؤتمر عولمة الاقتصاد في براغ، فما هي مشاعر ورغبات هؤلاء المتظاهرين؟ إنهم يعتقدون أن

العولمة هي «فاعلٍ واعٍ ومُخطط»، وأنها تؤذي شعور دول كثيرة، لأنهم يعجزون عن الصمود أمامها. وهذا يستدعي أن يصمد في وجهها من يشعر بوجوده. وأنا أقسّم هذا السؤال الى قسمين: الأول، ألم تدخل مسيرة العولمة مرحلة التكوين السياسي للعالم خلال العقود الأخيرة؟ بالطبع بدون تدّخلنا وحضورنا الجاد في تقوية هذه المسيرة أو تضعيفها؛ والثاني، هل أن هذا التكوين السياسي إجباري أم أن هناك إمكانية للإختيار؟ أعتقد أنه يمكننا على المدى القصير أن نطرح جوانب من عقائدنا في مواجهتنا للعولمة. تأسيساً على ذلك نجيب عن بعض الأسئلة، تاركين بعضها الآخر. وفي الحقيقة نقوم بمواجهة العولمة بشكل ما، وأن مثل هذا التيار موجود في الاقتصاد. ولكن مسيرة العولمة أمر لا مفر منه على المدى الطويل. وإذا أردنا أن نصدّر لائحة سياسية، فلا بد لنا أن ننظر الى الامور بشكل يتضح من خلاله مفهوم العولمة خلال الأعوام الثلاثين المقبلة. إذ سيكون هناك، مستقبلاً، إمكانية انتشار النقاشات والحوارات ـ التي يشهدها بلدنا ـ بشكل سريع وسهل في جزء آخر من العالم، مثل أميركا اللاتينية، وتكون لها ردود فعل وتفاعلات هناك، وهذا ما يؤكد حتمية العولمة خلال العقود المقبلة. في مثل هذه الآفاق ينبغي أن تتوافر لدينا إنجازات وابداعات تبعاً للامكانات والظروف والأجواء السياسية، وأن تكون لدينا أيضاً منافسات عدة. وهنا نذكّر أننا في البعد السياسي للعولمة، يمكننا أن نستبق الامور من خلال عرض نقاشاتنا الداخلية بشكل فاعل في الأجواء العالمية العامة، ونتحول بدورنا الى ركن فاعل ومؤثر في التيارات العالمية. ولكن القضية المهمة تكمن في معرفة كيف يمكننا أن نصل الى مثل هذا الموقع الفاعل؟

د. أطهري: طبعاً سنطرح السؤال بخصوص إيران لاحقاً، لا سيّما في مجال مكانة الدين والديموقراطية الدينية في إيران. إلاّ أن الدكتور اخوان زنجاني أشار إلى شمولية العولمة، إذ يعتقد البعض أن ظاهرة العولمة تمتلك قدرة التحرك في الوسط السياسي، وهذا يعني، وكما أشار السيد نبوي، أنه ينبغي العثور أولاً على عنصر المقبولية أو الفاعل.. فهل تعتقدون أن المقاومة التي تظهر في مواجهة العولمة تختص بالدول التي التحقت في وقت متأخر بظاهرة الحداثة، وهي بالتالي جزء من المجتمعات النامية؟ عندما يدور الحديث حول العولمة واتحاد العالم، فإن هذه الدول تُظهر نوعاً من المقاومة والصمود، أو يعتبرون ذلك مؤامرة أميركية في العالم. لذا، فإن هذه القضية طرحت كأنها عامل جديد.. ولو افترضنا الآن أنكم في مواجهة دولة كماليزيا أو بعض التيارات والتوجهات الاجتماعية ـ السياسية في إيران، والتي ترى أن العولمة تعني نوعاً من الأمركة، أو نعتقد أنها تعني ـ في الواقع ـ عولمة القيم والثقافة والاقتصاد الأميركي، فما تقييمكم لهذا؟

د. إخوان زنجاني: إذاً، البحث يتطلب أن نتحدث عن تأريخ العولمة، ونقول إن وراءه فاعلاً واقعاً أو أن المسألة تفتقد دوراً مصيرياً ومهماً. المطروح بقوة من الناحية التاريخية هو متى

بدأت العولمة؟ هناك من يذهب إلى أن ظاهرة العولمة ولدت منذ نحو ٣٠٠ عام تقريباً. وهناك من يرى أنها بدأت تزامناً مع إنطلاقة الحداثة. وفق المذهب الأول، تعود هذه الظاهرة إلى عام ١٤٩٢، وانطلقت وفق المذهب الثاني تزامناً مع بدء مرحلة الامبريالية (النصف الثاني من القرن التاسع عشر). وأعتقد أن العولمة لها تاريخ عريق، لسبب بسيط واحد يتمثل في أن النظام الرأسمالي في بعده الاقتصادي يتأثر بالعولمة أكثر من غيره. أما في البعد الثقافي، فإن هذا النظام يتسم بخصائص تختلف عن المرحلة التي سبقته، ولكنه في أي حال ينطلق نحو العولمة. وفي ما يخص وجود الفاعل، فان هناك نظريتين: النظرية الاولى تعتمد على وجود فاعل واحد يُعرف عادة بعنوان «اللاعب» على أساس أن النظام الرأسمالي يحتاج الى لاعب قوي ومقتدر لتحقيق التنمية، محافظاً على ثبات داخله واستقراره، وذلك ليقوم بصون وتحقيق مصالح النظام.. وعلى ما يقول هؤلاء، فإن بريطانيا في القرن التاسع عشر اضطلعت بهذا الدور في التجارة والسوق الحرة. وبعد الحرب العالمية الثانية أدت أميركا هذا الدور وحلت محل بريطانيا. وتقول النظرية الثانية بانعدام الفاعل.. وقد أشرتُ آنفاً إلى أني أتفق مع النظرية الثانية، لأننا لو دققنا في الأمر، لتبين لنا أن العولمة -صحيح أنها ظاهرة تاريخية- ظاهرة تتحرك بشكل أمواج، إذ يمكننا مشاهدة آخر موجة لها في أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين، ناهيك بأنها تميزت بظهورها في الأبعاد الاقتصادية أكثر منها في الأبعاد الأخرى. واللافت أن تشتت وانهيار الاتحاد السوفياتي ساعد في تسارع حركة هذه الأمواج.. ولو دخلنا في تفاصيل هذه الأمواج لرأينا عدم وجود فاعل فيها، بل إن الأطراف التي تبدو كأنها هي الفاعل، مثل أميركا وأوروبا واليابان، ليست في الواقع سوى أدوات لهذه التحولات، إذ تسعى حثيثاً لمسايرتها وتقنينها بشكل تضمن من خلا لها مصالحها الخاصة.

إن طرح قضية الحداثة بشكل غير مباشر يعتبر أمراً أساسياً جداً، نظراً للأسئلة التي تطرح بهذا الشأن. فلو كانت العولمة إستمراراً للحداثة، تكون النتيجة أنه يجب علينا أن نضع أنفسنا داخل منطق الحداثة ونسايرها بشكل ما، لأن منطق الحداثة هو -في الواقع- نفسه منطق الثقافة والحضارة الغربية، والذي يشير الى حتمية التكامل التاريخي ومضمونه ومراحله المختلفة، لأن مبادئ عصر الوعي واليقظة وخصائص الحداثة تعتمد على هذا المبدأ. ولكن لو أخذنا بالنظرية الثانية، أي عدم وجود فاعل، ولم نعتبر ظاهرة العولمة صورة من الحداثة، فان هذه الظاهرة تصبح جديدة تماماً. وفي مثل هذه الحال سنواجه وضعاً جديداً تماماً يتميز بعدم الاهتمام بقضية التشابه والتلازم في الحدوث والسير، بل يتم التركيز فيها على أن الدول المختلفة غير مرغمة على السير في تكامل تاريخي متشابه. وتعتمد هذه القضية على حقيقة أن كل مجتمع يتميز بتاريخ وخصوصيات يتحرك بالاعتماد عليها وينمو ويتقدم

طبقاً لذلك. ولو صحت هذه النتائج وتم التعامل معها سياسياً، فلابد من دعم النظرية القائلة إن كل مجتمع يتميز بمسار خاص به. وتكمن أهمية النظرية الثانية في أن أي مجتمع لو حدد مساره الخاص به، فبإمكانه أن يجد في داخله النماذج الخاصة به والمنبثقة من ثقافته وحضارته. والنقطة المهمة هنا هي أنه لا وجود لأي شيء خاص في المجتمع، بل إن هناك ظاهرة تتميز بحالة كلاسيكية، أو أنها في مرحلة التكوين. لذلك، فان جميع اللاعبين يمكنهم أن يتركوا أثرهم في الظواهر التي تمر في مرحلة التكوين، كل حسب قدرته ورغبته وإرادته. وتكمن أهمية إنتخاب هذه النظرية في أننا نسير في سبل متفاوتة بشكل كامل، من حيث الموضوع الفلسفي والبرمجة السياسية، وعلى الأقل تبدو الامور واضحة بالنسبة لنا، ونعرف ماذا نريد بالضبط.

د. **كولائي**: استكمالاً لما تفضل به الدكتور اخوان، لابد من التركيز على ألاعيب وأساليب المكر التي يُخطط لها، فضلاً عن العناصر التي تحقق الحاجات الغربية. وهذا الأمر يمكنه أن يؤدي الى اقتران أهداف الحكومات الخاصة بالمناهج والاساليب التي تسير نحو التشكل في العالم. وهذا يعني حدوث نوع من الاقتران بين مفهوم العولمة والأمركة. فبعد تقويض أركان الاتحاد السوفياتي واندثاره وخروج هذه القوة المنافسة من ساحة المواجهة مع نموذج التنمية المدعوم من أميركا، توافرت فرصة تحقق هذا التطابق والتأكيد عليه والاستفادة منه.

النقطة المهمة هنا هي أننا نواجه تياراً توفر أركانه ومجالاته المختلفة نوعاً من التوسع العالمي في القيم والروابط والأواصر والاعتقادات في مختلف المجالات. وهذا الأمر يعود الى مجموعة من التحولات التي تزيد من ارتباط أركان العالم المختلفة يوماً بعد آخر. بالطبع لفهم هذه القضية، لابد من الفصل بين هذا الأمر وما نتوقع حدوثه، أي بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون.

النقاط التي طرحها السيد نبوي كانت من منظار الجمهورية الاسلامية الايرانية حول مسيرة العولمة والرؤى والافكار والقيم السائدة في المجتمع الانساني. إن التأثير في هذه المسيرة التي تمر بمراحل التكوين والانتشار، تفسر ضرورة التعرف على العناصر المؤثرة في هذه المسيرة، وعلى ضوئها نقيم قدراتنا وإمكاناتنا. اما الدكتور اخوان، فقد أشار الى تفاوت تأثير الوحدات السياسية الموجودة في العالم. النقطة الأساسية بالنسبة لنا هي ضرورة التعرف على قدراتنا وامكاناتنا والوسائل التي نمتلكها في هذا السبيل. لذلك يمكن القول في خصوص مدى فاعلية الظاهرة التي نبحثها إن كيفية دخولنا وتأثيرنا في هذه القضية ترتبط مباشرة بمدى معرفتنا بهذا الموضوع. وكما أسلفت، فان النظريات العلمية باتت هي الأساس في برامج التخطيط للسياسة الخارجية الأميركية، لا سيّما خلال الستينات ومرحلة ظهور الحركات الثورية بعد أحداث كوبا. وهذا يعني أن هناك حكومة قوية إستندت

إلى مدى معرفتها واستفادتها من الوسائل والقدرات التي تمتلكها للتأثير في هذه المسيرة، وذلك من خلال دراستها للظواهر، وإستناداً للعلم والمعرفة كوسائل للتغلغل والتدخل. وقد اتسعت وانتشرت هذه النظرية وتطبيقاتها بصورة كبيرة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك بفضل التقدم التقني الغربي. كما لابد من التعرف على الاسس والمعايير المتبعة في تحقيق التنمية في باقي دول العالم، حتى لا نُخطئ في اعتماد النماذج والمثل الصحيحة. المهم هنا هو أن يتعرف كل بلد وكل شعب على امكاناته وقدراته الذاتية لتحديد وزنه ومنزلته ودوره في تكوين هذه الظاهرة، في إطار التحولات العالمية المختلفة والشاملة.

وعندما ندعو للحوار بين الحضارات، فإننا في الواقع نلبي حاجة عالمية ملحة، لأننا بفضل فهمنا وإدراكنا الصحيح والمستند للوقائع الأولية، نطرح فكرة يشعر العالم بظمأ شديد اليها. وهذا في وقت نرى أنه من الضروري الاقرار بالدور البارز والكبير لهذه الظاهرة، وأن نهتم أكثر بالجوانب العلمية لها، والتي ترتبط بشكل مباشر بقدراتنا الذاتية.

د. أطهري: من خلال الحوار الذي دار في هذه الندوة، وعلى الرغم من أننا أشرنا الى الشواخص المرتبطة بتوسع الاتصالات والتقنية والثورات التكنولوجية، يبقى السؤال الآتي: هل أن هذه القضية ساعدت حقاً في التقريب بين المجتمعات والدول، أو أنها أدت إلى تعميق الهوّة في ما بينها؟ على سبيل المثال يستفيد البعض من مصطلح التوجه الاقليمي الى جانب العولمة، إذ يعتقد هؤلاء أن الإقليمية تمهد الأجواء للعولمة، كما هي الحال بالنسبة لمنظمة «الايكو» التي تعتبر منظمة اقتصادية إقليمية. إذاً، هل تؤدي الشواخص والمعايير الخاصة التي حددناها للعولمة إلى التقارب بين المجتمعات أو إلى التباعد بين الدول والحكومات؟

الدكتورة كولائي: مع الأخذ في الحسبان تجربة الدول الأوروبية في الحرب العالمية الثانية، وكذلك التأكيد على ضرورة تحقيق التعاون الاقتصادي والفني بهدف ترسيخ الإرتباط المناسب والسليم الهادف إلى الحل السلمي للنزاعات، وإتخاذها قدوة بالنسبة للكثير من دول العالم، لا سيّما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد شهدنا حالات عدة تمت فيها الاستفادة من هذه التجارب في مختلف أنحاء العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي أدى بدوره الى تسارع وتيرة التعاون الإقليمي، وتكوّن الهوية الإقليمية المتميزة. والنقطة المهمة هنا هي أن الفصل النوعي بين القضايا السياسية والاقتصادية في المناطق النامية من العالم، يشير إلى إمكانية تنفيذ هذا الأمر. ولكن في ما يخص إمكانية تعميم هذه النماذج على المناطق التي تمر بمرحلة النمو والتطور، ينبغي القول إن تكوين الهوية الوطنية في هذه المناطق يواجه مشاكل جادة وأساسية.

في الحقيقة، إن الهوية الاقليمية قضية متأخرة عن قضية إيجاد الهوية الوطنية. المهم هو أن الحكومات الوطنية تصل إلى نتيجة مفادها أن بإمكانها ـ من خلال التعاون الاقتصادي في

ما بينها - أن تضمن مصالحها المشتركة بشكل أفضل. ويبدو أن إيجاد وسيلة مناسبة لتحقيق ذلك في الدول السائرة نحو التنمية، يعتبر أمراً أساسياً للغاية. إلا أن الاهتمام بالتوجه الإقليمي، كوسيلة جيدة لتحقيق الإتحاد، وتالياً لحل النزاعات بين القوى الاقتصادية في دول العالم المتقدمة، بات أمراً واقعياً وملموساً. كذلك، فإن البعض أشار الى أنه لربما يؤدي نمو وتطور التوجه الإقليمي إلى حدوث نوع من التعارض على المستوى الوطني الذي يتطور ليشمل المناطق. وبدلاً من أن يحل النزاعات بين الدول، فإنه يحلها بين وحدات أكبر وأقوى.

ما حدث بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، وظهور ظروف جديدة في تلك المنطقة، كان في الحقيقة نوعاً من طرح التعارض والتناقض بين مصالح الجمعيات والاتحادات الحديثة التأسيس. ونواجه عند حدود ايران الشمالية (الاتحاد السوفياتي سابقاً) إسلوباً عملياً مؤثراً يستند الى منطق المصالح الإقليمية، إذ أن ما حدث بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور ١٥ جمهورية مستقلة، عمّق حالة التباعد بين هذه الدول، وقد ظهر بعد فترة وبشكل تدريجي نمط من تقوية ودعم التوجه الاقليمي. أما إذا أردنا أن نبحث القضية في بُعدها الثقافي، فان الأمر مختلف، لأن هناك في البعد الثقافي نوعاً من التناقض بين الهويات الاقليمية والمحلية ومسيرة العولمة، ويبدو أنه لم يكن موفقاً من حيث المحتوى. إن المعارضة التي تُعلن بهذا الشأن هي ضد الرغبة التي ترمي الى إيجاد هوية عالمية تهدف الى تعميم النهج الثقافي الاميركي في العالم. وهذا الفارق يبدو واضحاً في مختلف أنحاء العالم، حتى داخل المجتمعات الأوروبية، وأبرز مثال على ذلك هي روسيا. ويمكننا القول إن هذا الصمود سينتشر ويتوسع تدريجاً، ولن تستمر حركة العولمة الثقافية التي تعني في الواقع أمركة العالم بدون مقاومة.

الدكتور أطهري: يبدو أن الدكتورة كولائي فصلت المناطق النامية عن المناطق غير النامية، أي أن العولمة في المناطق النامية لها تبعاتها الخاصة، فيما لن تخلو المناطق غير النامية من هذه التبعات.. فهل يشاطر الدكتور اخوان هذا الرأي؟

الدكتور اخوان زنجاني: لم أفهم السؤال الثاني بدقة، ولا أعرف هل أن ظاهرة العولمة تضمر التعايش السلمي العالمي أو أنها تؤدي الى التباعد... والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو من هم أطراف هذا التعايش السلمي العالمي، وهل سيكون بين الدول أو الأشخاص؟ إن التعايش السلمي العالمي والتباعد يشكلان مجموعة واحدة لأنه لا يمكن تحقيق التعايش السلمي العالمي بدون التباعد والتفكك، وما دام الناس يفكرون ضمن إطار أفكار ورؤى خاصة، كأن يفكرون في إطار الفكر القومي الذي يعتبر أحد أبرز عوامل التباعد والتناقض في العلاقات الدولية، فان المصالح الوطنية تظل هي الأخرى متناقضة ومتضاربة مع مصالح الآخرين، والسبب في ذلك يعود الى عدم التعايش السلمي. ولكن لو قبلنا أن العولمة ستجلب معها التباعد والتفكك على نحو مؤكد، فإن هذه الظاهرة تضمر في كيانها نوعاً من التباعد

والتفكك، وأن التعايش السلمي بين الناس أمر ممكن وقابل للتصور دون الأخذ برأي الدول والحكومات. وفي ما يخص التوجه الاقليمي، ينبغي القول إن هذا التوجه، وبالاسلوب الأوروبي، يعود لقرون خلت، وكان يستند في الواقع إلى مبدأ «الدولة - الأمة»، إذ كانت مراكز ومؤسسات القرار فيه تتحول من ١٠ـ ١٥ دولة الى دولة واحدة.

إن هذا النوع من التوجه الاقليمي لا مكان له في عصر العولمة. إلا أن هناك نوعاً آخر من هذا النهج يعرف بالتوجه الاقليمي المفتوح، الذي لو قورن مع المناطق الأخرى، لظهر أن هذه المناطق لم تحوّل نفسها أبداً الى مناطق مغلقة ومحافظة، بل تحولت الى مناطق أكثر إنفتاحاً. إذاً، الهدف من مثل هذا النهج هو الحيلولة دون حدوث التعارض والتناقض، وإنما توسيع قاعدة التعامل والتبادل، لأنها تشكل مجموعة من أشكال العولمة.

أما في ما يخص المقاومة ، فلا بد من القول إنها تدل على العولمة، وتُثبت أن الناس يتعاملون بشكل عالمي في كل أنحاء الأرض. كما أن الأزمات ذاتها تسّرع - بشكل ما - وتيرة العولمة. ولو نظرنا الى المقاومة في أميركا أو جمهورية تشيكيا وغيرها، لرأينا أنها تعتبر جميعاً ضمن أنواع المقاومة العالمية. ويشار إلى أن نحو ٢٧ في المئة من الذين تم اعتقالهم في تشيكيا كانوا تشيكيين. وأما الباقون فكانوا من مختلف الدول الأجنبية.

وفي ما يخص الدول النامية وغير النامية، ينبغي القول إن الدول النامية تمتلك إمكانات كبيرة. ولكن اللافت أن مسيرة تكامل السياسة الداخلية والخارجية للدول النامية ثابتة، وهذا يعني أن الدول التي حققت نمواً أقل، كانت عندما إستعادت إستقلالها، معرضة للكثير من المخاطر الثقافية والسياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية، ولكن اللافت هنا هو أن الدول النامية واجهت هذه المشاكل نفسها.

السيد نبوي: تشهد مسيرة العولمة تناقضات كثيرة في القضايا المعرفية والفهم الاجتماعي بين الدول والشعوب، إذ أن لكل مجتمع لغته وثقافته الخاصة به. وإن التأمل والتدقيق في هذه الثقافات يستلزم أن تترجم المجتمعات حاجاتها الداخلية بعضها لبعض، وإلا لن يمكن تحقيق أية نتيجة تُذكر بهذه الصورة وبهذا التشابه الظاهري الصرف. إن مفاهيم السعادة والاخلاق والدين تتفاوت في المجتمع الديني عما هي عليه في المجتمع اللاديني، على الرغم من أنه تتم الإستفادة ظاهراً من مصطلحات مشتركة لبيانها. وقد أشار الدكتور إخوان الى أن الأنظمة «الكمبيوترية»، وأنظمة الاتصالات الحديثة تُدار من محطات عالمية، وأن كل اللاعبين يمكنهم أن يؤثروا في هذه الظاهرة قدر المستطاع، وهو اعتبر المقاومة دليلاً على الحاجة العامة للعولمة. ومن هذه النقطة بالذات تبدأ حالة التفاوت في تفسير مسيرة العولمة. ولو كانت المقاومة في وجه العولمة هي ذاتها صورة من صور العولمة، فلا يمكن تسميتها بـ (العولمة)، وهنا يحدث خلط بين المفهوم والمصداق. وحتى لو كانت الصور الظاهرية للمقاومة

الانسانية متماثلة في المجتمعات المختلفة، فإن تفسير هذه الصور يتميز بالتفاوت. وقد يكون لدينا تفسيرات فطرية عن المقاومة العامة أمام العولمة، وأن نعتبرها قانوناً فطرياً كامناً في كيان جميع بني الانسان يعمل على تفعيل الناس أمام تسلط الآخرين، ويؤدي بهم الى الادلاء برأيهم وتعزيز استعدادهم وابداء ردود الفعل إزاء أنفسهم. وأعتقد أن مسيرة العولمة إختيارية على المدى القصير، واجبارية على المدى البعيد. إلا أن ظواهر أخرى، مثل المقاومة المتشابهة في مقابل العولمة، لا تعتبر دليلاً على العولمة. ولو كان الأمر على هذا النحو، لأمكن القول إن العولمة بدأت منذ انتشار الفلسفة اليونانية في العالم وانتفاع المسلمين في الشرق والغرب منها! كلا، إنها ليست عولمة، بل التوسع والانتشار في ساحات محددة ومعينة لا يمكن بحثها الآن. وفي تحليلنا لمسيرة العولمة وانعكاساتها، يستلزم الفصل - بشكل تام - بين ثلاثة توجهات مختلفة: الأول خاص بالمفكرين والعلماء والمنظرين، إذ أن النتائج البحثية لهذا التوجه تمثل مجموعة من التحليلات والتفسيرات والقراءات التي أدلى بها العلماء والمفكرون بشأن العولمة. الثاني مهم للغاية، وينتقل سريعاً للساحة السياسية الداخلية والدولية، وهو التوجه الحكومي، إذ أن الأمر الذي يطرح أمام مراكز اتخاذ القرار الحكومية في مواجهة ظاهرة العولمة، يتمثل في كيفية إدارة الأزمة الناتج عن مسيرة العولمة. وفي هذا التوجه لا بد من البحث المعمق في كيفية دخول المواجهة وإستخدام أساليبها على المدى القصير والبعيد، وكيفية الخروج منها، وبالتالي إتخاذ القرار المناسب والجاد، لأن التوجه الحكومي يتميز بالمسؤولية الحتمية، بينما لم يكن ذلك من سمات التوجه السابق، إذ أنه في الأبحاث والخلافات التي تقع بين العلماء والمفكرين والمنظرين، يمكننا حسم هذه الخلافات بطريقة معينة، بحيث نجعل كلاً منهم مسؤولاً عن نظريته. وعندما تفتح سجلات أرشيف وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (CIA)، أو سجلات أرشيف إستخبارات الدول الأوروبية بعد خمسين عاماً من الآن، وتتوضح للعيان الأطراف المخططة لتقوية وتضعيف مسيرة العولمة، أو حتى كيفية تأسيسها، فان الحكومات ستكون مسؤولةً حينها عن أعمالها وقراراتها. في جميع الحكومات والبرلمانات، يسعى كثير من الساسة دوماً ليكونوا ذوي سمعة جيدة، وألا يرتكبوا أدنى سذاجة أو خيانة تؤدي الى إدانتهم من الأجيال القادمة في المستقبل أو تغيير رأيها فيهم.

أما التوجه الثالث فهو التوجه الثقافي والاقتصادي والاجتماعي نحو ظاهرة العولمة، وعلى ضوء هذا التوجه تعاطي شعوب العالم بعضها مع بعض. بعبارة أخرى، يمكننا القول إن ساحة تعامل الشعوب بعضها مع بعض في مسيرة العولمة، تعتبر من المباحث الاجتماعية - الثقافية، ولا ترتبط مباشرة بالتوجه الحكومي. إذاً، لا بد من فصل هذه التوجهات بعضها عن بعض.. ولو بحثنا في التوجه الأول، وسعينا لزرع الأمل لدى المراكز الحكومية واخبارها أنه

بإمكاننا إنجاز كثير من الأعمال في الداخل وفي المجتمع العالمي خلال المواجهة، لا يمكن أن نتوقع أن تقبل الحكومة بمثل هذه المزاعم بسهولة، كما أننا لا نضمن المستقبل الذي ستؤول إليه توصياتنا. وعندما نترك توصياتنا كمنظرين، ونزاول الاعمال الحكومية، ونتأمل ونمعن النظر في مستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة، ونتصور النتائج التي ستتمخض عنها القرارات التي نتخذها في الوقت الحاضر، فحينها سنرى أن التوجه الحكومي المسؤول ليس موضوعاً سهلاً الى هذه الدرجة. وحتى لو أقنعنا أنفسنا أن هذا الأمر ليس سوى مجرد كلام، فلا بد ألا ننسى أن هذه التجربة ثمينة، وأنه بمرور الأيام سيتكشف كثير من الأسرار، ويتبين أن كثيراً من حالات سوء الظن من جانبنا إزاء القوى العالمية كانت صحيحة وفي محلها، وحينها سينسحب المفكرون والمنظرون من الساحة ويتراجعون عن توصياتهم ويتركون السياسيين يتحملون لوحدهم نتائج قراراتهم الساذجة وغير المدروسة.

كما أن ظاهرة العولمة، حتى لو استطاعت اجتياز طريقها وطوت مسيرتها (كأمر لا مفر منه)، فإن الأمر غير المرغوب فيه هو أن هناك تبعات لا بد من تحملها في هذه الطريق. لذا أعتقد أننا يجب أن نفهم جيداً ظاهرة العولمة ونواجهها بشكل فاعل وقوي، إذ أن هذه الظاهرة ستحدث بشكل رسمي، بل وهي الآن في مرحلة الصيرورة، وأن واجبنا الرئيس هو أن نرى كيف تتعامل الحكومات مع هذه الظاهرة، وما الذي ينبغي أن نفعله نحن؟ وبفضل دراستنا لهذه الأمور، يمكننا التوصل الى النتيجة الواعية والمطلوبة.

الدكتور أطهري: عندما يُنظر للعولمة من منظار ما بعد الحداثة، يتم التوصل الى نتيجة معينة. وعندما ينظر إليها من منظار الحداثة يؤول الأمر الى مكان آخر. وفي ايران عندما يتم بحث النظرة المتساوية أو النظرة التاريخية الواحدة أو قضية الجدلية التاريخية، نتوصل الى مكان خاص بها. وهنا يطرح السؤال الآتي: هل أن ما بعد الحداثة يمثل - واقعاً - مشكلتنا المعاصرة؟ إن مجتمعنا يسير منذ مئة عام في حركة الحداثة والعصرنة، ولكنه لم يصل اليها، بل واجه مختلف المقاومات في هذا السبيل. إذاً، هل ينبغي هنا النظر الى موضوعات خارجية، مثل ما بعد الحداثة؟ أي أن نكرر الخطأ نفسه الذي ارتكب خلال السنوات العشر أو الخمسة عشر التي سبقت إنتصار الثورة الاسلامية؟ بعض الذين درسوا هذه الحالة يعتقدون أن مرحلة ما بعد الحداثة - أساساً - لا مكان لها في مجتمعنا المعاصر، ولابد أن ندقق في الحداثة. والآن السؤال المطروح على الدكتور اخوان هو كيف يمكنك نقد كلام السيد نبوي؟ ومن أي زاوية تريد أن تبدأ؟

الدكتور اخوان زنجاني: طرح السيد نبوي نظرة علمية معرفية وسياسية - اقتصادية، إذ أشار الى أن النظرة العلمية غير مسؤولة، والنظرة العملية وحدها هي المسؤولة، وإن كنا نبحث عن الأمر المطلوب فهو حتماً الأمر النظري - العلمي، لأنه ما دمنا لا نعرف الشيء

الموجود والى أين نريد أن نذهب، فكيف يمكننا أن نفكر عملياً؟ إذاً، لا بد أن نعرف أولاً العالم المحيط بنا، ونعرف إلى أين نريد أن نذهب، أو المكان الذي من الممكن الذهاب إليه، ليمكننا أن ننشط في إطاره. ولا بد لنا أن نقول إن القضية العلمية تسبق القضية العملية، وهي بدورها تعتبر غير مسؤولة بدون الجانب العلمي. وفي ما يخص المفهوم العملي، وبالأخص الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي منه، تُطرح المزاوجة بين العولمة والأمركة. وقد قيل أن لا تقارن بينهما، إذاً، يمكن للآخرين أن يؤثروا في هذه القضية، وهذا ما يربطنا ببحث عصر ما بعد الحداثة. ولكننا هنا لانهتم بمضمون ما بعد الحداثة، بل إن المهم لنا هو الانجاز التاريخي له، ونحن مرغمون على التفكير تاريخياً، لأننا لا نفكر بالغد، بل إننا نفكر بما قبل ثلاثين أو أربعين عاماً أو أربعمئة أو خمسمئة عام مضت.

لو نظرنا الى الانجاز التاريخي للحداثة، لرأينا أن تاريخ ظهور الحداثة يتطابق تماماً مع تاريخ ظهور النظام الرأسمالي. لذا يمكننا إعتبار أن الحداثة وتحقق عصر الوعي واليقظة شاهق البناء، وأن أساسه هو النظام الرأسمالي. ولا نقاش في أن النظام الاقتصادي الرأسمالي دخل مرحلة جديدة خلال العقدين أو العقود الثلاثة الأخيرة وعرف في الساحة الاقتصادية باسم «الانتاج القابل للانعطاف». ويقصد به التغيير في الأسس الاقتصادية التي أدت بدورها الى إحداث تغيير في العلاقات والظروف الاقتصادية، وكذلك في عمل البنى الاقتصادية. لذا لا بد أن يتغير إسلوب تفكير الناس تبعاً لذلك وبالقدر نفسه. وعليه ينبغي تحطيم الهياكل الفكرية والثقافية للحداثة، بحيث تقام على أنقاضها هياكل جديدة متناسقة مع النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي كان يمر في مرحلة التكوين. فالناس بحاجة الى أن يعرفوا العالم، ويوجدوا تناسقاً داخلياً وخارجياً بينهم وبين العالم المحيط بهم. وهذا التناسق أمر لا مفر منه، وينبغي للمجتمعات أيضاً أن تواصل هذا المسيرة. لو فكرنا تاريخياً وأصولياً، لرأينا أن المجتمع يتكون من هياكل مختلفة، لو تعارضت سياسياً في ما بينها عبر التاريخ، فلا يمكن لهذا المجتمع والنظام أن يضخ الدم في عروقه. والنقطة الثالثة ترتبط بقضية المقاومة، فالذين يقفون في وجه العولمة، يستفيدون من أساليب وطرق العولمة في هذه المقاومة. كان كارل ماركس يقول «إن النظام الرأسمالي في طريقه للعولمة». ثم يضيف «يا عمال العالم إتحدوا»، لأن القضايا العالمية تفتقر الى اقتناع عالمي. فالنظام الرأسمالي أدى إلى تفشي الظلم واللاعدالة على المستوى العالمي، ولا يمكن لأية قوة عالمية، مثل أميركا أو أوروبا أو اليابان، أن تقف في وجه الأبعاد السلبية، لأنها ظاهرة عالمية، وتملي علينا أن يكون رد الفعل حيالها عالمياً. والأشخاص الذين يبدون ردود فعل معينة إزاء هذه الظاهرة ينتمون لمجتمعات ودول مختلفة، كما أن الأدوات المستخدمة في هذا المجال هي عالمية أيضاً.

لا بد من القول إن هناك فارقاً بين العولمة والعولمية، وإن بحثنا هو حول العلاقات الدولية

أساساً. فبعد معاهدة «وستفالي» حدث أعظم تغيير في العالم، إذ أقام الناس لأول مرة علاقات في ما بينهم، بعيداً من سيطرة الحكومات، وأسسوا العديد من المؤسسات وظهرت مؤسسات عالمية عدة تناسبت ومدى إقتراب الناس بعضهم من بعض. ولا يمكن أن يتعلق الانسان بثقافتين أو نظامين مقتدرين في الوقت نفسه. فمثلاً لو أن إيرانياً كانت له مصالح اقتصادية في الصين، وحدثت بعض الأمور هناك، فان هذه الحوادث تعتبر بالنسبة له أهم مما يحدث في طهران. فهو موجود في إيران جغرافياً، إلا أن مصالحه في الصين، لذا فإنه ينفصل عن الاوضاع الداخلية حسب حجم مصالحه، سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو غيرها.

الدكتورة كولائي: القضية التي طرحها السيد نبوي تعتبر واحدة من المشاكل والمصاعب الجادة والأساسية لمجتمعنا. وهذه في الواقع نظرة لتوجه علمي وأكاديمي يهدف إلى تدوين خطة عمل والعثور على طريق لتعيين الأهداف والبحث عن حلول لتوجه سائد في مجتمعنا. إن هذا التفكيك مقبول منطقياً.. ولكن لتدوين الاستراتيجية وتعيين المكانة والقيام بالدور المطلوب - لو أهملنا التوجه الأولي - فإن الأمر الذي سيحدث هو ما يعصف بنا اليوم. وأشير مرة أخرى هنا إلى السياسة الخارجية الأميركية في الستينات واستخدام أميركا لنظريات التنمية وإمكانات الجامعات الأميركية لحل الصعوبات التي واجهتها سياسة أميركا الخارجية في شرق آسيا وأميركا اللاتينية. وهذا يعني حدوث ارتباط وثيق بين مختلف أفراد المجتمع الذي توافرت له - بفضل الوعي والعلم - فرصة متابعة هذا التوجه الذي كان في مرحلة التكوين وتطبيقه مع أهدافه وغاياته. وقد اكتسبت هذه القضية أهميتها بفعل التخطيط السياسي والأكاديمي. لو نظرنا الى القضية بهذا الشكل، لأدركنا أهمية النظرة العلمية للقضايا التي تساعدنا على إيجاد الوسيلة المناسبة التي تؤثر في هذه المسيرة.. وهذا يعني أن الأمر، الذي يمر بمرحلة التكوين حالياً بسبب التشابك والتداخل بين أمركة العالم والعولمة، حدث بسبب غفلتنا عن الوسائل التي نعمل على تدعيمها بسبب جهلنا لتفاصيل هذه الحالة. والنقطة المهمة، التي لا بد من الاهتمام بها، هي أنه لو إستطعنا أن نوجد إرتباطاً منطقياً ومقبولاً بين هذه الدوائر لأمكننا الحصول على الأجوبة المناسبة للأجهزة التنفيذية، ولكن للأسف، استفاد العالم، ولا سيما الولايات المتحدة، من عدم الاهتمام والتغافل عن التحليلات العلمية والأكاديمية، ما أدى الى أن نكون بهذه الحالة التي نحن عليها الآن، والتي تتميز بأن ساستنا ومسؤولينا التنفيذيين لا يمتلكون الأدوات اللازمة والكافية للاستفادة من الامكانات والطاقات العظيمة التي نمتلكها.

السيد نبوي: منذ البداية كنت أعتقد أن العولمة تيار جبري - كما أُشير اليه آنفاً. بامكاننا المقاومة على المدى القصير أمام أصل العولمة، ولكن النقاط التي تمت الاشارة اليها في هذا البحث لم تشر أبداً الى الطريقة التي يمكننا من خلالها أن نجد أنفسنا وسط هذه الظاهرة التي

تمر في مرحلة التكوين، أي أن مثل هذه التحليلات تتيح لنا أن نُجد مكاننا الخاص. فلو إتخذنا الأبحاث - التي أشير إليها - أساساً لنا لتوصّلنا إلى نتيجة مفادها أن العولمة تمثل إنعكاساً تاريخياً لا يواجه أية مشكلة أو قضية خاصة، بل إنها أمواج تتحرك، وكل شخص يؤدي فيها دوراً معيناً ويترك أثره اللازم فيها، وأن النتائج التي تم التطرق إليها ليست تابعة أو ناتجة - منطقياً - عن هذه المقدمات. وبهذه النظرة يمكن لأشخاص معينين أن يتركوا تأثيرهم بشكل مفاجئ ولاارادوي في ظاهرة العولمة، وليس هناك إرغام على ركوب موجة معينة، ولربما قد لا يحدث مثل هذا الأمر. لذا أرجو أن تُطرح هذه القضية بشكل جاد. لا أستطيع أن أجمع بين الجملتين اللتين قالهما الدكتور اخوان، وأشار فيهما إلى إيران، وكذلك إلى الصين واليابان، أي لا يمكن أن نكون ضمن تيار العولمة ونرتبط في الوقت نفسه بنظامين فكريين متفاوتين. وكما أشار الدكتور اخوان آنفاً في عدم وجود التعارض بين العولمة وبين أن يطبق كل شخص نموذجه الخاص به، ويكوّن مجتمعه المتناسب معه، أعتقد بعدم إمكانية الجمع بين هذين الأمرين.. لذلك أرى ضرورة دراسة القضايا الأكاديمية والعلمية بشكل منفصل عن القضايا الاستراتيجية، إذ أن المنظّرين لا يتحملون أية مسؤولية مباشرة فيهما، في حين أن القضايا الاستراتيجية هي مسؤولية مباشرة، وهذا أمر طبيعي أن لا يتحمل العلماء والمفكرون الصينيون أية مسؤولية مباشرة. وما يقال في شأن ضرورة أن ينجز البحث العلمي أولاً، أمر مقبول حتماً، ولكننا يجب أن نعرف أنه لابد من التمعن والتعمق في دائرة القضايا الأكاديمية والبحوث العلمية، وتوسع مجالات البحث، وبالتالي ننقل ذلك كبرنامج علمي لدائرة البحوث الاستراتيجية.

السؤال الذي أود طرحه هنا هو: من الذي يتخذ القرار النهائي؟ حتى لو رغبنا في أن يقوم العلماء والمفكرون بهذه المهمة، فنحن الطلبة نفضل - أكثر من غيرنا - أن يقوم المفكرون بهذا العمل، وليس المسؤولون ذوو القرار التنفيذي. ولكن المتعارف عليه في العالم، وطبقاً لمستلزمات مسؤولية السلطة السياسية، هو أن تتم الاستفادة من نتائج الدراسات العلمية للعلماء والمفكرين، وتحويلها الى قرار واقعي وعملي. في الدائرة الاستراتيجية هناك نوع من الشروط والمستلزمات تتم الاستفادة منها خلال إتخاذ القرارات السياسية من جانب الأجهزة الحكومية، ولابد من النظر الى الموضوع من هذه الزاوية أيضاً.

الدكتور أطهري: في ما يخص ظاهرة الايهام بالتناقض التي أشار اليها السيد نبوي، وأوضح السبيل الذي يجعلنا نؤثر في الآخرين ، سؤالنا بالذات هو: هل أن هذه الظاهرة موجودة فعلاً؟

الدكتور اخوان زنجاني: لاشك أنه حدث وشيك الوقوع. وكمثال على ذلك أشير الى أن حدثاً ثقافياً بأبعاد عالمية لا يمكن تجنّب وقوعه على الساحة العالمية، ولكن أية ثقافة؟ هنا

ينبغي للاعبين أن يكونوا مؤثرين. لذا ليس هناك أي تعارض أو تناقض، بل إنه حدث لا يمكن تجنب وقوعه، ويتفاوت اللاعبون في مدى تأثيرهم طبقاً للمحتوى، وهنا يبدأ الأمر بهذه التساؤلات: من أنا؟ وما هي قوميتي؟ ومن خلال الاجابة على ذلك يتحدد موقعنا.

الدكتور أطهري: من الأمور التي طرحتها الدكتورة كولائي التداخل بين الأمركة والعولمة. ولكن السؤال المطروح هو: لماذا تم الاعتراض والاحتجاج على العولمة في مدينة سياتل الأميركية، وشارك في الاحتجاج أشخاص أمثال جامسكي؟ وكيف شعر هؤلاء الأميركيون أن حقوقهم الديموقراطية وقعت تحت تأثير ظاهرة العولمة وأهملت في ظلها؟ يشر جامسكي إلى أن العولمة تقلص هامش حرية الإنسان عندما يريد أن يتخذ القرار المناسب في شأن مصيره. وفي الوقت نفسه، فإن العولمة تضمر في داخلها إنتهاك المصالح الفردية، لأنها تحول فاعلية المصالح الفردية الى فاعلية المصالح العامة، وأن العولمة في الواقع هي إيصال الفائدة لأجزاء صغيرة من المجتمعات البشرية. وفي الاتجاه اليساري يظهر أشخاص أمثال جامسكي ينشطون في المجال الأكاديمي، ويخالفون العولمة، بينما هو يعرف من الفاعل الحقيقي. وفي الجانب المقابل يشبّه أوفريدمن المحتجين من حركة سياتل بأنهم حماة الأرض المسطحة لسفينة نوح! أي أن ركاب سفينة نوح كانوا يأملون الوصول الى الأرض المسطحة، بل إن البعض إعتبر المحتجين على العولمة فوضويين (طبعاً ليس بالمعنى المتعارف عليه).

هذه الاحتجاجات، التي حدثت في دول كثيرة، قامت بها مجموعات مدافعة عن العدالة الاجتماعية، وتسعى إلى سد الحاجات البشرية، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، والحصول على حقوق عامة أكثر. وهذه الظاهرة ظهرت في أندونيسيا وماليزيا وبراغ وأستراليا، فضلاً عن سياتل. إذاً، كيف يمكن حل هذا التناقض؟ إن شخصاً مثل توني بلير المدافع عن العولمة، وبالرغم من أنه يعتقد أن الثقافة البريطانية قريبة جداً من الثقافة الأميركية، يقول: «إن الثقافة البريطانية في طريقها إلى الزوال، وإن الهوية البريطانية تؤول إلى الذوبان في الهوية الأميركية»، كيف يمكن حل هذا التناقض؟

الدكتورة كولائي: إن تصوري حول هذه الامور ليس مفهوماً متناقضاً. فلو انصب اهتمامنا على البحث السياسي لهذه التحولات، لفهمنا أفضل كيف إستفاد الأميركيون من الفرصة المتاحة لركوب هذه الأمواج. إن ما حدث في السنوات الأخيرة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، والغزو العراقي للكويت والتصدي لهذا الغزو، وكذلك المشروع الفاشل المعروف بالنظام الدولي الجديد والتصدي له، أوجد حالة سياسية خاصة في أميركا أدت الى التأثير الواسع في هذا التحول في النظام الدولي. ولكي تفرض أميركا مصالحها الخاصة، دفعت بمناطق واسعة من الدول المتقدمة والنامية إلى حالة لم تفرّق فيها بين العولمة والأمركة. إن تصوري هو أن اجتذاب الامكانات العلمية العالمية، والتأثير في التوجه الذي يمر بمرحلة

التكون والمتناسب مع الإمكانات والطاقات العلمية الأميركية والاستفادة من الإمكانات والكفاءات العلمية المتوافرة تعتبر أفضل عوامل مؤثرة في هذا التحول. إن التداخل بين الأمركة والعولمة يمكن طرحه على النحو الآتي: إن هذا الوضع هو في الواقع نوع من إستمرارية الحركات التي كانت فاعلة في العالم خلال العقود الماضية، وقد أضفى عليها التقدم التقني العالمي غطاءً جديداً في ظل الظروف والمتغيرات الجديدة.

إن الأجواء الثورية التي سادت العالم في الستينات من القرن العشرين، كانت عبارة عن الأمل في الاستفادة من النماذج الماركسية لمواجهة الاساليب الاستعمارية والاستغلالية للنظام الرأسمالي العالمي، والذي انتهى الى حالة من اليأس والاحباط. إن هذه الأجواء النفسية أدت لاحقاً إلى تعزيز الولايات المتحدة. إن فهم آلية التغيير في العالم، من خلال الاستفادة من الوعي والعلم، أدى الى أن يكون هذا التوجه مفيداً للدول التي إستثمرت إمكاناتها وطاقاتها بشكل جيد، وجعلتها تزيد من قوتها وتترك تأثيرها المناسب في ظاهرة العولمة.

الدكتور أطهري: التحول نحو العولمة ـ نظراً لدور الولايات المتحدة الأميركية، والدور الاقتصادي المؤثر للشركات المتعددة الجنسية ـ كانت له تبعات خاصة في الدول النامية، وكذلك في الدول السائرة نحو التنمية، لذلك نريد أن نعرف ما هي التبعات والنتائج في المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية؟ بالطبع ستكون لنا نقاشات في ما يخص المجال الاقتصادي، ولكن نريد أولاً أن نعرف ماهي التبعات والنتائج السياسية والدينية والعلمية لهذه الظاهرة؟ وماهي الشبهات والتأثيرات الدينية لها؟ إن الدين يمثل هاجسنا الأكبر ـ نحن الايرانيين ـ لا سيّما في العصر الحاضر. إذاً، لابد أن ندرس ونبحث عن مكانة الدين في مسيرة العولمة. ثمة نقاشات واسعة وعميقة تدور في ايران في هذا الشأن. والفكرة الأصلية هي: ما هو مستقبل الدولة الدينية في إيران في أجواء تسودها العولمة التي تظهر على شكل أفكار علمانية؟ إن النقاشات التي دارت في ايران في هذا المجال كان بعضها ساذجاً وسطحياً، فيما كان البعض الآخر علمياً وأكاديمياً معمقاً. وكانت هناك أبحاث يمكن أن نطلق عليها قراءات إستبدادية للدين. ويعتقد دعاة هذه القراءة أن الدين يتدخل في نيات الانسان الخاصة، وكذلك في الحياة الانسانية الخاصة، ويحدد السلوك والافكار السياسية والاجتماعية لبني البشر. وهناك قراءة أخرى حول هذه القضية تستند الى أن الدين ينبغي ألايكون في خدمة القوة والسياسة. كما أن مجموعة أخرى تعتقد أن قراءة متطرفة للدين على وشك الظهور، ولكن ذلك لا يشمل جميع أجزاء الحكومة الدينية، بل لربما يشمل قسماً من هيكلها. ولكي نفهم الآثار المختلفة للعولمة في ايران، يجب وضع استراتيجية كفيلة بذلك، فكيف توضحون هذه الهواجس؟

السيد نبوي: جمعتم الكثير من الأسئلة في سؤالٍ واحد، وسأستعرض فكرتي

بالتفصيل، وهي إستمرار لكلام الدكتورة كولائي. يبدو للوهلة الأولى أن هناك تداخلاً بين مفهومي العولمة والأمركة، ومرد ذلك أن أميركا إستغلت إمكاناتها السلطوية لفرض توجهاتها، أي أنها ركبت الأمواج. لقد تعرضت منذ البداية لهذا الموضوع، وطالبت بتحديد الفاعل المسؤول عن العولمة، وأشرتُ كذلك الى أن جزءاً من إنعكاسات العولمة لم يكن له فاعل معين، بل هي انعكاسات طبيعية. ولا بد أن نأخذ الأمرين في الحسبان، أي عندما نأخذ أحد الأمرين في الحسبان، ينبغي أن لا ننقض الثاني. وهكذ، فاني أقبل بفكرة التداخل، إذ أن جزءاً من النشاطات السياسية العلمية هي في الواقع نتيجة للثقافة الحكومية، وللجهود الحثيثة التي بذلتها أميركا. وهنا أرغب في التطرق لمباحث اقتصادية، وأن نأخذ في الحسبان الوجود العسكري الأميركي في كوريا الجنوبية واليابان وأميركا اللاتينية، وكذلك حضور الشركات الاميركية الكبرى في برامج التخطيط الاقتصادي الماليزي، وهي دولة إسلامية. والحال هنا أن الأموال العائدة من الصادرات الماليزية لأجهزة الكمبيوتر تصب في الخزينة الأميركية، وهذا الأمر عبّر عنه بعضهم بالاقتصاد والديموقراطية الموزائيكية أو السيراميكية، إذ تصل أميركا إلى الساحة بسهولة وتجد جميع الأمور معدة لها، وتقوم بصف قطع السيراميك بشكل منظم، وتطلب من الآخرين أن يسمحوا لهذه القطع أن تدخل الى بلدانهم، وكل بلد في العالم يمكنه أن يقوم بذلك ويقيم مثل هذه العلاقات مع أميركا. إذاً، يجب على الخبراء الاقتصاديين أن يبحثوا بدقة هذه الظاهرة. وهكذا الأمر بالنسبة لكوريا الجنوبية، حيث يتجذر الحضور الأميركي في الشركات الكورية الجنوبية. وفي بلدنا عندما نريد شراء بضاعة، تسمع عبارة أن هذه البضاعة ممتازة لأنها أميركية. إن هذه الأصداء والدعاية لا يمكن أن تكون طبيعية أو مصادفة. وعلى الرغم من أن هذه الفرضية غير مقبولة، وهي أن يجلس أربعة أو خمسة أشخاص ويخططوا شؤون العالم، ولكنها، في المقابل، ليست أمواجاً طبيعية، بل يلقوا مسؤولية إنتاج بعض الأمواج على عاتقنا!

إن مجتمعنا الايراني عُرف منذ عشرين عاماً بطابعه الثقافي الديني الإسلامي. وأعتقد أن التأثير الذي تتركه العولمة في الثقافة هو تأثير أساسي وجذري. إن العولمة لها تأثيران أساسيان، الأول (تحطيم السنن والتقاليد)، والثاني كسر الطبيعة والعادة، وهما يشملان العادات والتقاليد الراسخة والمتداولة في ثقافات الشعوب المختلفة. وحتى لو أنكرنا بعض القضايا، إلا أننا سنشعر تدريجاً أن أبناءنا يدخلون في دوائر من القضايا الثقافية ويصبحوا ساحة لتقبل الثقافة الوافدة. وتحدث هذه الحالة، بحيث لا نتمكن من تفسيرها، بل نصبح كذلك عرضة ـ الى حد ما ـ لاشعاعاتها، وأعتقد بضرورة تسجيل هذا الحوار الدائر حول العولمة حتى نستطيع بعد عشرين عاماً تقييم وتحديد النظرة حيال هذه القضية. وهذه الحال تزيد من ثقتنا بأنفسنا، وتهدئ من روعنا. إلا أن أبناءنا وأبناءكم سيدخلون مباشرة في أجواء تتميز

بتحطيم التقاليد والسنن القديمة. فعلى سبيل المثال نسعى أحياناً ليقبل أبناؤنا بعض التعاليم والأمور، ويقوموا بتصرفات معينة، في حين أن أبناءنا لا يهتمون في ظل أجواء العولمة بأحقية الأمور وغيرها، أو أننا ننظر الى مسألة معينة ولا نراها تقليداً أو سنة، ولكن أبناءنا يرونها كذلك، لأن مثل ذلك العمل يمكن إنجازه في كل أنحاء العالم ويشعرون أننا نسعى لنفيه. وهكذا فلو أننا سعينا لتحذيرهم من سلوك معين من الناحيتين العرفية والشرعية، فإنهم يلاحظون أن هذا السلوك يحدث باستمرار في أنحاء العالم ويمكنهم إنتهاجه بسهولة، فكيف يمكنهم تقبل تحذيرنا؟ هنا تصبح جميع جهودنا الدينية عبثية ولا طائل منها. وعندما أنظر إلى آفاق العولمة، يخالجني شعور ضعيف بأنه يمكننا الدخول في هذا العالم بشكل طبيعي، ونتحدث مع الدنيا بشكل تدريجي، أو حتى نتحدث باللغات الحديثة، ونطرح رؤانا حول مختلف القضايا، كما هي الحال خلال حديثنا مع الطلاب.

كذلك في ما يخص إمكانية طرح الرؤى الدينية في أجواء العولمة السائدة في العالم، لا أمتلك تصوراً فاعلاً. وأرى في الظروف الحالية - بكل سهولة - أن كثيراً من السبل الممهدة بالحضور الفاعل للرؤى والنظريات الدينية، وسط ضجيج العولمة السائدة، قد أبيدت ولا وجود لها تقريباً. وليس أمامنا سوى أن ننتظر نتيجة هذا الاختبار. وفي بلدنا - ايران - نرى أن الجميع يتفرجون على هذا الاختبار. أعتقد أني لو أردتُ طرح قضية أننا لو عثرنا على نموذج لحضور الفكر الديني المتميز بخصائص النظام والقوة والعلم، والمتناسب مع الحاجات العالمية المتداولة، لتمكنا من الحضور المؤثر وحصلنا على نتائج. وعليه فان هذه النتائج المستمرة يمكنها أن تضع ايران داخل المجتمع العالمي، بحيث تحتل مكانة مؤثرة في النظام السياسي والدولي. وإذا ما حققت ايران نجاحاً في هذا الاختبار، فستفتح أمامها آفاق واسعة وجيدة. وفي هذه الحال ينبغي أن نتفاعل بنتائج العولمة، وحينها أعيد النظر في نظرتي للامور، فضلاً عن تغيير رأي الكثير من فضلائنا الذين ينظرون بريبة وشك لهذه القضية.

في دائرة الحاكمية الدينية، لا أعتقد أن هناك مشكلة أساسية في القضايا المرتبطة بنظام الحكم في خصوص التفاعل مع العولمة أو عدم التفاعل معها، لأن نظام الحاكمية الدينية المطبق لدينا يدافع بشكل كامل عن العنصر الاخلاقي في المجتمع الاسلامي وقيمه وتراثه، ويلتزم الوعي واليقظة حياله. وبفضل هذا الوعي يمكن أن يقبل جزءاً من القضايا التي تتميز بحالة الالزام المؤكد، وبالتالي يدرس سبل حل مشاكلها. أما في ما يخص مواجهة نتائج العولمة، فقد كان هناك سعي لتكون هذه المواجهة فاعلة وخلاقة. ويمكن للاجتهاد الديني الأصيل أن يهتم بالمسائل الجديدة. ومن الضروري أن يُعمل على إعادة النظر في مفهوم كثير من المسائل. طبعاً هناك عدد من مثقفينا يوصون بسلوك طريق آخر - ترفضه الحوزة الدينية الشيعية - مؤداه أنه من أجل مسايرة العولمة، ينبغي أن نعتقد أن التعاليم الأخلاقية الاسلامية قد ولى

عصرها، وحل محلها عهد يستلزم تعاليم جديدة، وينبغي إعتبار أسلوب الحوزة العلمية الشيعية خارج إطار الحياة المعاصرة، وبالتالي تحويلها الى ملفات قديمة عفا عليها الزمن. ومن خلال هذه الرؤية نتمكن من التطرق لبحوث تسمح لنا بالمناورة في ظل إنعكاسات العولمة.

من القضايا الرئيسة التي تؤدي دوراً مؤثراً في إتخاذنا للقرارات الدينية، هي أن أئمتنا المعصومين ذكروا ثمانين ألف رواية منحت جميع الآيات القرآنية طابعاً تفسيرياً، وبالتالي لا يمكننا إهمال هذه الروايات، ونستند إلى بعض الآيات للتأكيد على التعلق الديني. فمثلاً طبقاً لآية من القران الكريم التي تؤكد على وجوب التعامل بين بني الانسان، أو آية أخرى تشيد بالتبليغ والهجرة، نعلن إستسلامنا للعولمة، ونتغافل عن تعاليمنا الدينية. أعتقد أنه من الخطأ أن يلجأ البعض الى توسيع مثل هذه البحوث لتنسحب بشكل سريع على دائرة الحاكمية ومواقف نظام الحكم الديني. وتبدو القضية تالياً وكأنها منحصرة في نظرة الحاكمية التي تسعى للتصدي لمثل هذه الظواهر أو أن تتنازع معها، بينما القضية ليست بهذا الشكل .. وهنا لابد من التحذير أنه لو لم يكن الحكم الديني موجوداً في ايران - خلال العقدين الأخيرين - لتحولنا في ظل الظروف العالمية والاجتماعية الجديدة الى نظام تتنازعه جبهتان، الأولى الجبهة العاشورائية، والثانية الجبهة اليزيدية؛ وقد شاهدنا مثل ذلك في تاريخ الأئمة المعصومين (عليهم السلام). إن نظام الحاكمية الدينية يسعى حالياً الى عرض نموذج يتم من خلاله طرح مثل هذه القضايا التي تعود جذورها الى الحركة الاجتماعية للعالم الغربي والتي لا يستسيغ النموذج الديني نموها وتطورها على شكل نظام اجتماعي جديد متلائم مع الدين والتعريف تدريجاً باستراتيجيته.

من ناحية أخرى، إذا ما قورنت الطروحات الجديدة، التي تتحرك اليوم نحو الدين والتي فصلت نفسها عن الدين سابقاً، بالعقلانية التي توسعت في العالم، وطرحت نفسها على أنها مقبولة في الجوانب العقلانية والعرفية للوقائع الاجتماعية للعالم المعاصر، فإنها بحاجة الى تغييرات كثيرة، وأنا أستبعد أن تستطيع هذه التغييرات أن تطوي مسيرتها الحاسمة بشكل سريع في مجال عرض النماذج العالمية المتلائمة مع الدين، والحد من الانتقادات الموجهة للدين، إذ أنني لا أرى آفاقاً واضحة لمثل هذا التوجه. لو إستطاعت الحاكمية الدينية في نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية أن تجعل نظامها السياسي يتعامل إيجاباً مع العولمة - مع الحفاظ على مبادئه الدينية الأصلية - فمن الطبيعي أن يصبح دخوله الفاعل الى مسيرة العولمة أمراً مقبولاً. وإن لم يكن كذلك، فلا يعرف القرار الذي سيتخذه في هذا الشأن.

الدكتور أطهري: ماهي التبعات السياسية للعولمة في المجالات السياسية والثقافية؟ وما هو السيناريو الذي يمكن تصوره بهذا الشأن؟

الدكتورة كولائي: في ما يخص الأمور التي تمت الاشارة إليها، فإن إيران تعتبر من الدول القليلة التي يمكن الاهتمام بها كدولة مؤثرة من الناحية الثقافية، وذلك بسبب خصائصها السياسية والتاريخية المتميزة، وكذلك التراث الحضاري والثقافي الذي تتميز به. ويمكننا القول إنه بعد التحولات التي حدثت على حدودنا الشمالية، وبسبب التصنيف المرحلي الذي شهده النظام الدولي، فان العولمة تعتبر واحدة من أبرز سمات هذه المرحلة. إن تقسيم الاتحاد السوفياتي الى ١٥ دولة على حدودنا الشمالية جعل بلدنا يواجه ظروفاً جديدة. فالانهيار الذي شهده الاتحاد السوفياتي كانت له تأثيرات مباشرة، بفعل تبعاته الأمنية والسياسية، وكان بمثابة نهاية للنظام الأيديولوجي السوفياتي، كما أنه قدّم كثيراً من الدروس والعبر للجمهورية الاسلامية الايرانية.

إن هدم الستار الحديد قضى على الضمان الأمني لاستمرار النظام السياسي المغلق. كما أن توسيع وانتشار الأنظمة الأمنية الحديثة حال دون إستمرار نظام الاتحاد السوفياتي والتخطيط الاقتصادي والسياسي المركزي. لذا، فإن آثار وتبعات ما بعد الإنهيار تعتبر أموراً قابلة للتأمل والتدقيق بالنسبة لنا. فهناك - في روسيا - نوع من الانفعال حيال العالم الرأسمالي وخصائصه العامة مقارنة بالنموذج الشيوعي. لذلك فان التفاؤل المفرط حيال الغرب وسراب أحلام الارتباط به والتعلق بالرأسمالية لحل المشاكل الداخلية، تتحول اليوم الى نوع من العودة الى الذات، أي إلى إثارة علامات الاستفهام حيال الليبرالية الغربية. وتبدو هذه المقارنة أوضح من خلال المقارنة التي يطرحها النظام الحاكم في روسيا، إذ يتأكد يوماً بعد آخر بأن الليبرالية الغربية تتميز بمكانتها التاريخية والثقافية الخاصة بها. ورد الفعل هذا ناتج عن نوع من الصمود والمقاومة والعودة الى الذات. وكما أشار السيد نبوي آنفاً، فان هذه التحولات لايمكن تحققها إلا من خلال التحقيق والبحث والدراسة العلمية والاستفادة من تجارب المجتمعات الاخرى والاستعانة بالدراسات العلمية للوصول الى الأهداف العامة المنشودة. وهذا البعد الخاص للتحولات وتبعاتها يمكن أن تستفيد منه المجتمعات الآيديولوجية ذات التركيب والنسيج المتشابه نوعياً. ولكن ما هو مدى نجاح هذا الانفعال والعودة الى الذات؟ هذا بحث آخر يمكن التطرق له في مكانه المناسب. إن التجارب التي شهدتها المجتمعات الأخرى - خلال عقد كامل - يمكن الاستفادة منها. فبعد تشكل الاتجاهات التي دعمت العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية، فان منطقة الشرق الأوسط، ولا سيمّا الجمهورية الاسلامية الايرانية، وقعت بشكل مباشر أو غير مباشر تحت تأثيرها. إن الموقع الخاص للجمهورية الاسلامية الايرانية، وخصوصاً في الظروف التي تمر بها، وبسبب إمكاناتها وسماتها الخاصة والفريدة، وفّرت الأرضية المناسبة لحضورها المؤثر... يلزمها امتلاك الفهم والمعرفة العميقة لهذه الامكانات والطاقات. ويتوجب على مسؤولي الجمهورية

الاسلامية الايرانية أن يعرفوا مكانتها بدقة، والطاقات والامكانات التي يمتلكها الآخرون المحيطون بنا، وأعتقد أن هذه التحولات والاتجاهات بذاتها أوجدت لبلدنا فرصاً عظيمة للغاية، ولكن للاسف الشديد لم نستثمرها جيداً، بل تركناها للآخرين.

إن الجمهورية الاسلامية الايرانية - وبسبب عدم معرفتها لهذه الخصائص - لم توفق في وضع أهداف متناسبة مع إمكاناتها الذاتية. وكذلك، فإن عدم مواكبتها لهذه المرحلة التاريخية الخاصة أدى الى إخفاقها في تحقيق الحد الأدنى من هذه الاهداف التي تسعى اليها جميع الدول في مختلف أنحاء العالم. على أنه يمكن تحقيق ذلك بفضل التقييم الصحيح والواقعي للامور. إن العولمة تفتح نافذة من الفرص التي يمكن إستثمارها والتفاعل معها متى عرفنا مكونات هذه الحركة بشكل متناسب مع إمكاناتنا وطاقاتنا الذاتية.

إن العالم اليوم بحاجة ماسة لحوار الحضارات، ولابد أن نحوله الى مشروع متكامل يجعل من الجمهورية الاسلامية الايرانية العامل المخطط والمبدع لهذا المشروع الذي يمثل حاجة عالمية. ولكن إذا ما عجزنا عن القيام بتقييم صحيح وعلمي ودقيق لهذا الاتجاه، وأخفقنا في تحديد مكانتنا فيه، فان هذا الأمر سيصبح - بلا شك - عامل تهديد لأمننا القومي يفوق التهديدات التقليدية، خصوصاً في ظل التحولات الجديدة التي تنهار أمامها أسوار الحدود الوطنية. إن هذه الظاهرة يمكنها أن تشكل عاملاً جديداً يضاف الى العوامل التي تهدد أمننا القومي. في هذا السياق تشكل مسيرة العولمة عامل تهديد بالنسبة لنا. ولكن لو عرفنا جيداً هذه المكونات والعوامل وأدركنا بدقة حاجات العالم الجديدة، وحاجة الانسان للدين والقيم المعنوية، وعملنا على تحقيق التوازن بين هذه الامكانات والحاجات الانسانية المعاصرة، فان هذه الظاهرة يمكن أن تكون لها نتائج وتبعات إيجابية. فهذه الطاقات والامكانات موجودة فعلاً. ولكن الأمر يكمن في الربط الصحيح بين هذه الإمكانات والحاجات الواقعية للمجتمعات. إن هذه القضايا ترتبط الى حد كبير بالاساليب والسياسات ونهجنا العملي، وهي تعتمد على تجارب الجمهورية الاسلامية الايرانية قبل أن تطرح فكرة حوار الحضارات. وهذا يعني أن يمكننا أن نجيب عن الأسئلة التي تطرح في الأجواء السائدة حالياً في العالم، وتحرك الأنظمة السياسية نحو الديموقراطية، وذلك في إطار رصين يعرض للعالم النموذج الديني المتكامل. وهذا الأمر يعتمد بشكل مباشر على طريقة عملنا وطبيعة نهجنا، لكي يمكن تحويله الى فرص مناسبة يمكن إستثمارها.

الدكتور أطهري: أشار السيد نبوي بشكل غير مباشر الى تبعات التأثير القيمي للعولمة، نرجو منه أن يوضّح بالتفصيل تأثير العولمة في مصير المجتمع الديني والدولة الدينية وزعامة الدولة الدينية...

السيد نبوي: أعتقد أساساً هذه النزاعات التي تظهر في مجتمعنا بشكل معين، تعبر عن

عجز الفقه التقليدي من خلال مصطلحات خاصة غير مجدية ولا طائل منها. إننا نرى مجموعة من الأشخاص تقف في هذا الجانب، ومجموعة أخرى تقف في الجانب الأخر، وكل منهما تعتبر نفسها المحقة في فهمها للدين. عندما يدخل الناس إلى الساحة الاجتماعية حالياً، لا يمكن لأية حكومة أن تتشكل في الفراغ، لأن الناس يدخلون بكل وجودهم في هذه الساحة. لذا، فإن حضور الناس وتحكيم إرادتهم العامة - الناشئة عن هذا الحضور في معترك التحولات الاجتماعية - أمر لا مفر منه. وهكذا، فإني أعتقد أن النقاش الذي يدور حول هل أن ولاية الفقيه تتم من خلال الانتخاب أو التعيين، نقاش غير واقعي، وسؤال بلا مفهوم. فنحن ليس لدينا في بحث الحاكمية موضوع بهذا الشكل. أو أن نقول - مثلاً - إن الولاية تعيينية جاءت بدون رأي الناس، إذ يجلس أشخاص معينون ويتشاورون لتعريف شخص ما. فعلى أي أساس يجلس هؤلاء الأشخاص؟ وما هي معاييرهم لانتخاب الشخص المناسب؟ لا شك أن هذه القضايا تعود الى أسس أصبحت جزءاً من تكويننا السياسي، ومنها الدور المصيري المهم الذي يقوم به الناس في تحديد هذه الأمور. أما في ما يخص بحث العولمة، فإن هناك عوامل دفعت - لاارادوياً - الساحة الاجتماعية - للأسف الشديد - خلال العقدين المنصرمين من عمر الجمهورية الاسلامية، إلى أبحاث متضاربة شهدناها جميعاً. إن الدستور الاسلامي يتميز بمساحة أخلاقية واسعة للغاية. وهو يمثل - حقاً - ثمرة يانعة لرؤى المفكرين والعلماء الشيعة الايرانيين. فلو إعتبرنا هذه النظرة هي الأساس الذي تبنى عليه مفاهيمنا وأبحاثنا، فان مثل هذه الأبحاث تصبح مفيدة للغاية. أعتقد أننا لو دخلنا بشكل واعٍ وفاعلٍ في مسيرة العولمة، لأعطينا كل جزء من البحث والنقاش دوره المناسب الذي يستحقه، إذ أننا لا نستطيع أن نغير رأي شخص يفكر عاشورائياً من خلال العولمة، أو نفرض سلطتنا على شخص يعتبر العولمة تعاملاً مؤثراً. إن لدينا - بين مفكرينا والقوى الاجتماعية المؤثرة - أفراداً من كلا النوعين، ولابد أن نهتم بدورهما معاً. فلدينا - من جهة - سند يعتمد على الاحتياط والتحفظ والحذر مما يحدث، ويدقق بالتأثيرات التي تسببها العولمة، وهو ما يسود بشكل واسع وسط الكثير من المتدينين من أبناء شعبنا، ولابد أن نحافظ على هذا السند لأنه يشكل لنا جبهة دفاعية قوية، وكذلك ليس فيه ضرر علينا. ومن جهة أخرى ينبغي أن نسمح لقوانا المؤثرة بالمشاركة والمقاومة الفاعلة، على الرغم من أنها قد لا تمتلك الاستعداد التقني والاتصالاتي اللازم. ولكن من خلال الحفاظ على هذه الجبهة ودعمها، نتمكن من صنع جبهة أمامية قوية يمكنها التعامل والتعاطي والمقاومة الفاعلة في وجه ظاهرة العولمة. أعتقد أن الحكومة يمكنها أن تؤدي دوراً أساسياً في هذا المجال، إذ أننا واجهنا منذ القدم تقاعساً في أعمالنا الثقافية، وكان لابد أن نوجد ثقافة إسلامية - إيرانية مبدعة وكاملة. فلو أن الحكومة فشلت في العمل وفقاً لمبادئ وأسس الدستور، ولم تضع الحلول الناجعة لمشاكلنا، فان ظاهرة العولمة ستخلق لنا مشاكل جادة. ومن خلال الحفاظ على المبادئ والقيم، فإن تقسيم الأدوار سيكون سهلاً وممكناً.

وينبغي أن لا ننسى أن من ينظر بحساسية للظواهر الجديدة ويتعامل معها بحذر، فانه سيبقى مقاوماً دوماً، وسيفكر في كل لحظة في كيفية التعويض عن الخسائر والأضرار. كما أن الحكومة من خلال تقسيم الادوار بين أصحاب الرؤى المختلفة، يمكنها أن تقول لمجموعة معينة أنكم من خلال إمتلاككم لروح الحذر والصمود في وجه العولمة، يمكنكم أن تؤدوا دوراً مناسباً في هذا الشأن. ويمكنها أيضاً أن تسمح للمجموعة الأخرى بالحضور والمشاركة الفاعلة في مسيرة العولمة وتقيم نتائجها، وبالتالي تصنع تركيباً متجانساً لنتائجها، وهكذا لن يتغير أي شيء.

وعندما تتبنى الحكومة هذا الأسلوب، ينبغي عليها ـ دوماً ـ أن تحذر الجميع ليراقبوا الأمور ويتم تحديد الفوائد التي يحصل عليها المجتمع من هذه الظاهرة وتحديد الثمار التي تحصل عليها القوى العالمية إثر ذلك. لذا ينبغي أن يتم تقسيم الأعمال والمهمات بين أصحاب هاتين المجموعتين بصورة إيجابية ومؤثرة. ولكن إذا كان سعينا ينحصر في البحث عن أساليب وأدوات قوة تساعدنا على إبادة رأي معين وإخراجه من الساحة بشكل كامل، فإن الطاقات ستُباد وتفنى، وستصرف الطاقات، وتضيع الفرص في النزاعات والصراعات العبثية.

إنني أحمل ـ دوماً ـ هاجساً كبيراً، وأعرف أنه كلما سعينا لإسكات نداءات أعزائنا من دعاة التمسك بالقيم والمبادئ، فاننا سنعكر الأجواء أكثر. وفي المقابل كلما أضعفنا الطاقات العلمية والمتخصصة والنخب الاجتماعية المخلصة، فاننا سنقضي أيضاً على طاقات وإمكانات كبيرة. وهكذا فاني أعتقد أن رأسمالنا الأساسي للتعامل الفاعل والمؤثر مع ظاهرة العولمة، هو الدستور الاسلامي، وطاقات العناصر المتدينة والملتزمة، وكذلك طاقات المتخصصين والنخبة من أبناء شعبنا، وأن مهمتنا في هذا المجال تكمن في الحفاظ على هذه الطاقات والاستفادة المثلى والكاملة منها.

الدكتور أطهري: المواضيع التي طرحت حتى الآن ترتبط ـ بشكل ما ـ بقضايا حوار الحضارات، وسيادة الشعب أو الديموقراطية السياسية، والحرية الدينية. ولتحقق هذه الامور، نحن بحاجة الى الاجماع، وفتح الدوائر السياسية حول النخبة من الشخصيات... هل تم تحديد الفوائد السياسية والاقتصادية التي جنتها ايران من رفع شعارات، مثل حوار الحضارات والمجتمع المدني وسيادة الشعب في المجالات السياسية والدينية والحرية الدينية وإزالة التوتر وغيرها؟ أعتقد أن هذه القضايا لم تُقيم بشكل كافٍ حتى الآن. لقد أشار الدكتور محمود سريع القلم منذ عام تقريباً الى نقطة مهمة، وهي أن ايران دولة عالمية أو دولية. ويبدو أن الموقع الجيواقتصادي والجيو سياسي والجيو ثقافي الذي تحتله ايران في المنطقة، له امتداداته العالمية... كيف ينظر الدكتور اخوان إلى هذا الموضوع؟ وما هي آثار العولمة في المجال الثقافي في إيران؟

الدكتور اخوان زنجاني: القضية تكمن في كيفية تعاملنا مع العولمة... فكل من يقود قاربه أسرع ويمتلك قارباً أفضل، فانه يعيش أفضل وأحسن، ويتقدم في الحياة بشكل أسرع. ويبدو أننا في ايران قررنا أن لا نركب القارب، وقد سبب ذلك لنا الكثير من المشاكل، لأنه بسبب عدم الاهتمام بهذا الأمر، فان كل أنظمة الاتصالات في البلد تعرضت للمخاطر. فالاحصاءات، التي نشرت في الصحافة الأجنبية أوائل الحرب بين ايران والعراق، أشارت إلى أن إيران تعتبر من الدول القليلة التي كانت تمتلك تقنية وصناعة الكترونية مستقلة، وأن هذا الاستقلال أمر مهم للغاية. وكما أشار السيد نبوي، فاننا بالتالي سنتواجه مع العولمة، وأن تبعاتها تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وهي مجموعة متكاملة لا يمكن إنتخاب أحد عناصرها دون الآخر. لذلك أمامنا طريقان، الأولى هي أن نكيف وضعنا مع العولمة، والثانية، أن نقاوم ونقف في وجه هذه الظاهرة. ولا نرى من الحكمة أن نكيف وضعنا كاملاً مع العولمة. إلا أن المقاومة والتصدي لها يمكن أن يتحقق بصورتين: المقاومة الفاعلة والمقاومة المنفعلة. فلو كان تصدينا إنفعالياً، واخترنا عدم التحرك، واكتفينا بالقول إننا نرفض العولمة في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية، فلربما نشعر بالأمن على المدى القصير. ولكن عندما تتحطم السدود وتنهار على رؤوسنا، فعند ذلك لا جدوى من الصمود والمقاومة.

أما في ما يخص المقاومة الفاعلة في المجال الثقافي، فلو تحقق مبدأ تحطيم التقاليد، فان ضرره سيشمل الجميع، لأن تقاليدنا ليست هي التي تتحطم فحسب، بل ستشمل تقاليد الآخرين أيضاً، وحينها ستفتح أمامنا أجواء وادوار جديدة، ويمكننا أن نكون فاعلين في ظل تلك الأجواء، علماً أن هذا الأسلوب قد يكون مصيرياً وحاسماً، بسبب العودة الى المرحلة الاستراتيجية. ولا بد من أن نمتلك أدوات التأثير، ونعرّف الناس على أنظمة الاتصالات، إذ أنه من السهل حالياً رؤية الناس يستخدمون «الكمبيوتر». ولكن في بلدنا، حتى لو كان «الكمبيوتر» وسيلة للعمل ويحتاجه الناس، فان الناس لا يمتلكون مالاً كافياً لاقتنائه. وأعتقد أن الحكومة تتحمل المسؤولية في هذه الحال. وعبثاً محاولة تحميل المسؤولية للجامعة وغيرها من المؤسسات، لأن الحكومة لم توفر الفرص والامكانات الكافية للناس. لذا أعتقد أن الشيء الذي في طريقه نحونا، سيصل الينا بالتالي، ولا يمكننا القول بأننا سنجتاز النهر من الجبهة التي تخلو من الأمواج، لأن ذلك لا يمكن أن يتحقق، إذ أن النهر كيان متصل وكامل. وعليه، فإن مثل هذه الظواهر فيها جانب إيجابي وآخر سلبي، والنقطة الرئيسة فيها هي نوع تعاملنا مع هذه الظواهر.

الدكتور أطهري: هل نستطيع الاختيار... وهل لدينا فرصة لذلك؟ مع الأخذ في الحسبان أننا لا زلنا نواجه الإمتناع عن الحداثة في إيران.

الدكتور اخوان زنجاني: نعم... إن كل شخص لديه قدرة الاختيار، ولكن النقطة الرئيسة

هنا هي كيفية التعبير عن ردود الفعل، ونوع التعامل مع هذه الظاهرة. إن كل إنسان يمتلك قدرة التمييز بين الجيد والرديء. فعندما يقال إن هذا الأمر جيد مثلاً، فليس هناك مشكلة، ولابد من الاستفادة من الفرصة المتوافرة. وعندما يقال إن الأمر الفلاني رديء، فلا بد أن نسعى لنترك أثرنا فيه، ولا سبيل أمامنا سوى التحمل. أي ينبغي أن لا ننتظر حتى تتحول الدنيا الى جنّة، بل لا بد أن نبدو وكأننا نؤثر في الأحداث، لا أن نتأثر بها فقط. وفي عصر العولمة، فإن القضية هي: هل أن الحاكميات يمكنها أن تواصل حياتها؟ ولا أقصد من الحاكميات هنا الحكومات، ولابد أن نفصل بينهما، إذ أن الحكومة هي جهاز إدارة الدولة، والحاكمية ظاهرة تحدث داخل النظام. فمثلاً عدم التدخل في شؤون الآخرين وغيرها (وقد نكون في هذه المرحلة الآن)، فإن الحاكمية على وشك الزوال هنا. وفي ما يخص الحكومة في ايران، فلا بد من القول إن الجنرالات يجب أن يلتفتوا خلفهم ليتأكدوا إذا ما كان الجنود يسيرون وراءهم أم لا؟ ويجب أن يعرفوا السبب في كلا الحالتين. أعتقد أن القضية الأساسية بالنسبة للحكومات في موضوع العولمة تكمن في إعادة الحياة الشرعية، لأن العوامل التي صنعت الشرعية سابقاً قد تكون غير موجودة الآن. ولابد أن نعثر على أساليب جديدة لاثبات الشرعية، وهذه القضية تُقيم الارتباط والاتصال بيننا وبين الأبعاد الاقتصادية والثقافية للعولمة.

في ما يخص العامل الاقتصادي، تفرض الحكومات رقابة أقل وغير مرئية على اقتصادها يوماً بعد آخر. وبالتالي، فان الحكومات، إن لم تقم بعملها بشكل جيد، فستفقد شرعيتها بشكل كامل. إن الدراسات المنجزة أثبتت أن اللاعبين الذين صمدوا من الناحية الاقتصادية أمام العولمة، تمت معاقبتهم، ونعني بالعقوبة أنه لو قاوم أي لاعب، لأي سبب كان، العولمة، فإن النتيجة هي أن الشركات العالمية لن تستثمر أموالها هناك، ولن تنقل التكنولوجيا الى ذلك البلد، ولن تنتقل الخبرات الادارية الى هناك، وستغلق الاسواق العالمية أبوابها بوجه ذلك البلد. إنها ظاهرة اقتصادية تضمن فيها الأرباح. فلو أن الحكومات صمدت أمام الارتباط الاقتصادي مع العولمة، فانها ستعاقب حتماً، إذ أن بعض دول أوروبا الشرقية - بعد انهيار الاتحاد السوفياتي - تعتبر نموذجاً جيداً، لأن هذه الدول لجأت الى المقاومة، مما أدى الى تراجع اقتصادي رهيب. أما في إيران، فقد سعينا في عهد الرئيس رفسنجاني الى الدخول في منظمة التجارة العالمية، وكنا نقصد من ذلك أننا نريد أن نكون مندمجين في هذه المنظمة. ولكن النقطة المهمة هنا هي أن لا يكون ذلك الاندماج بأي ثمن، وإنما يجب أن تتوافر - كحد أدنى - بعض الظروف، مثل دراسة هذه الظاهرة وتأثيراتها في الداخل ونتقدم بخطوات تدريجية وغير متسارعة، وبطريقة يمكننا من خلالها أن نصمد على مستوى الاقتصاد الداخلي. لذا، يجب أن يدخل اقتصادنا في المنافسة في المجالات التي يمكنه فيها ذلك. وهناك نقطة مهمة

طرحت بشكل غير مباشر في الأبحاث التي عرضت، وهي قضية القوة والقدرة في عصر العولمة. وكما أشارت الدكتورة كولائي إلى قضية قدرة أميركا، فإن لدينا شكلين من القدرة، الأولى على شكل علاقة، والثانية بشكل هيكلي. والقدرة الأميركية هي من النوع الثاني، أي السعي لتشكيل الهيكل العالمي والتقاليد والقوانين والأساليب السلوكية. مع الأسف، لم يهتم أحد بهذه القضية، بل يرون القدرة بشكلها الخشبي، ويسعون الى ضرب الآخرين بها.

إن القدرة بعد الحرب العالمية، واليوم في عصر العولمة، ظهرت من خلال تشكيل المنظمات العالمية، مثل منظمة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة «الغات» وغيرها. ولو تخلفنا عن المشاركة في تلك المنظمات والمؤسسات العالمية، ولم نساهم في تشكيل الافكار الانسانية على المستوى العالمي، لأصبحنا متخلفين عن السير في هذا الاتجاه.

الدكتور أطهري: ماذا تقصدون بالعقوبة التي أشرتم إليها في حديثكم؟ وما هو نوع هذه العقوبة؟

الدكتور اخوان زنجاني: العقوبة هي من النوع الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، إن منطق الشركات النفطية هو منطق اقتصادي، إذ بذلت مساع كبيرة من أجل أن تمر خطوط أنابيب نقل النفط من دول أسيا الوسطى إلى أوروبا عبر إيران. ولكن الإدارة الأميركية رفضت ذلك بشدة، لأن هذه الشركات تريد توفير الأمن والحرية خلال نقلها للإنتاج النفطي، ولو لم تتوافر الظروف المناسبة، فإنها لن تتمكن من القيام بعملها بشكل صحيح. وحسب المنطق الاقتصادي، فإن هذا الاعتراض الأميركي هو نوع من العقوبة التي تمارسها الحكومة الأميركية بحق إيران.

الدكتور أطهري: ينبغي أن أضيف في ختام هذه الندوة، وأقول إن إنعكاسات العولمة تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد تأسست منظمات مختلفة في هذا المجال في مختلف أنحاء العالم. وأقول إن التحرك نحو العولمة في المجال الاقتصادي يثير قلقاً أقل مما هو عليه في المجالات الثقافية. فالقلق الرئيس في القضايا الاقتصادية يكمن في زيادة الشرخ القائم بين الدول الغنية والفقيرة، ويمكننا إصلاح ذلك من خلال تصحيح إتجاه المسيرة. طبعاً، إن العولمة ستترك تأثيراتها في بلدنا، وستظهر مشكلات عدة في مجال الانتاج والعمل وغيرها. لذا يتوجب علينا أن نضع برنامجاً إقتصادياً واعياً، ونمتلك نظرة ثقافية سليمة، مستندة إلى الدين الاسلامي، والإستفادة من النقاط الإيجابية لتيار العولمة. ولا شك أن طبقاتنا الاجتماعية المختلفة، لاسيمّا الطبقة الوسطى التي اكتسبت تجارب كثيرة، يمكنها أن تتحرك وتدخل في مسير ة العولمة، إستثماراً لجوانبها الايجابية وتحقيقاً للمصالح الوطنية. ختاماً أشكر الأساتذة المحترمين الذين شاركوا في هذه الندوة.

دراسات

- أثر الانقسامات الاجتماعية في ولاءات الناخبين الإيرانيين
- اللغة العربية في إيران، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً
- التخلّف التكنولوجي: عامل تشرذم في الشرق الأوسط
- أضواء على علم السياسية في إيران
- من الإمامة إلى ولاية الفقيه: الواقع التاريخي والدلالات الفقهية
- التنمية الصناعية في إيران
- مكانة الصناعات المعدنية في الاقتصاد الإيراني

علي رضا خراساني*

أثـر الانقسامات الاجتماعية في ولاءات الناخبين الإيرانيين

تفترض دراسة التطورات الاجتماعية والسياسية، التي أسفرت عن فوز السيد محمد خاتمي في انتخابات ٢٣ أيار/مايو عام ١٩٩٧، عرضاً علمياً وتحليلياً. ويتناول المقال التالي مناقشة للانقسامات الاجتماعية المؤثرة في تطورات المجتمع الإيراني، وذلك بعد دراسة خلفية تغير ولاءات الناخبين المشاركين في انتخابات الدورات الرئاسية السابقة، من خلال التأكيد على فارقي العمر والجنس.

النزعة الاجتماعية والسياسية

إنّ قبول النزعة الاجتماعية والسياسية عملية تعلّم مستمرة يعرف بموجبها الأفراد مهماتهم وحقوقهم وأدوارهم في المجتمع من خلال الحصول على المعلومات والخبرات، إلى جانب التعرّف على النظام السياسي. وفي هذه العملية تنتقل القيم والمواقف والمعتقدات والآداب والتقاليد من جيل إلى جيل(١). كما أنّ المواقف، التي اكتسبها الفرد في طفولته، تتغير باستمرار عبر مراكمة الخبرات الاجتماعية المختلفة(٢). ويعزّز بعض الأفراد بناء معتقداتهم وقيمهم وأهدافهم ونشاطاتهم السياسية، تزامناً مع تقدمهم في السن وتجاربهم في الحياة، فيقومون بتعديلها باستمرار(٣).

إلى ذلك، قد تؤثر الأحداث والتجارب الخاصة، كالحرب والركود الاقتصادي، في كل مناحي المجتمع. ويبدو أنّ مثل هذه الأحداث قد تؤثر بصورة خاصة في جيل الشباب الذين دخلوا الحياة السياسية حديثاً، أكثر مما تؤثر في الآخرين، إذ يتوجه هؤلاء الشباب إلى صناديق الإقتراع لأول مرّة. على أن أكثرية الناس تتأثر بهذه الأحداث إلى حد ما. وعندما تؤدي التجارب إلى حصول تغييرات فاعلة في مواقف الأفراد الأكبر سنّاً في المجتمع، يمكننا

* خبير ومحلل سياسي.

حينئذٍ تناول موضوع تبّدل الولاءات الاجتماعية والسياسية مرّة أخرى(٤).

إنّ مناقشة وإستعراض العوامل التي تؤثر في النزعة الاجتماعية والسياسية، والتعرف على مختلف الفئات العمرية بشكل دقيق، تؤدي إلى إيضاح كثير من المستلزمات والمتطلبات الاجتماعية والسياسية، كما تساعد في معالجة الثغرات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضاً. ذلك أنّ التعرف على سلوكيات الفئات العمرية المختلفة، والتي تعتبر من عناصر المعلومات السياسية والاجتماعية في علم الاجتماع السياسي العام، مهمة للغاية(٥). كما أن كل ثقافة سياسية تمثل نموذجاً خاصاً من المواقف والمشاعر والمعلومات والكفايات السياسية. على أن مشاركة الأفراد في الممارسات السياسية تتم مناقشتها في بحث الإتجاهات المرحلية التي تشمل الأفراد المشاركين الذين يعون الشؤون السياسية، ويطرحون مطالبهم، معلنين دعمهم السياسي لقيادتهم. كما أنهم تابعون «أي يرضخون للسلطات والقوانين المتعارفة ولا يورّطون أنفسهم في السياسة». وأخيراً، ثمة فئة من ضيقي الأفق، أي الذين لا يعون شيئاً عن الحكم والسياسة. وبطبيعة الحال، فإنّ هؤلاء أُميّون، وتقطن غالبيتهم في المناطق الريفية(٦).

ينبغي إستعراض نسبة مشاركة الأفراد، وكذلك نوعية المواقف والولاءات التي يتميزون بها، فضلاً عن التطورات التي تحدث في المجتمع. لذلك، فإن فوز الشيخ هاشمي رفسنجاني بشكل ساحق في الإنتخابات الرئاسية الخامسة في إيران عام ١٩٨٩، وحصوله على ١٥,٥ مليون صوت، أي ٩٤,٥١في المئة من مجموع الأصوات(٧)، شكلا فرصة جيدة ومؤاتية لحكومة تعمل على إعمار البلاد وترميم مؤسسات الدولة من دون أي منافس. وهذا في وقت كانت إعادة الإعمار في إطار الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتزامناً مع «توصيات صندوق النقد الدولي للحصول على قروض»، تلقى بعض الأصداء الإيجابية.

كانت سياسة الإصلاح الاقتصادي وإلغاء دعم السلع من بين الأهداف الرئيسة للخطة المذكورة. لكنها واجهت عوائق وتحديات اجتماعية وسياسية عند التنفيذ. وقد استمر تنفيذ هذه الخطة ببطء حتى موعد الانتخابات الرئاسية السادسة. وبينما كانت الحكومة تعلن مواصلة برنامج الإصلاحات، كان مستوى التفاؤل في حال تراجع لدى الناس، بفعل ارتفاع الأسعار والتضخم اللامعقول.

وعلى الرغم من تطور المرتكز الرابع للديموقراطية، أي «الصحافة»، وذلك من خلال الأجواء السياسية المنفتحة قياساً بالسابق، فقد أدّى غياب الأحزاب وغياب التعددية في مجلس الشورى وإنسحاب رابطة العلماء المجاهدين من الساحة، إلى عدم ظهور أي منافس حقيقي للشيخ رفسنجاني في إنتخابات عام ١٩٩٣ الرئاسية. فضلاً عن أنّ كثيراً من

المسؤولين كانوا يعتبرون المشاركة في الانتخابات الرئاسية واجباً شرعياً وصفعة قوية للإمبريالية. وعليه، لم تشهد المعركة الإنتخابية أي تنافس يُذكر، إذ كان الإعتقاد السائد لدى الناس هو تكافؤ مستوى المرشحين، وعدم معرفتهم بالمرشحين (ما عدا الشيخ هاشمي)، وكذلك انتظارهم إجراء إصلاحات ونحو ذلك[٨].

تركت سلسلة العوامل المذكورة تأثيراً فاعلاً في تغير مواقف الشعب وولاءات الناخبين، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض نسبة المشاركين في المعركة الإنتخابية إلى ٥٦ في المئة، أي ١٦,٧٨٩ مليون ناخب من الذين تتوافر فيهم الشروط. كما أنَّ الانتقادات الاقتصادية التي طرحها السيد توكلي (منافس الشيخ هاشمي من خلال أربعة ملايين صوت في الإنتخابات) أسفرت عن إنخفاض عدد الأصوات المؤيدة للشيخ هاشمي، مقارنة بالدورة الرئاسية التي سبقتها بنسبة ٣٢ في المئة، ليتولى رئاسة الجمهورية بـ ١٠,٥٥٦ مليون صوت لولاية أخرى تستمر أربع سنوات[٩].

الانقسامات الاجتماعية

تنشأ الطاقات الاجتماعية التي تؤثر في التطورات السياسية للمجتمع - بطبيعة الحال - على أساس الانقسامات الاجتماعية[١٠]، بحيث تلتقي مجموعة من الأفراد في المجتمع على قاسم مشترك في نطاق الأذواق والرغبات والرؤى. ولكي تتجسد وتتجلى رغبات هؤلاء الأفراد، يُطرح موضوع ضرورة تكامل مختلف الفئات والمجموعات الاجتماعية؛ وهي رغبات تؤدي إلى انقسامات اجتماعية عدة في مختلف المجتمعات. وعلى أساس هذه الانقسامات تتكون - بعد ذلك - طاقات وفئات اجتماعية تتجلى مطالبها على شكل مؤسسة (Input)، تنتهي إلى تنظيم سياسي.

يجب أن يؤخذ في الحسبان أنَّ الانقسامات الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر على ضوء العوامل الزمكانية (الزمانية والمكانية)، وتصنّف من حيث التأثير في الحياة السياسية إلى انقسامات نشطة (يقظة) وغير نشطة (في حال السبات)[١١]. ويعرّف علم الاجتماع السياسي «التعبئة الاجتماعية» بأنها مرحلة العبور من الانقسام غير النشط إلى الانقسام النشط. على أن بعض الإنقسامات، كالفوارق الطبقية والجنسية (بين الرجال والنساء)، والفارق في العمر (بين الأجيال) تنشأ من حيث التكوين على أساس السمات الثابتة في المجتمعات، فيما تتولد انقسامات أخرى، كالصراعات الدينية والفئوية والطائفية واللغوية والعرقية، والفصل بين الدين والدولة، من الأحداث التاريخية التي مرّتْ بها البلاد. أما في ما يتعلق بالفوارق الجنسية، فلا بد من القول إنَّ المرأة في المجتمعات التقليدية ترضخ عادةً لزوجها. لذلك لا يؤثر الفارق الجنسي في الحياة السياسية في مثل هذه المجتمعات. ولكن

عندما يدخل المجتمع في مرحلة التطورات الاجتماعية، تتغير مكانة المرأة، وقد تطالب بعض النساء بحقوقهن السياسية.

في ما يخص الفارق في السن، أو الفارق بين الأجيال، يمكن القول إنَّ الأحادية الثقافية والفكرية وإنصياع الابن إلى الأب في المجتمعات التقليدية، يحولان دون حصول أي إنقسام أو أية هوة بين الأجيال. ولكن على خلاف ذلك يتجلى هذا الانقسام بشكل واضح في المجتمعات المتطورة. إذ نظراً إلى علاقة التشدد السياسي من جانب، ومرحلتي الشيخوخة والشباب من جانب آخر، فقد تؤثر بعض هذه الأجيال تأثيراً مباشراً في تطورات ذلك المجتمع وسرعتها(١٢).

وعلى الرغم من أنَّ التجديد والتقليد يعودان إلى عهود قديمة في ايران(١٣)، فقد حصلت الانقسامات، باعتبارها تطوراً من القمة نحو القاعدة، بعد الثورة الإسلامية في إيران، ومع بداية الخطة الإنمائية. وتطورت النقاشات المطروحة داخل السلطة حول هذا الموضوع. وفي أواخر الدورة الرابعة لمجلس الشورى الإسلامي. ويمكن ملاحظة تأثير هذه الإنقسامات في ولاءات الناخبين خلال الانتخابات النيابية للدورة الخامسة. ففي الدورة الرابعة للمجلس تعددت الإتجاهات السياسية، بعد أن كانت ذات لون واحد. وعليه تعددت الآراء والأذواق ووجهات النظر. كما أن الرؤى المتناقضة في ما يتعلق بتفضيل التنمية على العدالة الاجتماعية، أو تفضيل العدالة الاجتماعية على التنمية، ألهبت الأجواء السياسية داخل السلطتين التنفيذية والتشريعية، وخلّفت في بعض الأحيان تأثيرات في النظام السياسي. وكان التكنوقراطيون أو مجموعة «كوادر البناء» هم أنصار تقديم التنمية على العدالة الاجتماعية، وذلك في عهد حكومة السيد هاشمي رفسنجاني، فيما عُرف المؤيدون لتقديم العدالة الإجتماعية على التنمية بالمحافظين أو تيار اليمين التقليدي.

إلتفّت الفئة الأولى حول محور التجديد والحداثة، بينما عبأت الفئة الثانية طاقاتها على أساس التقليد والتطور التدريجي البطيء، لتفسر بناءً على هذا التوجه شعاراتها الإعلامية لأفراد الشعب. وقد تركت هذه الشعارات -إلى جانب إستعداد الشعب لرفض أو قبول مختلف الآراء- بعض التأثيرات في مواقف وولاءات الناخبين. ومع أن نسبة المشاركين في الإقتراع تراجعت، وذلك بسبب رفض أهلية عدد من مرشحي المجلس من جانب مجلس صيانة الدستور، فقد أظهرت النتائج، التي أسفرت عنها الإنتخابات، أنَّ المجتمع سوف يشهد بعض التطورات، من بينها تراجع عدد علماء الدين في المجلس، وزيادة عدد النساء في مجلس الشورى، وفشل بعض الوجوه البارزة المحسوبة على التكتلات الائتلافية، كالسيد عسكر أولادي وبادامجيان، وعدم فوز الوجوه البارزة المهمة لكوادر البناء، كالسيد الويري وتاجران، ونشوء كتلة جديدة ومقتدرة للمستقلين في الدورة الخامسة من المجلس.

بعد الإنتخابات النيابية الخامسة، استمر الجدل بصورة جدية في مختلف الدوائر

والأوساط في شأن الأحزاب وقدرة الشعب على المشاركة في ممارسة الحياة السياسية وإدارة الحكم ونحو ذلك. وقد أدى غياب المؤسسات الديموقراطية - لا سيّما الأحزاب التي تؤمن بتداول السلطة والتي تريد أن تعلن أهدافها من خلال العمل السياسي - إلى أن يعلن الشعب الإيراني بشكل جماهيري وتلقائي عن توجهاته وآراءه في إنتخابات ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧.

في الواقع أصبحت الإنتخابات الرئاسية في ٢٣ أيار/ مايو أداة لتجسيد الانقسامات وإبراز الرغبات التي يُعتبر «التغيير» ميزتها الأساسية. وإلى هذه الخصائص، أدت الشعارات - التي تبناها المرشحون في برامجهم أثناء الحملات الإنتخابية - دوراً مهماً في تفعيل وتنشيط الطاقات الكامنة وتعبئتها اجتماعياً. وقد تم الحكم على المرشحين الرئيسيين كرمز لاتجاهين مختلفين، أرادا ذلك أم أبيا. فكان السيد ناطق نوري ممثل الإتجاه التقليدي، ويُعبّر عن الحفاظ على الوضع القائم من خلال« الإئتلاف مع التكتلات المحافظة، كالجمعيات المؤتلفة والتجار وفئة من علماء الحوزة الدينية بقم». أمّا السيد خاتمي، فكان داعية إلى التجديد وإحياء السيادة الشعبية والحداثة عبر «الائتلاف مع تكنوقراطي عهد حكومة السيد هاشمي وكوادر البناء». وإلى هذا التطور من القمة إلى القاعدة في خصوص موقف التقليديين والمجددين داخل السلطة، حدث تحوّل آخر من القاعدة نحو القمة بفعل الفارق في السن والجنس، لتظهر سلطة إصلاحية على مسرح الحياة السياسية في المجتمع تحمل أفكاراً جديدة.

الفارق بين الأجيال

إنَّ أهم التأثيرات الناتجة من زيادة عدد السكان هو تغلّب الطابع الشبابي على المجتمع، وتنامي عدد الشاب. ويذهب خبراء علم الاجتماع إلى أنّ زيادة هذه الفئة العمرية في سكان الدول النامية يعدل الموقف السياسي للبلاد، لأن زيادة عدد الشباب تكون مصحوبة عادةً بقدر من الاضطرابات الاجتماعية. فالشباب، وبسبب طموحاتهم المتميزة وصفاء نياتهم وطاقاتهم المشحونة، يلتحقون بشكل سريع بمسارح الحياة السياسية، وغالباً ما يطالبون بتغيير الوضع الراهن إلى وضع مثالي وبشكل سريع. كما أنهم يشاركون في الأعمال الخطرة، حتى أنهم يبذلون أرواحهم أحياناً في هذا السبيل. وبعد ثورة الدستور لم تسنح الفرصة لغالبية الشباب بممارسة النشاط السياسي في إيران، إذ عارضت السلطة الحاكمة إشراكهم في النشاطات السياسية، الأمر الذي دفعهم إلى العزوف عن العمل السياسي. وفي كل حال كانت إنتخابات ٢٣ أيار/مايو فرصة مؤاتية لتقييم رغبة الشباب في ما يتعلق بمشاركتهم في الشؤون السياسية»[١٤].

من جانب آخر «كانت الشريحة المدنية الوسطى، لا سيمّا الفئات المثقفة، تمتلك طاقة ذاتية

كامنة عظمى يمكن أن تؤثر في الأجواء السياسية في البلاد. وكان قرارها القاضي بالمشاركة في الإنتخابات يُعبّر عن إنقسام الرأي العام المحلي في ما يتعلق بأصوات الناخبين الممنوحة للمرشحين(١٥). وتوضّح نظرة خاطفة إلى برامج المرشحين الرئيسيين حقيقة الفارق في السن بشكل كبير. فشعارات السيد خاتمي بخصوص المجتمع المدني وترسيخ وتنفيذ الدستور وقبول التنوع والتعددية ومسار الإنفتاح السياسي ومشاركة الشعب الفاعلة في شؤون البلاد، أسفرت بشكل عام عن إعجاب الشباب به(١٦). كما كان موقف السيد خاتمي من الغزو الثقافي يتميز بنظرة جديدة. وهو قال «نحن نعيش في عالم تسود فيه الثقافات المعارضة، وأيضاً الإرادة السياسية والاقتصادية المعارضة. ولكن لا يمكن إغلاق الأبواب على مصراعيها تماماً. فالحل السياسي هو التحصين، أي الإعتماد على ثقافتنا الغنية وإثراؤها أكثر فأكثر للرد على مشاكل وهموم الشباب، لأننا يجب أن نعتقد بوجودهم، وأن نشركهم في معالجة مشاكلهم»(١٧). أما السيد ناطق نوري فكان يؤكد على تشغيل الشباب وتطوير مراكز التدريب التقني والمهني، ويأخذ في الحسبان هويتهم وشخصيتهم قبل الزواج. وقد ذكر بخصوص الغزو الثقافي بأن هدف الأقمار الاصطناعية هو نسف ثقافات الشعوب وفرض سلطة الحكومات ليتفشى بالتالي الفساد في المجتمع(١٨).

الفارق في الجنس

قد يمكن إيجاز العوامل البارزة التي جعلت النساء يطالبن بدور أكبر في الحياة السياسية، مقارنة بالماضي، بما يلي:

- زيادة عدد النساء المتعلمات طيلة فترة الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية. وبحسب الجدول الرقم (١)، بلغ إجمالي عدد المتخرجين من دورات محو الأمية إلى ٤٢٥١١٨ شخصاً عام ١٩٨٦، شكّلت النساء ٧٣,٢٤ في المئة منهم، أي ٣١١٣٤٦ من مجموع المتعلمين. وكانت هذه النسبة المئوية أكثر من نسبة الذكور المتخرجين، إذ كانت المتعلمات في دورات محو الأمية للأعوام ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ يشكلن على التوالي ٧٧ في المئة و ٧٨,٨ في المئة و ٨٠,٢ في المئة و ٨٣,٣ في المئة و ٨٥,٤ في المئة من إجمالي المتعلمين(١٩). كما أن عدد النساء المتعلمات كان ٩٨٣٥ ألف عام ١٩٨٦، أي ٤١,١٢ في المئة من مجموع السكان المتعلمين. ووصلت هذه النسبة عام ١٩٩٦ إلى ٤٥,٩ في المئة، أي تسعة عشر مليوناً ومئة وثمانية عشر فرداً (الجدول الرقم ١-١٦)، (الجدول الرقم ٢)(٢٠)؛

- البرامج التوجيهية للحكومة في مجال تحديد نسبة المواليد (كانت أهم أهداف السياسات السكانية في إطار الخطة الخمسية الأولى خفض نسبة الزيادة الطبيعية للسكان من ٣,٢ في المئة في بداية الخطة إلى ٢,٩ في المئة عام ١٩٩٣)(٢١). إذ أنّ البيانات والإحصاءات تعبّر عن

تباطؤ في مسيرة النمو السكاني خلال السنوات الأولى من الخطة. على أن هذا الانخفاض ناتج - بطبيعة الحال - من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، وتأثيرها السلبي الواضح في مستوى المعيشة لفئات واسعة من السكان[٢٢]. باختصار، انخفض معدل نمو السكان في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ إلى ١,٥ في المئة[٢٣]، بحسب الجدول (١-٢) (الجدول الرقم ٣). ويُقال إن نسبة النمو وصلت عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٥ إلى ١,٢ في المئة؛

- التحول في المواقف العامة للبلاد تجاه عمل المرأة خارج المنزل؛

- زيادة عدد الإناث المقبولات في مؤسسات ومراكز التعليم العالي الحكومي وغير الحكومي. إذ بلغت نسبة المقبولات في الجامعات ومراكز التعليم العالي «ما عدا الجامعة الحرة» في العام الدراسي ١٩٩١-١٩٩٢ نسبة لمجموع إجمالي المقبولين ٢٨,٩ في المئة، فيما ارتفعت هذه النسبة في العام الدراسي ١٩٩٦-١٩٩٧- إلى ٤٢,٦ في المئة من إجمالي المقبولين في الجامعات. إلى ذلك بلغت النسبة المئوية للمقبولات في الجامعة الحرة ٤٠,٨ في المئة من إجمالي المقبولين في هذه الجامعة للعام الدراسي ١٩٩٦-١٩٩٧، راجع الجدول ٤١-١٦ (الجدول الرقم ٤)[٢٤]. وقد بلغ عدد الطالبات في الجامعات ومراكز التعليم العالي (ما عدا الجامعة الحرة) ٤٩٠٨٥ طالبة للعام الدراسي ١٩٨٦-١٩٨٧، أي ٢٩,٢ في المئة من نسبة إجمالي الطلبة الجامعيين، فيما ارتفعت هذه النسبة في العام الدراسي ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٣٦,١ في المئة (راجع الجدول ٦٢-١٦) (الجدول الرقم ٥)[٢٥]؛

- زيادة نسبة العاملات في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. فقد كان عدد العاملات ٩٧٥ ألفاً عام ١٩٨٦، ثم ارتفع عددهن عام ١٩٩١ إلى ١,٢٣١,٠٠٠ عاملة، فيما وصل هذا العدد عام ١٩٩٦ إلى ١,٧٦٥,٠٠٠. وكانت هذه الظاهرة بادية في المدن والمناطق الحضرية. فقد بلغ عدد النساء العاملات في المدن ٥٢٥ ألف عاملة عام ١٩٨٦، ثم ارتفع عددهن بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ إلى ٩٩١,٧٥٣ ألف عاملة على التوالي (راجع الجدول ١-٣)، (الجدول الرقم ٦ و ٧)[٢٦].

أدت سلسلة العوامل المذكورة إلى تفاعل المرأة في مختلف الحقول الاجتماعية بشكل مطرد، والمطالبة بحقوقها، فضلاً عن زيادة عدد النائبات في الدورة الخامسة للمجلس مقارنة بالدورات السابقة. كذلك تنامى تشكيل وتطور الاتحادات النسوية المستقلة. إلى ذلك، رشحت المرأة - لأول مرّة في تاريخ الثورة الإسلامية - نفسها للرئاسة في الإنتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٧، وهكذا تحدّت مبدأ أن يكون رئيس الجمهورية من رجال السياسة والدين. ولكن أمين مجلس صيانة الدستور رفض أهلية النساء المرشحات، وأعلن «أن رجال السياسة والدين هم

الذين يتمتعون بخبرة متميزة ومن ذوي الشهرة وأصحاب الرأي»[٢٧]. ولكن هذا التصريح لم يحل دون مشاركة النساء في المعركة الإنتخابية.

هذا وأكد المرشحان الرئيسيان على تفاعل وتواجد المرأة في مناحي الحياة المختلفة[٢٨]، ولم يستبعدا انضمام المرأة إلى حكومتهما. و أعلن السيد ناطق نوري في حملته الإنتخابية أن الكفاية والفاعلية هما الشرط الأساس للتعيين في المناصب التنفيذية العليا، ولا يرتبط بجنس الأفراد. ولحسن الحظ، فإن المرأة أثبتت جدارتها في كل الأعمال التي مارستها. وصرّح السيد ناطق نوري في اجتماع للنساء «أن البعض أثار ضدي بعض الشائعات، مثل قول إحدى الأستاذات الجامعيات بأن البلاد ستتقهقر إلى الوراء إذا وصل السيد نوري إلى سدة الرئاسة»[٢٩]. وفضلاً عن العوامل المذكورة، فإن مساندة السيدة فائزة هاشمي للوجوه ذوي التوجه الجديد، والمؤيدة لحرية المرأة، أمثال السيد خاتمي، زاد من شوق النساء للمشاركة الفاعلة في الإنتخابات.

استنتاجات عامة

إنّ ديناميكية الأنظمة السياسية وتطورها يظهران من خلال تنامي أو عدم تنامي الانقسامات[٣٠]. بيد أنّ المجتمعات شبه التقليدية أو شبه الحديثة أو التي في طور التحوّل، تعترضها عقبات أكثر تعقيداً من الانقسامات الاجتماعية[٣١]. على أنّ تجسيد الانقسامات وإيضاح مختلف الرغبات ومسيرة تطورات المجتمع الاجتماعية والتاريخية تصبّ في نطاق مجموعة واسعة من أعمال العنف الجسدية والحروب المحلية أو الثورات أو على مستوى مختلف أنواع الممارسات الديموقراطية، كالتصويت والانتخابات، وتظهر حينئذٍ التكتلات السياسية على أساس الانقسامات الاجتماعية. وتُعتبر التطورات المتعلقة بالثالث والعشرين من أيار/مايو ١٩٩٧ في إيران، بالنسبة لمريدي الانفتاح السياسي بالطريقة السلمية، فوزاً تاريخياً مقارنة بالتطورات السابقة.

أمّا بالنسبة للإنقسامات المؤثرة في التطورات المذكورة، فيجب القول إن الصراع بين التجديد والتقليد داخل السلطة نشأ في أواخر الدورة الرابعة للمجلس، إلى جانب الخطة الإنمائية الأولى، إذ كان تفضيل التنمية على العدالة الاجتماعية أو عكس ذلك هو الموضوع الرئيسي في هذا الخصوص. وقد حلّت تدريجاً التكتلات واتخاذ المواقف المحددة محل المجاملات السياسية المتعارفة على مسار هذا الصراع. كما أسفر الرد الأولي لهذا التطور من جانب أفراد الشعب إلى ظهور ثلاث وجهات نظر في الدورة الخامسة للمجلس: مجموعة المحافظين ومجموعة المجددين والمجموعة المسماة بالمستقلين. وتألفت حول كل واحدة منها كتل تنظيمية. لكن الرد النهائي على هذه التساؤلات كان في انتخابات الثالث والعشرين من

أيار/مايو ١٩٩٧. فمن خلالها ظهرت الانقسامات القائمة على الأعمار والاختلاف الجنسي داخل المجتمع، «لا سيما المشاركة النشطة للشباب والنساء». أمّا النقطة المهمة في هذا الصدد، فهي أن هذه الإنقسامات أثّرت في الهيكل الجديد للسلطة السياسية في البلاد، وفي شكل طاقتين أساسيتين خارج جهاز السلطة. وهكذا أضحى ظهور تياري التجديد والتقليد ـ كتطور من القمة إلى القاعدة ـ مؤثراً لإعداد أرضية ملائمة، وبالتالي لظهور الإنقسامين القائمين على الأعمار واختلاف الجنس باعتبارهما تحولين آخرين من القاعدة إلى القمة.

وإلى هذه الإنقسامات، يمكن التذكير بتأثير بعض العوامل، كالتطورات التي نشأت بعد الحرب المفروضة والتطورات الخاصة بخطة التنمية والركود الاقتصادي، والتي تركت تأثيراتها في الخبرات الجديدة لأفراد المجتمع القدامى، أي «الثوريون التقليديون»، وأسفرت لاحقاً عن تغيير ولاءات هذه الشريحة في المجتمع عند التصويت على شكل قبول نزعة اجتماعية تصطبغ بالصبغة السياسية.

الجدول الرقم (١)

٣٤-١٦ خريجو دورات هيئة مكافحة الأميّة حسب الجنس

السنة	المجموع	ذكور	إناث
١٩٨٦	٤٢٥١١٨	١١٣٧٧٢	٣١١٣٤٦
١٩٩١	١٠٢٦٩٨٩	٢٣٥٤٩٢	٧٩١٤٩٧
١٩٩٢	٨٩٣٥٤١	١٨٨٨٩١	٧٠٤٦٥٠
١٩٩٣	٨٥٦١٧٧	١٦٨٨٩٥	٦٨٧٢٨٢
١٩٩٤	٦٥٦٧٧٩	١٠٩٦٦٦	٥٤٧١١٣
١٩٩٥	٦١٦١٨٢	٨٩٦٤٦	٥٢٦٥٣٦

الجدول الرقم (٢)

١ ـ عدد المعلمين حسب الجنس في المدن والأرياف:

	ذكور وإناث	ذكور	إناث
١٩٥٦ الشهر الثامن	١٩١١	١٤٥٤	٤٥٧
١٩٦٦ الشهر الثامن	٥٥٥٦	٣٩٢٨	١٦٢٨
١٩٧٦ الشهر الثامن	١٢٨٧٧	٨١٩٨	٤٦٧٩
١٩٨٦ الشهر السابع	٢٣٩١٣	١٤٠٧٨	٩٨٣٥
١٩٨٧ الشهر الثامن	٤١٥٨٢	٢٢٤٦٥	١٩١١٨

المدن

١٩٥٦ الشهر الثامن	١٣٩٦	٩٨٢	٤١٤
١٩٦٦ الشهر الثامن	٣٨٣٣	٢٤٤٢	١٣٩٠
١٩٧٦ الشهر الثامن	٨٦٢٨	٥١٤٥	٣٤٨٣
١٩٨٦ الشهر السابع	١٥٥٠٧	٨٧٦٥	٦٧٤٢
١٩٩٦ الشهر الثامن	٢٧٨٥٧	١٤٨٦١	١٢٩٩٦

المدن والأرياف

١٩٥٦ الشهر الثامن	٥١٤	٤٧١	٤٣
١٩٦٦ الشهر الثامن	١٧٢٣	١٤٨٥	٢٣٨
١٩٧٦ الشهر الثامن	٤٢٤٩	٣٠٥٣	١١٩٦
١٩٨٦ الشهر السابع	٨٣٧١	٥٢٨٧	٣٠٨٤
١٩٩٦ الشهر الثامن	١٣٦٦١	٧٥٦٥	٦٠٩٦

ـ فارق إحصاءات إجمالي البلاد مع مجموع إحصاءات المدن والأرياف ناتج عن إدراج السكان المتعلمين القاطنين خارج البلاد.

المصدر: مصلحة الإحصاء العامة ومركز إيران للإحصاء.

الجدول الرقم (٣)

١ ـ ٢ السكان ومعدل النمو السنوي		
عام	عدد السكان	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)
١٨٨١	٧٦٥٤٠٠٠	٠,٦
١٨٩١	٨١٢٤٠٠٠	٠,٦
١٩٠١	٨٦١٣٠٠	٠,٦
١٩١١	٩١٤٣٠٠٠	٠,٦
١٩٢١	٩٧٠٧٠٠٠	١,٥
١٩٢٦	١٠٤٥٦٠٠٠	١,٤
١٩٣١	١١١٨٥٠٠٠	١,٤
١٩٣٦	١١٩٦٤٠٠٠	١,٤
١٩٤١	١٢٨٣٣٠٠٠	٢,٠
١٩٤٦	١٤١٥٩٠٠٠	٢,٨
١٩٥١	١٦٢٣٧٠٠٠	٣,١
١٩٥٦	١٨٩٥٤٧٠٤	٣,١
١٩٦٦	٢٥٧٨٨٧٢٢	٢,٧
١٩٧٦	٣٣٧٠٨٧٤٤	٣,٩
١٩٨٦	٤٩٤٤٥٠١٠	٣,٥
١٩٩١	٥٥٨٣٧١٦٣	٣,٥
١٩٩٦	٦٠٠٥٥٤٨٨	١,٥

المصدر: مركز إيران للإحصاء. إدارة الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.

الجدول الرقم (٤)

العام الدراسي	المجموع	ذكور	إناث
١٩٩١ـ١٩٩٢	٧١٤٣٣	٥٠٧٦٥	٢٠٦٦٨
١٩٩٢ـ١٩٩٣	٨٠٥٤٧	٥٦٦٠٤	٢٣٩٤٣
١٩٩٣ـ١٩٩٤	١٠٠٣٧١	٧٠٧٢٤	٢٩٦٤٧
١٩٩٤ـ١٩٩٥	١١٤٤٦٣	٧٥٥٣٦	٣٨٩٢٧
١٩٩٥ـ١٩٩٦	١٢٩٦٦٣	٨١٢٩٠	٤٨٣٧٣
١٩٩٥ـ١٩٩٦	٥٢١٤٧٢	٣٠٨٨٢٧	٢١٢٦٤٥
١٩٩٦ـ١٩٩٧	١٥٨٠٥٦	٩٠٦٠٠	٦٧٤٥٦
١٩٩٦ـ١٩٩٧	٦١٣٤٦٨	٣٦٢٨٧٢	٢٥٠٥٩٦

المصدر: وزارة الثقافة والتعليم العالي. مؤسسة البحث والتخطيط التابعة لوزارة التعليم العالي.

الجدول الرقم (٥)

العام الدراسي	المجموع	ذكور	إناث
١٩٨٦ـ١٩٨٧	١٦٧٩٧١	١١٨٨٨٩	٤٩٠٨٥
١٩٩١ـ١٩٩٢	٣٤٤٠٤٥	٢٤٧٠٧٦	٩٦٩٦٩
١٩٩٢ـ١٩٩٣	٣٧٤٧٣٤	٢٦٩٠٦٧	١٠٥٦٦٧
١٩٩٣ـ١٩٩٤	٤٣٦٥٦٤	٣١٢٢١٤	١٢٤٣٥٠
١٩٩٤ـ١٩٩٥	٤٧٨٤٥٥	٣٣٣١٠٢	١٤٥٣٥٣
١٩٩٥ـ١٩٩٦	٥٢٦٦٢١	٣٥٤٨٠٥	١٧١٨١٦
١٩٩٦ـ١٩٩٧	٥٧٩٠٧٠	٣٦٩٩٠٧	٢٠٩١٦٣

المصدر: وزارة الثقافة والتعليم العالي. مؤسسة البحث والتخطيط التابعة لوزارة التعليم العالي.

الجدول الرقم (٦)

السكان البالغون من العمر عشر سنوات فصاعداً حسب الجنس وحالة النشاط في المدن والأرياف.

السنة	السكان الناشطون من الناحية الاقتصادية				السكان غير الناشطين من الناحية الاقتصادية				
	السكان البالغون من العمر عشر فصاعداً	المجموع	العاملون	العاطلون عن العمل	المجموع	الطلبة	ربات البيوت	لهم مداخيل بدون عمل	غير
ذكور وإناث ١٩٥٦	١٢٧٨٤	٦٠٦٧	٥٩٠٨	١٥٩	٦٧١٧	٦٨٥	٤٩٦٤	—	١٠٦٨
١٩٦٦	١٧٠٠٠	٧٨٤٢	٧١١٦	٧٢٦	٩١٥٨	١٩٤١	٦٠١٧	—	١٢٠٠
١٩٧٦	٢٤٠٠٢	٩٧٩٦	٨٧٩٩	٩٩٧	١٣٢٠٦	٤٤٤٣	٧٧٠٧	٦٦٧	٣٩٠
١٩٨٦	٣٢٣٨٧٤	١٢٨٢٠	١١٠٠٢	١٨١٩	١٩٨٦٤	٦٥٣١	١١١٧٠	٥٦٣	١٦٠١
١٩٧١	٣٨٦٥٥	١٤٧٣٧	١٣٠٩٧	١٦٤٠	٢٣٤٨٢	٩٤٩٠	١٢٠٩٥	٤٥٤	١٤٤٣
١٩٩٦	٤٥٤٠١	١٦٠٢٧	١٤٥٧٢	١٤٥٦	٢٨٨٢٢	١٢٦٣٣	١٣١٩٣	١٢٩٨	١٦٩٨
ذكور ١٩٥٦	٦٥٤٢	٥٤٩١	٥٣٣٤	١٥٧	١٠٥١	٤٩٩	—	—	٥٢٢
١٩٦٦	٨٧٩٤	٦٨٠٨	٦١٧١	٦٣٦	١٩٨٦	١٣٢١	—	—	٦٥٥
١٩٧٦	١١٧٩٦	٨٣٤٧	٧٥٨٧	٧٦٠	٣٣٤٩	٢٧٧٨		٤٢٧	٢٤٤
١٩٨٦	١٦٨٤١	١١٥١٢	١٠٠٢٦	١٤٨٦	٥٢٥٥	٣٨٧١	١٥٩	٤٢٨	٧٩٧
١٩٩١	١٩٩٧	١٣١٠٧	١١٨٦٥	١٢٤٢	٦٦٦٩	٥٣٨٨	٢١٦	٣٩٠	٦٧٥
١٩٩٦	٢٣٠٢٢	١٣٩٩٠	١٢٨٠٦	١١٨٤	٨٦٩٨	٦٦٧٨	١٢٠	٩٣٥	٩٦٥
إناث ١٩٥٦	٦٢٤٢	٦٧٥	٥٧٣	٢	٥٦٦٦	١٨٦	٤٩٦٤	—	٥١٦
١٩٦٦	٨٢٠٦	١٠٣٣	٩٤٤	٩٠	٧١٧٢	٦١٠	٦٠١٧	—	٥٤٥
١٩٧٦	١١٢٠٦	١٤٤٩	١٢١٢	٢٣٧	٩٧٥٧	١٦٦٤	٧٧٠٧	٢٤٠	١٥٦
١٩٨٦	١٦٠٣٣	١٣٠٧	٩٧٥	٣٣٣	١٤٦٠٩	٢٦٥٩	١١٠١١	١٣٥	٨٠٤
١٩٩١	١٨٦٥٨	١٦٣٠	١٢٢١	٣٩٨	١٦٨١٣	٤١٠٢	١١٨٧٩	٦٤	٧٦٨
١٩٩٦	٢٢٣٧٩	٢٠٣٧	١٧٦٥	٢٧٢	٢٠١٢٢	٥٩٥٥	١٣٠٧٣	٣٦٢	٧٣٣
للواليد ذكور وإناث ١٩٥٦	٤١٨٧	١٨٩٣	١٨٠٧	٨٦	٢٢٩٤	٥١٩	١٥٥١	—	٢٢٤
١٩٦٦	٦٧٤٦	٦٧٤٦	٢٦١٠	١٥٨	٣٩٧٨	١٣٦٤	٢١٨٥	—	٤٢٩
١٩٧٦	١١٤٢٨	١١٤٢٨	٤١١٣	٢٢٣	٧٠٩٢	٣٠٦٨	٣٤٧٣	٣٦١	١٩١
١٩٨٦	١٨٢٨١	١٨٢٨١	٥٩٥٣	١٠٧٣	١١١٤٠	٤١٢٦	٥٩٨٢	٤٠٢	٦٢٩
١٩٩١	٢٢٤٨٣	٢٢٤٨٣	٧٦٠٩	٨٨٠	١٣٧١٠	٥٩١٣	٦٧٧٧	٣٧١	٦٤٩
١٩٩٦	٢٨٥٠٤	٢٨٥٠٤	٨٧٩٩	٨٥٥	١٨٤٨٨	٨٨٠١	٧٩١٦	٨٧٣	٨٩٨
ذكور ١٩٥٦	٢١٧٢	٢١٧٢	١٦٢١	٨٤	٤٦٧	٣٥٠	—	—	١١٧
١٩٦٦	٣٥٣٧	٣٥٣٧	٢٣٠٣	١٤٦	١٠٨٨	٨٣٨	—	—	٢٥٠
١٩٧٦	٦٠١٨	٦٠١٨	٣٦٥٣	١٩٤	٢١٧٢	١٧٨٣		٢٥٨	١٣٠
١٩٨٦	٩٤١٢	٩٤١٢	٥٤٢٨	٨٥٧	٣٠٨٠	٢٣٠٨	٨٦	٣٢٩	٣٥٧
١٩٩١	١١٦٦٥	١١٦٦٥	٦٨٥٧	٦٧٣	٣٩٨٧	٣١٨٠	١٢٧	٣٣٥	٣٤٥
١٩٩٦	١٤٥٦١	١٤٥٦١	٧٨٠٨	٧١٣	٥٨٢٢	٤٤٩٦	٧٢	٦٩١	٥٦٤
إناث ١٩٥٦	٢٠١٤	٢٠١٤	١٨٦	١	١٨٢٧	١٦٩	١٥٥١	—	١٠٧
١٩٦٦	٣٢٠٩	٣٢٠٩	٣٠٧	١٢	٢٨٩٠	٥٢٦	٢١٨٥	—	١٧٩
١٩٧٦	٥٤١٠	٥٤١٠	٤٦٠	٢٩	٤٩٢١	١٢٨٥	٣٤٧٣	١٠٢	٦١
١٩٨٦	٨٨٦٩	٨٨٦٩	٥٢٥	٢١٦	٨٠٦٠	١٨١٨	٥٨٩٦	٧٣	٢٧٢
١٩٩١	١٠٨١٩	١٠٨١٩	٧٥٢	٢٠٧	٩٧٢٣	٢٧٣٣	٦٦٥١	٣٦	٣٠٤
١٩٩٦	١٣٩٤٣	١٣٩٤٣	٩٩١		١٢٦٦٦	٤٣٠٦	٧٨٤٤	١٨٢	٣٣٤

الجدول الرقم (٧)

السكان البالغون من العمر عشر سنوات فصاعداً حسب الجنس وحالة النشاط في المدن والأرياف (تتمة).

السنة	السكان الناشطون من الناحية الاقتصادية				السكان غير الناشطين من الناحية الاقتصادية				
	السكان البالغون من العمر عشر فصاعداً	المجموع	العاملون	العاطلون عن العمل	المجموع	الطلبة	ربات البيوت	لهم مداخيل بدون عمل	غير
الأرياف والقرى ذكور وإناث ١٩٥٦									
١٩٦٦	١٠٢٥٣	٥٠٧٣	٤٥٠٥	٥٦٨	٥١٨٠	٥٧٧	٣٨٣٢		٧٧١
١٩٧٦	١١٥٧٥	٥٤٦٠	٤٦٨٧	٧٧٤	٦١١٤	١٣٧٥	٤٢٣٤	٣٠٦	١٩٩
١٩٨٦	١٤٤٣٨	٥٧٢٧	٤٩٨٨	٧٤٠	٨٦٣٧	٢٣٩٥	٥١٥٩	١٥٩	٩٥٤
١٩٧١	١٥٩٣٤	٦١٥٠	٥٤٠٥	٧٤٦	٩٤٣٥	٣٥٣٧	٥٢٣٥	٨٢	٧٨١
١٩٩٦	١٦٧٥٣	٦٣٠٦	٥٧١١	٥٩٦	١٠٢٥٧	٣٨١٩	٥٢٢٤	٤٢٣	٧٩٠
ذكور ١٩٥٦	٤٣٧٠	٣٧٨٥	٣٧١٣	٧٢	٥٨٤	١٤٩			٤٣٥
١٩٦٦	٥٢٥٧	٤٣٥٩	٣٨٦٩	٤٨٩	٨٩٨	٤٩٣			٤٠٥
١٩٧٦	٥٧٧٩	٤٥٠١	٣٩٣٥	٥٦٦	١٢٧٨	٩٩٥		٤٦٩	١١٤
١٩٨٦	٧٣٥١	٥١٦٥	٤٥٤١	٦٢٤	٢١٥٩	١٥٥٦	٧٣	٩٨	٤٣٢
١٩٩١	٨٢٠٩	٥٤٨٩	٤٩٣١	٥٥٨	٢٦٤٨	٢١٨٠	٨٨	٥٤	٣٢٥
١٩٩٦	٨٣٩٠	٥٤١٢	٤٩٤٥	٤٦٧	٢٨٦٢	٢١٧٤	٤٨	٢٤٣	٣٩٧
إناث ١٩٥٦	٤٢٢٧	٣٨٨	٣٨٧	١	٣٨٣٩	١٧	٣٤١٤		٤٠٩
١٩٦٦	٤٩٩٧	٧١٤	٦٣٦	٧٨	٤٢٨٢	٨٤	٣٨٣٢		٣٦٦
١٩٧٦	٥٧٩٦	٩٦٠	٧٥٢	٢٠٨	٤٨٣٦	٣٧٩	٤٢٣٤	١٣٧	٨٥
١٩٨٦	٧٠٨٧	٥٤٢	٤٤٦	١١٦	٦٤٧٧	٨٣٩	٥٠٥٦	٦١	٥٢٢
١٩٩١	٧٧٢٥	٦٦٢	٤٧٤	١١٨	٦٩٨٨	١٣٥٧	٥١٤٧	٢٨	٤٥٦
١٩٩٦	٨٣٦٣	٨٩٤	٧٦٦	١٢٨	٧٣٩٥	١٦٤٥	٥١٧٦	١٨٠	٣٩٤

المصدر: وزارة الداخلية، مصلحة الإحصاء العامة. مركز إيران للإحصاء.

المصادر

(١) عبد العلي قوام، **التنمية السياسية والتطورات الإدارية** (طهران: نشر قومس، الطبعة الثانية، ١٩٩٤) ص ٧٤.

(٢) "Political "socialization. والثقافة السياسية، ألمندو باول، ترجمة علي رضا طيب شهرية **اطلاعات** السياسية الاقتصادية ١٩٩٦، العدد ١١٣ و ١١٤ ص ٢٢.

(٣) عبد العلي قوام، مصدر سابق ص ٧٦.

(٤) ألمندو باول، مصدر سابق ص ٧٦.

(٥) عبد العلي قوام، مصدر سابق ص ٧٩.

(٦) ألمندو باول، مصدر سابق ص ٢٧ - ٢٨.

(٧) صحيفة **سلام**، ١٩٩٣، (إحصاءات الدورة الرئاسية الخامسة).

(٨) للمزيد من الاطلاع في ما يتعلق بوجهة نظر الشعب بهذا الصدد، راجع صحيفة **سلام**، سلسلة تقارير «الحرية، المشاركة والانتخابات» أيار/مايو ١٩٩٣.

(٩) صحيفة **سلام** ١٩٩٣ «الإحصاء النهائي للدورة الرئاسية السادسة التي أعلنها السيد عبدالله نوري وزير الداخلية آنذاك، رغم الاختلاف الكبير الذي حصل بين إحصاء الوزير والصحيفة.

(١٠) حسين بشيريه، **علم الاجتماع السياسي**، (طهران: نشر «ني»، الطبعة الثانية، ١٩٩٥)، ص ٩٩.

(١١) المصدر السابق، ص ٩٩.

(١٢) المصدر السابق، ص ١٠٠-١٠٣.

(١٣) للمزيد عن الحداثة، راجع سعيد برزين «الإشكالية السياسية والطبقية والنفوس في إيران»، شهرية **اطلاعات** السياسية الاقتصادية، السنة الثامنة ١٩٩٤، ص ٢٢-٢٧.

(١٤) سعيد برزين «زيادة نفوس الشباب وأثرها في الانتخابات» إذاعة *BBC* ١٩٩٧.

(١٥) سعيد برزين «علاقة الرأي العام والانتخابات» إذاعة *BBC* ١٩٩٧.

(١٦) كلمة السيد خاتمي التلفزيونية عام ١٩٩٧.

(١٧) كلمة السيد خاتمي، برنامج المرشحين الرئاسية المقدم للشباب في التلفزيون عام ١٩٩٧.

(١٨) كلمة السيد ناطق نوري، المصدر السابق.

(١٩) **إحصائية عام ١٩٩٦**، مركز الإحصاء الإيراني، ص ٥٤٦.

(٢٠) المصدر السابق، ص ٥٤٧.

(٢١) حميد مير مطهري، «الخطة التنموية الأولى، التوقعات والواقع» شهرية **اطلاعات** السياسية الاقتصادية، السنة الثامنة، العدد ٨٣ و ٨٤، ١٩٩٤، ص ٨٨ - ٨٩.

(٢٢) هوشنك مير أحمدي «تقييم الخطة الأولى وتحديات الخطة الثانية»، شهرية **اطلاعات** السياسية الاقتصادية. السنة التاسعة العدد ٩١ - ٩٢، ١٩٩٥، ص ٦٨.

(٢٣) **إحصائية عام ١٩٩٦**، مركز الإحصاء الإيراني ص ٣٢.

(٢٤) المصدر السابق، ص ٥٥٤.

(٢٥) المصدر السابق، ص ٥٥٥.

(٢٦) المصدر السابق، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٢٧) **وكالة الأنباء الفرنسية**، ١٩٩٧.

(٢٨) كلمة السيد ناطق نوري، برنامج مرشحي الرئاسة المقدم للشباب والنساء، ١٩٩٧.

(٢٩) **صحيفة همشهري**، ٢٣/٤/١٩٩٧.

(٣٠) حسين بشيريه، **علم الاجتماع السياسي**، ص ١٠٠.

(٣١) المصدر السابق، ص ١٠٢.

د. فكتور الكك*

اللّغة العربيّة في إيران:
ماضياً وحاضراً ومستقبلاً

جاء حين من الدّهر غدت فيه اللّغة العربيّة لغةً عالميّة. فقد انتشرت، بانتشار الإسلام، في أصقاع متنوّعة ومتباعدة. وإذا بيانُ العرب ينداح مشرقاً من تخوم الصّين إلى الجنوب الغربيّ من أوروبا، باسطاً جناحيه فوق الشرق الأوسط ومصر وشمال إفريقيا. إلاّ أنّ الذي أرسى قواعد انتشارها الكونيّ كانت الحضارة التي احتملتها لغةُ الضّاد، فارتادت الإنسانيّة بها آفاقاً ما تزال تنعم بها حتى اليوم. هذه الحضارة أطلق مسيرتَها العربُ بنشر لغة القرآن جنباً إلى جنب مع انتشار الإسلام، فتلقفتها الصّفوة من الشعوب التي دخلت فيه أفواجاً، ناقلةً إلى بيانها الطافح بالحيويّة تراثها المتقادم، مفجّرة، عبْرها، طاقاتها الكامنة أو المترهّلة بمرور الزمان.

وقد انمازت الأمّة الإيرانيّة، من بين سائر الأمم، بالإسهام الكبير في حضارة العرب والإسلام، وبالتبريز في العربيّة وتقعيدها وجمعها، فحدا ذلك ابنَ خلدون على القول إنّ أكثر حملة العلم في الإسلام كانوا من العجم(1).

ومع ذلك، وعلى الرغم من واقع انتشار العربيّة الذي سنعرض له في إيران الكبرى أيامئذ، لماذا لم تتحوّل العربيّة في أراضي الشاهنشاهيّة الساسانيّة إلى لغة تعبير شعبيّة، كما حصل في بلاد ما بين النهرين وسوريا وفلسطين وساحل لبنان؟ حتى إذا ما أخذ القرن الثالث للهجرة يتصرّم، اشتدّ عُود اللغة الفارسيّة الدّريّة وظهرت بوادر الشعر فيها، لينطلق هادراً مع رُودكي، من بعد، (المتوفّى ٣٢٩هـ/١٠٢٠م)... إنّ في تتبُّع مسار العربيّة عبْر القرون، ودراسة الأسباب والنتائج، دروساً وعِبراً تنير طريقنا في سعينا المطلوب إلى استعادة لغتنا دورَها العالميّ.

(*) رئيس مركز اللغة الفارسية وآدابها، أستاذ الحضارة العربية الإسلامية والأدب العربي المقارن بالجامعة اللبنانية، بيروت؛ أمين سر المجمع الثقافي العربي.

تلازم الإسلام والعربيّة

رافقَ انتشارَ الإسلام في إيران شيوعُ اللّغة العربيّة لغة دين وحكم ونُخَب. ومع أنّ العربيّة لم تتحوّل إلى لغة محكيّة يومية، فإنها اكتسبت هالةً من القداسة، لأنها لغة الدين الجديد، بها أُوحي به إلى الرسول قرآناً منجّماً، وتكرّر توكيد ذلك مراراً:

- ﴿إنّا أنزلناه قرآناً عربياً﴾(٢).

- ﴿وكذلك أوحينا إليك قرآناً عربياً﴾(٣).

- ﴿وهذا لسانٌ عربيّ مبين﴾(٤).

بذلك أُحكمت بين الدين الجديد ولغة القرآن رابطة لا تنفصم. فأدّى الأمر إلى نتائج مُعرقة في الأهميّة والعمق. من ذلك أنّ ترجمة القرآن بلغات أخرى كانت تبدو غير ممكنة. فمعانيه الرفيعة ومغازيه العميقة ما كانت لتنقل إلى لغة من دون تعرُّضها إلى تبديل أو تحوير أو نقص ما، وهو أمرٌ يؤدي إلى تشويه كلام الله وإخراجه عن جوهره ومقاصده. من هنا، حتّم هذا الارتباط غير المنفصم العُرى على كل مسلم تعلُّم اللغة العربيّة، أيّاً كانت لغته الأمّ، توسّلاً إلى فهم دينه بفهم القرآن عقيدةً وشريعة ونهجَ حياة، ولا سيّما أنّ ذلك عُزّز بالحديث النبويّ القائل: طلبُ العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة.

إذا أضفنا إلى ذلك ما رافقه من سيطرة سياسيّة طبيعية للحكام من العرب، وشغف المغلوب في تقليد الغالب، وإن يكن دونه حضارة، وفاقَ قاعدة ابن خلدون الاجتماعية، أدركنا تلقّي الإيرانيين لغة العرب على أنها لغة مقدّسة وشريفة في آن، وعادات العرب وتقاليدهم ونهج حياتهم على أنها شؤون مثاليّة، فغدت قدوة لهم ومثالاً ينسجون عليه.

العربية تلتحم بالثقافة الإيرانية

في هذا السياق الحيويّ التحمت ثقافة العرب بحياة الإيرانيين ـ والثقافة، مهما تعدّدت مفاهيمها، تُختصر في أنها منهج حياة ـ وكانت اللغة العربيّة المتجسّدة في القرآن والشعر العربيّ العمود الفقري لهذه الثقافة.

خلال تلك المرحلة هبطت اللغة الفهلوية الساسانيّة من مستوى رسميّتها إلى مستوى اللغات واللهجات الإيرانية الأخرى التي كانت متداولة في أرجاء الشاهنشاهية الساسانيّة، فامتزجت مفرداتها بمفردات العربية الوافدة، وتراجعت معاقل صفائها إلى بيوت النار الزرادشتيّة لغة طقوس ورسوم.

ومع ترسّخ السلطة العربية في أطر الحياة وشؤونها في إيران وطموح أهل البلاد إلى المشاركة في السلطة والحياة العامّة، وهجرة بطون وأفخاذ من القبائل العربية إلى إيران

واستقرارها هناك وامتزاجها بالإيرانيين في الجوار والزواج والتعاطي اليوميّ، ازداد نفوذ العربيّة في ألسنة الإيرانيين ولهجاتهم، حتى إذا انقضى القرن الثالث للهجرة أو كاد، كانت اللغة الفارسيّة الدّريّة قد اشتدّ أسرها، معيدةً إلى إيران لغتها القوميّة، وإن متوكئةً على العربيّة في سبيل النهوض.

وخلال تلك الحقب من التطوّر كانت الدولة العباسية قد استحكم سلطانها، واشتدّ اختلاط العرب بالإيرانيين، لا سيّما في العراق قاعدة الخلافة. ونشأ جيل مولّد من الشعبين، نبَه منه شعراء بالعربيّة مجلّون طوّروا الشعر العربيّ، وأسلسوا صياغته، وخرجوا به عن التقليد إلى التجديد في الموضوعات والأساليب والتعابير وما إلى ذلك.

في كنف هذا الإرث الشعريّ العريق المتجدّد، نشأ شعراء الفارسيّة الأولون. كان هؤلاء من ذوي اللسانين العربيّ والفارسيّ، تفتحت قرائحهم على العطاء الشعريّ بالعربيّة، بعد أن ثقفوا علوم العربيّة الموصلة وعلوم الدين، وحفظوا من الشعر العربيّ قصائده ومقطوعاته وتفقّهوا في أساليب بيانه.

فبعد مرور نيّف وقرنين على قيام الخلافة، وهنت السلطة المركزيّة وازداد استقلال حكام الأطراف. رافق هذا المدّ الاستقلالي في السياسة والحكم عودة التبلور في الهوية، وبروز الحسّ القوميّ من جديد. فشجّع الصفّاريّون في الجنوب الشرقي من إيران، ثم السّامانيون في تلك الأطراف وخراسان وآسيا الوسطى (ولا سيما في عاصمتهم بخارى) شعراء البلاطات على اعتماد اللّغة الفارسيّة الدّريّة -أي لغة البلاط، دَرْبار- لغة تعبير شعريّ. وهكذا، بدأ، شيئاً فشيئاً، عهد من الاستقلال الأدبي في إيران موازٍ للإستقلال السياسيّ النسبيّ.

إنحاز الشعراء الإيرانيون الذين كانوا قد قرضوا الشعر بالعربيّة إلى صياغته بالفارسيّة، وراضوا طباعهم على التعبير بهذه اللغة، بعد العربيّة. وهكذا برز جيلٌ من شعراء اللسانين معاً، من أمثال شهيد البلخي والرُّودَكي وأبي الطيّب المُصْعَبي، وحنظلة الباذغيسي وسواهم. فانطلقت قافلة الشعر الفارسيّ وما تزال، مضاهيّة شعر العرب غزارة وحيوية وغنًى.

لقد غدت الأمّة الإيرانية بعد الإسلام أمّة شعر تُدلّ على الدّنيا بتراث لها فريد. وما كانت كذلك من قبل. بل كان لُبّ تراثها في العهد الساساني يدور في فلك الأدبيّات الدينيّة. ومع أنّ قسماً من ذاك التراث شاع أو ضُيّع، إلاّ أنّ ما تبقّى منه لا يُنبىءُ بأنّ مكانة الشعر كانت فيه سامقة، والإنتاج فيه كان غزيراً ومميزاً. فقد نشأ شعراء الفارسية الأولون، كما ذكرنا، في كنف الشعر العربي، فاتخذوه مثالاً يُحتذى في المضمون والشكل، في فنونه وأغراضه ومطالبه themes، وأساليب بيانه وتبيينه، وعروضه. وكان الشعر العربيّ، منذ العهد الجاهليّ، قد بلغ مكانةً سامقة، واستحكم مضموناً وقالباً. وغدا النموذج الذي اتخذه شعراء العربية، من

عرب وغير عرب، فيما بعد، ولا سيّما الإيرانيين منهم، فكأنهم حين جعلوه مثالاً أعلى في شعرهم بالفارسية قد استردّوا بذلك بعض بضاعتهم وإسهامهم في الإبداع فيه.

دمغة العربيّة ومثاليتها

كانت الدراسة في آلاف الكتاتيب التي انتشرت في دار الإسلام، ولا سيما في إيران، تقوم على تعلّم القراءة وقواعد العربيّة في صرفها ونحوها، بالسليقة والمعاينة أولاً، ثم على نهج سيبويه ابن بيضاء شيراز. ثم يعمد العلماء إلى تحفيظ تلامذتهم قصائد الشعر الجاهلي ومعلقاته، ولا سيّما مطولات أمرئ القيس ولبيد والأعشى وسواهم، وصولاً إلى جرير والفرزدق والأخطل، فإلى بشار وأبي نواس، ومهيار الدّيلمي وأبي تمام والبحتري والمتنبي، متدارسين مذاهبهم في البلاغة. وما ذلك إلاّ سبيل إلى فهم القرآن وما انطوى عليه من عقيدة وشريعة. ولذلك سمّيت هذه العلوم وسواها العلوم الموصلة. ولما لم تكن العربيّة لغة الإيرانيين الأمّ، فقد بذلوا في سبيل تعلمها لفهم دينهم الجديد ما لم يبذله العرب، فأدّى الأمر بهم، فيما بعد، إلى التفوّق، بعد أن انتشرت العجمة في الألسن باختلاط الأعراق واللّغات. يقول دولتشاه السمرقندي ما ترجمته بالعربية في هذا الموضوع «إنّ الفصاحة والبلاغة من خصائص العرب، وإن شعراء الفارسية يحذون حذو شعراء العرب في هذا الصّدد، ولا سيّما في أوزان الشعر لأن العرب هم أساتيذ هذا الفنّ غير منازعين»(٥).

إلاّ أنّ ديوان المتنبي في القرن الرابع للهجرة وما بعده، و «قفا نبكِ» معلّقة امرئ القيس، قبل ذلك، شكّلا دُرّتَي البرامج الدراسيّة أيّامئذٍ. جاء في تاريخ البيهقي ما يعني بالعربية: «قال الأمير مسعود لعبد الغفار: ينبغي أن يؤخذ من الأدب بطرف. فعلمني قصيدتين من ديوان المتنبي وقفا نبكِ»(٦).

وإلى جانب دراسة القرآن والحديث النبوي وما في دار في فلكهما والشعر العربي كان الطلاب يأخذون بآثار من النثر ولو نذرة يسيرة إلى جانب الشعر، في مراحل لاحقة. يقول نظامي العروضي السمرقندي ما مؤدّاه بالعربية، متوجّهاً إلى عُدة كتّاب الفارسيّة من العلوم والمعارف ما معناه بالعربية: «يجب اعتياد مطالعة كلام ربّ العزّة وأخبار المصطفى وآثار الصحابة وأمثال العرب وكلمات العجم ودراسة كتب السلف ومناظرة الخلف كمثل ترسّل الصاحب والصابي... وقدامة بن جعفر ومقامات البديع والحريري... ومن دواوين العرب ديوان المتنبيّ»(٧).

أما رشيد الدين الوطواط، فيفصّل الأمر صراحة، إذ يقول في صدد كلامه على تأثير المتنبيّ في الشعر الفارسي ما ترجمته بالعربية: «في اقتباس المعارف (المعاني) الدقيقة ومتانة (السّبك)، جميع الشعراء الإسلاميين عيال على المتنبيّ، وقد طارت شهرة ديوانه بين العرب

والعجم، (فترى) صدور الفضلاء يُعزّون ديوانه»[٨]. ثم إن رشيد الدين كذلك، إذ أراد التدليل على مكانة عُنصري وفرّخي في الشعر الفارسيّ، عمد إلى تشبيههما بالمتنبيّ، ذاهباً في «حدائق السحر» إلى أن فرّخي بالنسبة إلى الإيرانيين هو في منزلة المتنبي بالنسبة إلى العرب[٩].

هذه الشهادات التي يدلي بها نقّاد الشعر الفارسيّ ومؤلّفو كتب البلاغة الفارسيّة تنهض دليلاً على الأثر الدامغ الذي خلّفه الشعر العربيّ في الشعر الفارسيّ، في المضمون والفنون والشكل، كما سنرى تباعاً، ولا سيّما في مرحلة نشوء الشعر الفارسيّ ثم في مرحلة توطد أركانه.

كما أنّ هناك وجهاً آخر للإعتراف بهذا الأثر يكشف النظرة المثاليّة التي تعبّر عن انبهار شعراء الفارسيّة بشعراء العربيّة، وعظماء العرب من غير الشعراء. وهذا أمرٌ طبيعيّ. فالعربيّة، من جهة، غدت في وجدان المسلم الواعي، لغة مثاليّة تنزّل فيها كلام الخالق، وشعراء العرب كانوا أساتذة شعراء الفارسيّة، فكان من طبيعة الأمر أن يفخر التلامذة بأساتذتهم ويعتزوا بهم ويصبوا إلى مكانتهم.

ها هو رُودَكي (المتوفّى ٣٢٩هـ/ ٩٤٠م) موطّد أركان الشعر الفارسيّ، على غرار امرئ القيس عند العرب، يشبّه نفسه بجرير وحسّان بن ثابت وأبي تمام وصريع الغواني مسلم بن الوليد وسحبان وائل سيد الفصاحة والخطابة. يقول في مدح أبي جعفر أحمد بن محمد خلف بن الليث حاكم سجستان في قصيدته الشهيرة «مادرِ مي» أي أمّ الخمرة، مبيّناً تقصيره في مدح الحاكم مهما يفرغ عليه من الصفات:

شعر سزاوار ميرگفت ندانم، ورچه جريرم بشعر طائي وحسّان؛
سخت شكوهم كه عجز من بنمايد ورچه صريعم بافصاحت سحبان[١٠]

وترجمته بالعربيّة كما يلي:

لست أحسن قول شعر يليق بالأمير،
وإن أكن في الشعر (بمنزلة) الطّائي وحسّان،
أنا في خوف شديد من أن يبين عجزي،
مع إني صريع الغواني (ترفدني) فصاحة سحبان

ورد هذا المنحى في شعر رودكي مكرّراً، وصار من بعده سُنّة أخذ بها معظم الشعراء، ولا سيّما في معرض المديح أو الفخر بالنفس والتفوّق في الشعر، مثل فرّخي وعُنصري، وبخاصة منوچهري سيّد شعراء الوصف والخمرة في الأدب الفارسي، وقد بالغ كثيراً في

تشبيه نفسه بشعراء العرب وأساتذته في الشعر، وتشبيهه ممدوحيه بعظماء العرب حتى بلغ حد التفريط، فغدَت أقسام من قصائده مسرداً لأسماء شعراء العرب وكتّابهم ومشاهيرهم وتحوّلت، أحياناً، أُحجيات في ذكر ألقابهم أو كناهم... وتوخّيا للإيجاز، نقتطع من قصيدته الشهيرة في وصف الشمعة التي يختمها بمدح الشاعر عنصري بضعة أبيات فقط تدليلاً على ما نقول:

كو جرير وكو فرزدق كو زهير وكو لبيد

رؤبهء عجّاج وديك الجنّ وسيف ذو يَزَن؟

كو حُطيئه كو أُميّه كو نُصيب وكو كُميت

أخطل وبشّار بُرد، آن شاعر أهل يمن؟

وإن دو أمرؤ القيس وآن دو طرفه ونابغه

وإن دو حسّان وسه أعشى وإن سه حمّاد وسه زن؟[١١]

أمّا بعض قصائد منوچهري الأخرى فتغدو مسرداً لمطالع القصائد العربيّة المعروفة فنتبيّن من خلالها سعة اطلاعه على تراث العرب الشعريّ المعروف منه والمغمور الذي لا يلمّ به سوى واسعي الاطلاع من الباحثين، كمثل قوله:

آنكه گفتست آذنتْنا، آنكـــه گفـــت الذاهبيـــن

آنكه گفت السّيف أصدق آنكه گفت أبلى الهوي[١٢]

وكثيراً ما جاوز شعراء الفُرس ذكر أسماء الشعراء العرب وتشبيههم أنفسهم بالمشهورين منهم وذكر مطالع القصائد المعروفة إلى ذكر أبرز خاصّة في شعر شاعر عربي أو ناثر بالعربيّة أو خطّاط، نظير قول منوچهري في قصائد متعدّدة، مثلاً:

- سخت نكو حكمتي چون حكم بو معاذ[١٣].

- سديگر مخلص أخطل چهارم مقطع أعشى[١٤].

وترجمتها تباعاً:

- أنت معرقٌ في جودة الحكمة على غرار حكم أبي معاذ (أي بشار بن برد).

- الثالث مخلص الأخطل والرابع مقطع الأعشى.

إضافة إلى ذلك، ما أكثر ما ذكر شعراء الفارسيّة صراحة أو من طرف خفيّ أسماء المؤلفات العربيّة الشهيرة في النحو والصرف والأدب واللّغة والتاريخ، مثل كتاب الكامل للمبرّد (م٢٨٥هـ/٨٩٨م)[١٥] وشرح ابي جنّي (م٣٩٢هـ/١٠٠٢م) والمنصف في شرح تصريف

المازني[١٦] (م٢٤٩هـ/٨٦٣م)، والكتاب لسيبويه ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام[١٧] (م ١٣٦٠م).

كما درج رهط من شعراء الفارسيّة على المبالغة في استخدام المفردات والتعابير العربية في حشو قصائدهم ومقطوعاتهم، أو في قوافيها، وأحياناً في الإثنين معاً، وهي على وزن واحد بحيث تغدو رديفاً، أي بحيث تصبح القافية كلمة كاملة، وفي بعض المواضع أكثر من ذلك. وهذا بيّن في عصور الشعر الفارسي المختلفة.

فهذا بُرهاني والد الشاعر المعروف مُعِزّي يأخذ بذلك ويبالغ في قصيدته الشهيرة لدى المشتغلين بالأدب الفارسي القديم ذات المطلع الآتي:

سلام على دار أمّ الكواعبْ   بُتان سيه چشم عنبر ذوائب[١٨]

وهذا الإبن المرموق يسير على سنّة والده ومعاصريه، أي الشاعر معزّي، مبالغاً في استخدام المفردات والتعابير العربية حتى أنك لتجد نفسك أمام قصيدة عربيّة اللغة لا يشوبها سوى بضع كلمات فارسيّة، متحدّياً في شدّة الأسر والتشطير في مقاطع الوزن العروضيّ شعراء العرب العظام؛ يقول في قصيدة طويلة هذا مطلعها:

إي ساربان منزل مكنْ، جز در ديار يار من

تا يكزمان زاري كنم بر ربْع وأطلال ودِمَن[١٩]

ثمّة، كذلك، شعراء آخرون ركبوا هذا المركب الخشن مبالغين حتى ابتعدوا عن لغة الناس المليئة بالألفاظ العربية، إلاّ أنها مأنوسة. وخير مثال على ذلك قصيدة لا معي جرجاني التي ننقل هنا بعض أبياتها، تلافياً للإطالة:

هست اين ديار يار، شايد فرود آرم جمل،
پُرسم رباب ودعد را حال از رسوم واز طَلَلَ!
جويم رفيقي را أثر، كو دارد از ليلي خبر،
داند كزين منزل قمر، كي رفت كي آمد زحل؟
بي آب مانده منبعش، بي بار مانده مرتعش،
در قاعهاي بلقعش خيل شياطين را زَجَل!
رُخسار وزلفش را عرب، در شعر خوانده روزوشب،
رنگينش رخ شيرينش لب، سنگينش دل سيمين كَفَل
برد از دلم صبر وخرد، چون بانگ را برناقه زد،
كاريم پيش آورد بد، لما تولّى وارتحل[٢٠]...

أسباب الأثر العربي

لا بدّ من الإشارة في هذا الصّدد إلى أن التأثير الشديد الذي أحدثه الشعر العربي في الشعر الفارسي أيامئذ، ثم فيما بعد، نسبياً، والمبالغة في استعمال المفردات والتعابير العربية على هذا النحو الذي مثّلنا عليه والذي لم يكن ليمتّ بصلة إلى اللغة الفارسيّة التي كانت شائعة في إيران حينذاك، يعود إلى عوامل مختلفة، منها:

أولاً، نظام التعليم الذي كان معمولاً به في إيران.

ثانياً، بلوغ مستوى اللغة العربية بين النخبة الإيرانية في إيران الكبرى يومذاك، وصولاً إلى خراسان الكبرى وآسيا الوسطى، منتهى الرفعة والتفوق خلال القرنين الرابع والخامس للهجرة بحكم التطوُّر الطبيعي.

ثالثاً، تشجيعُ البلاطات والحضرات المستقلّة وشبه المستقلة عن السلطة المركزيّة في بغداد الكتّاب والشعراء والمنافسة في ما بينها لاستقطابهم: بلاطات آل بويه في عراق العجم وفارس، وابن العميد والصاحب بن عبّاد في الرّيّ وأصفهان، وشمس المعالي قابوس بن وشكمير الزياري في طبرستان وجرجان، والسلطان محمود الغزنوي في غزنة وما يعرف اليوم بأفغانستان وصولاً إلى الهند، وسوى ذلك من مباءات اللغة العربيّة في أراضي الشاهنشاهية الساسانية السالفة المتكثّرة دولاً ودويلات. وقد كان لتنقّل الأدباء والشعراء بين هذه البلاطات وأسفارهم أثرٌ في ترويج اللغة العربية والشعر العربيّ في تلك الأصقاع النائية، حتى في الحضرات التي كانت تستقبل شعراء العربيّة والفارسيّة في آن، مثل بلاط الغزنويّين.

رابعاً، كونُ الأكثريّة من شعراء الفارسيّة حتى عهود متأخّرة من الشعراء ذوي اللسانين، يقرضون الشعر بالعربيّة والفارسيّة، في آن، أو يكثرون في اتجاه ويُقلّون في اتجاه آخر بحسب البيئة التي وجدوا فيها. إلاّ أنّ تأثير الشعر العربيّ في الشعر الفارسيّ ظلّ غالباً، فلم يسهّل هذا الأمر نقل لطائف الشعر الفارسيّ ومناحيه الفنيّة المميزة إلى الشعر العربيّ، مع أن أعلامه كان أكثرهم من الإيرانيين لأنّ عمود الشعر العربيّ في المضمون والشكل غلب عليهم والتصق في لاوعيهم باللغة العربيّة. ويكفي أن نعود إلى «يتيمة الدهر» للثعالبي النيسابوري لنتبيّن العدد الضخم من شعراء العربيّة الإيرانيين في القرن الرابع. ودونك على ذلك بعض الأسماء: أمراء آل بويه، الصاحب بن عبّاد، بديع الزمان الهمذاني، شمس المعالي قابوس بن وُشْكمير، أبو الفتح البُستي، وسواهم. ويقال مثل ذلك في كتّاب النثر والأدباء.

خامساً، تأسيس النظاميات. فمع أنّ السلاجقة اعتمدوا منذ القرن الخامس للهجرة/الحادي عشر للميلاد اللغة الفارسيّة لغة سياسة وبلاط وأدب، وتلاهم في ذلك سائر الفصائل التركية، ولا سيّما بعد تشرذمها، فقد حافظت العربيّة على مكانتها لغة للقرآن والدين

والفقه. وكان لتأسيس النظاميّات - وهي معاهد تعليم عال - في المدن المهمّة أثر في الحفاظ على العربيّة.

لذلك، أي لهذه الأسباب مجتمعة، ولا سيّما نظام التدريس الكلاسيكيّ الذي لم يتبدل كثيراً والذي أصبح مؤسّسة مركزية في النظاميّات، استمرّ استعمال المفردات العربيّة في ازدياد خلال القرنين السادس والسابع للهجرة/الثاني عشر والثالث عشر للميلاد وما بعد ذلك.

ومعلوم أنّ اللغة تحتمل معها أساليب البيان والمعاني والفنون الشعريّة. وذلك كلّه بيّنٌ في شعر سعدي، سيّد الحلاوة الفارسيّة، شعراً ونثراً، ومجمع بحري الفصاحة والبلاغة حافظ الشيرازي والفارسيّ، وإن رجحت كفّة الفارسيّة عنده على العربية. كذلك مَثَلُ حافظ الشيرازي العظيم الذي لم ينظم بالعربيّة نظماً خالصاً شأن سعدي، إلاّ أن ديوانه مليء بالأشعار الملمّعة والأبيات العربيّة. وبحسبك أن يكون الشطر الأول الذي يوازي بيتاً من أول غزليّة أثبتت في ديوانه هو بالعربيّة:

ألا يا أيها الساقي أدِر كأساً وناولها...

ولكم جاءت قوافيه عربيّة مقرونة بعلامات الجمع بالفارسيّة أو ما شاكل ذلك.

لن أقف عند سعدي وأثر الشعر العربي فيه لأنّ بعض الدراسات والأبحاث تناولت جوانب من ذلك، وإن قليلة حتى الآن، قام بها إيرانيون وعرب. فقد نشرت مؤسسة البابطين أربعة كتب في هذه المناسبة خُصّ باثنين منهما وبجزء من الثالث. أضف إلى ذلك أنّ مجلة «الدراسات الأدبيّة» في مركز اللغة الفارسيّة وآدابها في الجامعة اللبنانية خصّت سعدي بالعدد الأول منها كاملاً في ثلاثمائة وأربع وستين صفحة.

أعود إلى حافظ صِنو سعدي في السّحر الشعري الحلال، لأقول في تأثره بالشعر العربي والبيان العربيّ، ولا سيّما الضارب جذوره في القرآن، ما به دلالة على تأثره المميّز. فقد اعتصر هذا العبقريّ تراث الغزل في الشعرين العربيّ والفارسيّ، وغزل العشقين المجازيّ والحقيقي، خمرة لكلامه الأثيريّ فإذا هو في غزليّاته الشهيرة التي صاغها عقد لآلىء نادرة في جيد الإبداع يذكّرك بجميع الشعراء الغزليين، ولا يذكّرك بأحد في آن!

ومن الكلمات القصار، أيضاً، التي أقولها في حافظ والتي تبرز أناقة تأثره بالشعر العربيّ وعمقه المنزه عن التفاصيل: لقد بلغ شغف حافظ بالشعر العربي واللغة العربيّة وبالقرآن مبلغاً جعله يُطلق المرمى الشعريّ الرمزيّ لغزليّاته أو يختم تطوافه في عالم الفناد والبقاء، بصدر بيتٍ أو عجز بيت. لكأنما الإشارة الأولى لانطلاق نقرة السمفونية الغزليّة لا يطلقها إلى فضاء العرفان الأكبر سوى شعر عربيّ يعود ليتنزّل وحياً على سائر الأبيات. وهو حافظ القرآن -

الحافظ، تعريفاً ـ شأن الأحرف الرموز في مطالع سُور القرآن حبيب روحه. حسْبنا هذا، ولتغبْ عنّا التفاصيل!

بعد هذه الظواهر ـ العوامل لتأثير الشعر العربي في الشعر الفارسي، نختار عينات وميادين من فنون الشعر وأغراضه تجلّى فيها هذا التأثير، إذ أنّ التوسع في الأمر يستلزم أطاريح مطوّلة.

تميُّز العربيّة

إضافةً إلى التأثير اللغويّ العربيّ في مجال الأدب الفارسي، شعره ونثره، لا بدّ من الإشارة إلى خاصيّة في العربيّة نفسها. علاوةً على العوامل السياسية والدينيّة وطلب المكانة الاجتماعية والإفادة الماديّة وسواها ـ جعلتها مؤهّلة للدور العالميّ الذي اضطلعت به، هي خصوصيّة الاشتقاق، ولنترك الكلام، في هذا السّياق، لسوانا، كي يشهد لنا مَن ليس من أهل العربيّة، ولا سيّما إذا كان علَماً من أعلام الاستشراق مثل البروفسور المغفور له «إدوارد غرانفيل براون» Edward Granville Browne حيث يقول «والعربية في الحقيقة من أصلح اللغات لتأدية الأغراض العلميّة، فهي غنيّة بالأصول وبالمشتقات الناتجة عن هذه الأصول. والمشتقّات فيها كثيرة، وهي تتّفق مع الأصل في اتصالها به من حيث المعنى، وإن تحوّر معناها قليلاً بحسب اشتقاقها أو صياغتها». ثم إنه (براون) يضرب على ذلك أمثلة لكلمات مشتقة من جذور غَفَر وكمل وسقى، يقول: «ولكي نبرهن على ذلك يحسن بنا أن نسوق المثلين الآتيين، فأما أولهما فمستمدٌّ من الاصطلاحات الطبيعية القديمة، وأما الثاني فقياس عليه ليمثّل لنا فكرة حديثة. للفعل العربيّ صيغ تبلغ الاثنتي عشرة صيغة، كل منها تمتاز بمعنى خاص متصل بمعنى الفعل الأصلي؛ فإذا أخذنا صيغة «الاستفعال» من «غفر» أمكننا أن نشتقّ كلمة «استغفار» بمعنى طلب الغفران، وكلمة «مستغفر» بمعنى طالب الغفران؛ وكذلك يمكننا أن نشتقّ من كلمة «كمل» كلمتي «استكمال» و «مستكمل»، وهكذا في بقيّة الأفعال. فلما ظنّ أطباء العرب أنّ مرض الاستسقاء ناتج من كثرة الشرب، أسموه بهذه التسمية التي اشتقّوها من كلمة «سقى» وأسموا المريض به «مستسقي». فلما بدت الحاجة في العصور الحديثة إلى مرادف لكلمة «أُرينتالست Orientalist» لجأوا في العربية إلى مادة «شرق» أو «يجد المتعة في دراسته»، وهذان المثلان فيهما الكفاية للتدليل على مقدار اليسر الذي يصادفه الكاتب العربي إذا شاء التعبير عن أفكار جديدة أو مستحدثة، فما عليه إلاّ أن يلجأ إلى أنواع الصياغ والمشتقّات، وأن يختار منها ما يناسب التعبير عن فكرته، وسيكون في كل الأحيان موفّقاً في حسن الأداء ورعاية الدقّة، حتى لو لم تكن الكلمة التي اختارها قد استعملها أحد من قبله»[٢١].

عالميّة العربيّة وانحسارها ونفوذها

أدّت الأسباب المذكورة، مجتمعةً، إلى انتشار عالميّ للّغة العربيّة، فاعتمدها الأدباء والشعراء والفلاسفة والأطباء وسائر المبدعين في العلوم الوضعيّة لغة تعبير، لا فارق في ذلك بين عربيّ وإيراني وتركيّ وسنديّ وروميّ. والأسماء في هذه الحقول كثيرة ومعروفة. ولأعلام إيران بينها حصّة الأسد.

إلاّ أنّ القرن الخامس للهجرة/ الحادي عشر للميلاد شهد بوادر تأليف بسواها، ولا سيّما بالفارسيّة، نهض بها أعلام مثل ابن سينا والإمام أبي حامد الغزاليّ وسواهما. أما مؤلّفات أخيه أحمد الغزالي في مسائل التصوّف، فقد جاءت جميعها بالفارسيّة، إضافة إلى مؤلفات أخرى قام بها سواهم في مجالات المعرفة المختلفة.

ثم إنّ وصول السلاجقة الأتراك إلى الحكم وانبساط رقعة السلطنة الغزنوية حتى الهند قلّصا من انتشار العربية ونفوذها، وأدّيا، إضافةً إلى عوامل أخرى، إلى حصر التأليف بالعربيّة في شؤون الدين والفقه وما إليهما، على الرغم من الدور الذي اضطلعت به المدارس النظاميّة؛ وحلّت الفارسيّة محلّها لغة للبلاطات وللديبلوماسية في إيران وآسيا الوسطى والهند.

وهكذا، بعد أن اجتاحت اللغة العربيّة المشرق، بدأت رقعة امتدادها تنحسر. فقد شهد القرن الخامس للهجرة قمّة العطاء في الشعر الفارسيّ، إذ بلغ غايته في الإحكام في آثار عنصري وفرخي ومنوچهري وعبد الواسع جبلي وسواهم. حتى إن الذين اعتمدوا العربيّة في مؤلّفاتهم العلميّة، مثل عمر الخيّام، أو في جُل مؤلفاتهم، مثل ابن سينا، قرضوا الشعر بالفارسيّة. فقد أُثر عن هذا العبقريّ حتى الآن اثنتا عشرة رباعيّة وغزليتان ومقطوعة بالفارسية جمعها المستشرق إتيه ونشرها سنة ١٨٧٥ مع ترجمة بالألمانية لها بعنوان «ابن سينا»، شاعراً غنائياً بالفارسيّة»[٢٢]. أما شأن عمر الخيّام في رباعياته فلا حاجة بنا للتوسّع فيه لأنّ رباعيّاته الفارسيّة تُرجمت مراراً بالعربيّة وطارت شهرتها في الآفاق في مختلف لغات العالم.

إلاّ أنّ انحسار اللغة العربيّة قابله نفوذ لها عجيب في اللغة الفارسيّة وآدابها، كما رأينا، تمثّل في سيل من الألفاظ والتعابير المتعلّقة بالدين والفقه، كذلك بشؤون الحياة اليوميّة العاديّة، وفي الاتجاه نفسه في لغة العلوم الوضعيّة. وهكذا اجتاحت العربيّة الفارسيّة، وكذلك اللغات التركيّة واللغة الأُرديّة، وتحوّل حضورها المباشر في الحياة والثقافة إلى حضور غير مباشر لا يزال قائماً حتى اليوم.

لغة الصفوة لا الشعوب

الذي تجدر ملاحظته، في هذا الصّدد، أنّ اللغة العربيّة لم تتحوّل، في يوم من الأيّام، في

إيران والمناطق الشرقيّة من أراضي الخلافة العبّاسية وصولاً إلى آسيا الوسطى - إلى لغة محكيّة تتكلّم بها الشعوب الإيرانيّة والتركيّة وسواها، رغم سيطرتها لغة ثقافيّة عالميّة. فقد احتفظت الشعوب الإيرانية بلهجاتها المحليّة الكثيرة، إضافةً إلى الفارسيّة الدّريّة التي ارتفعت إلى مستوى لغة الشعر والأدب بشكل عام. وهذا مخالف لما جرى في العراق وبلاد الشام. ويعود ذلك إلى أسباب شتّى، منها أنّ الرقعة الواسعة للشاهنشاهية الإيرانية وصعوبة الاتّصال بين أقطارها جعلت منها جزائر لغوية مستقلّة يتكلّم سكّانها بلهجات إيرانية مختلفة، وإن تفرّعت، في الأصل، من اللغات الإيرانية الآريّة المشتركة. فلم تكن وسائل الاتصال والإعلام المتوافرة في أيّامنا ممكنةً أيّامئذٍ لتقرّب بين الناس. ولا يزال هذا الوضع قائماً حتى اليوم، على الرغم من سيطرة اللغة الفارسيّة منذ أكثر من اثني عشر قرناً. وقد كان بعض هذا الوضع قائماً قبل الإسلام في أرجاء الإمبراطورية الساسانية بسبب امتداد رقعتها الجغرافية ونظام الطبقات الذي كان سائداً فيها. لذلك لم تسُد اللغة الفهلويّة أو الفارسية الوسطى سوى الطبقات العليا في المجتمع.

هذا المحيط اللغويّ الشبيه بالفسيفساء أدّى إلى أمر غريب. فعلى الرغم من هجرة قبائل عربيّة كثيرة إلى أنحاء إيران المختلفة وآسيا الوسطى ووادي السّند وتأثيرها اللغويّ في اللهجات المحليّة، لم تستطع العربيّة أن تسود الطبقات الشعبية، بل استوعبت هذه الطبقات العرب الوافدين بالحياة اليوميّة والمساكنة والمصاهرة، فنسيت الأجيال المولّدة منها لغتها شيئاً فشيئاً، وذابت في المحيط الإيراني الضخم، ولا يزال بعضها يحتفظ بأسماء عشائرها الأصلية حتى اليوم، مثل شيباني وبني عامري وغيرها، حتى أن الأجيال اللاحقة منها نشأت على اللغة الأدبيّة القائمة، شأن رابعة القُزداري ابنة أمير بلخ العربي التي قرضت الشعر بالفارسيّة.

لا يتّسع المقام لضرب أمثلة على ذلك. يكفينا دلالةً على ما نذهب إليه أنّ كتاب **مرزبان نامه** الشهير أُلّف باللغة الطبريّة ونُقل فيما بعد إلى الفارسيّة ومن ثم إلى العربية. كما يكفينا مؤونة الإطالة الإشارة إلى ما جاء في كتاب المقدسي (أبي عبدالله محمد بن أحمد) الموسوم: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم الذي أكمله سنة ٣٧٥هـ/ ٩٥٥م. فهو كنز لغوي، إضافةً إلى تبريزه في الناحية الجغرافية(٢٣).

يذكر المقدسي أنّ أسمى درجات العربيّة في عهده، أيّ في أواخر القرن الرابع للهجرة/ العاشر للميلاد، كان في فارس، أي في أرض غير عربيّة اللغة، لأنّ أهل ذلك الصّقع كانوا يبذلون جهداً كبيراً في تعلّمها. فهم، بحسب تعبيره، يتكلّفونها تكلّفاً، ويتعلّمونها تلقُّفاً(٢٤).

يقابل ذلك ما نعرفه من طغيان العجمة واللغة المولّدة على مدن العراق العربيّ، ولا سيّما البصرة والكوفة وبغداد. فقد كان طلاّب العلم والشعراء يؤمّون البادية في أول الأمر لتلقّف

البيان السليم عن أهلها، فتغيّرت الحال وساد اللّحن والفساد ألسنة الخاصّة والعامة وتسرّب إلى شعر الفحول. حتى إنّ الفارسيّة سادت في مدن العراق[٢٥]. ذكر البلاذري أنّ جالية أصفهانيّة يرجع عهدها إلى صدر الإسلام كانت موجودة في البصرة. زد على ذلك وجود فرقة من الرماة في هذه المدينة قوامها ألفا رجل، استقدمها عبيد الله بن زياد من بُخارى، واتّخذ من البصرة لها مقرّاً. أضف إلى ذلك الأعداد الكبيرة من الفرس ا لذين وفدوا عليها قبل هذين العهدين، لقربها من البلاد الإيرانية[٢٦].

وما يقال في البصرة يقال في الكوفة. بل إنّ اختلاط اللغات في الكوفة كان أشدّ، إذ أنها كانت على مقربة من الحيرة، قاعدة اللخميين قبل الإسلام، حيث نشأ بهرام جور الملك الساسانيّ، وكان بها مرازبة ودهاقين من الفرس وأسرة عديّ بن زيد العِبادي من تميم، وقد كتب لكسرى أَبَرويز وسفر بينه وبين قيصر الروم. كما كانت معقلاً للثقافة الآرامية، فامتزجت العربيّة فيها بالفارسيّة والآراميّة. وعلى غرار جند البصرة، كان للكوفة أساورتها، أي قادتها المنتجبون، وهم فرق من عسكر الساسانيين الذين انضمّوا إلى الجيش العربيّ الفاتح. كان هؤلاء يقاتلون تحت راية رستم في القادسيّة، فعقدوا أماناً مع سعد بن أبي وقاص، واختاروا الكوفة لهم مقراً. وكان عددهم أربعة آلاف. وقد نقل زياد بن أبيه جماعة منهم إلى سورية عرفوا بالفُرس، بأمر من معاوية، وجماعةً أخرى إلى البصرة انتظمت في صفوف الأساورة[٢٧].

وهكذا شكّل هؤلاء الأساورة مع أسرى الحرب الكثر من الفرس وذريّاتهم وضخامة عدد التجار والصنّاع والمهاجرين إلى البصرة - وهي مرفأ مهم منذ ما قبل الإسلام - معظم سكّان الكوفة، فغدت الفارسيّة لغة التفاهم السائدة فيها. وقد ذكر الجاحظ ذلك وضرب الأمثلة على الألفاظ الفارسية الدخيلة التي حلّت محلّ العربيّة، وكذلك ياقوت في معجم البلدان. وقد امتدّ هذا الوجود الفارسيّ إلى مدن الثغور في شبه الجزيرة العربية، ولا سيّما إلى الحجاز، وبنوع خاص إلى المدينة (يثرب) وجوارها، كما ذكر الجاحظ أيضاً[٢٨].

أمام هذه الوقائع والأوضاع ندرك أسباب انتشار العربية الواسع كلغة للأدب والثقافة والعلوم في بلدان الخلافة الشرقيّة، وأسباب عدم تحوّلها إلى لغة محكيّة لدى الشعوب المختلفة في إيران وامتدادها الجغرافي إلى الشرق والشمال.

مواقف مثاليّة

إزاء ذلك، لا بدّ لنا من أن نعتصم بالعلم والموضوعيّة كي نأخذ العِبَر من ماضينا فنخطّط لمستقبلنا، وأن نجافي المواقف الحماسيّة الطوباويّة التي وقفها بعض الباحثين، غير مراعين التعقيدات الاجتماعية ومعطيات الماضي التي تختلف عمّا نحن عليه. فالسيطرة اللغوية

للإمبراطوريات كانت تصيب الطبقات العليا من رعاياها وفلولاً من الطبقات الدنيا الملحقة بتلك. وقلّما تغيّر وجه الكون دفعة واحدة أو بسحر ساحر. تقول الدكتورة عائشة عبد الرحمن في هذا الصدد: «فمنذ استقرّ الإسلام في الأقطار التي فتحها، انتصرت العربيّة على اللغات الأجنبيّة المفروضة على شعوب المنطقة، ثم أخذت تواجه اللغات الوطنية لهذه الشعوب...»[٢٩]، إلى أن تقول: «وكان من المتصوّر أن تجمع هذه الشعوب بين العربيّة لغة دين، وبين لغاتها القوميّة التي صانتها طويلاً ضد الغزو، لغة حياة. ولكن لم يمض جيل أو جيلان حتى كانت العربية اللسان المشترك لشعوب أمّة واحدة، هجرت إليها ألسنتها القوميّة دون أن يجبرها أحد على ذلك، كما لم يكرهها مكره على أن تتخلّى عن عقائدها وأديانها لتعتنق الإسلام، بل تُركت لغة العرب تخوض معركتها مع لغات الشعوب الداخلة في الإسلام»[٣٠]. وقد كررت ذلك في مكان ثالث قائلة عن العربية وانتشارها «وكانت لغة الحياة لجماهير الشعوب التي لا يصلها باللغة العليا غير القرآن الكريم»، ثم في رابع حيث قرّرت: «... فالأمم التي أسلمت وتعرّبت كان لها ميراث فكريّ وعلميّ احتاجت إليه الدولة، وفرضه تطوّر النظم الإدارية والسياسيّة في الحكم، مع سيادة العربية واستقرارها لساناً للشعوب التي هجرت ألسنتها الأولى إلى لغة القرآن»[٣١].

الآرية تواجه السّاميّة

هنا نعود إلى طرح السؤال المهمّ الذي طرحناه في مقدّمة بحثنا هو: لماذا لم تتحوّل العربيّة، على امتداد رقعة الشاهنشاهية الساسانية الشاسعة، إلى لغة تعبير شعبيّة؟ ولماذا لم تهجر شعوبها ألسنتها القوميّة، على عكس ما ذهبت إليه صاحبة كتاب «لغتنا والحياة»؟

لقد أجبنا عن بعض جوانب هذا السؤال خلال بحثنا، في سياق موضوعات أخرى مرتبطة بالموضوع الأساسيّ. ونشير ها هنا، ابتداءً إلى أنّ الذي حصل فعلياً وعملياً هو عكس ما ذهبت إليه الدكتورة بنت الشاطئ. فمئات القبائل العربية التي استقرت في إيران الكبرى وأثرت لغتها العربية في لغات الشعوب المغلوبة، ولهجاتها في لهجاتها، ذابت في محيطها بمرور الزمان وتبنّت، بواقع الحال، لغات الأقوام ولهجاتهم، لا اللغة الفارسيّة وحدها التي غدت، كالعربيّة، شيئاً فشيئاً لغة الصفوة المثقفة والشعر والنثر الفني.

ويكفي أن نعود إلى كتاب المقدسي «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» لنتبيّن فسيفساء اللغات في بعض مناطق إيران؛ فهو يذكر اللغات التي كانت لسان الناس في عهده، أي في القرن الرابع للهجرة، وتعدّدها. وسنقتصر على ذكر بعضها، مثل: نيسابور وطوس ونسا، وهي متقاربة. أما بسُت فيصفها بالحسنة، وكذلك بلخ، والتي لسجستان في الجنوب الشرقي، ففيها تحامل وخصومة، والتي لهراة يصفها بالوحش. ويذكر بعض الفروق بين

سَرَخْس وأبيوَرد وجرجستان (الشار) وجوزجان ومرو ومَرو الرُّود وبخارى التي يصف لغتها بكثرة الحشو، لكنها لغة البلاط، أي الدَّريّة، لأن بخارى كانت عاصمة الصَّفاريين والسّامانيين. فإذا وصل إلى طخارستان وباميان وصفهما بأنهما مغلقتان لا تفهمان، إلى اخر اللائحة.

أما انتشار اللغة العربية إلى جانب اللغات الإيرانية، فقد لاحظ المقدسي حدوثه في خوزستان، فقال إنّ أهلها يخلطون بين الفارسية والعربية لأنهم يحسنون اللغتين وينتقلون من الواحدة إلى الأخرى بيُسر[٣٢]. ولا نستغربنّ ذلك، فقد اختلط الإيرانيون والعرب في هذه المقاطعة منذ القدم.

وما ذكره المقدسي يطابق واقع الحال الذي وصفته المصادر التاريخية الأخرى، ولا سيّما المكتوبة بالفارسيّة. وهو واقع كان قائماً في سائر البلدان، مثل بلدان آسيا الوسطى، حيث انحسر انتشار اللغة العربيّة حتى بين الصفوة. جاء في تاريخ بُخارى المؤلّف في أوائل القرن الرابع للهجرة/العاشر للميلاد، في ترجمته بالفارسيّة التي قام بها القُباوي أنه عمد إلى نقله عن العربيّة «لأنّ أكثر الناس لا يرغب في قراءة الكتب العربيّة»[٣٣].

ثم إنّ لنا دليلاً ساطعاً آخر على أنّ اللغة العربيّة لم تنتشر في تلك البقاع إلاّ بين الصفوة المثقّفة والحاكمة (من غير شمول)، في مديح المتنبيّ عضد الدولة البويهي. فعندما قصد شاعرنا ذلك الأمير المقتدر العالم الذي تلقّب بيشهنشاه وقطع بلاد فارس ليصل إلى شيراز قاعدته، لم يسمع خلال رحلته من يتكلّم بالعربية، فقال قوله الشهير في وصف «شِعب بوّان»:

مغاني الشّعب طيباً في المغاني ... بمنزلة الربيع من الزمان

ولكنّ الفتى العربيّ فيها ... غريب الوجه واليد واللّسان[٣٤]

أمّا التعليل الذي نراه لكل ذلك فهو الآتي: شاعت اللغة العربيّة حيث كان استقرار لهجرات عربيّة سابقة للإسلام، وبخاصة حيث كانت اللغات الساميّة أخواتُها ألسنة الأقوام، فتعرّبت شعوبُها بيُسر. ففي سورية والعراق، مثلاً، كانت السريانية واللهجات المتفرّعة من الآرامية سائدة في أوساط الكلدان والسريان، والصابِئة الذين كانوا ولا يزالون يتكلّمون لغتهم الساميّة المعروفة بالمندائية؛ وكذلك كانت السريانية لغة الحرّانيين الذين تسمّوا بالصابئين تقيّة، ولغة الموارنة في جبل لبنان. ولا ننسينّ شيوع السريانية في الحيرة ومحيطها، وسواها من النواحي.

إلاّ أنّ العربيّة واجهت في إيران لغات إيرانية آريّة، إضافة إلى الفارسيّة الدّريّة. وهي لغات تختلف في بنائها وصيغها اختلافاً جوهرياً عن اللغة العربية واللغات الساميّة. كما أنّ خصائص شعوبها تختلف عن خصائص الشعوب الساميّة. فلم يكن ثمة تجانس لغويّ وما

يستتبعه من نسَق متقارب في التفكير بين العربيّة الوافدة واللغات المتداولة هناك منذ القِدم.

لذلك وجدت الأُسر الإيرانية الحاكمة شبه المستقلّة والمستقلّة من الطبيعي أن تشجّع الشعراء على مدحها بالفارسية الدّريّة وتعزيزها. فنبغ الرّودكي رصيف امرئ القيس عندنا. ثم قام الفردوسي بحركته القوميّة اللغويّة فنظم الشاهنامه مُدِلاً بتاريخ إيران على جميع الأقوام، ولا سيّما العرب. وقد كان هذا دأب الصّفاريين والسامانيين ثم الغزنويين وحتى السلاجقة. يذكر صاحب **تاريخ سيستان** من ذلك العهد (بالفارسيّة) أن يعقوب بن الليث الصّفار بعد فتوحاته في خراسان واستيلائه على هراة وبوشنج وحصوله على منشور (السلطة) سجستان وكابل وكرمان وفارس من محمد بن طاهر وسحقه الخوارج، تقدّم الشعراء يمدحونه بالعربيّة، فقال لكاتبه ولهم «لِمَ يمدحونني بلغة لا أفهمها[٣٥]؟

ولم نشهد في الأوساط الساميّة حركات شبيهة بها أو تيارات من هذا القبيل لتقارب اللغات وأنماط التفكير بين شعوبها. ويوافق تعليلي ملاحظة المؤرخ الكبير فيليب حتّي بالنسبة إلى وضع العرب في الأندلس والإسلام والحضارة بالتالي. يقول حتّي: «واستهدفت الأندلس بعد منتصف القرن الثالث عشر لعمليتين، أولاهما تنصير أسبانيا والثانية توحيدها. وكان تنصيرها يختلف عن استرجاعها وتوحيدها. فالقسم الوحيد من شبه جزيرة إيبريه الذي تأصّلت فيه جذور الإسلام كان ذاك الذي زهت فيه الحضارة الساميّة القرطجنيّة من قبل. ومثل ذلك ينطبق على صقليّة، وهي حقيقة على شيء من الأهميّة. فقد كان الخطّ الفاصل بين الإسلام والنصرانية بوجه عام يطابق الحدود القديمة الفاصلة بين المدنيّة الفينيقية والمدنيّة الغربيّة». ينتهي كلام حتّي وجرجي وجبّور هنا، بالنسبة إلى هذا المطلب. لكنّهم في الفقرة نفسها يسوقون الكلام على المسلمين المدجّنين في الأندلس الذين يشبه وضعهم، على مرّ الزمان ونشوء أجيال جديدة، وضع العرب الذين انتقلوا إلى إيران وآسيا الوسطى وسواهما وذابوا فيها. يقول المؤرخون الثلاثة: «ولم ينتهِ القرن الثالث عشر حتى كان كثيرون من المسلمين قد انضووا تحت لواء النصرانية إمّا عنوة أو صلحاً، ولكنهم ظلّوا متمسّكين بشرائعهم ودينهم. وقد أطلق على أمثال هؤلاء من المسلمين اسم المدجّنين "Mudejars" (مُدخار بالإسبانية). وكان كثير منهم قد نسوا العربيّة واكتسبوا لغة الرومانس الإسبانية وأخذوا ينخرطون في سلك الجماعة المسيحيّة ويذوبون فيها»[٣٦].

العربيّة تستمرّ في إيران

بعد هذه الجولة السريعة فوق تضاريس انتشار العربيّة في إيران وما تاخمها شرقاً وشمالاً، لا بدّ لنا من القول إنّ تأليف الصفوة المثقّفة في تلك الديار باللغة العربية ظلّ مستمراً بعد القرون الوسطى، وإن بوتيرة هادئة، ولا سيّما في شؤون الدين والفلسفة. وذلك بيّن في

مؤلفات العامليّين وصدر الدين الشيرازي وسواهم في العهد الصفوي وما بعده.

أما في العصر الحديث، فاستمرّ الأمر على هذا المنوال في الشؤون الدينيّة بوتيرة أهدأ. إلاّ أن مجال الشعر عاد إلى الانفتاح أمام العربيّة من جديد، فنبَه في القرن العشرين شعراء إيرانيون كثر باللغة العربيّة عاش بعضهم في البلدان العربيّة، ولا سيّما في العراق، مثل عبّاس الخليلي الذي استمرّ في العطاء حتى أواخر الستّينات من القرن المنصرم شعراً رقيقاً يذكّرك بالعباس بن الأحنف. وما يذكر في هذا الصدد أنّ موهبته الشعريّة انتقلت إلى ابنته سيمين بهبهاني التي تعتبر من شعراء إيران البارزين في القرن العشرين، إلاّ أنها، خلاف والدها، شعرت باللغة الفارسيّة.

رأس مال غير مستثمَر

أمّا في عهد الجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة، فقد عزّزت مكانة العربية في إيران في المبدأ والتطبيق. لقد اتخذت السلطة موقفاً رسميّاً في هذا الشأن، فأفردت للغة العربية مادة في دستورها الجديد هي المادّة السادسة عشرة جاء فيها: «بما أنّ لغة القرآن والعلوم والمعارف الإسلامية هي العربيّة وأنّ الأدب الفارسيّ ممتزج معها بشكل كامل، لذا يجب تدريس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية». وقد طُبّقت هذه المادّة بالفعل، فعُمّم تدريس اللغة في المدارس، وأُلّفت في هذا المجال كتب خاصة موجّهة لتدريس التلامذة، إضافةً إلى كتب قديمة كانت مستعملة فيما قبل. وإذا عرفنا أنّ عدد التلامذة في المرحلة الثانوية في إيران يتجاوز الستة عشر مليوناً، قدّرنا الأهميّة التي تنطوي عليها هذه المادة الدستورية، ومدى انتشار اللغة العربية في إيران الجمهورية في جيل الشباب، إلى جانب سيادتها في الحوزات الدينية في مختلف المدن والنواحي الإيرانية.

والجدير بالذكر أيضاً أنّ أقساماً للغة العربية وآدابها تقوم في الجامعات الإيرانية الكبرى منذ ما قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد عُززت في عهدها. وهي من حيث البرامج والمناهج ومستويات التدريس في مرحلتي الإجازة والدراسات العليا تشابه رصيفاتها في جامعات الدول العربيّة. وإذا كان الجيل القديم - على رغم تبحّره في علوم اللغة والعلوم الموصلة، بشكل عام، إضافةً إلى اطّلاعه الواسع على الآداب وما إليها - يرتطن لكنة فارسيّة، فقلّما تقع في جيلنا على من لا يتكلّم العربيّة مثل أهلها، مع تنويع في اللهجات وفاق البلاد التي يكون تردّد إليها أو نشأ فيها أو أكمل فيها دراساته العليا. وقد أشرفت شخصيّاً على أطاريح للدكتوراه لطلاّب إيرانيين في الجامعة اللبنانية وسواها كانت من بين الأطاريح المبرِّزة في حقول العربيّة وآدابها. وهذا ما صرّح به إليّ أساتذة عرب كبار من جيلنا وأجيال من جاءوا قبلنا في مختلف البلدان العربيّة.

من جهة أخرى، نُشرت في إيران، عبر العصور، مخطوطات كثيرة عربيّة اللغة حقّقها أساتذة إيرانيون وأفاد منها العرب والدارسون. إلاّ أنّ الذي يسترعي النّظر، منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، هو العدد الكبير من المخطوطات العربية التي تُنشر في إيران، سواء منها ما يُنشر لأول مرّة أو ما يعاد نشره بالعودة إلى نُسخ لم تكن في متناول المستشرقين أو البحاثة العرب، في مختلف علوم الدين واللغة وفي الآداب والفلسفة، ويقوم بتحقيق المخطوطات تحقيقاً علميّاً أساتذة إيرانيون، وأحياناً باحثون من العرب في إطار من التعاون الخيّر.

هذا الذي أشرنا إليه وأمور أخرى لم نتناولها يدلُّ على أنّ اللغة العربيّة وما تحتمله من حضارة ترتع في إيران في محيط غير غريب عنها، بل هي تشكّل حجر الزاوية في ثقافة الأمّة الإيرانية منذ انتشار الإسلام في ربوعها حتى اليوم. ورغم سيطرة الإنكليزية في بقاع العالم وإقبال الناس عليها في إيران، كما في سواها، ورواج لغات حضاريّة عريقة فيها، كالفرنسية والألمانية، فإنّ العربيّة إلى جانب الفارسيّة تبقى في أسّ البناء اللغوي والحضاريّ للشخصيّة الإيرانية.

إذا تملّينا هذه الشؤون برويّة، تبدّى لأهل العربيّة رأس المال اللغويّ ـ الحضاريّ الضخم والعريق الذي تحصّل لهم في إيران والذي لم يستثمروه حتى الآن. وهو رأسمال ينسحب، عبْر إيران، إلى بلدان أخرى كانت جزءاً من إيران الكبرى أيّام امتدادها الإمبراطوري: أفغانستان وباكستان وأقسام من الهند وآسيا الوسطى في جمهورياتها الخمس، اليوم، بلوغاً إلى القوقاس.

الإنقاذ الموعود

في عصر تتنافس فيه الأمم لنشر لغاتها وثقافاتها في مواجهة مدّ العولمة، ونرى منظومة الدول «الفرنكوفونيّة» تحشد طاقاتها في مواجهة الإنكليزية والأمركة الطاغية، حفاظاً على مواقعها القديمة وسعياً إلى مساحات جديدة، ولو يسيرة، لا نتبيّن أيّ جهد مرموق لجامعة الدول العربية أو للدول العربيّة منفردة في الحفاظ على مواقعنا في الدول الإسلاميّة أو الدول المشبعة بالثقافة العربيّة الإسلاميّة.

إنطلاقاً من هذه المعطيات أدعو الدول العربيّة إلى إنشاء منظّمة خاصة، لا صبغة حكوميّة لها، تُعنى بتنمية تدريس اللغة العربيّة في الدول الإسلاميّة غير الناطقة بالعربيّة، وتدريس بعض العلوم والمعارف الإسلاميّة بها، وكذلك بين الشعوب الإفريقية والآسيوية التي تربطنا بها علاقات جوار أو روابط خاصّة. هذا، إضافةً إلى الجهد الذي يجب أن نبذله منذ الآن في إطار المنظّمة المذكورة لنشر لغتنا في بلدان العالم، ولا سيّما تلك التي تربط العرب بها، علاقات حسنة، مثل فرنسا، حيث يعيش بضعة ملايين من العرب، ومثل إسبانيا وإيطاليا اللتين كان

للثقافة العربيّة فيهما جذور عريقة طوال قرون متمادية. ثمّ، انطلاقاً من هذه القواعد، نوسّع دائرة انتشار العربيّة في العالم.

إنّ مجال انتشار اللغة العربيّة، سواء من حيث عدد المتكلّمين بها، أو من حيث البلدان التي تغطّيها، يفوق مجال انتشار الفرنسيّة. فإذا قارنّا نشاط منظمة الدول الفرنكوفونية بنشاطنا، تبيّن لنا غيابنا المريع عن مسرح السباق العالميّ وحضور سوانا المناضل بعناد واستمرار. فهلاّ اعتبرنا؟! إنّ الاعتبار شرط لتقدّم الفرد والجماعة، وهو شأن جوهريّ ندب إليه الله الإنسان خليفته في الأرض ليعمّرها إقراراً بفضله، تعالى.

المصادر

(١) راجع **المقدّمة**، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، د.ت).
(٢) **سورة يوسف**: ٢.
(٣) **الشورى**: ٧ فما بعد.
(٤) **النحل**: ١٠٣.
(٥) **تذكرة الشعراء**: ص ١٩.
(٦) **تاريخ البيهقي**، ص ١١٢.
(٧) **چهاز مقاله** (المقالات الأربع، بالفارسيّة)، ص ٢٢.
(٨) راجع **تذكرة الشعراء**، ص ٢٤.
(٩) **تاريخ الأدب في إيران من الفردوسي إلى السعدي**، ص ١٤٤، وهو الترجمة العربية للمجلد الثاني من تاريخ الأدب في إيران من تأليف ادوارد براون قام بها ابراهيم الشواربي.
(١٠) **أحوال وأشعار رودكي** (بالفارسية)، تأليف سعيد نفيسي، ص ١٠١٦-١٠١٧.
(١١) **ديوان منوچهري**، ص ٧٣-٧٤.
(١٢) **ديوان منوچهري**، ص ١٤٠.
(١٣) ديوان، ص ٢٠.
(١٤) ديوان، ص ١٢٥.
(١٥) ديوان، ص ٥٨.
(١٦) ديوان، ص ١١٣.
(١٧) ديوان، ص ١١٣.
(١٨) راجع دراسة الدكتور محمد معين حول هذه القصيدة في مجلة **مِهْر**، العدد ٨، السنة ٧.
(١٩) رجع **ديوان مُعِزيّ**، ص ٥٩٧.
(٢٠) **ديوان لامعي**، ص ٨٥.
(٢١) **تاريخ الأدب في إيران** (ج٢) من الفردوسي إلى السعدي، نقله إلى العربية الدكتور ابراهيم أمين الشواربي، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٧٢هـ/١٩٥٤م، ص ١٦-١٧.
(٢٢) راجع: مجلّة **Göttinger Nachrichten** ١٨٧٥، ص ٤٥٥-٥٦٧.
(٢٣) نشره دي خويه De Goege للمرة الثانية عام ١٩٠٦ (المجلد ٤ من المكتبة الجغرافية العربيّة).
(٢٤) **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ص ٣٢ من طبعة دي خويه.
(٢٥) **فتوح البلدان**، ص ٢٣٦ (طبعة آلورد).
(٢٦) **ياقوت: معجم البلدان** ١/ ٥٢٢؛ **وابن قتيبة: عيون الأخبار** ١/ ١٣٢.
(٢٧) راجع **البلاذري**، ص ٢٨٠، **وابن قتيبة**: المعارف (طبعة ١٣٢٠هـ)، ص ١٦٥. سُمّوا في الكوفة حمراء ديلم، نسبة إلى نقيبهم. وليس لذلك أية علاقة ببلاد الديلم يكما نكر البلاذري، ص ٢٨٠؛ وصفة حمراء نسبة إلى العجم لأنّ ألوانهم كانت كاشفة.
(٢٨) راجع **البيان والتبيين** ١/ ١٠ **ومعجم البلدان** ٣/ ٢٣٨.
(٢٩) راجع: **لغتنا والحياة**، (مصر: دار المعارف، ١٩٧١)، ص ٦٠-٦١.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ٦٧.
(٣١) المصدر نفسه، ص ٧٤.
(٣٢) راجع **أحسن التقاسيم**، ص ٤١٨.
(٣٣) راجع **تاريخ بخارى**، ص ١٥، في ترجمته بالعربية التي قام بها د. أمين عبد المجيد بدوي ونصر الله مبشّر الطرزي، ونشرتها دار المعارف بمصر في سلسلة ذخائر العرب (د.ت). والطريف في هذا الكتاب أنّ مؤلفه وضعه بالعربية، في الأصل، وهو أبو بكر محمد بن جعفر النّرشخي (م٣٣٢هـ/٩٤٣م)؛ ثم نقله إلى الفارسيّة أبو نصر أحمد بن محمد بن نصر القباوي (م ٥٢٢هـ/١١٢٨م)؛ ثم اختصره محمد بن زفر بن عمر (م ٥٧٤هـ/١١٧٨م). وقد غيّب الضّياع أو سواها الأصل العربيّ، فنقله من جديد إلى العربية من الفارسية بدوي والطرزي..
(٣٤) راجع **ديوان المتنبي**، ص ٣٦٢ من طبعة المعلّم بطرس البستاني.
(٣٥) **تاريخ سيستان** (بالفارسيّة)، طبعة طهران، ص ٢٠٩.
(٣٦) حِتّي وجرجي وجبّور: **تاريخ العرب** (مطوّل)، ٢، ٦٥٥، (بيروت: دار الكشاف، ب.ت.)

المراجع

المراجع العربيّة

- **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، أبو عبدالله محمد بن أحمد المقدسي، نشر دي خويه، ليدن، ١٩٠٦ (المجلّد ٤ من المكتبة الجغرافية العربية).
- **البيان والتبيين**، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٩٦٨).
- **تاريخ بخارى**، أبو بكر محمد بن جعفر النّرشخي (المتوفّى ٣٣٢هـ/٩٤٣م)؛ ترجمه بالفارسية القُباوي (المتوفي ٥٢٢هـ/١١٢٨م)، ونقله من جديد إلى العربية لضياع الأصل د. أمين عبد المجيد بدوي ونصر الله مبشّر الطّرزي (القاهرة: دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب، د.ت).
- **ديوان المتنبي**، (بيروت: نشر المعلّم بطرس البستاني، ١٨٦٠) (العمدة الأدبية).
- **عيون الأخبار**، إبن قتيبة.
- **فتوح البلدان**، البلاذري، نشر آلورد.
- **المعارف**، ابن قتيبة، (القاهرة: ١٣٣٠هـ).
- **معجم البلدان**، ياقوت الحموي، بيروت.
- **المقدمة**، ابن خلدون، (بيروت: منشورات دار الكتاب اللبناني، ١٩٦٧).
- **تاريخ الأدب في إيران** (٢) من الفردوسي إلى السعدي، ادوارد غرنفيل براون، نقله إلى العربية إبراهيم أمين الشواربي، (مصر: مطبعة السعادة، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤).
- **تاريخ العرب** (مطوّل)، فيليب حتّي وادوارد جرجي وجبرائيل جبّور، الطبعة الرابعة، (بيروت: دار الكشّاف، د.ت. ١٩٧٣).
- **لغتنا والحياة**، عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، (مصر: دار المعارف، ١٩٧١).

المراجع الفارسيّة

- **تاريخ بيهقي**، خواجه أبو الفضل محمد بن حسين بيهقي (تهران: ١٣٢٤هـ.ش).
- **تاريخ سيستان** (مؤلّفه مجهول)، تصحيح ملك الشعراي بهار، چاپ (تهران: ١٣١٤هـ.ش).
- **تذكرة الشعراء**، دولتشاه سمرقندي، ليدن، ١٣١٨.
- **چهار مقاله**، نظامي عروضي سمرقندي، باهتمام محمد معين، كتابخانه زوار (س.ت.).

المراجع

- **ديوان لامعي گرگاني**، تصحيح سعيد نفيسي، (تهران، ١٣١٩هـ.ش).

- **ديوان معزّي**، تصحيح عباس إقبال آشتياني، (تهران، ١٣١٨هـ.ش./١٩٣٩م).

- **ديوان منوچهري دامغاني**، تحقيق دبير سياقي، كتابخانه زوار، (تهران، ١٣٢٦هـ.ش).

- **أحوال وأشعار رودكي**، سعيد نفيسي، (تهران: ١٣١٩هـ.ش.).

- **محيط زندگي وأحوال وأشعار رودكي**، (تهران: انتشارات كتابخانه ابن سينا، ١٣٤١هـ.ش.).

- مجلّة مِهر، شماره ٨، س ٧ (مقالهء مرحوم دكتر محمد معين دربارهء برهاني: سلام على دار أمّ الكواعب...).

- مجلة **Göttinger nachrichten**، گوتنگن، ١٨٧٥م (مقالة Ethé بالألمانية حول شعر ابن سينا).

د. كيهان برزگر*

التكنولوجيا: عامل تشرذم في الشرق الأوسط

تقف الدول العربية عاجزة أمام التطورات التكنولوجية في أوروبا، والتي أظهرت مدى ضعف وهشاشة هذه الدول إزاء التدخلات الأجنبية، وأدت من بين أمور أخرى، إلى عدم توصل هذه الدول إلى تقارب قومي يجمع بينها في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. كما ساهمت سياسة التبعية التكنولوجية، التي انتهجتها المجتمعات العربية، في تقليص حجم التبادل الاقتصادي والسياسي والثقافي في ما بينها. وليس اندلاع كثير من الحروب البينية والاضطرابات والركود الاقتصادي وغياب أي تقدم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، إلاّ نتيجة لمثل هذه التبعية التكنولوجية التي تقبّلها العرب طوال هذه الفترة دون أي مقاومة. ويعتقد الكاتب أن الدول العربية تمتلك كماً هائلاً من الثروات البشرية والمادية والطبيعية، لكنها عاجزة عن الردّ على التحديات التكنولوجية بسبب تبعيتها الاقتصادية وتحوّلها إلى مجرد سوق استهلاكية.

بدأ عصر الاستعمار الأوروبي المديد عام ١٤٩٨ عندما عبر فاسكو دي غاما رأس الرجاء الصالح. وبدأ التطور التكنولوجي الأوروبي مذّاك يضطلع بدور أساسي في النيل من السيادة العربية وضرب وحدة الدول العربية وتعاونها. على أن هذا التطور التكنولوجي وضع أسس حقبة طويلة من التفسخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، سلب الدول العربية أي قدرة على مواجهة التحديات حتى يومنا هذا.

في المقابل شهدت الدول الأوروبية تقدماً علمياً وازدهاراً تكنولوجياً على أكثر من صعيد. وراحت كل من هذه الدول تثبت تدريجاً تفوّقها في مجال معيّن يمنحها الأفضلية حيال الدول الأخرى. وعلى الرغم من أن ردود الفعل ازاء التحديات التكنولوجية تتفاوت من بلد إلى آخر،

(*) أستاذ العلوم السياسية بجامعة طهران.

بمعنى أن بعض الدول رحّبت بالتكنولوجيا الحديثة، وواجهتها أخرى، فإن الدول ليس بمقدورها، عموماً، أن تبقى بمنأى عن تأثيراتها وآثارها. إن تأخّر الدول العربية في إظهار ردود فعلها إزاء التحديات التكنولوجية لم يترك آثاراً سلبية في الحياة الاقتصادية فحسب، بل أدى إلى إضعاف هذه الدول في الميادين الأخرى. إن نشوء الحضارات وزوالها دليلان على حصول تغييرات متلاحقة في حركة التطور التكنولوجي. وقد يؤدي العجز عن إظهار ردّ فعل مناسب إزاء التحديات التكنولوجية إلى طمس ثقافة بكاملها. هكذا تجلت التأثيرات الناجمة عن التطور التكنولوجي في دول العالم الثالث بصورة استعمار واستغلال الدول المتخلفة (هادريك، ١٩٨١). كما حملت هذه التطورات التكنولوجية تحديات جديدة تفرض على دول العالم الثالث المبادرة إلى إجراء تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية. لكن غالبية تلك الدول بقيت عاجزة عن القيام بأي ردّ فعل مؤثر حيالها.

تشتمل هذه المقالة على ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول شرح التأثيرات الشديدة للاختراعات والإبداعات الأوروبية في مجالي العلم والتكنولوجيا في العالم العربي، وعجز الدول العربية في مواجهة التكنولوجيا الأوروبية طيلة خمسة قرون، ما أدى إلى زعزعة وحدتها وتضامنها وهيكلياتها السياسية والاجتماعية. والموضوع الأساس هنا أن عجز مختلف البلدان العربية حيال هذه التحديات، مهّد الطريق أمام بروز مشكلات عدة. ويتناول القسم الثاني من المقالة أطوار منهجية العالم العربي التكنولوجية. فعلى الرغم من امتلاك هذه الدول مصادر هائلة في مختلف المجالات، فإنها، وبسبب تخلّف مؤسساتها القومية والإقليمية، غير قادرة على الإفادة منها على النحو الأمثل. وهذا التخلّف هو نتيجة مباشرة لنهج التبعية الاقتصادية والسياسية، وكذلك لسياسة الاستغلال المعمول بها في هذه الدول (الببلاوي ولوسياني، ١٩٨٧).

إن ردّ الفعل الإيجابي إزاء التحديات الغربية يستلزم في الواقع وضع برنامج ناجح لانتقال التكنولوجيا بهدف تقليص المسافة وملء الفراغ على الصعيد التكنولوجي. وهذا الانتقال يتطلب إجراء تغييرات في المجالات الثقافية والسياسية والهيكليات الدستورية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات الإدارية. لكن الدول العربية الحديثة، وبدل أن تتبنى برنامجاً تنموياً وطنياً في مجالي العلم والتكنولوجيا، راحت تتسابق للحصول على تجهيزات عسكرية تضمن لها أمنها في مواجهة أعدائها، الأمر الذي زاد من درجة تبعيتها التكنولوجية؛ تبعية أدت بدورها إلى تفسخ الأنظمة اقتصادياً واجتماعياً، وبالتالي إلى تقويض التقارب الاجتماعي والسياسي في العالم العربي (زحلان، ١٩٩٧). فقد اقتصرت خطوات الدول العربية على طريق الحصول على تكنولوجيا حديثة، طوال القرنين الماضيين، على التبعية لشركات استشارية ومقاولات أجنبية، ولم تبذل إلا مساعٍ وطنية محدودة لاكتساب قدرات

علمية وتكنولوجية. وقد عمّق هذا النهج سياسة الاستغلال الاقتصادي، وضعّف المسيرة الطبيعية الرامية للانتقال إلى مجتمع صناعي واقتصادي وسياسي حديث ذي توجّه مستقل.

أما القسم الثالث والأخير، فقد خُصّص للملاحظات المستقبلية. فالمجتمعات العربية باتت على مر سنوات طويلة من عدم الفاعلية، تابعة بقوة في مجال التكنولوجيا، وفقدت القدرة اللازمة على اللحاق بالركب، وإيجاد نوع من التوازن في هذا المجال. وعليه أصيبت بالإحباط واليأس من إجراء أي تغييرات. وقد أشار محللون عرب إلى هذا العجز والفشل الناتج منه على الصعيدين القومي والإقليمي.

البلدان العربية ما قبل عام ١٤٩٨

ظل العالم العربي والإسلامي حتى القرن السادس عشر مترابط الأطراف من طريق هيكلية لا مثيل لها، تعنى بشؤون التجارة والمواصلات، وكانت تصل بين شعوب هذه المنطقة الكبيرة براً وبحراً. وكانت هذه الهيكلية تدعم اقتصاد كلّ من الدول العربية والإسلامية، وتتيح مدّ جسور تجارية مع الأوروبيين. وكانت منزلة الدول العربية على الصعيد التكنولوجي توازي منزلة الدول الأوروبية في تلك الحقبة. فعلى مدى ألف عام، كان العرب قد طوّروا هيكلية تجارية قوّية ومؤثرة بلغت أوجها ما بين القرنين الثامن والسادس عشر. وقامت هذه الهيكلية على أساس المعطيات التكنولوجية المحلية والقومية، وكانت تعتمد على تجار ماهرين، ومرشدي قوافل مخضرمين، وتجار ذوي خبرة جغرافية، وموانىء نشطة فاعلة، وأسواق قوية، وقطعان من الجمال المدرّبة، وسفن متينة، وما إلى ذلك من مقوّمات. وكانت الثقة المتبادلة تسود يومذاك المجتمعات كافة. وقد عزّز الدعم الاجتماعي والاقتصادي لقطاع التجارة والمواصلات أواصر التنسيق الإقليمي وثبات واستقرار المجتمعات المحلية. فنظام قوافل الجمال، الذين كان يعزز الأواصر الاجتماعية بين القبائل والعشائر من جهة، وتجار المدن الذين كانوا يقودون القطاعات التجارية من جهة أخرى، يعتبر من العوامل المساعدة. في هذا السياق تحوّلت أحياء المدن إلى أسواق طبيعية لبيع السلع والبضائع. وكان الحيز الجغرافي للتجارة مترامي الأطراف، بحيث تغطي الهيكلية التجارية سائر أنحاء العالم العربي والإسلامي. وكان قطاع المواصلات يقدّم خدمات كبيرة بأسعار منخفضة ولمسافات بعيدة، إذ يتم بيع وشراء مواد عدة، منها زيت الزيتون والصابون والتمر والسكر والملح، إضافة إلى المنسوجات. كما كانت آليات عمل الهيكلية التجارية مرنة، بحيث كان في مقدور التجار نقل بضائعهم بسهولة من مكان إلى آخر نتيجة التغيرات الحاصلة على صعيد العرض والطلب أو هرباً من جور الحكام والحروب والنزاعات. وكلما حقّقت الأسواق نجاحاً تزامناً مع زيادة فرص العمل، كانت الحكومات المحلية تسعى إلى جذب التجار و توفير الأمن والتسهيلات اللازمة لهم لتعزيز عجلة التجارة والحفاظ على أمن وسلامة المسافرين.

كانت هيكلية المواصلات العربية تلبي احتياجات الناس على أكمل وجه، وزادت من معلوماتهم حول المجالات الزراعية والإنتاجية والإبداعية، وما إلى ذلك. لذا كان لها الأثر العميق في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة. وكانت الهيكلية تربط الدول العربية بعضها ببعض من جهة، وتربط بينها وبين دول آسيا وحوض البحر المتوسط وإفريقيا من جهة أخرى، وكانت توفر لمختلف المناطق والمنتجين القدرة على الإفادة من هذه المزايا. كما أنها كانت تمهّد لعملية تبادل السلع والخدمات بين المناطق القريبة منها والنائية، وكانت أشبه بقطاع متعدد القوميات والجنسيات، بحيث كانت هناك دول غير عربية تشارك في هذه الهيكلية بشكل مؤثر. وامتدت آثار هذه الهيكلية التجارية لتشمل مواسم الحج السنوية، إذ كان الحاج، وهو في طريقه إلى مكة المكرمة، يحمل معه بعض السلع ليبيعها ويشتري ما يحتاج إليه. ونشير على سبيل المثال إلى الحجاج المغاربة الذين كانوا ينطلقون من الرباط براً، ويمرّون بالنيجر وتشاد وإفريقيا الوسطى والسودان، ويعبرون البحر الأحمر، وصولاً إلى جدّة. وخلال هذه الرحلة الطويلة كانت قوافل الحجاج تتبادل السلع، بيعاً وشراءً، في أسواق المدن التي يجتازونها. من هنا كانت مثل هذه الزيارات السنوية تسهم في تعزيز العجلة الاقتصادية والروابط الاجتماعية والتبادل الثقافي والديني بين مختلف شعوب العالم الإسلامي.

المرحلة الأولى من زعزعة أسس هذه الهيكلية بدأت بعد أن حقق البرتغاليون تقدّماً تكنولوجياً في مجال صناعة السفن والملاحة والحروب البحرية. ثم تجلى هذا التحول بعد وصول البرتغاليين إلى مياه الخليج عام ١٤٩٨، والذي سجل بداية حرب ونهب وقرصنة بحرية دامت قرناً من الزمن. وكان البرتغاليون قد حققوا تطوراً تكنولوجياً بفضل جهود قائدهم الأمير هنري، وهو أول من أنشأ مؤسسة تعنى بإجراء دراسات من أجل تحسين وتطوير صناعة السفن. وبالفعل نجحت البرتغال في صناعة سفن كبيرة تستوعب عدداً كبيراً من الأفراد، ومقادير كبيرة من الأسلحة، قادرة على طي المحيطات؛ وتلك كانت بداية إلتفاف البرتغاليين والأسبان حول إفريقيا وانطلاقهم نحو أميركا.

ترك اقحام الأسطول البرتغالي الصغير والفاعل في الوقت نفسه، أثراً عنيفاً في التجارة التي كانت تربط العالم العربي بآسيا وإفريقيا ومياه المحيط الهندي. وحتى عام ١٦٠٠ كان الخليج مركزاً للهيكلية التجارية الدولية للعالم العربي. وكانت مدينة هرمز تعتبر مركزاً لهذه الامبراطورية التجارية العالمية المترامية الأطراف. وجاء البرتغاليون ليتدخلوا في شؤون الملاحة البحرية، مستغلين تفوقهم العسكري البحري، فهاجموا المدن الساحلية، وراحوا ينهبون السفن والمدن على حدّ سواء. وقد أبدى أهالي المنطقة مقاومة شديدة في مواجهتهم، لكنهم افتقروا إلى روح المثابرة. وساهمت مساعدات العثمانيين لمدن شبه الجزيرة العربية آنذاك في إنقاذ أهالي تلك المدن من مجازر ومذابح البرتغاليين. ومن بين تلك المساعدات نصب

مدفعيات ثقيلة في ميناء جدّة، الأمر الذي حال دون احتلال البرتغاليين للمدن الإسلامية المقدسة (غويل مارتين، ١٩٧٤). وعلى مدى ثلاثة قرون متتالية دافعت جيوش الإمبراطورية العثمانية عن المنطقة في وجه مطامع الأوروبيين. ومع ذلك، لم يكن العثمانيون أنفسهم قادرين على مواجهة التحديات التكنولوجية الأوروبية، ما أدى إلى تشتتهم وانهزامهم في نهاية المطاف.

مع مطلع القرن السابع عشر وانتقال التكنولوجيا البحرية البرتغالية تدريجاً إلى سائر الدول الأوروبية، حلّ البريطانيون والهولنديون والفرنسيون محل البرتغاليين في المحيط الهندي. وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٦٢٠ و ١٦٧٠ جاء هؤلاء بابتكار جديد تمثّل في تأسيس شركة سمّيت «شركة الهند الشرقية». ثم بسطت هذه الشركة البريطانية ـ الفرنسية ـ الهولندية المشتركة سيطرتها آنذاك على الأساطيل البحرية وأنظمة التسويق والمال وصناعة وتخزين الذخائر والجيوش بمختلف جنسياتها. وفي المقابل كان التجار العرب يزاولون أعمالهم ضمن نطاق ضيق، وكانت التجارة العربية برمّتها مقتصرة على عدد كبير من التجار الذين كان كل منهم يعمل بشكل منفصل لمصالحه الشخصية. أما شركات «الهند الشرقية» التي كانت تدار من المحور، فقد كانت تملك مصادر مالية كبيرة تخوّلها السيطرة على العجلة التجارية، وكان بمقدورها، بما يتوافر لديها من مال، شراء كل منتوج الدواء أو أي سلعة أخرى من أي بلد آسيوي. من هنا فرضت سيطرتها الكاملة على الأسواق، وتمكنت تالياً أن تقوض تدريجاً الهيكلية التجارية العربية ذات الباع الطويل في هذا المجال. وهكذا تحوّل العرب في أواسط القرن السابع عشر إلى مستوردين للبضائع الآسيوية من طريق التجار الأوروبيين.

زوال الهيكلية العربية في مجال المواصلات

عزّز القرن الثامن عشر انتقال طرق التجارة عبر شمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى المدن الساحلية. وراح الناس يعتمدون على تجارة الأوروبيين ومواصلاتهم. وكانت الهيكلية الجديدة مرتبطة بالتجارة والملاحة البحرية الأوروبية على خلاف الهيكلية التجارية العربية الدولية التي كانت تعتمد على طرق المواصلات البرية والداخلية. ونتيجة لهذا التحوّل، حلّت الملاحة البحرية الأوروبية في البحر المتوسط محلّ وسائل النقل وطرق المواصلات السابقة. ولم يبدِ العرب أي منافسة حقيقية في مواجهة تحديات شركات الملاحة البحرية الأوروبية. بداية كانت السفن الأوروبية تنقل الحجاج من المدن الساحلية في الجزائر وتونس وليبيا إلى مدينة الإسكندرية في مصر ليلتحقوا من هناك بقوافل الحج. وكان الحجاج يفضّلون السفر بحراً كسباً للراحة والوقت. أما حجاج بعض الدول، مثل مالي والكاميرون ونيجيريا والنيجر وتشاد، فكانوا يقطعون منطقة ما وراء الصحراء الإفريقية براً، وصولاً إلى ميناء السودان، ومنه إلى جدّة. من هنا ازدهرت التجارة وطرق المواصلات في المدن الساحلية في كل من الجزائر وتونس وليبيا.

تأسيساً على هذه التطورات، راحت القوى الإمبريالية تفكر في بسط سيطرتها الكاملة على هذه الدول. ففي عام ١٨٣٢ كان الفرنسيون، باحتلالهم الجزائر ثم توسيعه ليشمل تونس والمغرب، يهدفون إلى سدّ كل الطرق الواقعة ما وراء الصحراء التي كانت تشهد حركة تجارية سرّية تستخدمها حركات المقاومة. وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٨٩٧ و ١٩١٢ احتلت القوات البريطانية نيجيريا، فيما احتلت القوات الفرنسية النيجر وتشاد والكاميرون، واحتلت القوات الإيطالية بدورها ليبيا. وعندما انتصرت الثورة الجزائرية عام ١٩٦٢، كانت تهدف من بين أمور أخرى، إلى إعادة الروح إلى الطرق التي تخترق الصحراء الجزائرية، وصولاً إلى إفريقيا الوسطى (بلين، ١٩٨٧). وفي مطلع القرن العشرين كانت طرق المواصلات البريّة قد اندثرت، واندثرت معها الهيكلية الغنيّة للمواصلات الداخلية لما وراء الصحراء حتى يومنا هذا.

ثمة عاملان تكنولوجيان آخران ساهما في تسريع عملية تفسخ هيكليتي التجارة والمواصلات العربية المحلية والإقليمية، هما:

- مدّ خطوط سكك حديد من جانب شركات أجنبية.

- شقّ قناة السويس.

في أواخر القرن التاسع عشر، اضطربت هيكلية التجارة والمواصلات الوطنية في هذه البلدان، بحيث حلت محلها هيكلية تعتمد على الاستيراد بشكل كامل. إذ أن حلول السكك الحديد محل المواصلات التقليدية، وكذلك السفن البخارية بدلاً من قوافل الجمال والسفن الشراعية العربية، تزامناً مع عدم انتقال التكنولوجيا البحرية الجديدة، كان معناه خسارة العرب خلال فترة طويلة، شتى مجالات العمل. وثمة بلدان عربية لا تزال حتى يومنا هذا عاجزة عن الإفادة من شبكات مواصلاتها الواسعة. كما أن هناك عوامل تكنولوجية أخرى ساهمت، في تلك الفترة، في دفع هذه الدول إلى المزيد من التفسخ والتخلّف، من بينها نجاح بريطانيا وفرنسا وهولندا في نقل آلية عمل مزارع البن من اليمن إلى داخل مستعمراتها. وكانت هولندا أول بلد ينجح في نقل هذه التجارة المهمة، إذ قامت بتوسيع وتطوير مزارع جديدة للبنّ في البرازيل. وبلغت حصّة البرازيل من تجارة البن العالمية ٣٠ في المئة عام ١٨٥٠ لترتفع عام ١٩١٤ إلى ٧٠ في المئة. وكان إنتاج البرازيل من البن يخضع في تلك الفترة لرقابة بريطانية تبعاً لمصالحها (غرين هيل، ١٩٧٧). من هنا فقد العرب تدريجاً مكانتهم في إنتاج وبيع البن. ولما كان العرب فقدوا إمكانياتهم العظيمة، فإنهم باتوا عاجزين عن التفكير في سبل جديدة وآليات تكنولوجية حديثة يواجهون بها التحديات. فقد وجّهت كل تلك التطورات ضربة موجعة إلى الهيكلية التجارية العربية، وأصيبت القوى الفاعلة في المجتمعات العربية باليأس وخيبة الأمل، ما أدى إلى إضعاف التضامن بين الدول العربية والإسلامية شيئاً فشيئاً.

الثورة الصناعية

شكلت الثورة الصناعية المرحلة الثانية من التفسخ التكنولوجي في العالم العربي. ففي أوائل القرن التاسع عشر، كانت صناعة النسيج من أهم الصناعات في غالبية الدول العربية. إلا أن إحدى النتائج المهمة للثورة الصناعية، كانت تطور الصناعات النسيجية الأوروبية إلى حدّ إضعاف الصناعات التقليدية المماثلة في كل من سوريا ومصر والعراق وتونس والمغرب. وأخذت الصناعات المحلية تتلاشى أمام جودة وكثافة الصناعات النسيجية الأوروبية. ولا يزال العرب، الذين تحوّلوا إلى مستوردين للنسيج، يبحثون عن تكنولوجيا جديدة تمكّنهم من الارتقاء بصناعة النسيج المحلية. على أن الثورة في صناعة النسيج لم تكن سوى نقطة البداية، إذ شهد العالم العربي بعدها ما أذهله وأدهشه من نتائج الثورة الصناعية، منها الطاقة البخارية، والمصانع الآلية، وتكنولوجيا العلوم الكيماوية، والطاقة الكهربائية، وإنتاج وتكرير النفط، وتكنولوجيا وسائل الإعلام، والتطور العظيم في العلوم الطبية والهندسية والمعمارية، والتخطيط المدني، وإدارة الشبكات، وما إلى ذلك من تطور تكنولوجي. وقد ساهمت كل خطوة على طريق هذا التطور في أوروبا، ثم في الولايات المتحدة، في تقويض التضامن بين المجتمعات العربية. والنقطة الأهم أن البلدان العربية تحوّلت إلى بلدان مستوردة استهلاكية دون أدنى عناء، وباتت تابعة للأجنبي بشكل كامل على صعيد التخطيط للمشاريع وتنفيذها تحت إشراف مستشارين ومقاولين ومنفّذين ومموّلين أجانب. وكانت تكاليف تلك المشاريع باهظة للغاية، الأمر الذي دفع المصريين والعثمانيين إلى الحصول على قروض متعددة لتغطية التكاليف، عادت عليهم بنتائج اقتصادية وسياسية مؤسفة: احتلال مصر عام ١٨٨٢ وانهيار اقتصاد الإمبراطورية العثمانية.

الاستعمار والاستقلال

المرحلة الثالثة من التخلف التكنولوجي بدأت مع احتلال الدول العربية. وكانت نتيجة ذلك ابتعاد أهل الخبرة ورجال الفكر الثقافي والاقتصادي عن الموضوعات التقنية والتخصصية (زحلان،١٩٩٧). ولم يكن العرب وحدهم طبعاً ضحايا مثل ذلك الاستعمار المخرّب. فالصين التي تعتبر نموذجاً آخر، لم تنجح في التعاطي مع التحديات الجديدة. أما اليابان، فقد استفادت من تجربة الصين، وسعت إلى ملء هذا الفراغ التكنولوجي. أما العرب، فلم يكونوا في تلك الفترة قادرين على الإفادة من تضامنهم القومي ووعي قادتهم الفكري للّحاق بركب هذه المسيرة الجديدة، حتى أن محمد علي، زعيم مصر آنذاك وأكثر القادة العرب نجاحاً، لم يستطع اتخاذ خطوات مناسبة، وذهب في جهوده لتحويل مصر إلى بلد صناعي إلى حدّ المغالاة، من دون أن يدرك العواقب السياسية والاقتصادية للتكنولوجيا الحديثة التي كان يسعى إلى اكتسابها، فضلاً عن أنه لم يشعر بواقع معاناة المصريين، لأنه كان يتعاطى معهم على اعتبار أنهم مواطنون من الدرجة الثانية.

أما المرحلة الرابعة، فقد بدأت مع حصول هذه الدول على استقلالها. ففي تلك الفترة تسلّمت أنظمة جديدة الحكم في بلدانها، وعلى رأسها أفراد لم يكن لديهم معلومات كافيَة عن التقدّم الحاصل في مجال العلم والتكنولوجيا. وكانت السياسة القائمة آنذاك لا تتعدى نطاق التبعية للغرب والاستيراد منه. ولم يقتصر الاستيراد على المستلزمات والتجهيزات الصناعية والخدماتية، بل إن الدول العربية انتهجت سياسة التبعية، حتى في مجال استقدام مستشارين ومقاولين أجانب. ولم تقدم الرموز السياسية الحاكمة على أي خطوة من شأنها المساهمة في إعداد الكوادر الوطنية للعمل على رفع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، والحصول على أحدث ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا الحديثة. وركزت النظم السياسية الحاكمة على تطوير بلدانها من خلال الإسراع في تعزيز المناهج التربوية والتعليمية والاستثمار في مجال الصناعات الجديدة، ما أدى إلى المزيد من التغرّب الثقافي. كما أن رغبتها المفرطة في وضع مشاريع تنموية أدت بها إلى سلوك سبل مجهولة، وبالتالي إلى المزيد من التبعية التكنولوجية. وهنا ثمة سؤال يطرح نفسه مؤداه هل كان أمامهم خيار أفضل؟... الجواب هو بلا ريب نعم. فقد كانت الرموز العربية قادرة، وبدلاً من اعتماد السياسة المشار إليها آنفاً، أن تستند إلى استراتيجية تخوّلها تحقيق ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة؛ استراتيجية اعتمدتها سائر الدول الأوروبية عندما واجهت الثورة الصناعية البريطانية في القرن التاسع عشر، وكذلك روسيا واليابان. فالبلدان الغنيّة والمنتجة للنفط، كالجزائر والعراق وليبيا وأعضاء مجلس التعاون الخليجي (GCC)، تمتلك ثروات هائلة تمكّنها من التفلت من التبعية التكنولوجية والارتقاء إلى مستوى جديد ومتقدم. ولكن، وبدلاً من ذلك، لا تزال تلك الثروات الهائلة تستثمر حتى يومنا هذا في تدعيم العجلة الصناعية والتطوير المؤسساتي في تلك البلاد، إذ يتم إنشاء محطات كهربائية، وأخرى لتكرير المياه، ومشافٍ مجهّزة بأحدث المعدات الطبية. كما يتم تنفيذ مشاريع خاصة بالريّ وإقامة السدود وتحديث شبكة المواصلات والمطارات والطيران المدني والمؤسسات العسكرية ومحطات الرادارات ومحطات الطاقة الشمسية والسيارات والقوارب ويخوت الترفيه المطلية بالذهب. إلاّ أن كل ذلك لا يخرج عن نطاق التبعية والاستيراد. ونذكر على سبيل المثال أن الجزائريين ليسوا قادرين بعد على المشاركة في تقنيّة الغاز السائل الطبيعي، ما يدفعهم إلى استيراد هذه المادة من الخارج بوساطة سماسرة يتقاضون مبالغ طائلة مقابل توقيع كل عقد أو صفقة تتم في هذا المجال، حتى أن ثروة بعضهم قد تصل إلى ملياري دولار.

أدوات ونماذج التطور التكنولوجي

التعليم الجامعي

طوال السنوات الأخيرة، حققت المجتمعات العربية نمواً ملحوظاً على صعيد التعليم العالي.

ففي عام ١٩٤٨ كان طلبة التعليم العالي في الدول العربية يشكلون ٦ في المئة من إجمالي سكان هذه الدول. ثم زادت هذه النسبة بمعدل ١,٥ في المئة عام ١٩٩٠، وبلغت الزيادة ٢ في المئة عام ١٩٩٦، لتصل إلى ٨ في المئة. وكان عدد الجامعات في كل الدول العربية ٨١ جامعة عام ١٩٨٤ (ألسكو، ١٩٨٩) يرتادها مليون ونصف مليون طالب. وفي عام ١٩٩٥ بلغ عدد الجامعات ١٧٥ جامعة. كما بلغ عدد المعاهد في البلدان العربية ٣٦٠ معهداً عام ١٩٩١ استقطبت ٣,٢ مليون طالب. وراوح معدل أعمار المنتسبين إلى هذه المعاهد عام ١٩٩١ بين ٢٠ و ٢٤ عاماً، أي ما يمثل ١١ في المئة في العالم العربي (متوسط المجموعة الأوروبية الاقتصادية EEC في هذا المجال ١٤ في المئة). وهذا المعدل في البلدان العربية يشمل الأردن: ٢٧ في المئة؛ مصر وسوريا وقطر: ١٩-١٢ في المئة؛ السودان واليمن وموريتانيا والإمارات العربية المتحدة: أقل من ٥ في المئة. وانتسب نحو ٣٥ في المئة من هؤلاء الطلاب إلى فرعي العلوم والتقنية (قاسم، ١٩٩٨).

أما في ما يخص عدد المهندسين في العالم العربي، فليست هناك إحصاءات دقيقة. لكن رئيس اتحاد المهندسين العرب قدّر، في اجتماع عقد في الكويت عام ١٩٨٩، عدد المهندسين في كل الدول العربية بـ ٦٠٠ ألف مهندس، وهو رقم كبير لافت طبعاً. في المقابل بلغ عدد المهندسين في الولايات المتحدة الأميركية ١,٤ مليون مهندس عام ١٩٨٦. ويذكر أن الجامعات العربية كانت في أواخر الثمانينات تخرّج ثلاثين ألف مهندس سنوياً، وهو عدد يفوق عدد المهندسين المتخرجين من جامعات فرنسا وبريطانيا مجتمعة (بديهي أن مجالات العمل الاقتصادية في هاتين الدولتين تفوق ما لدى الدول العربية قاطبة). كما أن هناك كثيراً من الطلبة العرب يواصلون دراساتهم خارج بلدانهم، ويتخرج أغلبهم من كلّيات الهندسة التابعة للجامعات الأجنبية. في المقابل لا يزال عدد خريجي كلّيات الطب منخفضاً جداً، إذ ارتفعت نسبة الانتساب إلى الفروع التخصصية في الجامعات الأجنبية، وبلغ عدد الطلبة الجامعيين العرب في الخارج نحو ٢٥٠ ألفاً، تختار غالبيتهم مجال العلوم في الدول الصناعية المتقدّمة. على سبيل المثال يشارك ٨٠ في المئة من هؤلاء الطلبة الجامعيين في دورات الإجازات والدكتوراه في بريطانيا، علماً أن حالات «هروب الأدمغة» بين الجامعيين العرب إلى الدول الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OECD) كثيرة جداً، وتشمل أكثر من ٥٠٠ ألف شخص.

البحوث والتطوير

بلغ عدد أساتذة الجامعات العربية عام ١٩٩٥ أكثر من مئة ألف أستاذ (٦٣ ألفاً في المجال العلمي والتقني، و ٣٨ ألفاً في مجال العلوم الإنسانية)، علماً أن عدد هؤلاء الأساتذة لم يكن يتجاوز الـ ٥١ ألف أستاذ عام ١٩٨٥. أما عدد الأساتذة الجامعيين الحائزين على شهادة

الدكتوراه (Ph.D)، فقد ارتفع من ٥٥ في المئة عام ١٩٨٥ من إجمالي عدد الأساتذة، إلى ٦٣ في المئة عام ١٩٩١ (قاسم، ١٩٩٨). وفي عام ١٩٨٤ بلغ عدد مؤسسات البحوث والتطوير (باستثناء المشافي) في العالم العربي نحو ٢٥٠ مؤسسة، منها ٦٥ مركزاً أو مؤسسة كانت تعمل ضمن حرم الجامعات. وكان نصف هذه المؤسسات، التي تختلف الواحدة عن الأخرى لناحية المساحة والمصادر والمنافسة والخبرة، يمارس الأبحاث والتحقيق في مجالات الزراعة والغذاء والمياه والري وعلوم البحار والعلوم البيولوجية. كذلك تخصصت ١٤ مؤسسة (٦ في المئة) في مجال الطاقة الشمسية، و ٩ مؤسسات (٤ في المئة) في الصناعات النفطية والبتروكيماوية، و ١١ مؤسسة (٤ في المئة) في مجال علم الأرض، و ١١ مؤسسة (٤ في المئة) في العلوم الأساسية والحاسوب. وتتمحور أعمال البحوث والتحقيق في البلاد العربية حول موضوعات عملية، وتُمنح الأولوية لمجالي الطب والزراعة: الطب ٣٨ في المئة؛ الزراعة ٢٠ في المئة؛ الهندسة ١٧ في المئة؛ العلوم الأساسية ١٧ في المئة؛ الاقتصاد والإدارة ٨ في المئة. وكانت أغلب الأبحاث والتحقيقات المشتركة في المجالات الآتية: العلوم الزراعية وتكنولوجيا الغذاء والتغذية والطب العام والداخلي وصناعة الأدوية وعلوم الأرض ومصادر المياه. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الباحثون والمحققون، لا يزال مستوى التحقيقات متدنياً (ألسكو، ١٩٨٩ـ ١٩٩١ـ زهلان، ١٩٩٨).

بلغت كلفة البحوث والتحقيقات في العالم العربي ٧٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٥، أي ما نسبته ٠,٢ في المئة من إجمالي الناتج القومي لهذه الدول (قاسم، ١٩٩٨). وهذه النسبة بلغت في الهند ٠,٧ في المئة، و٠,٦ في المئة في البرازيل، ونحو ٣ في المئة في الدول الصناعية. و تأتي البلدان العربية في هذا المجال في مقدّم دول العالم الثالث. أما مقارنة بالدول الصناعية، فإنها تأتي في مراتب متدنية. على أن الجامعات العربية كانت دائماً مراكز رئيسة لإجراء تحقيقات عملية وأساسية حول العلوم والتكنولوجيا. وبلغ عدد المؤسسات التي نشرت مقالة أو اثنتين لمحققين عرب ٢٨٩ مؤسسة عام ١٩٧٧، و ٤٠٧ مؤسسات عام ١٩٨٣، و ٧٠٨ مؤسسات عام ١٩٨٩. وبعض هذه المؤسسات هي في الواقع مشافٍ لا يمكن تصنيفها على أنها مراكز أبحاث وتطوير. ففي عام ١٩٨٣ نشر المحققون والباحثون العرب ما مجموعه ٢٦١٢ مقالة علمية في أهم الصحف والمجلات العالمية. وبلغ عدد المقالات ٥٠٤٣ مقالة عام ١٩٨٩، وارتفع العدد عام ١٩٩٥ ليصل إلى ٧١٣٩ مقالة. وكانت حصة البلدان المنتجة للنفط (الجزائر والبحرين والعراق والكويت وليبيا وقطر والسعودية) في كل المطبوعات العربية، ١٤ في المئة عام ١٩٦٧، و ١٩ في المئة عام ١٩٧٧، و ٣١ في المئة عام ١٩٨٣، و ٤١ في المئة عام ١٩٨٩. وأجريت أكثرية التحقيقات والأبحاث العلمية في الكويت والسعودية. فالكويت أظهرت استعداداً لافتاً لاستقطاب المحققين العرب ورعايتهم. ففي عام ١٩٨٩ أصدر أساتذة

الجامعات الكويتية وحدهم مقالات علمية فاق عددها عدد ما صدر عن كل المحققين والباحثين في المؤسسات العراقية من مقالات وتحقيقات. وحلّت جامعة الكويت في العام نفسه في المرتبة الثانية في العالم العربي لناحية المقالات العلمية، إذ بلغ عدد ما أصدرته ٣٥٦ مقالة (وحلّت جامعة مصر في المركز الأول بـ ٣٧٧ مقالة). وفي عام ١٩٩٠ (قبل غزو العراق للكويت) كانت الكويت في طليعة البلدان العربية لناحية عدد المقالات العلمية. وفي عام ١٩٩٥ استطاعت الكويت أن تسترجع ٦٦ في المئة ممّا فقدته من نشاطات في مجال الأبحاث والتحقيق عام ١٩٩٠ (زحلان، ١٩٩٧).

تؤدي مؤسسات الأبحاث والتطوير دوراً مهماً في إنجاح البرامج والمشاريع الخاصة بالهيكلية الاقتصادية. ومع ذلك لا يمكن لهذه المؤسسات أن تتخلّص من التبعية كون دورها يقتصر على تقديم خدمات استشارية لإقامة معامل صناعية. فالطلب على خدمات البحوث والتحقيق في المنطقة لا يزال محدوداً. وعلى الرغم من حاجة العالم العربي الملحّة إلى الكوادر والطاقات العلمية والتكنولوجية التي يمكن أن تشكل عاملاً مهماً في تحقيق المزيد من التقارب بين دول المنطقة، فإن الظروف الناجمة عن غياب سياسات علمية معقولة ومناسبة، وفقدان المصادر المالية الكافية، تسهم في تشتت الطاقات البشرية الفاعلة وهدر جهودها. على أن استمرار هذا الوضع معناه استمرار عدم تجانس المجتمعات العربية.

استشارات واتفاقيات وأسواق وتكنولوجيا

يعتبر العالم العربي سوقاً واسعة لاستقطاب الخدمات التكنولوجية والاستيراد. ويمكن لمس هذا الأمر من حجم الاتفاقيات الكبير على مختلف الصعد. فخلال فترة وجيزة من الزمن، تم إبرام اتفاقيات متعددة في مجال التزوّد بالتكنولوجيا. وفي الواقع، فإن سوقاً كهذه توفّر فرصاً كبيرة لاستدراج التكنولوجيا من الخارج. وفي المقابل، فإن حركة تقدم التكنولوجيا على صعيد المنطقة تسير ببطء شديد بسبب غياب الخدمات المالية وعدم توافر التأمين المناسب لحماية الشركات الاستشارية ومؤسسات المقاولات المحلية، إضافة إلى فقدان السياسة التكنولوجية المناسبة (زحلان، ١٩٨٤). إن إبرام الاتفاقيات مع الشركات الاستشارية والمقاولين الأجانب يدخل في إطار تعزيز القطاع الزراعي (تسييج الأراضي الزراعية وريّها ورسم حدودها) والقطاع العمراني (عمليات البناء وكل ما يتفرع عنها) وقطاع المواصلات، والقطاع الصناعي (الإسمنت والغذاء والحديد والصلب والمنتجات النفطية والفوسفات والمعادن) وقطاع التعليم التكنولوجي، وقطاع الطيران، وقطاع الاتصالات وغيرها من القطاعات (زحلان، ١٩٨١).

لم نشهد حتى يومنا هذا جهوداً حقيقية تبذل من أجل التوصل إلى تعاون بين الدول

العربية في مجال انتقال التكنولوجيا، ذلك أن مسألة انتقال التكنولوجيا إلى العالم العربي لا تخرج عن إطار التجارة. ومن هذا المنطلق نرى أنه ليس للعرب أي مساهمة في مسيرة التطور التكنولوجي، وأن دورهم يقتصر على شراء هذه التكنولوجيا من الخارج. وتتمحور أغلب الدراسات والتحقيقات في مجال التجارة في العالم العربي حول البلدان التي تعرض التكنولوجيا من دون أن تلتفت إلى طالبها إلاّ ما ندر، وينصبّ الاهتمام على عمليات المنافسة بين القوى الرئيسة المصنّعة للفوز بالأسواق العربية التي تدرّ عليها أرباحاً طائلة. أما واردات العالم العربي، فهي تشتمل على خدمات البناء (بناء الطرق والمباني السكنية والمطارات والجسور والمخازن وما إلى ذلك، بما يقرب من ٥٠ مليار دولار سنوياً)، والآليات والمعدات (صناعة السيارات والجرارات وما شابهها، بما يقرب من ٣٥ مليار دولار سنوياً)، والغذاء (الحليب ومشتقاته ولحوم وغلات، بما يقرب من ٢٥ مليار دولار سنوياً). وبشكل عام، فإن استيراد المنتجات ذات الجودة التكنولوجية العالية محدود جداً، إذ لا تتعدى نسبته الـ ١٥ في المئة من كل الواردات.

السياسات العلمية والتكنولوجية

وضع ضعف الهيكلية العلمية والتكنولوجية في العالم العربي، والفراغ الذي تركته السياسات العلمية المؤثرة، بعض العراقيل في وجه التقارب الاقتصادي والنشاط التكنولوجي في هذه البلدان (زحلان، ١٩٨٠ ـ ٨١ ـ ٩٧). كما ساهم العجز عن تبني سياسات تكنولوجية منطقية في استمرار عدم التقارب الاجتماعي والثقافي بين دول العالم العربي. وكانت مصر هي البلد العربي الذي يخصص جانباً من اهتماماته للعلوم المتطورة والسياسات التكنولوجية أكثر من باقي البلدان العربية. فقد بذل هذا البلد جهوداً كبيرة في مجال تعزيز مثل هذه السياسات، لكن نجاحها كان نسبياً (زحلان، ١٩٨٠).

توصلت مؤسسة (OTA) الأميركية للتقويم التكنولوجي استناداً إلى تحقيقات أجرتها مؤخراً مؤسسات تابعة للأمم المتحدة، مثل «اليونسكو» و «الإنكتاد» وغيرها حول مصر، إلى أن كل التحقيقات تؤكد عدم وجود تجانس علمي ـ تكنولوجي في مصر. وفي الحقيقة، فإن البطالة والتغرّب أو بالأحرى تجاهل الذات والإنزواء وتصاعد الاضطرابات الداخلية والعنف؛ كلها دلائل مباشرة وغير مباشرة على عدم وجود تجانس في السياسات العلمية، ما يؤثر سلباً في الحياة الاقتصادية في العالم العربي.

ملاحظات مستقبلية

إن استمرار البلدان العربية في تبعيتها التكنولوجية يعمّق من ضعف هذه البلدان في الرؤية الأجنبية، ويقلّل من حجم التقارب على الصعيد الداخلي. فالتقارب الوطني مرتبط

بالتبادل الاقتصادي داخل المجتمع. ومن شأن سياسات التبعية التكنولوجية أن تقلّل من حجم هذا التبادل، وأن تفسح المجال أمام تدخّل الدول الأجنبية.

إن سقف التجارة بين دول العالم العربي منخفض جداً، إذ لا يتعدى الـ ٥ في المئة من التجارة العالمية. وفي المقابل نرى أن سقف تبعية هذه الدول لناحية توفير احتياجات الفرد مرتفع جداً. ويمثل العراق مثالاً نموذجياً عن التبعية.

إن عدداً كبيراً من البلدان العربية يعاني من اضطرابات داخلية وركود اقتصادي وحروب أهلية. وعليه، فإن بلداناً، مثل لبنان والسودان والصومال والجزائر التي عانت من حروب داخلية، ليست قادرة على التوصّل إلى حلول تمكّنها من التغلب على أزماتها الاجتماعية والاقتصادية. إن الرأي الأكثر تفاؤلاً اليوم هو ذاك الذي يقول إن العرب يعيشون وضعاً انتقالياً. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف سيجتازون هذه المرحلة الانتقالية؟ نرى أن البلدان العربية تمتلك طاقات بشرية هائلة، وثروات طبيعية واستراتيجية عظيمة قادرة على الحدّ من الركود وتغيير الأوضاع نحو الأحسن إذا ما أُديرت بشكل جيد وفي المجالات المناسبة. ولكن لبلوغ هذا الهدف تحتاج تلك البلدان إلى تبني سياسات واقعية في مجال الاقتصاد السياسي والسياسة العلمية والتكنولوجية. فلقد توصلت كل الدول بسرعة، بما في ذلك دول العالم الثالث، إلى سياسة القيمة المضافة والعلوم الدولية والتجارة التكنولوجية. وقد تسبب التطور التكنولوجي المستمر في تطوير صناعات دول العالم الثالث إلى مصاف مثيلاتها في الدول المتطورة بعد تدني الأهمية التكنولوجية.

إلاّ أن البلدان العربية تواجه تحديات عدة، منها الكثافة السكانية وانخفاض حجم الإفادة من الأيدي العاملة العربية. على أن ازدياد الضغط الاقتصادي من شأنه أن يقلل من إمكانية التوصل إلى المصادر اللازمة لإجراء إصلاحات اقتصادية. ويُتوقع أن يرتفع عدد سكان الدول العربية بحلول عام ٢٠٥٠ من ٤٠٠ مليون إلى ٧٠٠ مليون نسمة، ستكون أعمار نصف هذا العدد أقل من ١٨ عاماً. وإذا ما خضع هذا المجتمع الفتي إلى دورات تعليمية وتربوية جيدة ومناسبة، فإنه سيشكل قوة عظيمة بمقدورها أن تجري تغييرات إيجابية. إلا أن غياب السياسة التكنولوجية المناسبة من شأنه أن يدفع هذه القوة العظيمة نحو التفسخ والتشرذم. كما أن غياب العولمة الاقتصادية وارتفاع السقف العالمي لمصادر النفط والغاز تسبّبا في انخفاض المداخيل العربية وارتفاع تكاليف واردات هذه الدول. في الحقيقة أن ازدياد جدوى العمل في الدول التي انضمت حديثاً إلى الدول الصناعية من شأنه أن يقلل من رغبة الدول العربية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة. عموماً، إن مستقبل كل دولة رهن بقدراتها الإنتاجية وبما تقدّمه من خدمات. وثمة منافسة عالمية غير عادلة بين الدول الصناعية، إذ تسعى كل دولة، بما لديها من قدرات، إلى إثبات تفوّقها على منافساتها، ويضطلع العلم

والتكنولوجيا بدور أساس في هذه المنافسات. وإنْ لم يبحث العالم العربي عن اقتصاد سياسي مناسب يُخوّله إجراء تغييرات جديدة، فإنه سيبقى خارج نطاق هذه المنافسات، علماً أن طريق المستقبل ليس مسدوداً. إن الردّ على التحديات التكنولوجية لا يوازي الجزمية (ديترمينيسم) التكنولوجية، وعجز العرب عن هذا الرد ناجم عن الاقتصاد السياسي المعمول به في هذه البلدان. فتلك الدول قادرة على إصلاح اقتصادها السياسي بطرق شتى، وكل الدول تتمتع بالقدرة الذاتية اللازمة التي تمكّنها من تحديد مصيرها ومستقبلها.

د. علي رضا ازغندي*

أضواء على علم السياسية في إيران

يعود اول ظهور للعلوم الاجتماعية عموماً، والسياسية خصوصاً، الى أواخر عهد حكومة ناصـر الدين شـاه وبدايات حكومـة مظفـر الدين شـاه. فـفي تلك الفـتـرة سـعى المفكرون والسـياسيون إلى توظيف أفكار ورؤى مفكري الحرية والمساواة في توعية الناس، لاسيما سكان المدن، واستفادوا من التنظيم القيادي المنسجم لحركة التنباك التاريخية. ونظراً إلى معرفة هؤلاء وإطلاعهم الكافي على الثقافة الغربية الحديثة، والمفاهيم السياسية الجديدة في علم السياسة، فقد دعوا إلى إحداث تغيير في المبادئ السياسية وتعديل في سلطات «الشاه» واستقرار النظام البرلماني.

وعند هذا المستوى أوجد المفكرون والعلماء الايرانيون، من خلال نقدهم للنظام السياسي وتقديم اقتراحات حداثوية اصلاحية، فصلاً جديداً في الأدب السائد. ولأول مرة اكتسبت عبارة «الادب السياسي» مفهوماً معيناً في الثقافة الايرانية. وأدى عرض الأفكار الجديدة في عالم السياسة إلى فقدان المفاهيم السياسية الكلاسيكية مكانتها وقيمتها في إطار العقلية السياسية الجديدة، وأثبتت «أن حقوق الملكية أو السلطنة ليس لها أساس الهي، وأن الملك أو الشاه ليس هو الحارس على البلاد، وان الناس ليسوا قطيع ماشية سلموا قيادتهم للإمبراطور». ولاشك أن الثورة الدستورية وقعت تحت تأثير أفكار ورؤى القوى الاجتماعية التي تبنت النظام الفكري والسياسي التحرري والمتجدد. ومنذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا، مرَّ علم السياسة في مسيرته التكوينية بثلاث مراحل:

ـ **المرحلة الاولى** شهدت تأسيس مؤسسات حضارية جديدة بدءاً من مدرسة السياسة العليا عام ١٨٩٩، وانتهاء بتأسيس جامعة طهران عام ١٩٢٤ [٢]؛

(*) أستاذ في جامعة الشهيد بهشتي-طهران.

- المرحلة الثانية عايشت عصر الملكية البهلوية، والذي واجه نظام التعليم العالي فيه عموماً، وعلم السياسة بشكل خاص، مشكلات عدة. ولحل هذه المشكلات إتجه علم السياسة تدريجاً نحو النظام التعليمي الفرنسي، ثم نحو النظام التعليمي للولايات المتحدة الاميركية[٣] في السنوات الخمسة عشر الأخيرة من حكومة محمد رضا شاه. ولما كانت الجامعات مؤسسات عصرية تأسست في سياق مسيرة تحديث المجتمع وانتشار التوجه الحداثوي منه، وشكلت العامل الاساسي الذي عرّف الناس بمكانة الحرية، لم يكن يمكنها أن تساير النظام التعليمي المحتكر من جانب مجموعة خاصة ومتنفذة؛

- المرحلة الثالثة بدأت مع استقرار نظام الجمهورية الاسلامية، وشهدت تغيرات أساسية في نظام التعليم العالي في البلاد. وواجهت الاختصاصات والفروع الجامعية، لاسيما العلوم الإنسانية، معارضة شديدة من مختلف قوى الثورة، وذلك حسب درجة تبعيتها وارتباطها بالاوساط والمراكز التعليمية الغربية.

من ناحية اخرى، وبسبب انتشار الفوضى والتوتر في الوسط الجامعي الناتج من الأزمات الاجتماعية والنزاعات السياسية في الجامعات، والحد من مكانة ومنزلة الأساتذة والمدراء، وكذلك عدم كفاية المتصدين والمسؤولين عن اتخاذ القرارات، وعجز المسؤولين التنفيذيين عن توضيح الطريق الأفضل لحل المشكلات الموجودة في قطاع التعليم العالي، تحول الوسط العلمي والتعليمي للجامعات والمدارس ومراكز التعليم العالي إلى ساحة للصراعات السياسية لمختلف المجموعات والفصائل الجامعية. وهذه الظروف دفعت قادة النظام الإسلامي الى التفكير في تطهير الجامعات من القوى المعارضة السياسية. وعليه شرعت الدولة في حزيران/ يونيو ١٩٨٠ في إغلاق مراكز التعليم العالي في انحاء البلاد، وتنفيذ برنامج اسلامي للتعليم الجامعي باسم «الثورة الثقافية».

وعلى الرغم من ان سياسة أسلمة الدروس الجامعية تقتصر على فرع علمي دون آخر، وأنّ «الهدف الرئيسي للثورة الثقافية تمثل في إحداث تغيير نوعي وتحول جذري وأساسي وعميق في العلوم الانسانية»[٤]، فإن علمي الاجتماع والسياسة تم نقدهما ودراستهما بشكل أعمق وأوسع من غيرهما من العلوم الإنسانية الأخرى. وبسبب الحساسية الكبيرة التي تميزت بها العلوم الاجتماعية والانسانية مقارنة ببقية الفروع والاختصاصات الجامعية، فقد تمت إعادة هذه العلوم إلى الجامعات بشكل متأخر عن بقية الفروع الجامعية. وكان علم السياسة أخر فرع علمي أعيد فتحه في الجامعات.

سعينا في هذه الدراسة إلى إلقاء الأضواء على الوضع الحالي لعلم السياسة في الجمهورية الإسلامية والتعرف بشكل عام على مضمونه ومكانته في البلاد، وذلك من خلال إثارة الأسئلة الآتية ومحاولة الإجابة عنها:

- ما هو المنطلق النظري والأسوة العملية لعلم السياسة في إيران اليوم؟.

- ما مدى تأثير ماهية وفاعلية الهيكلية السياسية في إيران وأزمة التزام التقاليد أو الحداثة في المجتمع الإيراني في وضع وماهية علم السياسة في البلاد؟

- ماهي نقاط ضعف وقوة نظام تعليم علم السياسة كفرع علمي جامعي في ايران؟

إن اهم نقطة في هذه الدراسة هي أن علم السياسة اليوم في ايران يواجه ضغوط ومصاعب أعمق مما كان عليه في عصر الحركة الدستورية.

ضرورة عرض الموضوع

إن دراسة تاريخ المجتمع والحصول على معلومات سياسية واقتصادية كافية، وكذلك تنظيم هذه المعلومات، تعتبر من العوامل التي تساعدنا على تكوين نظرة موضوعية حيال الأجواء السياسية والسلوك السياسي واتخاذ القرارات السياسية. واستناداً إلى مقولة ان «الماضي مشعل المستقبل»، فان دراسة تأريخ الحضارات ومطالعته ينظم افكار الأنسان، بل ويؤثر بشكل كبير في معرفة نقاط ضعف وقوة النظام السياسي وعوامله الرئيسة والعناصر التي تتخذ القرارات فيه وتصنعها. ومن أجل فهم نقاط ضعف وقوة النظام السياسي ومدى فاعلية النخبة، من الضروري بالدرجة الأولى أن يعرف جميع الناس، لا سيما أولئك الذين يهتمون من قريب أو بعيد بشكل ما بالسياسة النظرية أو ينشطون في المجالات العلمية، المراحل التعليمية والتنظيمية التي مر بها علم السياسة ومنطلقاتها، وكذلك معرفة ماهية المبادئ النظرية والنماذج العملية فيها، لاسيما أن علم السياسة في إيران بعد الثورة لم يطرأ عليه تطور رئيسي يذكر يجعلنا نواجه صعوبة في مقارنته بما كان عليه قبل انتصار الثورة الإسلامية. وهذه الحال لم تكن متوقعة أبداً.

لا يختلف تعليم علم السياسة اليوم عموماً عما كان عليه قبل انتصار الثورة، إذ يواجه مشكلات وصعوبات متشابهة نوعاً ما، بل واحياناً اشد منها. وعلى الرغم من أن المشاكل التي تواجه علم السياسة اليوم ينبغي اعتبارها استمراراً للازمة التي تواجهها العلوم الاجتماعية، فإن علم السياسة، وبسبب ماهية ميدانه الرحب وسعة التحولات السياسية والتغيرات الاجتماعية التي شهدها بلدنا في السنوات الأخيرة، واجه انتقادات كثيرة أشد من الإنتقادات التي واجهتها باقي العلوم المشابهة.

يجب القبول بحقيقة أن المحور الأساسي لعلم السياسة يكمن في كيفية معرفة المصالح الوطنية التي تضم بدورها عناصر وعوامل عدة غير متناسقة، بل ومتناقضة احياناً. في الحقيقة إن هدف علم السياسة لا ينحصر في تفسير الظواهر السياسية فحسب، بل إنه يهدف أيضاً الى التوضيح المنظم والإستقراء المستقبلي لها، لأن مجال علم السياسة لا يقتصر اليوم

على تشريع الحكومة وتوزيع القدرة والسلطة، بل إنه يرتبط بسلوك وتصرفات جميع أفراد المجتمع الإنساني. لذلك لابد من البحث والتحقيق حول العوامل المؤثرة في سلوك النخبة السياسية وصانعي القرارات الحكومية، فضلاً عن التدقيق في سلوك المسؤولين الحكوميين وتعاملهم مع الناس وأسلوب ممارسة مهماتهم الحكومية. إذاً لا بد من معرفة علم السياسة، ذلك أن المعرفة الموضوعية لعلم السياسة ودراسة العناصر الأصيلة والبناءة فيه تجعلنا نتمكن من الاطلاع على حقوقنا السياسية والمدنية وكيفية الحصول عليها والدفاع عنها. وينبغي أن تعزز الأبحاث والتحقيقات السياسية هذه المعرفة، إذ أن المعرفة الواقعية لعلم السياسة تساعدنا في جعل هذا العلم يسير في مسير عقلائي متناسب مع الظروف الزمكانية (الزمانية والمكانية) من خلال تعميم الاستنتاجات المتولدة عن حياتها الثقافية والسياسية والاجتماعية.

المنطق النظري والنموذج العملي لعلم السياسة

كانت العلوم الاجتماعية، وخاصة علم السياسة، قبل الثورة الاسلامية في ايران تواجة دوماً حالات تعارض وتناقض ذاتي لناحية النهج والأسلوب التعليمي. بعبارة أخرى كان أساس علم السياسة النظري في ايران من ثمار وأفكار وآثار رجال الحقوق وعلماء الاجتماع الفرنسيين. ومنذ اواسط الستينات، كان علم السياسة العملي يعتمد على اساليب ودراسات آثار علماء السياسة الأميركيين. على أن هذا التقليد الصرف لنظامي التعليم الفرنسي والأميركي جعل علم السياسة الإيراني يواجه مشاكل وصعوبات تعليمية وهيكلية كثيرة. طبعاً، إن أي تقليد في القضايا السياسية والإجتماعية لا يمكنه ان يكون سلبياً بحتاً. إلا أن علم السياسة الغربية الذي دخل ايران لم تتم الاستفادة من عناصره الأصلية والمهمة المتمثلة في أسلوب إدارة الدولة والتقنين والمنهج التحليلي النقدي في القضايا السياسية، بل تم اجتذاب النقاط الظاهرية المحدودة التأثير فقط. لذا، تحول علم السياسة إلى تخصص أكاديمي صرف، وقطع أي ارتباط له مع الناس. وبسبب عدم الاكتراث بالوقائع التاريخية والمجتمع الايراني، تحول الى علم يركز على العموميات، وينتهج الأسلوب الإنتزاعي في التعامل(٥).

بعد استقرار الجمهورية الاسلامية، كان متوقعاً أن يحرر علم السياسة والعاملون به أنفسهم من النظام التعليمي السائد الذي اعتادوا عليه سابقاً، وأن ينظروا إلى ما حولهم بدقة بغية الوصول الى حال من التناسق مع الظروف الجديدة ومواكبتها من خلال نظرة معاصرة حديثة للأمور، والسعي لحل المشكلات وازالة نقاط الضعف العلمية والسياسية والتعليمية في البلاد ومعالجتها بشكل مناسب. وبعد سنوات من البحث والدراسة، حددت لجنة الثورة الثقافية رسالة تعليم علم السياسة في إيران وفق المحاور الثلاثة الآتية:

- أسلمة هذا العلم، بمعنى تبليغ الوحي ونشر وإشاعة المعايير الأخلاقية والمعنوية والإلتزام بها؛

-إضفاء الطابع التقليدي والايراني على علم السياسة، بمعنى لزوم التعرف عن كثب على التحولات السياسية والاجتماعية في إيران، وتشجيع ودعم الافكار والرؤى التي تزيد من تعلق الناس بايران؛

-التعرف اكثر على الغرب لتحقيق المعرفة العلمية لماهية النظام الدولي والوصول الى طرق الحل المنطقية المثمرة والمؤثرة للإنعتاق من التبعية الثقافية والاقتصادية والسياسية.

لكن على الرغم من رسم المنهج التعليمي لعلم السياسة من جانب لجنة الثورة الثقافية، وتنوع علم السياسة من الناحية الموضوعية، وزيادة عدد الاساتذة والباحثين السياسيين، لاسيما في السنوات الأخيرة، ما زلنا نشهد نزاعات وصراعات نظرية في مجال مناهج ومواضيع هذا التخصص. وهناك حقيقة لايمكن نفيها مؤداها أن احساساً عميقاً بالثقة بالنفس في مواجهة نظام التعليم الغربي ظهرت بعد الثورة الاسلامية. وتمت أسلمة كثير من دروس هذا التخصص، فضلاً عن أن إضفاء الطابع التقليدي والايراني عليه قد تحقق بنحو ما. إلا أنه لم يحدث تحول اساسي ولازم في مناهج الدراسة والتحقيق في شأن الظواهر السياسية. إذ أن علم السياسة في الجمهورية الاسلامية لم يستند الى المنهج الفلسفي الفرنسي، كما أنه لم يستلهم من المنهج التجريبي-الاحصائي الأميركي، ولم يستمد من الأسلوب الاستقرائي ولا القياسي، فضلاً عن أنه من ناحية المنهج التعليمي «لم يتم فيه تطبيق أي من اساليب التدريس الغربي بشكل منظم وجاد، كما أنه للأسف لم يستخدم الأسلوب التقليدي المتبع في الحوزات والمراكز العلمية الدينية»[٦].

لو قبلنا أن الحياة الاجتماعية لبني البشر تخضع لنفوذ المصالح السياسية والنضال السياسي، فلا بد من الإقرار بأن السياسة، باعتبارها علماً يرتبط بأفكار وأسلوب الإنسان، لايمكن اعتبارها علماً مجرداً. فالطبيعة العلمية للسياسة يمكن اخذها من خلال دراسة تاريخية-إجتماعية واقتصادية دقيقة وعميقة حول محور التعارض والجدل القائم بين الناس والجهاز الحاكم وحراسه. وعليه، فإن علم السياسة، باعتباره علماً مستقلاً وانتقادياً يبحث في فن ادارة البلاد وتوزيع القدرة فيها، ينبغي ان يكون قادراً على اصلاح الاساليب السياسية القديمة بما يتواءم والظروف الجديدة، وتقديم اقتراحات بناءة، تؤدي بالتالي إلى إحداث تحول في المناهج والأساليب المتبعة في ادارة الحكومات والدول، وتوجيه المجتمع نحو مسيرة حديثة وعصرية أصيلة تلبي مطالب الناس السياسية.

ان الاعتماد على أحد النظامين التعليميين الفرنسي أو الأميركي لا يساعد على توضيح الظواهر السياسية للمجتمع الايراني المتغير، ولا يحقق الرسالة المرجوة من علم السياسة. على أن التعاطي المغرض والمتعصب وغير المتعقل مع هذه القضية والتنصل من الاستفادة من المعطيات النظرية الغربية الجديدة، يفرغ علم السياسة في ايران من المضمون التجريبي-العقلي والمدني[٧].

في السنوات الأولى التي تلت انتصار الثورة الإسلامية واستقرار نظامها في ايران، واجهت جامعات البلاد نقصاً في عدد الأساتذة وأعضاء الهيئات العلمية، وذلك لأسباب عدة، منها تسريح بعض الأساتذة وهجرة آخرين وعدم عودة كثير من الخريجين الايرانيين من خارج البلاد. وهذه الحال سرت أيضاً على أساتذة علم السياسة في الجامعات، إذ تم تسريح نحو ٤٠٠ أستاذ من الجامعات الإيرانية، من بينهم ١٥ أستاذاً متخصصاً في علم السياسة في كل من جامعات طهران والجامعة الوطنية (جامعة الشهيد بهشتي) وكلية العلوم السياسية والاجتماعية. وعلى الرغم من عودة اربعة من اساتذة علوم السياسة خلال العام الدراسي ١٩٨١-١٩٨٢ بأمر من مكتب رئيس الجمهورية وحكم ديوان العدالة الإدارية، بقيت الجامعات تعاني نقصاً في أساتذة العلوم السياسية حتى اوائل التسعينات. وتشير الإحصاءات إلى إن عدد أساتذة علم السياسة، قبل إقفال الجامعات إبان الثورة الاسلامية، بلغ ١٥٣ أستاذاً في مختلف الجامعات والمراكز العلمية في البلاد، ثم تراجع هذا العدد الى ١٨ أستاذاً بعد إعادة افتتاح الجامعات. وبسبب افتتاح مؤسسات جديدة لتعليم علم السياسة في إيران وزيادة عدد الطلبة والأساتذة، فقد بلغ عدد أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة طهران ٣٧ أستاذاً عام ١٩٩٨ بعد ان كان سبعة فقط قبل عشرة اعوام[٨].

وفقاً للإحصاءات الصادرة عن وزارة الثقافة والتعليم العالي خلال العام الدراسي ١٩٩٧-١٩٩٨، فإن عدد أعضاء الهيئات العلمية من ذوي الشهادات العليا بدرجة أستاذ انخفض من ٦,٣ في المئة عام ١٩٧٨ إلى ٣,١٩ في المئة عام ١٩٩٦. كما أن عدد الأساتذة المساعدين انخفض من ١٠,٣ في المئة إلى ٦,١٣ في المئة، بينما ارتفع عدد المعيدين من ٣١ في المئة إلى ٣٥,١١ في المئة. وزاد عدد المدربين (الماجستير) من ٣٩,٦ في المئة إلى ٥٠,٢٣ في المئة في الأعوام نفسها. بعبارة أخرى، فعلى الرغم من ارتفاع عدد أعضاء الهيئات العلمية للجامعات والمراكز العلمية في أنحاء البلاد من ٩٥٧٩ عضواً عام ١٩٧٨ إلى ٢٦٣٩٦ عضواً عام ١٩٩٦، أي بزيادة بمعدل ثلاثة أضعاف، فإن تزايد عدد الأساتذة المعيدين والمدربين يدل على أن أكثر أعضاء الهيئات العلمية لم يوفقوا في الحصول على شهادات علمية عالية، أي أن هرم الهيئات العلمية تميز بالضمور، بينما هيكلها أصبح عريضاً وضخماً. وتشير الإحصاءات إلى أن ٥٧٤٩ عضواً من بين اعضاء الهيئات العلمية الذين كان عددهم ٢٦٣٩٦ عضواً خلال العام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦، كانوا في فرع تعليم العلوم الانسانية، منهم ٤٧ عضواً من فرع علم السياسة[٩]. واللافت في هذه الإحصاءات أن نحو ٩٠ في المئة من الأساتذة الذين يحملون شهادات دكتوراه في العلوم السياسية يدرّسون في الجامعات والمراكز العلمية لمدينة طهران وضواحيها، بينما يحمل مدرسو العلوم السياسية في جامعات ومعاهد المدن الأخرى شهادات الماجستير. فمن أصل ٧٧ أستاذاً رسمياً في المراكز العلمية والجامعات الحكومية في فرع علم

السياسة في طهران خلال العام الدراسي ١٩٩٧ـ١٩٩٨، هناك خمسة اساتذة فقط يحملون شهادات متقدمة، و ١٢ أستاذاً مساعداً، والبقية أساتذة معيدون أو مدربون[١٠].

بعبارة أخرى، على الرغم من أن عدد أعضاء الهيئات العلمية في فرع العلوم السياسية تضاعف ثلاث مرات خلال عقدين بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية، فإن ثلثيهم لايحملون شهادات علمية متقدمة برتبة أستاذ في العلوم السياسية.

الخريجون وسوق العمل

تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ٥٤٠ ألف طالب شاركوا في امتحانات قبول الجامعة لعام ١٩٧٩ وازداد هذا العدد الى اكثر من مليون ومائتي ألف طالب عام ١٩٩٩. ولم يقتصر هذا الأمر على عدد الطلبة الجامعيين في مرحلة البكالوريوس، بل شمل طلبة الدراسات العليا أيضاً، إذ تشير الإحصاءات الى تزايد عدد طلبة الدراسات العليا من ٥٣٩٢ طالباً عام ١٩٧٦ إلى ٢٦٨٦٤ طالباً عام ١٩٩٥، الأمر الذي يعني زيادة عدد الطلبة خلال هذه السنوات الى أربعة اضعاف[١١]. وشملت هذه النسبة في زيادة عدد الطلبة الجامعيين أيضاً طلبة العلوم السياسية، إذ تضاعف العدد الى أربعة اضعاف خلال العقدين اللذين اعقبا الثورة. ومما لاريب فيه أن نمو عدد الطلاب يعكس مدى اندفاع عامة الناس نحو الدراسات العليا، الأمر الذي ولد مشكلات أساسية لنظام التعليم العالي في البلاد. وشملت هذه الزيادة المراكز الجامعية الحكومية وغير الحكومية.

في أية حال انخفض عدد طلبة العلوم السياسية في ايران بعد انتصار الثورة، ولأسباب مختلفة، بحيث بلغ ادنى معدل له خلال العام الدراسي ١٩٨٢ـ١٩٨٣، ثم بدأ بالتزايد بعد إعادة فتح الجامعات وتأسيس مراكز التعليم الجامعي الحكومية وغير الحكومية وتطوير وتوسيع فرع العلوم السياسية في الجامعات. وقد وصل عدد طلبة العلوم السياسية في مراحل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه خلال العام الدراسي ١٩٩٢ـ١٩٩٣ إلى نحو ثلاثة آلاف طالب. واستناداً للإحصاءات الصادرة عن وزارة العلوم والتعليم العالي، فإن نحو ٣٥٠٠ طالب قُبلوا في الجامعات الحكومية والجامعة الاسلامية الحرة في طهران وكرج لدراسة العلوم السياسية خلال العام الدراسي ١٩٩٧ـ١٩٩٨ في مراحل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه. على أن إعداد الكوادر الإنسانية المتخصصة يستلزم وجود استراتيجية خاصة وواضحة ومحددة في قطاع التعليم العالي، فضلاً عن تطوير المصادر الإنسانية. كما أن وضع وتنفيذ برامج التعليم العالي في دول العالم المختلفة تعتبر من المهمات الرئيسة للحكومات، إذ أنها تنجز مع الأخذ في الحسبان مسألتين حيويتين، هما:

أولاً، هذا التخطيط ينبغي أن يكون متناسباً مع الامكانات والأهداف الإقتصادية والسياسية؛

ثانياً، هذا التخطيط يجب أن يكون متناسقاً ومتناسباً مع حاجات المجتمع وسوق العمل. على أن مثل هذه الحال غير قائمة في الجمهورية الأسلامية بسبب المشكلات التي نتجت من حوادث الثورة الاسلامية والحرب المفروضة لثماني سنوات.

لو أمعنا النظر في نظام التعليم العالي في ايران عموماً، والعلوم السياسية خصوصاً، استناداً للإحصاءات المرتبطة بعدد الطلبة المقبولين في كليات العلوم السياسية والخريجين منها وعلاقتهم بسوق العمل المتوافرة لهذه الطاقات، يتبين لنا أن هناك انعداماً في التنسيق المنطقي لناحية العرض والطلب لخريجي العلوم السياسية، وأن مجالات العمل المتوافرة لهذه الطاقات في ايران لم تستوعب أعداد الخريجين من هذا الفرع. فمن أصل نحو مليون ومائتي الف طالب يشاركون سنوياً في الامتحانات النهائية المركزية في انحاء البلاد، يتم قبول واستيعاب ١٠ ـ ١٢ في المئة منهم في الجامعات، من بينهم ١ ـ ٢ في المئة فقط يقبلون في فرع العلوم السياسية. فهل أن المجتمع الذي يبلغ تعداد سكانه اكثر من ٦٠ مليون نسمة، ويعمل في مؤسساته الحكومية نحو ٤ ملايين موظف، لايحتاج الى اكثر من ١ في المئة من خريجي العلوم السياسية ؟! الحال تزداد سوءً عندما لا تجد هذه النسبة من الخريجين العمل المناسب مع تخصصهم العلمي. وعلى الرغم من أن منظمة التخطيط والميزانية تُقيّم حاجة المجتمع من خريجي الفروع التخصصية المختلفة، فإن غياب خطة عملية للمراقبة يؤدي الى التفريط بالجهود التي يبذ لها العاملون والمخططون لنظام التعليم العالي والهادفة الى تلبية حاجة المجتمع من الاختصاصات المطلوبة.

مستقبل علم السياسة وطرق العلاج

سعينا من خلال الابحاث التي تطرقنا إليها في هذه الدراسة الى توصيف وتبرير واقع أن العلوم الإجتماعية عموماً، وعلم السياسة بشكل خاص، تواجه كثيراً من المشكلات بسبب الحساسية الشديدة التي تتميز بها. ومن خلال دراستنا الاجمالية لمسيرة تطوير ونشر التعليم واجراء البحوث في مجال العلوم السياسية في الجمهورية الاسلامية في إيران، تبين لنا أننا نواجه عدداً من القضايا التي نشير اليها في ما يلي مساهمة منا في محاولة تجاوز المشكلات التي يواجهها هذا القطاع، وتوضيحاً للحقائق أمام المسؤولين والمخططين في المجال الثقافي والتعليمي في البلاد:

- عدم الوضوح في التوجه التعليمي، بمعنى هل هو حكومي أو غير حكومي؟ طبقاً للمادة(٣٠) من دستور الجمهورية الإسلامية، فإن الحكومة تتعهد توفير جميع امكانات التربية والتعليم مجاناً لابناء الشعب حتى نهاية المرحلة الثانوية، وتوسيع فرص التعليم العالي وتوفير الامكانات اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي مجاناً. وفي السنوات الأولى بعد انتصار

الثورة، وضعت الحكومة ومخططو قطاع التعليم الإلتزام بهذه المادة نصب أعينهم. ونرى أن اكثر الوزارات فتحت خلال السنوات الأخيرة جامعاتها الخاصة. وإلى الجامعة الاسلامية الحرة التي فتحت فروعاً في العلوم السياسية في اكثر مدن البلاد، فإن أكثر من عشرين مؤسسة ومركز للتعليم العالي غير الحكومية تستوعب الطلبة حالياً في أنحاء إيران بعد حصولهم على تصريح رسمي من المجلس الأعلى للثورة الثقافية.

إن تأسيس جامعات غير حكومية وخاصة في البلاد لا يتطابق اساساً مع مضمون الدستور الإسلامي. كما أن قلة الاهتمام بوضع سياسات تعليمية بناءة والاكتفاء باعطاء احصاءات مبالغ فيها في خصوص زيادة عدد الجامعات والطلبة، يدل على حالة التردد وعدم الثبات في السياسة الثقافية والتعليمية في ايران(١٢)؛

- على الرغم من مرور أكثر من اثنين وعشرين عاماً من عمر الثورة في إيران، لم تتحرر العلوم الانسانية والاجتماعية من نفوذ وتأثير الثقافة والحضارة الغربية، إذ أن الغرب مع كل امكاناته وقدراته الثقافية والاعلامية تغلغل في جميع مجالات حياتنا، وحتى في أسلوب تحكيمنا واختيارنا نحن الإيرانيين. وعلى الرغم من أن نخبنا الفكرية والجامعية ترفع شعارات التصدي للثقافة الغربية، فإن اواصرنا الثقافية مع الغرب تتعزز وتتعمق يوماً بعد آخر. وفي الوقت نفسه ولأن العالم أسقط الحدود من النواحي الثقافية والفنية، فلا يبقى امامنا طريق سوى التضامن الاقتصادي المتبادل والتعايش الثقافي مع هذا العالم. وبعبارة أخرى، فإن حوار الحضارات هو السبيل الوحيد الذي يضمن أمننا الداخلي والسلام العالمي؛

- إن علم السياسة، باعتباره العلم الذي يدرس - وبأسلوب علمي - مختلف اشكال القدرة السياسية وتأثيراتها في العلاقات الاجتماعية، لايمكنه تأدية رسالته العلمية إلا في أجواء حرة وقانونية، وبالتالي يحقق التنمية الأصيلة والمستقرة في المجتمع.. لذا وبهدف تحقيق تنمية وتكامل علم السياسة المعاصرة في إيران، سواء في مراكز التعليم العالي أو داخل المجتمع، ينبغي توفير كل امكانات النقد العلمي في اطار القانون وعلى ضوء مبدأ التساهل والتسامح. ويخضع تطور وتنمية علم السياسة في إيران لدرجة الوعي السياسي لدى الناس ومدى نشاط الحكومة وسعيها لإعداد وتعليم جميع أبناء المجتمع من الناحية السياسية؛

- عرض صورة نقدية للحال المعاصرة لعلم السياسة لايعني التقليل من جهود بذلها علماء السياسة عبر السنوات المنصرمة لتطوير وتقدم هذا العلم في إيران، كما أنه لايهدف إلى الإستهانة بالأعمال العظيمة التي حققها زملاؤنا الجامعيون كي يحظى علم السياسة بوضعه المطلوب.. ذلك أن أساتذة العلوم السياسية بذلوا جهوداً مضنية ومؤثرة لتعريف الطلبة الجامعيين على التحولات السياسية والاجتماعية في إيران وتعريفهم بماهية النظام الدولي.

في أية حال، لا تحول هذه الاجراءات والاعمال الايجابية المنجزه دون القول إن رسالة الجامعيين في إيران «الأساتذة والطلبة» اكبر من الايرانيين العاملين والناشطين في الدراسات العلمية في الغرب، إذ أن مهمة العاملين في قطاع علم السياسة النقدية ومسؤولية كل الباحثين الواقعيين ومحبي الثقافة العصرية في المجتمع الإيراني لا تقتصر على إنجاز التغييرات الطفيفة، ويمكننا ان ننتظر منهم خدمات قيّمة في هذا الشأن، لأن إعلاء شأن علم السياسة في المجتمع يعتمد على الجهود المضنية والمنظمة التي يبذ لها جميع الناشطين في عالم السياسة والمحللين السياسيين البارعين، وهذا الأمر لايتحقق إلا بالتحرر من قيود التيارات السياسية السائدة في المجتمع وعدم الإنصياع والخضوع للقوى الداعية للحداثة أو العودة إلى التقليد على حد سواء، وتجنب النظرة الأحادية البعد؛

- لكي يحافظ تعليم العلوم السياسية على تراثه العلمي ومضمونه الوطني والجماهيري، لابد من إزالة العقبات التي تعترض سبيله، وتجنب الحالة الداعية للتعامل المطلق مع الأمور، وتقديم طرق الحل الذهنية الصرفة. إذ أن علم السياسة يمكنه أن يؤدي دوراً مؤثراً ومصيرياً في المجتمع متى استطاع ان يقدم الجواب المناسب للتحديات الشعبية والوطنية والدولية بما يتواءم والظروف الزمكانية، لاسيما ان التحديات الدولية المعاصرة تترك تأثيراتها المتزايدة في الإطار المعرفي والتنفيذي والسلطوي، ولابد من الإهتمام الواعي والجاد بمثل هذه القضية. وعلى الرغم من أن مسؤولي التخطيط الثقافي في بلدنا يؤكدون ضرورة أن تكون العناصر السياسية جماهيرية ووطنية اثناء التخطيط والبرمجة، لايمكن التأكد من مدى تناسب القرارات والسياسات المتخذة مع التحديات الدولية.

المصادر

(١) فريدون آدميت، **أيديولوجية الحركة الدستورية** (فارسي)، المجلس وأزمة الحرية (طهران، روشنكران. د.ت.)، المجلد الأول، ص ٣٤ ـ ٣٣.

(٢) لمزيد من الاطلاع على مدرسة السياسة العليا، يمكن مراجعة «تعليم علم السياسة في إيران» (فارسي) علي رضا ازغندي، مجلة **دانشنامه** العلمية التحقيقية، العدد التاسع، صيف ١٩٩٢، جنكيز بهلوان، (طهران، الناشر المؤلف، عام ١٩٨٧).

(٣) علي رضا ازغندي، «التعليم الجامعي لعلم السياسة» (فارسي)، مجلة **دانشنامه** العلمية ـ التحقيقية، العددان ١١، ١٠، خريف وشتاء ١٩٩٣، حميدعنايت، **وضع العلوم الاجتماعية في إيران**، ترجمة نوشين أحمدي خراساني ـ كتاب التنمية (فارسي)، العدد الخامس خريف ١٩٩٣.

(٤) مكتب التنسيق بين الحوزة العلمية الدينية والجامعة، **أسس علم الاجتماع** (فارسي) (طهران: سمت، ١٩٩٣)، ص ٢.

(٥) علي رضا ازغندي. «المبادىء النظرية لعلوم السياسة في إيران، مرحلة الحركة الدستورية» (فارسي) مجلة **السياسة الخارجية**، العدد الرابع، السنة الثامنة، شتاء ١٩٩٤، ص ٦٩٢.

(٦) علي أصغر كاظمي، **المنهج والفكر في السياسة** (فارسي) (طهران: مكتب الدراسات السياسية والدولية لوزارة الخارجية، ١٩٩٥) ص ١٩٤.

(٧) علي رضا ازغندي، **علم السياسة في إيران** (فارسي) (طهران: الكتاب المفتوح، ١٩٩٩)، ص ٢ ـ ٣.

(٨) المصدر نفسه، الجدول الرقم ٨ والجدول الرقم ٩.

(٩) ثقافة الإبداع «هرم الهيئات العلمية في الجامعات غير مطلوب»، (فارسي) السنة الخامسة العدد، ٢٢٨، ٢٢ كانون الأول ١٩٩٧ ص ٢.

(١٠) علي رضا ازغندي، **علم السياسة في إيران**، (فارسي)، ص ١٢٨.

(١٣) «مقارنة بين معالم البحوث قبل انتصار الثورة الإسلامية وحتى الآن»، **رسالة الثقافة** (فارسي)، العدد ٢٢، ص ١٨٠.

(١٢) فرامرز رفيع بور، **التنمية والتناقض** (فارسي) (طهران: جامعة الشهيد بهشتي، ١٩٩٧) ص ١٨٨ـ١٩٠.

د. علي ابراهيم درويش*

من الإمامة إلى ولاية الفقيه

الواقع التاريخي والدلالات الفقهيّة

ولاية الفقيه واحدة من المسائل التي شغلت العلماء المسلمين، نظراً لما لهؤلاء من دور متميّز في المجتمع الإسلامي. وقد أخذت هذه المسألة تتصدر النقاشات، لا سيما بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وتأسيس الجمهورية الإسلامية فيها. وفي ما يلي نستعرض دور الفقيه المجتهد والشروط التي يجب توافرها فيه وأبرز واجباته، والحديث عن الخليفة/الإمام والعلاقة التي كانت قائمة بين العلماء والسلطان، وصولاً إلى الدور الذي اضطلع به العلماء/المجتهدون في مطلع عهد الدولة الصفوية.

دور الفقيه المجتهد

للفقيه المجتهد تأثير داخل المجتمع الإسلامي، إذ باستطاعته استنباط الأحكام من مصادرها الأساسية، القرآن والسنة النبويّة، إضافة إلى الشروط التي تضعها كل فرقة أو يتعارف عليها أصحاب كل مذهب. والمجتهد هو الذي حاز شروط الاجتهاد، التي تحددها المذاهب الإسلامية. فالشهرستاني الشافعي يحدد شروط الاجتهاد بخمسة، هي: معرفة قدر صالح من اللغة، بحيث يمكن المجتهد فهم لغات العرب، ثم معرفة تفسير القرآن، فمعرفة الأخبار بمتونها وأسانيدها والإحاطة بأحوال النقلة والرواة، ثم معرفة مواقع إجماع الصحابة والتابعين، وأخيراً التهدي إلى مواضع الأقيسة وكيفية النظر والتردّد فيها. ويضيف «فهذه خمسة شرائط لا بد من مراعاتها حتى يكون المجتهد مجتهداً واجب الاتباع والتقليد في حق العامي»[1]. أما الشيعة، فحددوا الفقيه المجتهد بالقادر على استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة الشرعية الأربعة: القرآن والسنة والإجماع ودليل العقل[2] وأوجبوا على العامي تقليده[3].

(*) أكاديمي وباحث لبناني.

ولما كانت الشريعة الإسلامية ناظمة لحياة المسلمين على كل المستويات العقائدية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كان للفقيه المجتهد دور مميّز لكونه القادر على استنباط أحكام هذه الشريعة. وقد أضفت هذه الميزة «مركز الوجاهة والسلطة الاجتماعية، بما هي تعبير عن تقدير حقيقي وطاعة وانتماء نفسي» على حد تعبير برهان غليون الذي يضيف «في حين لن يكون رجل السياسة أو الدولة إلا رديفاً للقوة والعنف والعسف»[٤]. ولا يعني هذا الوجود للفقهاء المجتهدين أو الفقهاء/العلماء بالضرورة تعاوناً وانسجاماً أو صداماً بينهم وبين الدولة بشكل دائم. إلا أن الحال لم تخلُ من صراع أو تقاطع المصالح بين الفئتين. ويبدو أن الصدام الأول كان في بداية العصر الأموي، إذ زاد الحذر وانعدام الثقة بين الطرفين، الأمر الذي دفع الفقهاء إلى التمييز بين الخلافة الراشدة والملك الذي خلفها باسم الإسلام. وكان عداء بعض العلماء/الفقهاء لهذا الملك كبيراً، على الرغم من عيشهم تحت كنفه، وساهموا إلى حد ما في تقديم صورة سلبية عنه لأن «لهم في ذلك مصلحة مزدوجة: تدعيم موقعهم في المجتمع والسياسة كمركز للشرعية الدينية والأخلاقية، وإفراغ الدولة من كل شرعية أو أخلاقية حتى تضطر إلى اللجوء إليهم والاعتماد عليهم كوسيط مع الجماعة»[٥].

هذا الواقع، الذي كان سائداً في العهد الأموي، لم يستمر في العهود العباسية، خاصة في فترة السيطرة البهويهية، والخلافات التي كانت تعصف بالبلاد الإسلامية، لا سيما في مصر وبلاد الشام ومكة، وبروز «خلفاء» في البلاد الإسلامية، وعدم حصر الخلافة بالعباسيّين وحدهم. إذ وجد خليفة فاطمي في مصر، وأموي في الأندلس. ومع استمرار سيطرة البويهيين الشيعة على مقاليد الأمور السياسية في الدولة العباسية، أصبحت الخلافة العباسية رمزاً دفعت الفقهاء السنّة للالتفاف حولها، ومنهم الماوردي الذي عهد إليه الخليفة القائم بأمر الله (٤٢٢-٤٦٧/ ١٠٣١-١٠٧٤) «بمهمات سياسية وقانونية عديدة تجاه الأمراء البويهيين في الحالات التي كان الخليفة يرى فيها مدعاة للقلق أو الإزعاج» كما يذكر رضوان السيد الذي يرجح أن الماوردي وضع كتابه **الأحكام السلطانية** بأمر من الخليفة العباسي، وذلك «دفاعاً عن شرعية الخلافة العباسية وإحياء لرسوم ملكها بكل الوسائل الممكنة»[٦].

ذكر الماوردي (٣٧٠-٤٥٠/ ٩٨٠-١٠٥٨) في مؤلفه هذا جل ما توصلت إليه وتعارفت عليه المذاهب الإسلامية غير الشيعية في تحديد مواصفات الخليفة/الإمام، والشروط التي يجب توافرها في من يتولى هذا المنصب، والحقوق المترتبة له، والواجبات الملقاة عليه. وتحول الفقهاء إلى مدافعين عن الخلافة كرمز حيال واقع جديد تمثّل في بروز الدولة السلطانية أو ما سمي «إمارات الاستيلاء» أو «إمارات التفويض». ويصح في محاولة الماوردي القول إنه لم يكن «يصوغ نظرية لواقع فات أوانه (الخلافة) بل كان يضع برنامجاً لإعادة بناء الدولة، بما

ينطبق مع رؤيته المنبثقة من التجربة التاريخية للأمة، وبما لا يتعارض مع مستجدات الوضع السياسي، وأهمها بروز وترسخ الدولة السلطانية التي أمسكت بالسلطة الفعلية وحولت الخلافة إلى رمز يعبر عن وحدة الجماعة رغم تفككها السياسي»[٧]. هذا التمسك بالرمز استمر في عهد السلاجقة، وبعد خراب بغداد على يد المغول. وضمن هذا التوجه استجلب المماليك آخر العباسيين، واستمرت الخلافة في القاهرة إلى أن ادعاها العثمانيون لأنفسهم. إذاً، كانت الخلافة رمزاً يمثل الوحدة للجماعة الإسلامية المتمذهبة بمذاهب أهل السنة، في حين اتخذ الشيعة منذ البدء موقفاً رافضاً لكل خلافة لا يكون على رأسها الإمام المعصوم، وذلك انسجاماً مع اعتقادهم القائم على أساس أن الخلافة انتقلت من النبي محمد إلى الإمام علي بالنص، ومنه إلى ولديه الحسن والحسين، ومن بعد الحسين الأئمة التسعة المعصومون، وآخرهم الإمام المهدي المنتظر.

بالعودة إلى الخليفة/الإمام، يجمع علماء المسلمين على وجوب نصب الإمام في كل زمان ومكان. ويشير الماوردي إلى ذلك بقوله «الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع، وإن شذّ عنهم الأصم»[٨]. والإمام هو الذي يقوم مقام النبي. وفي هذا يقول الماوردي إن «الله جلت قدرته ندب للأمة زعيماً خلف به النبوة، وحاط به الملة، وفوض إليه السياسة ليصدر التدبير عن دين مشروع، وتجتمع الكلمة على رأي متبوع، فكانت الإمامة أصلاً عليه استقرت قواعد الملة، وانتظمت به مصالح الأمة، حتى استثبتت بها الأمور العامة، وصدرت عنها الولايات الخاصة»[٩]. وحدّد الماوردي الشروط التي يجب أن تتوافر في الإمام و «أهل الاختيار» على السواء، إذ يجب توافر ثلاثة شروط في أهل الاختيار:

- العدالة الجامعة لشروطها؛
- العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتبرة فيها؛
- الرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصلح[١٠].

أما الشروط التي يجب توافرها في أهل الإمامة فيحصرها بسبعة:

- العدالة على شروطها الجامعة؛
- العلم المؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام؛
- سلامة الحواس من السمع والبصر واللّسان ليصبح معها مباشرة ما يدرك بها؛
- سلامة الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة وسرعة النهوض؛
- الرأي المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح؛

- الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو؛

- النسب، وهو أن يكون من قريش[11].

هذه الصفات التي حددها الماوردي هي خلاصة ما تعارف عليه علماء المسلمين منذ وفاة النبي محمد (ص)، ومنهم من سبق الماوردي كعبد الله ابن المقفع (١٠٦-١٤٢/ ٧٢٤-٧٥٩)، وأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥/ ٨٦٨)، وعبد الله بن مسلم المعروف بابن قتيبة الدينوري (٢١٣-٢٧٦/ ٨٢٨-٨٨٩) وابن عبد ربه (٢٤٦-٣٢٧/ ٨٦٠-٩٣٨)، وأبي الحسن محمد بن يوسف العامري (ت ٣٨١/ ٩٩١)، وأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣/ ١٠١٣). وممن عاصر الماوردي كأبي يعلي الفراء (٣٨٠-٤٥٨/ ٩٩٠-١٠٦٦) ومحمد بن الحسن المرادي الحضرمي (ت ٤٨٩/ ١٠٩٥-٦). وممن أتى بعده كابن عقيل (٤٣١-٥١٣/ ١٠٤٠-١١١٩)، وإمام الحرمين عبد الملك الجويني (٤١٩-٤٩٩/ ١٠٢٨-١١٠٥)، والغزالي (محمد بن محمد الطوسي ٤٥٠-٥٠٥/ ١٠٥٩-١١١١)، والطرطوشي (محمد بن الوليد ٤٥١-٥٢٠/ ١٠٦٠-١١٢٦) وابن أبي أصيبعه (أحمد بن القاسم ٦٠٠-٦٦٨/ ١٢٠٣-١٢٦٩)، وابن جماعة (محمد بن ابراهيم بن سعد ٦٣٩-٧٣٣/ ١٢٤١-١٣٣٣)[12]، وابن الطقطقا (محمد بن علي بن طباطبا ٦٦٠-٧٠٩/ ١٢٦١-١٣٠٩)، وابن تيميه (أحمد بن عبد الحليم ٦٦١-٧٢٨/ ١٢٦٢-١٣٢٧)، وابن رضوان (عبد الله بن يوسف الخزرجي المالقي ٧١٨-٧٨٣/ ١٣١٨-١٣٨١)، وأبو حمو موسى الزياني (٧٢٣-٧٩١/ ١٣٢٣-١٣٨٨)، وعبد الرحمن بن خلدون (٧٣٢-٨٠٨/ ١٣٣٢-١٤٠٦) والقلقشندي (أحمد بن علي ٧٥٦-٨٢١/ ١٣٥٦-١٤١٨). واتفق هؤلاء العلماء على المبادئ التي ذكرها الماوردي، وإن كان بعضهم جمعها تحت أربعة شروط، كالقاضي أبي يعلي الفراء[13]، أو وزعها على أربعة عشر شرطاً كالقلقشندي[14].

وفي عهد الماوردي كان بعض أهم علماء الشيعة، كالشريف الرضي (محمد بن حسين ٣٥٩-٤٠٦/ ٩٧٠-١٠١٦) وأخيه الشريف المرتضى (علي بن حسين ٣٥٥-٤٣٦/ ٩٦٦-١٠٤٥) وأبي جعفر الطوسي (ت٤٦٠/ ١٠٦٨). وبموت الأخير «تنتهي سلسلة الإمامية الكبار الذين عاصروا الماوردي» على حد تعبير رضوان السيد[15]. وهؤلاء العلماء يمثلون سلسلة في حلقة ابتدأت مع علماء الشيعة الكبار، أمثال محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩/ ٩٤٠)، ومحمد بن علي بن بابويه (ت ٣٨١- ٩٩١)، والمفيد (محمد بن محمد بن النعمان ٣٣٨-٤١٣/ ٩٤٩-١٠٢٢)[16]. واستكملت بمحمد بن منصور بن ادريس الحلي (ت ٥٩٨/ ١٢٠١)، ويحيى بن سعيد الحلي (٦٠١-٦٩٠/ ١٢٠٤-١٢٩١)، وعلي بن طاوس (ت ٦٦٤/ ١٢٦٥) والعلامة الحلي (ت ٧٦٢/ ١٣٦١) ومحمد بن مكي الجزيني العاملي الملقب بالشهيد الأول (ت ٧٨٦/ ١٣٨٤)[17]، وزين الدين بن علي الجبعي الملقب بالشهيد الثاني (ت

٩٦٥/١٥٥٨)، وعلي بن عبد العالي الكركي (ت ٩٤٠/١٥٣٤)، مروراً بمحمد النراقي (ت ١٢٤٩/١٨٣٣) وصولاً للإمام الخميني.

حدّد علماء الشيعة صفات الإمام، ومنهم الكليني الذي ينقل كلاماً للإمام علي بن موسى الرضا في تعريف الإمامة وصفات الإمام، فيقول: «إن الإمامة هي منزلة الأنبياء، وإرث الأوصياء، وإن الإمامة خلافة الله وخلافة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومقام أمير المؤمنين (عليه السلام) وميراث الحسن والحسين (عليهما السلام). إن الإمامة زمام الدين ونظام المسلمين وصلاح الدنيا وعز المؤمنين. إن الإمامة أس الإسلام النامي، وفرعه السامي، بالإمام تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد، وتوفير الفيء والصدقات، وإمضاء الحدود والأحكام، ومنع الثغور والأطراف». ويعرّف الإمام بأنه «يحلّ حلال الله، ويحرم حرام الله، ويقيم حدود الله، ويذب عن دين الله، ويدعو إلى سبيل ربّه بالحكمة والموعظة الحسنة والحجّة البالغة. الإمام كالشمس الطالعة المجلّلة بنورها للعالم وهي في الأفق بحيث لا تنالها الأيدي والأبصار.. الإمام عالم لا يجهل، وراع لا ينكل، معدن القدس والطهارة، والنسك والزهادة والعلم والعبادة، مخصوص بدعوة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ونسل المطهرة البتول، لا مغمز فيه في نسب، ولا يدانيه ذو حسب، في البيت من قريش والذروة من هاشم، والعترة من الرسول (ص)، والرضا من الله عز وجل، شرف الأشراف، والفرع من عبد مناف، نامي العلم، كامل الحلم، مضطلع بالإمامة، عالم بالسياسة، مفروض الطاعة، قائم بأمر الله عز وجل، ناصح لعباد الله، حافظ لدين الله[١٨].

يذكر الإمام الخميني مرجع التقليد/ المجتهد فيقول: «يجب أن يكون المرجع للتقليد عالماً عادلاً مجتهداً ورعاً في دين الله، بل غير مكب على الدنيا، ولا حريصاً عليها وعلى تحصيلها جاهاً ومالاً على الأحوط، وفي الحديث من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً لهواه مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلّدوه»[١٩].

ويلخص الشيخ محمد مهدي شمس الدين الشروط التي يجب توافرها في الإمام، حسب رأي الشيعة الإمامية، فيقول بأن يكون:

- هاشمياً من نسل علي وفاطمة الزهراء؛

- النص: اشترط الإمامية النص على الإمام، فلا تثبت الإمامة إلا بالنص على الإمام من قبل النبي (ص) أو من الإمام الذي قبله؛

- العصمة: اشترط الإمامية أن يكون الإمام معصوماً عن كبائر الذنوب وصغائرها؛

- الأفضلية: يشترطون فيه أن يكون مثلاً أعلى لتابعيه، أعلم الناس فيما أنيط به من أمور الشريعة، أزهد الناس في متاع الدنيا، أفضل الناس فيما يقول ويفعل، فذاً في سياسته التي

يستن فيها شرائع الإسلام»[٢٠].

هذه الشروط التي تنطبق على الإمام المعصوم يمثلها حسب المفهوم الإمامي الإثني عشري الإمام محمد بن الحسن المهدي. ومع هذه الصفات التي يتقاطع السنة والشيعة في ذكر بعضها، كانت الإمامة من المسائل الخلافية بين المسلمين، واعتبرها الشهرستاني «أعظم خلاف بين الأمة»، ويحصر هذا الاختلاف بوجهين «أحدهما: القول بأن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار. والثاني: القول بأن الإمامة تثبت بالنص والتعيين»[٢١]. وفي الحديث المنسوب للإمام المهدي يأمر فيه الشيعة بالعودة إلى العلماء أو ما تم التعارف عليه بالفقيه الجامع للشرائط، والذي يعتبر بمثابة الحاكم الذي يجب أن تتوافر فيه شروط حددها علماء الإماميّة على الشكل الآتي: البلوغ والعقل والإيمان والاجتهاد والعدالة والذكورة وطهارة المولد، وأن لا يقل ضبطه عن المتعارف، والحياة، إذ لا يجوز تقليد الميت[٢٢].

أما الكركي، فيذكر صلاحيات الفقيه الحاكم، فيقول: «اتفق أصحابنا على أن الفقيه العدل الإمامي الجامع لشرائط الفتوى، المعبر عنه بالمجتهد في الأحكام الشرعية نائب من قبل أئمة الهدى (عليهم السلام) في حال الغيبة في جميع ما للنيابة فيه مدخل، فيجب التحاكم إليه والانقياد إلى حكمه»[٢٣]. ويرتكز العلماء في قولهم هذا إلى كلام الإمام جعفر الصادق ينقله عنه عمر بن حنظلة يقول فيه: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة أيحل ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل، فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتاً، وإن كان حقاً ثابتاً له، لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به، قال الله تعالى: «يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به»(*). قلت: فكيف يصنعان؟ قال: ينظران إلى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً، فإني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخف بحكم الله، وعلينا رد، والراد علينا الراد على الله وهو على حد الشرك بالله»[٢٤].

إذاً، جمع العلماء نظرياً سلطة محضهم إياها الشرع بصفتهم أكثر القادرين على فهم الشريعة واستنباط الأحكام منها. لذلك كان على الإمام مهمات وواجبات يذكرها الماوردي ويحصرها بعشرة أمور هي:

- حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة، فإن نجم مبتدع أو زاغ ذو شبهة عنه أوضح له الحجة؛
- تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين حتى تعم النصفة؛
- حماية البيضة والذب عن الحريم؛

- إقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده من إتلاف واستهلاك؛

- تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة؛

- جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في الذمة ليقام بحق الله تعالى في إظهاره على الدين كله؛

- جباية الفيء والصدقات؛

- تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير؛

- استكفاء الأمناء، وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال ويكله إليهم من الأموال؛

- أن يباشر بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الأحوال لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة»(٢٥).

هذه الواجبات التي يقوم بها الخليفة / الإمام يتقاطع الشيعة والسنة حول الاعتراف بكونها من المهمات التي تقع على عاتق الإمام. فعلى الصعيد الشيعي يذكر الشيخ محمد مهدي شمس الدين نصوصاً لكبار علماء الإمامية، ومنهم الشيخ الصدوق محمد بن بابويه القمي (٣٠٦ - ٣٨١ / ٩١٨ - ٩٩١) الذي يذكر في كتابه **رسالة الاعتقادات** أن الشيعة يعتقدون أن الأئمة هم «أولو الأمر الذين أمر الله بطاعتهم، وأنهم شهداء على الناس، وأنهم (ع) أبواب الله، والسبيل إليه، والأدلاء عليه. وأنهم (ع) عيبة علمه، وتراجمة وحيه، وأركان توحيده، وأنهم معصومون من الخطأ والزلل، وأنهم الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً». وينقل نصاً آخر للشريف المرتضى في كتابه **الشافي في الإمامة** في حق الإمام، فيقول «فأما الإمام فليس يستغنى عنه في وجوب الصلوات... لأن أصحابنا قد ذكروا وجوه الحاجة إليه في ذلك، فمنها تأكيد العلوم وإزالة الشبهات، ومنها أنه يبين ذلك، ويفصله، وينبه على مشكله، وغامضه، ومنها كونه من وراء الناقلين، ليأمن المكلفون من أن يكون شيء من الشرع لم يصل إليهم». ومن نص مشترك للطوسي وشارحه العلامة الحلي من كتاب **شرح تجريد الاعتقاد**، يقول الحلي إن الإمام «يحفظ الشرائع، ويحرسها من الزيادة والنقصان». وفي نص آخر لزين الدين بن علي (الشهيد الثاني) يؤكد أن العلماء «حافظون للشرع، عالمون بما فيه صلاح أهل الشريعة من أمور معاشهم ومعادهم»(٢٦). والثابت دوماً مع هذه الروايات مسألة العصمة التي يتساوى فيها النبي والإمام. إلا أن الإمام، كما يذكر محمد الحسين كاشف الغطاء «لا يوحى إليه كالنبي، إنما يتلقى الأحكام منه مع تسديد إلهي. فالنبي مبلغ عن الله، والإمام مبلغ عن النبي، والإمامة متسلسلة في اثني عشر كل سابق ينص على اللاحق ويشترطون أن يكون

معصوماً كالنبي عن الخطأ والخطيئة وإلا زالت الثقة به»[٢٧]. ونخلص إلى القول مع نصر الذي يرى أن للإمام عند الشيعة ثلاث وظائف هي:

- حكم الجماعة الإسلامية؛

- شرح العلوم الدينيّة والشرعية؛

- الإمام قائد روحي يقود الناس لفهم المعنى للأمور. ولهذه الوظائف لا يمكن أن يتم انتخابه، وبالتالي فكل إمام يعين من خلال نص الإمام السابق وبأمر إلهي وصادر عن المعصوم. ويدخل في مجال عمل الإمام العالم الدنيوي للإنسان وكذلك العالم الأخروي(٢٨).

من هنا نرى التشابه بين الواجبات الملقاة على عاتق الخليفة/الإمام في إطارها العام عند مختلف المذاهب الإسلامية. أما التعارض بين المذهب الإمامي الشيعي والسنّي في الإمامة، فهو محصور المجال «في الفترة الزمنية من وفاة النبي (ص) إلى حين الغيبة الكبرى للإمام الثاني عشر. وأما بعد الغيبة الكبرى، فإن (الزمن السياسي) للأمة قد اتحد عند الشيعة الإمامية والسنّة» حسب رأي شمس الدين الذي يذكر أيضاً أن «البحث عن الإمامة/الخلافة عند السنّة مجاله ممتد منذ وفاة النبي (ص)، ولم ينقطع، بل لا يزال وسيبقى المجال مفتوحاً على المستقبل»[٢٩]. ففي حين كان الفقه السياسي السني قد اندمج في المنظومة السياسية للدول التي قامت بعد عهد الخلفاء الراشدين، استمر الشيعة الإماميون بمواقفهم السلبية المترجمة ابتعاداً عاماً عن الانخراط العملاني في شغل المناصب السياسية لدى الأنظمة المغتصبة لحق الأئمة المعصومين، ومنعت بالتالي نظام الإمامة المعصومة من ممارسة السلطة الفعلية على الأمة في حال وجود الإمام. أما غيبته فأدت إلى «توقف المشروع السياسي الفعلي لتولي السلطة من قبله، بسبب غيبته، وانقطاع الاتصال به من قبل المجتمع على نحو يتناسب مع ممارسة الحكم الفعلي» حسب تعبير شمس الدين الذي يستنتج أنه «لم يعد للشيعة الإمامية مشروع سياسي فعلي لتولي الحكم. لذا، فالرأي المشهور عند فقهاء تلك الحقبة التالية لسنة الغيبة الكبرى ذهبوا إلى عدم مشروعية العمل لإقامة حكم إسلامي على مذهب أهل البيت (ع). وحاولوا أن يستنبطوا صيغة للتعايش مع الوضع القائم استناداً إلى المبادئ الشرعية التي وضعها الأئمة المعصومون، والقواعد العامة في الشريعة، والاندماج في المجتمع السياسي، مع الاحتفاظ بالهوية الخاصة لخط الإمامة المعصومة في الحياة اليومية والعامة[٣٠]. من هنا تبرز أهمية الإشكالية التي برزت مع شغل الرضي والمرتضى وغيرهما مناصب في الدولة العباسية، حتى أن بعض العلماء شغل مناصب لدى دولة غير إسلامية، كنصير الدين الطوسي وابن طاوس، اللذين شغلا مناصب في دولة هولاكو المغولي[٣١]، ووصولاً إلى العهد الصفوي، حيث انخرط العلماء في الجهاز الإداري للدولة.

ومع هذا التوجه، وجد نوع من التوجه الفقهي لتبرير العمل مع السلطان ورافقه مصطلح «الولاية» التي تعارف العلماء على اعتبارها من الأشياء الخمسة التي بنى عليها الإسلام، وذلك تأسيساً على حديث للإمام محمد الباقر يرويه زرارة بن أعين عن الإمام الباقر مباشرة فيقول: «بني الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة والزكاة والحج والصوم والولاية. قال زرارة فقلت: وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل، لأنها مفتاحهن والوالي هو الدليل عليهن»[٣٢]. والولاية إما تكوينية أو تشريعية. وفي هذا السياق يقول المنتظري أن «أصل الولاية التكوينية بنحو الإجمال ثابتة لهم (النبي والأئمة المعصومون) بلا إشكال». ويضيف أن البحث يدور حول الولاية التشريعية التي هي ذات مراتب «فمرتبتها الكاملة ثابتة لله تعالى، ومرتبة منها ثابتة لبعض الأنبياء وللنبي الأكرم (ص) والأئمة (ع) وفي عصر الغيبة للفقيه العادل العالم بالحوادث وبمسائل زمانه البصير بها القوي على جلها.. ويعبر عن واجد هذه المرتبة بالإمام والوالي والأمير والسلطان ونحو ذلك»[٣٣]. وضمن هذا التوجه بدأ سحب صلاحيات الإمام المعصوم على الفقيه/ الإمام والحاكم، وهو ما سيعمل الفقهاء والحكام على الاستئثار به خلال الفترة التي تلت غيبة الإمام المهدي.

نظرة الفقهاء للسلطان والعمل لديه

اتّسم الموقف الفقهي الشيعي بالابتعاد عن السلطة القائمة وعدم مشاركة السلطان الذي اغتصب حق الإمام المعصوم. واعتبرت الغيبة نوعاً من التعبير الاحتجاجي على النظام السياسي القائم من جهة، وانقطاع إمكانية تحقق الدولة الشرعية (الإمامة) من جهة ثانية[٣٤]. وأسند هذا الموقف بالعديد من الأحاديث، منها حديث عن الإمام جعفر الصادق (ع) عن النبي محمد (ص) أنه قال: «الفقهاء أمناء الرسل ما لم يدخلوا في الدنيا. قيل يا رسول الله: وما دخولهم في الدنيا؟ قال: اتباع السلطان فإذا فعلوا ذلك فاحذروهم على دينكم»[٣٥]. وتختزن الذاكرة الشيعية الويلات التي قاستها الجماعة في عهد الأمويين والعباسيين، وبلغ ذلك حداً دفع بالعلماء إلى التحذير من مخالطة السلطان إلى درجة المقاطعة، وانعكس ذلك فقهياً في الابتعاد عن مجرد التفكير النظري التجريدي في السلطة، وأدى ذلك إلى انشطار الفقه الإمامي إلى «فقه نصي يتمحور حول يوتوبيا الإمامة الدينية/ المثال والحتمية التاريخية» حسب تعبير ابراهيم الذي يضيف أن الاتجاه الآخر هو «فقه عقلي واقعي يرتكز على مبدأ المصلحة، يتحول في مرحلة تالية إلى إطار تسويغي يجيز عبره الفقهاء تفكيك المفهوم الشيعي للنص الديني المثل في الأخبار الواردة حول فضل الانتظار والتحذير من الخروج»[٣٦]. و من الشطر الثاني اندفع جماعة أخذوا يتصدون للإجابة عن السؤال الكبير الذي فرض نفسه على فقهاء الشيعة، وهو ما حكم العمل مع السلطان؟[٣٧] يبدو أن هذا السؤال لم يكن جديداً، إنما المستجد هي الإجابات التي أخذ الفقهاء بإعطائها، كل حسب الظرف الذي كان يمر فيه. ففي حديث عمر بن

حنظلة حول المحاكمة لدى السلطان وقضاة دولة غير المعصوم دلالة على وجود هذه الإشكالية، والأمر الطبيعي كان الابتعاد عن حكم السلطة القائمة المغتصبة لحق الإمام المعصوم (الإمام جعفر الصادق) والموجود. أما وقد أصبح الأمر مختلفاً مع غياب الإمام، فاتجه الفقه السياسي الشيعي للتعايش مع الوضع القائم، تأسيساً على المبادئ الشرعية التي تبلورت منذ أيام الإمام الصادق، وصولاً إلى ما تم التعارف عليه باسم الأدلة الشرعية الأربعة، القرآن والسنة والإجماع ودليل العقل.

تدرج الموقف الفقهي الشيعي من جمع الروايات والأحادث وترتيبها حسب الموضوعات التي تحتويها، وأبرز التصانيف التي وضعت الكتب الأربعة وهي: **الكافي** لمحمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩/ ٩٤١)، **ومن لا يحضره الفقيه** لمحمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١/ ٩٩١) **وتهذيب الأحكام و الاستبصار فيما اختلف من الأخبار** لمحمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ـ ٤٦٠/ ٩٩٥ـ ١٠٦٧). هذه الكتب هي المراجع الأساسية عند الشيعة الإمامية في الحديث النبوي، وتعرف بـ «الأصول الأربعة»، وشكلت، حسب قول الفضلي «حلقة الوصل بين الدارس للحديث والباحث عنه والمؤلف عنه»(٣٨). وضعت هذه الكتب في الفترة التي تلت الغيبة الكبرى والتي تبلورت فيها أمور عدة على الصعيد الفقهي، كجمع الأحاديث وفهرسة أسماء وعناوين الكتب التي وضعت في عهد الأئمة، وتدوين أسماء الرواة وعرض تقييمهم في مجال الرواية (علم الرجال)، واستخلاص قواعد المنهج (القواعد الأصولية في نصوص الشريعة المقدسة ومن سيرة العقلاء)، وتحديد وتعريف مصادر الفقه، وتأليف المتون الفقهية لعمل المقلدين، والموسوعات الفقهية الاستدلالية، وإنشاء المدارس الفقهية ودور العلم لإعداد الفقهاء، ووضع النيابة العامة عن الإمام المهدي في إطارها المرجعي ومركزها الرئاسي[٣٩]. وأخذت في هذه الفترة تظهر بوادر الانخراط في الأعمال والمناصب الحكومية، وظهرت معها الأقوال التي تجيز العمل مع السلطان القائم. فهذا الشيخ المفيد (محمد بن النعمان بن عبد السلام البغدادي ٣٣٨ـ ٤١٣/ ٩٤٩ـ ١٠٢٢) يجيز للفقهاء تولي القضاء بالنيابة عن الإمام[٤٠]، وتابعه تلميذه الشريف المرتضى (علي بن حسين ٣٥٥ـ ٤٣٥/ ٩٦٥ـ ١٠٤٣) الذي كتب رسالة حملت عنوان **العمل مع السلطان** خلص فيها إلى ما نصه أن «الظالم إذا كان متغلباً على البلد، فلا بد لمن هو في بلاده وعلى الظاهر من جملة رعيته، من إظهار تعظيمه وتبجيله، والانقياد له على وجه فرض الطاعة»[٤١]. وتسلم هو نفسه مناصب حساسة في أجهزة الدولة العباسية، ويبرر ذلك بقوله «ولم يزل الصالحون والعلماء يتولون في أزمان مختلفة من قبل الظلمة»[٤٢]، ويرد رأيه هذا إلى قاعدة «لا رأي لمقهور»، ولم يقفل باب الخروج على السلطان في حال المكنة. ويتكرر هذا الموقف مع تلميذ آخر للمفيد هو الشيخ الطوسي (٣٨٥ـ ٤٦٠/ ٩٩٥ـ ١٠٦٧) المعروف بشيخ الطائفة. وفي هذه المواقف التي اتخذها

علماء الشيعة نوع من التقاطع مع مواقف علماء السنة القاضي بالخضوع للسلطان مهما كان «براً أم فاجراً» تحت مقولة «سلطان غشوم خير من فتنة تدوم»[٤٢]. ويبدو أن للبويهيين المتشيعين دوراً في اتخاذ مثل هذه المواقف. ويبدو ذلك من كلام لعلي بن طاوس (ت ٦٦٤/ ١٢٦٦) الذي أجاب أحد محاججيه الذي حاول إقناعه بتولي نقابة جميع الطالبيين في عهد الخليفة المستنصر، إذ قال: «فقال (المحاجج) إما أن تقول إن الرضي والمرتضى كانا ظالمين أو تعذرهما فتدخل في مثل ما دخلا فيه. فقلت أولئك كان زمانهم زمان بني بويه والملوك الشيعة وهم مشغولون بالخلفاء والخلفاء بهم مشغولون فتم للرضي (محمد بن الحسين) والمرتضى ما أرادوا من رضاء الله جل جلاله». ومع أن هذا الجواب كان نوعاً من التقية، إلا أنه يعكس نوعاً من التبرير الأيديولوجي. ومع ذلك فإن ابن طاوس يؤكد بأنه لم يعرف «عذراً صحيحاً لدخول المذكورين (الرضي والمرتضى) في تلك الأمور الدنيوية[٤٤]. ومع هذا الابتعاد عن العباسيين نجده يشغل منصباً لدى السلطان الكافر هولاكو[٤٥]. كما أن الخواجه نصير الدين الطوسي كان وزيراً لهذا الحاكم أيضاً[٤٦].

تولى علي بن موسى بن طاوس عام ٦٦١/١٢٦٣ ولاية نقابة الطالبيين لمدة ثلاثة أعوام وأحد عشر شهراً من قبل هولاكو، ثم تولاها من بعده ابنه الأكبر صفي الدين محمد الملقب بالمصطفى (ت ٦٨٠/ ١٢٨١ـ٢). ويبرر علي بن طاوس قبوله بالعمل في مناصب الدولة المغولية بأمور غيبيه وتأويلات لنصوص منسوبه للإمام علي بن أبي طالب والإمام جعفر الصادق[٤٧]، وسايره في ذلك سديد الدين يوسف الحلي والد العلامة[٤٨]. ومحور هذه التأويلات أن الله اختارهما لهذه المهمة، ومن خلال ذلك نجد تأويلاً للنصوص يناسب ويبرر الأعمال التي قام بها هذان العالمان، يقضي إلى تسخير العلماء للمخزون الغيبي لصياغة وعي تبريري يقدمه ابن طاوس.

ويزداد التقارب بين علماء الشيعة والحكام والسياسيين، إذ يقوم أحد العلماء الشيعة، هو الحسن بن يوسف الحلي المعروف بالعلامة الحلي (ت ٧٢٦/ ١٣٢٥ـ٦) بالمساهمة في تحويل الأيلخان أولجايتو المعروف بمحمد خدا بنده إلى التشيع، وهذا عمل سياسي واضح تم من خلاله اكتساب حاكم دولة قائمة إلى خط الإمامة الإثني عشرية. هذه المساهمة تشير إلى أن عقدة العمل لدى السلطان لم تعد تشكل عائقاً أمام علماء الشيعة الذين زادوا من انخراطهم في ميدان العمل مع السلطان غير المعصوم، متحصنين بالأحاديث والمرويات عن الأئمة، ويقدمون الحجج والمبررات لشرعنة خطواتهم. ويبدو أن مسألة العمل مع السلطان غير المعصوم أضحت من البديهيات لدى بعض الفقهاء الشيعة. من هنا نرى أن المسوغات الدينية لدى هؤلاء الفقهاء التقت مع الأهداف السياسية لحكام الدولة الأيلخانية. وترافقت هذه الخطوة مع نوع من السجال الديني بين العلامة الحلي وشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (٦٦١ـ

٧٢٨/ ١٢٦٣ـ ١٣٢٨) إذ صنف ابن تيميه كتابه **منهاج السنة النبوية** في نقض كلام الشيعة والقدرية، وذلك رداً على كتاب الحلي **منهاج الكرامة في معرفة الإمامة**(٤٩). ويبدو أن هذا السجال ارتدى نوعاً من الأهمية، نظراً لقيام دولة تتمذهب بمذهب الشيعة بعيداً عن سلطة الخلافة العباسية المقيمة في القاهرة، بحمى المماليك، وتندرج تالياً في إطار النظرة الشيعية القائلة باغتصاب السلطان القائم لحقوق الإمام المعصوم. وهذه النظرة تنطبق على المماليك والأيلخانيين على حد سواء. فكيف نظر الحلي لهذه المسألة؟ وكيف برر ذلك؟ يسمي ابراهيم هذا الوضع بـ «الإرباك» ويرد تفسير الحلي إلى «طريقة واحدة لا غير» وهي «أن الفقيه الشيعي في هذه المرحلة ينطلق في شراكته بالسلطة من مشروعية الشراكة لا من مشروعية السلطة ذاتها، والتي لا تتحقق إلا في حال حضور الإمام المعصوم»(٥٠). وفي كل الأحوال، فإن الواقع يعكس تقارباً بين الفقيه الشيعي والسلطان من جهة، وتقدماً في مجال البحث الفقهي السلطاني الذي وضعت أسسه في عهد المفيد وتلامذته من جهة ثانية.

وتتكرر المحاولة بين فقيه إمامي آخر، هو محمد بن مكي الجزيني العاملي الملقب بالشهيد الأول (٧٣٤ـ٧٨٦/ ١٣٣٣ـ ١٣٨٤) وأحد حكام الدويلات التي قامت على أنقاض الإمبراطورية الإيلخانية، هو السلطان علي بن المؤيد السربداري (ت٧٩٥/ ١٣٩٢ـ٣) الذي اتصل بمحمد بن مكي وحثه عبر مكاتبات عدة على القدوم إلى خراسان، عارضاً عليه تسلم منصب الإفتاء في الدولة السرابدارية. فلم يلبِ دعوته، بل أرسل له كتاب **اللمعة الدمشقية** مع رسول السلطان شمس الدين محمد الآوي(٥١). ويستدل أن «الشهيد الأول» يقول بنيابة الفقيه عن الإمام في صلاة الجمعة(٥٢)، والذي اعتبر بداية لتأسيس «نيابة الفقيه العامة». ويبرر ابراهيم رفض الشهيد الأول الذهاب إلى بلاد السربدارين ويحيله إلى «تصوف ا لدولة السربدارية والمناهضة بدورها للإجتهاد. وكان الشهيد من دعاة النيابة العامة للفقيه»(٥٣). ولكن مهما كانت الأسباب، فإن السؤال ما زال مرتسماً باحثاً عن جواب مقنع خارج مساحة الديني وحال دون ذهاب «الشهيد» ومغادرته جبل عامل الذي كانت تسيطر عليه أحوال سياسية واجتماعية خانقة أدت إلى مقتل الشيخ الجزيني نفسه.

تجدر الإشارة هنا إلى أن علماء الشيعة الإخباريين استمروا يشكلون عبر التاريخ خط الانتظار أو الحتمية التاريخية ـ كما يسميها البعض ـ المتمثل في ظهور الإمام المهدي، حيث يتحقق العدل وتُملأ «الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً»(٥٤). أما الأصوليون من العلماء، فاستمرت مقاربتهم للسلطة تراوح بين شرعية المشاركة دون السلطة (الحلي والإيلخانيون)، والطلب إلى الحكام بإمضاء أحكام الله حسب فتاوى نائب الإمام الفقيه الجامع لشرائط الفتوى (الجزيني والسربداريون). ويتصاعد الخط الأصولي، ويواصل طروحاته في زمن كثرت فيه الفتن والقلاقل وتبدل الدول وانتشار الطرق الصوفية في العديد

من البلاد الإسلامية، لا سيما في بلاد فارس والأناضول، واختلطت الأمور بعضها ببعض، وتداخلت تعاليم المذاهب إلى حد دفع الباحثين إلى استخدام تعبير جديد لوصف الحالة الاعتقادية الدينية السائدة، فكان تعبير «الإسلام الشعبي» الذي هو مزيج من التصوف والتشيع والتسنن. واغترف الحكام، كل حسب مصلحته السياسية وقدراته العسكرية. وتقاطعت الصوفية مع الشيعية في مفهوم المهدي وجيرته الأولى ومشايخها بالتحديد لمصلحتهم، إذ بشروا ـ نظراً للظروف السياسية والعسكرية المضطربة ـ بقرب ظهور الإمام المهدي، وحددوا اعتماداً على طرق غيبية وتأويلات (حساب الجمل وتأويل النصوص والأحاديث) أنهم من الممهدين لظهور المهدي. ومن آنس من نفسه القوة منهم ادعى أنه هو المهدي نفسه (المشعشع).

في هذا الجو المضطرب سياسياً، والدامي بالحروب، والقلق اجتماعياً، والذي صاحبه استمرار الجدال الفقهي بين الإخباريين والأصوليين الشيعة، انبثقت الدولة الصفوية التي ارتكزت على أسس صوفية جهادية تمازجت في مراحلها الصوفية المتأخرة مع التعاليم الشيعية، وتبنت أخيراً المذهب الإمامي الإثني عشري مذهباً رسمياً لها. ومع قيام هذه الدولة برزت إشكالية جديدة بين السياسي والديني، محورها الأساسي العمل مع السلطان.

الفقيه في العصر الصفوي

الصفويون، من الصوفية، عرفوا بهذا الاسم نسبة إلى الشيخ صفي الدين اسحق بن أمين الدين جبريل الأردبيلي (٦٥٠ـ٧٣٥/١٢٥٢ـ١٣٣٤) الذي كان أول المتصوفين في الأسرة، وتتلمذ على كبار المشايخ في عصره، أبرزهم الشيخ إبراهيم الجيلاني المعروف بالشيخ زاهد (٦١٥ـ٧٠٠/١٢١٨ـ١٣٠١) صاحب الطريقة الزاهدية. بعد وفاة الشيخ زاهد حل الشيخ صفي الدين مكانه في رئاسة الطريق، وأصبح صاحب طريقة صوفية / دعوة، واتخذ من أردبيل مركزاً له ولدعوته. تابع أبناؤه من بعده وعرفوا بتشيعهم. بعد نحو قرنين من الزمن منذ تولي صفي الدين الأردبيلي لمشيخة الطريقة الزاهدية عام ١٣٠١ وتأسيسه للحركة الصفوية، قام حفيده اسماعيل الأول (ت٩٣٠/ ١٥٢٤) عام ١٥٠١ باحتلال تبريز، حيث توج ملكاً على عرش الدولة الصفوية، واتخذ من تبريز عاصمة لدولته[٥٥].

شكلت الدولة الصفوية (١٥٠١ـ١٧٣٦) حالة متمايزة في العالم الإسلامي في القرن السادس عشر الميلادي، إذ توسطت جغرافياً بين العثمانيين والأوزبك والمماليك والتيموريين، وتمايزت مذهبياً عن هذه الدول مع ما تحمله من التمايز من الاستقلال والنأي عن شرعية الخليفة الموجود ـ والمتمثل في الخليفة العباسي المقيم في حمى المماليك ـ والبحث عن شرعية سياسية مستقلة.

أسس الصفويون الصوفيون دولة في مطلع القرن السادس عشر الميلادي، والعالم الإسلامي تتخبطه الصراعات الداخلية وتتهدده الهجمات الخارجية على امتداد المساحات التي وصلتها الدعوة الإسلامية، وأقام المسلمون حكماً فيها؛ من الأندلس غرباً إلى الهند شرقاً، مروراً بشمال إفريقيا والجزيرة العربية، مهد الدعوة الإسلامية وموطن أهل عصبيتها، وصولاً إلى بلاد الأوزبك شمالاً وجاوه في المحيط الهندي جنوباً. وعلى الرغم من التشرذم السياسي الظاهر، كانت السلطة الإسمية لـ «الخليفة» الذي استدعاه المماليك بعد الغزو المغولي في القرن الثالث عشر الميلادي ودخولهم بغداد، تؤمن الغطاء الشرعي للحكام والأمراء الذين كانوا يقيمون دولهم، سواء في مصر أو البلاد النائية عنها، وذلك من خلال «قرار التولية» الذي يصدره «الخليفة» والذي يؤكد من خلاله وضعاً قائماً ليس إلا.

شغلت الدولة الصفوية مركزاً مهماً في قلب الإمبراطوريات الإسلامية المذكورة التي كانت تعامل بعضها بعضاً على قدم المساواة في المجال الديبلوماسي. ويشير هودجسون في هذا السياق إلى «أنها ليست بعيدة عن مساواة بعضها في مجال القوة»[٥٦]. لكن الدولة الصفوية وجدت في مكان وسطي من ضمن خمس إمبراطوريات إسلامية، وليست ثلاثاً. وهذه الإمبراطوريات هي العثمانية والمملوكية والأوزبكية والمغولية/التيمورية في الهند، إلى الصفوية نفسها التي كانت علاقتها مع هذه الإمبراطوريات تراوح بين العداء أو المهادنة أو التحالف. ففي حين كانت المذاهب السنية القاسم المشترك بين الإمبراطوريات الأربع الأول، تمايزت الدولة الصفوية عنها باتخاذها المذهب الإمامي الإثني عشري مذهباً رسمياً لها. وعلى الرغم من المعطيات المذهبية، لم يكن هناك اتحاد بين الإمبراطوريات الأربع مقابل الإمبراطورية المختلفة مذهبياً عنهم، بل تبين الوقائع والأحداث عكس ذلك. فالعامل السياسي كان في كثير من الأحيان، بل في أغلبها، مقدماً على الديني الذي كان إلى حد ما وسيلة لرفع سقف الصراع السياسي/العسكري وممهداً أيديولوجياً له؛ هذا الصراع كان يباعد بين الدول ذات المذاهب المتقاربة أو الواحدة (المماليك/العثمانيون) ويقرب بين المتباعدين مذهبياً (التيموريون/الصفويون أو المماليك/الصفويون). وفي معظم الأحيان كان العامل الديني يخلق (الديماغوجية) المناسبة للظروف والعلاقات المستجدة بين هذه الإمبراطوريات؛ هذه العلاقات التي تداخلت فيها العوامل السياسية والدينية والجغرافية، وتشابكت معها المصالح الاقتصادية والاجتماعية لحكام وشعوب تلك البلاد[٥٧].

أقام الصفويون دولتهم في محيط تعتبر شرعية الحكم والحاكم فيه منبثقة من قدرة الحاكم السياسي على فرض الأمن والاستقرار داخل المنطقة التي يحكمها ويبسط سلطته وسيادته عليها من جهة، ويستطيع التصدي للطامعين ويدافع عن منطقة حكمه من جهة أخرى. ولمزيد من إضفاء الشرعية على الحكم القائم، يلجأ الحكام إلى استصدار «قرار

التولية» من «الخليفة». وحقق الصفويون معظم الشروط باستثناء قرار «الخليفة»، الذي لم يكن السعي إليه في مخطط الحكام الصفويين فحسب، بل أقاموا حكمهم بناء للتصورات الفقهية حسب المذهب الإمامي الإثني عشري الذي لم يكن سائداً في بلادهم ولم يعتنقه غالبية سكان الدولة الصفوية. وعمل الصفويون على تأكيد استقلالهم الفقهي، فأخذوا بتحويل غالبية السكان في بلادهم إلى المذهب الإمامي الذي أصبح المذهب الرسمي للدولة الصفوية الجديدة. ولنشر قواعد وأصول هذا المذهب، كان عليهم الاستعانة بعلماء المذهب الذين يعيشون في المناطق التي يسود فيها هذا المذهب الإسلامي، لا سيما في العراق (النجف، كربلاء و...) ولبنان (جبل عامل والبقاع) والبحرين. وانطلق الصفويون في دعوتهم الصوفية من مبادئ الشريعة الإسلامية التي شكلت الأساس لمعظم الحركات التصوفية الإسلامية. وترقت هذه الدعوة وتطورت إلى حركة سياسية جهادية أفلحت في إقامة دولتها في مطلع القرن السادس عشر. هذا المنشأ الذي انبثقت منه هذه الدعوة جعلت للفقيه/العالم دوراً مهماً، جسّده شيخ الطريقة الذي كان في أعلى المراتب (المرشد الكامل). هذه الدولة التي أعلنت المذهب الإمامي الإثني عشري مذهباً رسمياً لها في وسط إسلامي سني غالب في بلاد فارس في تلك المرحلة، كانت الحاجة ماسة لديها للعمل على تحويل السكان إلى المذهب الرسمي الإجباري للدولة. لذا، تم تفعيل دور «الصدر» أو «صدر الصدور» الذي كان من مهماته فرض الوحدة الدينية وتحقيق الانسجام الديني داخل الدولة، وهي المهمة عينها التي كانت منوطة بصاحب هذا المنصب في العهود السابقة، منذ عهد الإيلخانيين والتيموريين والآق قيونلو والقره قيونلو. هذا الدور المتنامي للصدر أخذ يطغى أو يحجب صاحب مركز صوفي هو «خليفة الخلفاء» الذي كان دوره مهماً في الاتصال بين «المرشد الكامل» والاتباع عبر شبكة «الخلفاء» و«البيرا». وحملت الحركة الصفوية في طياتها، كغيرها من الحركات الصوفية، آثار الغلو التي تقربها من الهرطقة في بعض الأحيان. ولما كان المخزون الثقافي لاتباع الطريقة (القزلباش) محدوداً جداً ومشبعاً بتراث «الإسلام الشعبي»، فإن القزلباش لم يكن بوسعهم تحويل الغالبية العظمى من الناس في بلاد فارس ذات التراث/التقليد السني إلى التراث/التقليد الشيعي. ولم يكن بمقدور «صدور الصدور» في العاصمة و «الصدور» في الأقالم تغطية كل المساحة البشرية في تلك البلاد. لذلك أنيطت هذه المهمة بعلماء الإمامية الإثني عشرية، الفئة الأكثر قدرة، إن لم تكن الوحيدة القادرة على القيام بمثل هذا العمل، نتيجة لتمرسها الطويل في هذا المضمار. ومثل هؤلاء العلماء كان يندر وجودهم في بلاد فارس، فاتجه الشاه نحو الاستعانة بعلماء الحوزات العلمية القائمة في الحواضر الشيعية، كالنجف وكربلاء وجبل عامل والبحرين[٥٨]. ومما ساعد على التسريع في نشر مبادئ التشيع الإمامي وابتعاد الصفويين عن الغلو، الأحداث العسكرية التي أدت إلى نهاية أسطورة المرشد الكامل/الباديشاه المعصوم، والذي لا يقهر، وذلك بعد هزيمتهم أمام العثمانيين في جالديران عام ١٥١٤[٥٩].

وإذا حاولنا ترتيب المناصب الدينية في الدولة الصفوية، يكون «صدر الصدور» على رأس المؤسسة في بداية عهد الدولة الصفوية ومركزه العاصمة، وشغل هذا المنصب أكثر من واحد دفعة واحدة، وكان يسمى أحدهما «صدراً بالمشاركة». أما الصدر الذي لا يشاركه أحد، فكان يعرف بـ «الصَدر الأوحد» (بي مشاركه)، يعاونه الصدور في الأقاليم، وتمتد شبكة المساعدين لتشمل القضاة وشيوخ الإسلام والمجتهدين وأئمة الجمعة والمساجد. وفي فترة تأسيس الدولة الصفوية في عهد الشاه إسماعيل الأول وابنه طهماسب، تتداخل الصلاحيات بين الصدور والقضاة وشيوخ الإسلام لدرجة يصعب معها وضع ترتيب نهائي، وفق المهمات التي يقوم بها كل منهم. فمع أن منصب القاضي وجد منذ وجود المجتمع الإسلامي، ووضعت الشروط التي يجب توافرها في متولي هذا المركز، كالبلوغ والعقل والأعلمية وغيرها، واعتبر دوره أساسياً موازياً للأمير أو ولي الأمر. ومع ذلك، فإن الصدر كان متقدماً عليه في تركيبة الدولة الصفوية. وكذلك، كان منصب «شيخ الإسلام» الذي كان لقب مفتي اسطنبول في الدولة العثمانية والذي يوازي منصب «صدر الصدور»،موجوداً في الدولة الصفوية وصاحبه أقل شأناً من «صدر الصدور». ومع ذلك، فإن «شيخ الإسلام» المحقق الكركي يشكل حالة استثنائية، إذ كان المرجعية الكبرى في عهد الشاه طهماسب. فيتدخل لنفي الصدر الأمير نعمة الله الحلي إلى بغداد، ويساهم في عزل الصدر الأمير غياث الدين منصور الدشتكي، ويبارك تعيين المير معز الدين محمود الأصفهاني في منصب الدارة[٦٠]؛ هذا التداخل في الصلاحيات يحمل «ثابتة معينة» تتمثل في التعيين في هذه المناصب، والذي كان يتم بموافقة الشاه «السلطة السياسية»، وذلك في إشارة واضحة لتبعية الديني للسياسي.

وعلى هامش الاستعانة بالعلماء من خارج بلاد فارس، يمكن أن نسجل مع وجيه كوثراني الوضعيتين التاليتين:

- «النقص الكبير في الثقافة الفقهية، وسيادة الفكر الصوفي والتعبير الشعري فيها، وبالتالي النقص في إعداد الفقهاء الإيرانيين الذين يحتاج إليهم جهاز الدعوة في الدولة الصفوية؛

- عجز الطريقة الصفوية أن تتحول إلى دولة دون الاستعانة بالفقهاء[٦١].

هذه الثغرة على صعيد الدعوة/ الدولة، لا بد وأن تترك تأثيراً ما ودوراً للفقيه/ العالم الذي تقلب في المناصب الدينية المهمة: صدر، شيخ الإسلام، قاضي، خاتم المجتهدين... هذا الدور الاستثنائي للعلماء يحاكي حالة استثنائية سابقة أشار إليها خالد زيادة في مصر في مطلع عهد الأيوبيين، وذلك عندما حول صلاح الدين الأيوبي الناس من التشيع الاسماعيلي الفاطمي إلى التسنن[٦٢]. لكن الفارق واضح في دور العالم في كلا الحالتين. فدور العالم الشيعي أكثر أهمية وتأثيراً من مثيله العالم السني. فالأول ينظر للسلطان كغاصب لحق الإمام المعصوم،

ويعتبر نفسه نائب هذا الإمام، ولا يبرر هذه السلطة إلا إذا منح «نائب الإمام» ثقته للسلطان القائم. أما العالم السني، فلم يكن محكوماً بهذه النظرة، بل كان يعمل لدى سلطان أو أمير عرفت إمارته بـ «إمارة الاستيلاء» أو «إمارة التفويض» وينال شرعية حكمه من الخليفة الموجود/القائم. وضمن هذه النظرة، أخذ التجاذب منحى جديداً في العلاقة بين السلطان والفقيه، لم يكن حاداً في مطلع عهد الصفويين، نظراً لتداخل الأمور الدينية والسياسية وتشابكها من جهة، وجمع الشاه للسلطتين الدينية والزمنية معاً من جهة ثانية، وذلك لكونه شيخ الطريقة الذي يحيطه اتباعه بالهالة والقدسية (كاريزما). يضاف إلى ذلك عدم مخاطرة العلماء على ما يبدو، في القيام بمواجهة مكشوفة مع الشاه وحكمه الذي اتخذ من المذهب الإمامي مذهباً رسمياً للدولة من جهة، وتحيز لجانب العلماء العرب خصوصاً، من جهة ثانية، لا سيما العامليون منهم[٦٣] الذين كانوا مضطهدين في كنف الدولة العثمانية، خاصة بعد مقتل زين الدين بن علي الجبعي المعروف بالشهيد الثاني، وشغلوا مناصب دينية مهمة، نذكر منهم حسين بن عبد الصمد والد بهاء الدين العاملي الذي تسلم مشيخة الإسلام في قزوين في أواخر ذي القعدة عام ٩٦٨/آب ١٥٦١، وبقي فيها لمدة سبع سنين، وفي هراة ثمان سنين أيضاً[٦٤]، وابنه بهاء الدين محمد العاملي الذي كان شيخاً للإسلام في هراة. وفي مقدم العلماء العامليين كان المحقق الكركي الذي شكّل حالة مميزة في العلاقة والتعاطي بين الشاه والفقيه.

ومع أن تبلور نظرية الولاية المطلقة (العامة) للفقيه جاءت متأخرة، وتحديداً على يد محمد النراقي الذي يعتبر المؤسس الأول لنظرية ولاية الفقيه المطلقة[٦٦]، فإن إرهاصاتها الأولى تعود لمحمد بن مكي العاملي (الشهيد الأول) وتابعه العلماء الشيعة، ومنهم زين الدين بن علي الجبعي (الشهيد الثاني) ومعاصره علي بن عبد العالي الكركي (المحقق). وضمن سياق المساهمات العاملية وأثرها في الدولة الصفوية، نذكر كلاماً لمرتضى المطهري في حقهم، إذ يقول: «إن فقهاء جبل عامل كان لهم دور مهم في الخطوط العامة للدولة الصفوية الشيعية. فالصفويون - كما نعلم - كانوا صوفية، فلو لم يكن يعتدل خط الصفوية الصوفي الدروشي بسيرة فقهية عميقة من قبل فقهاء جبل عامل، ولو لم تتأسس على أيديهم حوزة فقهية عميقة في إيران، لكان خط الصفوية ينتهي إلى ما انتهى إليه العلويون في الشام أو تركيا. وكان لهذا العامل أثر كبير في صيانة السيرة العامة للدولة والأمة الإيرانية من تلك التحريفات في الصوفية، وتعديل نفس العرفان والتصوف الشيعي. ومن هنا نقول إن لفقهاء جبل عامل من قبيل المحقق الكركي والشيخ البهائي والآخرين بتأسيسهم الحوزة الفقهية في أصفهان، حقاً كبيراً على ذمة هذه الأمة»[٦٧]. ومن هنا يرتسم دور الفقيه في المساعدة على تحويل الحركة الصوفية الصفوية إلى دولة تكتسب شرعيتها وشرعية مؤسساتها باعتمادها وارتكازها إلى مبادئ شرعية مستمدة من الشريعة الإسلامية التي يستنبط العلماء/الفقهاء قوانينها.

المصادر

(١) الشهرستاني: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (٤٧٩ ـ ٥٤٨/ ١٠٨٦ ـ ١١٥٤)، **الملل والنحل**، تحقيق محمد سيد كيلاني (بيروت: دار صعب، د.ط ـ ١٩٨٦) جزءان ج ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢) زين الدين بن علي الجبعي (الشهيد الثاني)، **منية المريد في آداب المفيد والمستفيد** (بيروت: دار الكتاب الإسلامي ودار المرتضى، د.ط ـ د.ت.) ص ١٤١، والمظفر، محمد رضا، **عقائد الإمامية** ص ٥٦، والأمين، محسن، **خطط جبل عامل** (بيروت: الدار العالمية، ط ١. ١٩٧٣) ص ١٢٨.

(٣) الخوئي، أبو القاسم، **المسائل المنتخبة** (بيروت: دار الأندلس ط ٨ ـ ١٩٧١) ص ٣ والخميني، روح الله الموسوي، **تحرير الوسيلة** (بيروت: دار التعارف ـ ط ٣ ـ ١٩٨١) جزءان ج ١/ ٥ والآراكي، محمد علي، **زبدة الأحكام** (بيروت: دار الوسيلة، ط ١ ـ ١٩٩٤) ص٥.

(٤) غليون، برهان، **نقد السياسة، الدولة والدين** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، ط ١ ـ ١٩٩٢) ص ٥٦.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) السيد، رضوان، مقدمة كتاب **قوانين الوزارة وسياسة الملك** للماوردي (بيروت: دار الطليعة ط ١ ـ ١٩٧٩) ص ٩ و ١١.

(٧) شلق، الفضل، «الفقيه والدولة الإسلامية» دراسة في كتب الأحكام السلطانية. **الاجتهاد** ع ٤، صيف ١٩٨٩ ص ٢٩.

(٨) الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تعليق خالد عبد اللطيف السبع العلمي (بيروت: دار الكتاب العربي ـ ط ٢ ـ ١٩٩٤) ص ٢٩ ووردت عند الأشعري بالمعنى نفسه في **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تصحيح هلموت ريتز (فيسبادن: فرانز شتاينر ـ ط ٢ ـ ١٩٩٣) ص ٤٥٨.

(٩) الماوردي، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٠) الماوردي، المصدر السابق، ص ٣١.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢.

(١٢) Lambton, A.K.S: ***Khalifa***, Ei, NE., Part IV, 1978, pp.948 - 949.

(١٣) الفراء، أبو يعلي محمد بن الحسين الحنبلي، **الأحكام السلطانية** (بيروت: دار الكتب العلمية. د.ط.. ٢٠٠٠)، ص ٢٠.

(١٤) القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة** ج ١/ ٣١.

(١٥) السيد، رضوان، **مقدمة قوانين الوزارة وسياسة الملك** للماوردي، ص ٤٢ ـ ٤٤.

(١٦) السيد، المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٣. وكوثراني، **الفقيه والسلطان**، ص ١٢ ـ ١٣.

(١٧) ابراهيم، **الفقيه والدولة**، ص ٧٩ ـ ٨١ و ١١٩.

(١٨) الكليني، محمد بن يعقوب، **الأصول من الكافي**، ج ١/ ٢٠٠ و ٢٠٢.

(١٩) الخميني، روح الله الموسوي. **تحرير الوسيلة** (النجف: مطبعة الآداب، ط ٢ ـ ١٣٩٠/ ١٩٧٠)* ٢ج. ج ١/ ٥ ـ ٦.

(٢٠) شمس الدين، محمد مهدي، **نظام الحكم والإدارة في الإسلام** (بيروت: المؤسسة الجامعية والمؤسسة الدولية، ط ٢ ـ ١٩٩١) ص ١٣٦.

(٢١) الشهرستاني، المصدر السابق ج ١/ ٢٤ و ٢٩.

(٢٢) ذكرها العديد من العلماء منهم أبو القاسم، **منهاج الصالحين** (قم: مدينة العلم. ط ٢٨ ـ

١٤١٠/ ١٩٩٠) ٢جج١/ ٥ ـ ٦. وبهجت، محمد تقي، **توضيح المسائل** (قم: انتشارات شفق. ط٢
ـ د.ت) ص ٨. والروحاني، محمد صادق، **منهاج الصالحين** (قم: مدينة العلم. ط ٢٨ ـ
١٤١٠/ ١٩٩٠) ٢ج. ج١/ ٧ـ٨.
(٢٢) الكركي، علي بن عبد العالي، **رسائل المحقق الكركي**، تحقيق محمد حسون ومحمود المرعشي (قم: مكتبة المرعشي/ مطبعة الخيام، ط ١ـ ١٩٨٨) ٣ج. ج١/ ١٣.
(*) **سورة النساء ـ الآية ٦٠.**
(٢٤) الكليني، المصدر السابق، ج ١/ ٦٧.
(٢٥) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص ٥١ ـ ٥٢.
(٢٦) شمس الدين، المصدر السابق، ص ٣٤٨ و ٣٥٣ و ٣٥٥.
(٢٧) الحسين، **أصل الشيعة وأصولها**، ص ٥٨ ـ ٥٩.
(٢٨) Nasr, S.H: ***Ithna Ashryyia***, EI, NE, part IV, 1978, p.278.
(٢٩) شمس الدين، المصدر السابق، ص ٢١١.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.
(٣١) ابراهيم، المصدر السابق، ص ٩٤ و ٩٨و ١٠٠ و ١١٧.
(٣٢) الكليني، المصدر السابق ج ٢/ ١٨. ويضيف «أما لو أن رجلاً قام ليله وصام نهاره وتصدق بجميع ماله وحج جميع دهره ولم يعرف ولاية ولي الله فيواليه ويكون جميع أعماله بدلالته إليه، ما كان له على الله جل وعز حق في ثوابه ولا كان من أهل الإيمان» ج٢/ ١٩.
(٣٣) المنتظري، المصدر السابق، ج ١/ ٧٤ و ٧٦ ـ ٧٧. وجوادي، عبد الله جوادي آملي، **ولاية الفقيه والقيادة في الإسلام** (بيروت: دار الهادي، ط ١ ـ١٩٩٣) ص ١٩. ويضيف المنتظري أن مرتبة منها ثابتة للأب والجد بالنسبة إلى الصغير والمجنون والبنت الباكر ولعدول المؤمنين أيضاً في بعض الموارد. ولعله يوجد مرتبة منها للوالدين مطلقاً بنحو تحسن عقلاً وشرعاً. ومرتبة منها ثابتة لكل مؤمن ومؤمنة كما قال الله عز وجل: «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر» (سورة التوبة ـ الآية ٧١).
(٣٤) ابراهيم، المصدر السابق، ص ٤٨.
(٣٥) الكليني، المصدر نفسه، ج ١/ ٤٦.
(٣٦) ابراهيم، المصدر السابق، ص ٥٠.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٥٩.
(٣٨) الفضلي، عبد الهادي، **تاريخ التشريع الإسلامي**، ص ٢٩٥.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.
(٤٠) ابراهيم ، المصدر السابق، ص ٦٢.
(٤١) السيد، رضوان، **الأمة والجماعة والسلطة: دراسات في الفكر السياسي العربي الإسلامي** (بيروت: دار إقرأ ـ ط ١ ـ ١٩٨٤) ص ٢٥٤.
(٤٢) المصدر نفسه، المكان نفسه.
(٤٣) ابن عبد ربه، **العقد الفريد** ج ١/ ٩.
(٤٤) ابن طاوس، علي بن موسى بن جعفر، **كشف المحجة لثمرة المهجة**، (بيروت: دار المرتضى ـ ط ١ ـ ١٩٩١) ص ١٤٤.

(٤٥) الخوانساري، **روضات الجنات**، ج٤/٣٢٨.
(٤٦) الأصبهاني، **رياض العلماء**، ج٥/ ١٦٠.
(٤٧) ابن طاوس، علي بن موسى، **إقبال الأعمال** (طهران: دار الكتب الإسلامية. ط ٢ـ ١٩٧٠) حيث يذكر الحديث المنسوب للإمام جعفر الصادق الذي «يتضمن وجود الرجل من أهل بيت النبوة بعد زوال ملك بني العباس» فلم يتردد ابن طاوس ـ وهو من السادة العلويين ـ كثيراً فيتبعه بقوله «يحتمل أن يكون الإشارة إلينا والإنعام علينا». ص ٥٩٩.
(٤٨) القمي، عباس، **سفينة البحار** (النجف: المطبعة العلمية، د.ط.ـ ١٩٣٦). حيث يذكر حديثاً عن الإمام علي بن أبي طالب منه: «الويل والعويل لأهل الزوراء من سطوات الترك، وهم قوم صغار الحدق، وجوههم كالمجان المطوقة لباسهم الحديد، جرد مرد، يقدمهم ملك يأتي من حيث بدا ملكهم جهوري الصوت قوي الصولة، عالي الهمة لا يمر بمدينة إلا فتحها، ولا ترتفع عليه راية إلا نكسها، الويل الويل لمن ناراه فلا يزال كذلك حتى يظفر» واعتبر المغول هم المقصودين في هذا الحديث. ص ٥٦٨.
(٤٩) كوثراني، **الفقيه والسلطان**، ص ٣٥.
(٥٠) ابراهيم، المصدر السابق، ص ١١٧.
(٥١) الأصبهاني، **رياض العلماء**، ج٥/ ١٩٠.
(٥٢) زين الدين بن أحمد (الشهيد الثاني)، **الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية**، تقديم محمد مهدي الأصفي (بيروت: دار التعارف، د.ط.ـ د.ت). ١٠ج ج١/ ٤٠٦.
(٥٣) ابراهيم، **الفقيه والدولة**، ص ١١٩.
(٥٤) الطوسي، محمد بن الحسن (شيخ الطائفة)، **كتاب الغيبة**، تقديم آغابزرك الطهرانني (طهران: مكتبة نينوى الحديثة ـ د.ط ـ د.ت) ص ٢٠٤ و ٢٦١.
(٥٥) درويش، علي، **السياسة والدين في مرحلة تأسيس الدولة الصفوية** أطروحة دكتوراه غير منشورة (بيروت: الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٠) ص: ٩١ـ١٣٥.
(٥٦) Hodgson, Marshall, *The Venture of islam: the Gunpowder Empires and Modern Times* (Chicagol, London: University of Chicago Press, 1974) 3 Volumes. vol. 3/47.
(٥٧) درويش: «الدولة الصفوية وجوارها» في السياسة والدين، الأطروحة المذكورة، ص ١٤٤ـ ٢٠٢.
(٥٨) De Brujin, ***Religion, op. cit, pp. 49 - 50. And Hourani***, From Jabal Amel to Persia", op. cit., pp. 136 - 137.
(٥٩) Savory, ***The Safavid State and Polity***, p.200.
(٦٠) بارسادوست، **شاه تهماسب أول**، ص ٦٢٣.
(٦١) كوثراني، المصدر السابق ص ١٤٢.
(٦٢) زيادة، خالد، **كاتب السلطان**، ص ٣٤.
(٦٣) نذكر هنا موقف الشاه طهماسب الذي أخذ جانب المحقق الكركي أثناء مناظرة بينه وبين الصدر غياث الدين الدشتكي في حضرة الشاه. تذكرة شاه طهماسب، ص ١٤.
(٦٤) الأصبهاني، المصدر السابق، ج٢/ ١٢٠.
(٦٥) المصدر نفسه، ج ٥/ ٩٠.
(٦٦) المنتظري، المصدر السابق، ج ١/ ٨٩.
(٦٧) المطهري، مرتضى، **الإسلام وإيران، ترجمة محمد هادي اليوسفي** (بيروت: دار التعارف ودار التبليغ الإسلامي، د.ط.ـ د.ت) ص ٣٤٥.

د. علي رشيدي*

التنمية الصناعية في إيران

اعتمدت سياسات التنمية الصناعية في إيران، طيلة نصف قرن قبل الثورة الإسلامية، على إنتاج السلع الاستهلاكية أو تجميعها محلياً. ولهذه الغاية كان يتم استيراد المصانع وإنشاء «الفبارك» المختلفة المخصصة لإنتاج سلع بديلة من البضائع المستوردة، وذلك من أجل سد الحاجات المتزايدة لسكان البلاد الذين ارتفع عددهم من ١١,٥ مليون نسمة عام ١٩٣٢ إلى ٣٥,٥ مليون نسمة عام ١٩٧٩. بعبارة أخرى، كانت التوجهات الاقتصادية تولي الأولوية للسياسات الاستثمارية لخفض الاستيراد وتقليص درجة التبعية للخارج.

حظي الإنتاج المحلي للأقمشة والسكر وعلب الكبريت والصابون والزيوت النباتية والشاي بالأولوية في المرحلة الأولى من التنمية الصناعية بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٩. وكانت هذه المنتوجات تشكل ما نسبته ٩٠ في المئة من قيمة البضائع والسلع المستوردة من الخارج في القرن التاسع عشر. ثم أضيفت سلع أخرى إلى هذه القائمة، من بينها الإسمنت والزجاج والطابوق والجلود والأواني الزجاجية ومطاحن الحبوب وتجفيف الشاي والمواد الكحولية والمنتجات الورقية. وقد تم إنشاء نحو ١٧٨ مصنعاً في إيران بين عامي ١٩٢١ و ١٩٤٦. وعليه ازداد عدد الأيدي العاملة في الحقل الصناعي من ٢٥٠٠ إلى ٤٠ ألف عامل. كما ارتفعت الحصة الثابتة لتشكيل رؤوس الأموال المحلية من ٨,٩ في المئة إلى ١٥,٢ في المئة من السلع المستوردة عام ١٩٢١. وزادت هذه النسبة بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٩ من ٢٩ في المئة إلى ٥١ في المئة من قيمة الاستثمارات في إنتاج السلع البديلة.

في العقد الثاني من القرن العشرين كانت معظم المصانع الجديدة تعود ملكيتها للدولة. وتم تخصيص ٢٠ في المئة من الموازنة في الاستثمار في الجانب الصناعي، وشمل إنشاء ٨ مصانع للسكر كانت تسد ٢٠ في المئة من حاجة الاستهلاك المحلي عام ١٩٢٦. وفي عام ١٩٤٥ ازداد إنتاج السكر ليغطي ٣٠ في المئة من الاستهلاك المحلي. وقد أوجد ذلك ٤٥٠٠

(*) كاتب وباحث في الاقتصاد.

فرصة عمل جديدة للأيدي العاملة.

هذا وقد اضطلعت صناعات الإسمنت المحلية بدور حيوي في مد شبكة سكة الحديد العامة في البلاد. وفي عام ١٩٣٥ كان الإسمنت يشكّل ٤ في المئة من مجموع قيمة الواردات من الخارج. ثم أقدمت إيران على شراء معلمين للإسمنت بشكل كامل من الدانمارك بكلفة ٣٠ مليون ريال، وبطاقة إنتاجية تصل إلى مئة طن يومياً. وبلغت الطاقة الإنتاجية لكل معمل من هذين المعملين نحو ٤٠ ألف طن سنوياً. كذلك ساهم إنشاء ١٢ معملاً للغزل والنسيج و ١٠٠ معمل لحلج الأقطان (٥٠ في المئة منها للقطاع الخاص) في خفض استيراد المنسوجات بنسبة ٥٠ في المئة. وأوجدت هذه المعامل نحو ١٤ ألف فرصة عمل جديدة في البلاد. إذ كان يعمل في ثلاثة من هذه المعامل ما يزيد عن ستة آلاف عامل. وقد أشارت إحصاءات وزارة العمل عام ١٩٤٧ إلى اشتغال نحو ٦٠ في المئة من الأيدي العاملة في معامل النسيج، و ٩ في المئة في مصانع السكر (سكر مكعبات)، و ٨ في المئة في مصانع علب الكبريت. وكانت الطاقة المحرّكة التي تدير المصانع آنذاك، يُستهلك منها نحو ٧٠ في المئة في صناعات النسيج، ونحو ١٥ في المئة في الصناعات السكّرية. وكان من بين ٥٩ مصنعاً من المصانع الكبرى في البلاد، ينشط ٣٤ منها في الصناعات النسيجية، و ٨ في المواد الغذائية (٧ منها للسكر). وكانت الصناعات الكبرى متمركزة في طهران، في حين كانت الصناعات الحديثة موزعة بين طهران وأصفهان وآذربيجان ومازندران وكيلان. وقد بقيت محافظات كرمان وسيستان وبلوشستان وكردستان محرومة من النشاط الصناعي. على أن عاملين مؤثرين اضطلعا بدور حاسم في إيجاد الفعاليات الصناعية في المحافظات، هما اقتراب تلك المحافظات من المواد الأولية الضرورية لتلك الصناعة، وقرب المركز الصناعي من الطرق وخطوط سكك الحديد الحديثة الإنشاء. وقد حظيت طهران ومازندران بهاتين الميزتين.

في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٤١ تم إنشاء نحو ٩٢ من المعامل والمصانع والوحدات الإنتاجية الكبيرة في البلاد. وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٤١ تم استيراد ما يزيد عن ١٧ ألف طن من المكائن والمعدات بقيمة ١٥٧,٤ مليون ريال. كما تم في الفترة بين عامي ١٩٣٤ و ١٩٣٩ استثمار نحو ٢,٤٧٠ مليون ريال (ما يعادل ٧٧ مليون دولار) في مشروع مد سكك الحديد في البلاد (الجدولان ١و٢).

المرحلة الثانية من التنمية الصناعية في إيران بدأت منذ عام ١٩٥٨، إذا أدى تراكم أرصدة العملة الصعبة الناجمة من مبيعات النفط ـ بعد التوقيع على عقد مع مجموعة من الشركات النفطية (كنسورتيوم) عام ١٩٥٥، إلى تحسن قيمة الريال الإيراني. وتركز الاهتمام في هذه المرحلة على إنتاج الأدوات المنزلية الاستهلاكية، الضرورية والثقيلة نسبياً، كالثلاجات والمبردات والراديوات والتلفزيونات والأبواب والشبابيك والسيارات، وكذلك الاهتمام برفع الطاقة الإنتاجية للمعامل المنتجة للمواد الصناعية الأولية، كالإسمنت. كما تم في هذه المرحلة تشجيع إنتاج السلع الصناعية الاستهلاكية، كمسحوق الغسيل والأحذية الصناعية والمنتجات

الغذائية المعلبة والمغلفة، إضافة إلى المنتجات السابقة. وتمثلت النقطة المهمة الأخرى في التنمية الصناعية في هذه المرحلة في مشاركة المستثمرين من القطاع الخاص الأجنبي في المشاريع الصناعية. ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٨، تم استثمار نحو ٧٨ مليون دولار من رؤوس الأموال الأجنبية بالمشاركة مع المستثمرين الإيرانيين في الحقول الصناعية والمعدنية. ويشير الجدول الرقم (٣) إلى توزيع الاستثمارات الأجنبية طبقاً للأقسام الإنتاجية الصناعية في هذه المرحلة. وتشير المعلومات المتوافرة من خلال إئتمانات المستثمرين بأن ٥٤ في المئة من الإستثمارات كانت من الولايات المتحدة الأميركية، و ٨ في المئة من ألمانيا، و٧ في المئة من بريطانيا، و ٦ في المئة من فرنسا وهولندا وبلجيكا، و ٥ في المئة من سويسرا، والباقي من بلدان أخرى.

إلى ذلك إزداد حجم وقيمة المكائن والمعدات المستوردة بصورة كبيرة بعد عام ١٩٥٦. كما تواصل نمو إنتاج معظم البضائع والمنتوجات المحلية، كالمقوى والزيوت النباتية، بوتيرة متصاعدة. وارتفع عدد الوحدات الصناعية الكبيرة والصغيرة من ٤٥ ألف وحدة عام ١٩٥٧، إلى ما يزيد عن ٧٠ ألف وحدة عام ١٩٦٠. وفي الفترة نفسها تضاعف استهلاك الوقود الصناعي، وازداد عدد الأيدي العاملة نحو ٢٠ في المئة. واستوعب حقلا النسيج والمواد الغذائية نحو ٧٠ في المئة من الأيدي العاملة عام ١٩٥٦. وشكّلت أرباح هذ القطاعين نحو ٦٠ في المئة من مجموع أرباح القطاع الصناعي في البلاد عام ١٩٥٩.

كما شهدت هذه المرحلة تعدداً في أنواع البضائع والمنتجات الصناعية. وعام ١٩٦٠ ارتفع عدد هذه المنتجات من ٣٠٠ إلى ٤٥٠ منتوجاً تقريباً. وقد أنشئت معظم المعامل والمصانع الجديدة في طهران التي احتضنت لوحدها نحو ٣٠ في المئة من المنشآت والمراكز الصناعية الحديثة. ويشير الجدول الرقم (٤) إلى الزيادة الملحوظة في إنتاج البضائع الاستهلاكية الضرورية، والإسمنت بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٦١.

في هذا السياق ازدادت حصة أرباح الحقل الصناعي من الناتج القومي من ٨,٥ في المئة عام ١٩٥٩ إلى ١٥,٤ في المئة عام ١٩٦٨، طبقاً لبيانات وزارة الاقتصاد الإيرانية. وبلغ معدل الأرباح السنوية للقطاع الصناعي في هذه الفترة نحو ١.٥ في المئة. ووصل المعدل السنوي لعدد التصاريح الممنوحة لإنشاء المعامل والمصانع في البلاد إلى نحو ٤٠٠ تصريح. كما ارتفع عدد العاملين في القطاع الصناعي بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦ من ٨١٥,٧ ألف عامل إلى مليون و ٢٦٧,٦ ألف عامل. كما ازداد عدد النساء العاملات في الفترة نفسها من ٢٧٨ ألف عاملة إلى ٥٠٩ ألف عاملة، أي بزيادة مقدارها ٤٠ في المئة.

وشهد عقد الستينات من القرن العشرين تزايد أصناف معظم المنتجات والبضائع الصناعية الغذائية التي زادت أصنافها بنسبة ٣٨ في المئة. وفي قطاع النسيج زاد التنوع بنسبة ٣٣ في المئة. وشكّل إنتاج المنتجات الملحقة في ٢٠٠ معمل من المعامل الرئيسية نحو ٦٠ في المئة من مجموع الإنتاج في هذا القطاع. وكان ذلك يشير إلى ظهور نوع من التركيز

العمودي في المعامل إثر انعدام إمكانات توفير الحاجات الثانوية والتكميلية.

على أن النقطة الأهم في ما يتعلق بالتنمية الصناعية في هذه المرحلة تتمثل في ملكية القطاع الخاص لكل الصناعات الجديدة. ففي هذه المرحلة انتهجت الدولة سياسة الضمان المالي للمشاريع الصناعية الكبرى، وأقرّت إجراءات دعم توجيهي ومنح المساعدات في النفقات. وكان أساس السياسات المتبعة في الاستثمارات يعتمد كالسابق على إنتاج البضائع البديلة من البضائع المستوردة. وحتى عام ١٩٦٨ ـ نهاية الخطة التنموية ـ كان هناك شبكة واسعة من الصناعات المنتجة الاستهلاكية الضرورية للاستهلاك اليومي. ويعكس الجدول الرقم (٦) قيمة إنتاج الصناعات والمنتوجات التي يتم تصنيعها محلياً، وكذلك تنوع المنتوجات في الأعوام (١٩٥٩ـ١٩٦٦).

بدأ الاهتمام بالصناعات الثقيلة بدءاً من عام ١٩٦٨ من خلال إعداد الخطة التنموية الاقتصادية الرابعة. وشملت هذه الخطة إنشاء صناعات ثقيلة ودائمة، أهمها مجمع صهر الحديد في أصفهان، ومصنع للسيارات، وآخر للألمينيوم في أراك، ومصنع للسيارات ومصنع للتراكتورات في تبريز، وثلاثة مجمعات بتروكيماوية في المدن القريبة من الخليج، والاهتمام بإنتاج مصافي النفط وإنتاج المشتقات النفطية. وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء مجمع صهر الحديد في أصفهان، ومصانع البتروكيماويات ومصافي النفط، وتوسيع مصانع إنتاج السيارات والتراكتورات، والاهتمام بمصانع السيارات، أدت إلى تغيير الهيكلية الصناعية في البلاد بشكل دائم. ويعكس الجدول الرقم (٧) توزع البضائع المستوردة بتفاصيل أكثر في الخطة التنموية الرابعة، ويشير إلى أن ٦٢,١ في المئة من السلع المستوردة كانت من السلع الوسيطة، و ٢٥ في المئة منها من السلع الاستثمارية، و ١٢,٩ في المئة فقط من السلع الاستهلاكية. إلا أن القفزة الفجائية للمداخيل من العملة الصعبة الناجمة عن الموارد النفطية منذ عام ١٩٧٣، والإنقلاب في السياسة النفطية لـ «أوبيك»، أيقظا الأحلام الكامنة في مخيلة المخططين الإيرانيين لتحويل إيران إلى بلد صناعي أكثر فأكثر. وتمثلت الدعامة الأساسية لهذا التحول في الإنتاج الصناعي في الاقتصاد الحر، والتسهيلات التي أتاحت استيراد المكائن والمعدات وقطع الغيار والمواد الأولية الإنتاجية، والسلع الصناعية الوسيطة. ففي عام ١٩٧٦ كانت البضائع الاستهلاكية تشكّل ١٧,٢ في المئة من الواردات (منها ٩,٤ في المئة من المواد الغذائية)، و ٣٠ في المئة من البضائع الاستثمارية، و ١ و ٥٣ في المئة من البضائع الوسيطة. ويشير الجدولان الرقم (٧) والرقم (٨) إلى نسبة المواد المستوردة وتركيبها في الفترة ما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٦، ويوضحان الدور الذي اضطلعت به زيادة عائدات النفط في إتاحة المجال أمام استيراد البضائع الاستهلاكية وزيادة نسبتها في الواردات، إذ ارتفعت هذه النسبة من ١٢,٨ في المئة عام ١٩٧٢ إلى ١٧,٢ في المئة عام ١٩٧٧. ويشير تحسن نسبة استيراد السلع الاستهلاكية إلى ٦,٥ أضعاف مما كانت عليه، إلى سياسة الدولة القائمة على رفع المستوى الغذائي للمواطن، وضمان التنوع الاستهلاكي، والحيلولة دون ارتفاع الأسعار، وإضفاء الرخاء المعيشي على حياة الشعب نتيجة موارد النفط الجديدة.

جاء تحقيق التنمية في المنتجات الصناعية بمعدل ٢٠ في المئة سنوياً نتيجة مجموعة من العوامل، منها تنفيذ سياسة استقطاب الاستثمارات الأجنبية ودعمها، والإفادة من تقنيات المستثمرين الأجانب لإنتاج السلع الصناعية محلياً، وتصدير تلك البضائع بمساعدتهم (أنظر الجدول الرقم ٩). ويشير الجدول الرقم (١٠) إلى الاتجاه المتنامي المدهش للاستثمارات الأجنبية في إيران منذ عام ١٩٧٢. وقد استفادت صناعات عدة من مشاركة الاستثمارات الأجنبية في البلاد، خصوصاً صناعة البتروكيماويات والصناعات الإلكترونية والكهربائية والأدوية ومواد البناء وإدارة الفنادق، والكثير من الصناعات الصغيرة. ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٦ لم يزد حجم الاستثمارات الأجنبية في الحقول الصناعية أربعة أضعاف فحسب، وإنما اتجهت هذه الاستثمارات أيضاً نحو الحقول الزراعية والتعدين والخدمات، كالتأمين والصيرفة. واحتلت اليابان (كما في الجدول الرقم ١١) في هذه الفترة الموقع الأول بين الدول المستثمرة في إيران، باستثمارها ٣ و ١٢١ مليون دولار. وتأتي الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الثانية (٥٩,٣ مليون دولار)، وتليها ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا على التوالي. وكما يبين الجدول الرقم (٩)، وصلت إلى البلاد عام ١٩٧٦ رساميل بلغت قيمتها نحو ١٠٠ مليون دولار بجهود مركز استقطاب ودعم الاستثمارات الأجنبية. ويضاف إلى هذا المبلغ الإئتمانات الممنوحة لشراء المعامل والمواد الأولية والمعدات التي كان يؤمنها بشكل مباشر الشركاء الأجانب عبر البنوك الإيرانية والأجنبية المختلطة التي وضعت في خدمة الصناعة الإيرانية. وساهمت العلاقة بين الشركات الصناعية والإنتاجية اليابانية مع مجموعة «بهشهر» الصناعية في إيران، في إنشاء أكثر من ٢٠ فرعاً من الفروع الإنتاجية الصناعية. على أن هذه العلاقة لم توجد صناعات متنوعة في البلاد فحسب، وإنما أتاحت أيضاً الفرصة للإستفادة من رؤوس أموال وإئتمانات الشركاء الأجانب. وبين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٨ حصلت إيران على ما يزيد عن ١١٤,٥ مليار دولار من العملة الصعبة من مبيعاتها النفطية. وتمكنت الدولة بفضل هذه الأموال والقروض والإئتمانات الأجنبية والصادرات غير النفطية والاستثمارات الأجنبية المحدودة من تلبية حاجات البلاد من العملة الصعبة. وكانت أسعار العملة الصعبة في الأشهر التي سبقت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ متساوية بين البنوك وخارج إطار النظام المصرفي في البلاد.

وكما أشير في هذه الدراسة، شكل التغير في بنية الاستيراد، وخاصة زيادة استيراد المواد الأولية الصناعية والمكائن والمعدات في الجانب الصناعي والتعدين، حجر الزاوية في تكريس التحول في المنتجات الصناعية (الجدول الرقم ١٢). وجاءت البرامج الخاصة بتحقيق التنمية الصناعية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٨ في أعقاب الخطة التنموية الرابعة (١٩٦٩-١٩٧٢)، لتشجع السياسات التجارية والجمركية واستيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة الصناعية والمعدنية والمكائن والمعدات. وكما يلاحظ في الجدول الرقم (٨) شهدت الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٦ قفزة كبيرة في استيراد الأجهزة والمعدات الاستثمارية، وازدادت قيمتها من ٤١٢ مليون دولار إلى ٢٢٠٦ مليون دولار. وازدادت قيمة

استيراد المواد الأولية الصناعية من ١٢٦٦ مليون دولار إلى ٤٧٦٧ مليون دولار في الفترة نفسها.

بعبارة أخرى، تم في الأعوام الأربعة، التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط، تخصيص ٥٧٢٥ مليون دولار (من مجموع موارد النفط التي بلغت ٣٤٦١٢ مليون دولار) لاستيراد البضائع الاستهلاكية، أي ١٦,٥ في المئة من مجموع هذه الموارد، فيما أنفقت الـ ٨٣,٥ في المئة المتبقية مباشرة في القطاعات الصناعية والتعدينية في البلاد، الأمر الذي أدى إلى تحقيق المزيد من الأرباح. وكمثال على ذلك، استهلك القطاع الصناعي والتعدين عام ١٩٧٢ نحو ٨٠ في المئة من المواد الخام المستوردة. وعلى الرغم من أن قيمة المواد الخام المستوردة كانت تساوي ١٩ في المئة من قيمة المداخيل الإنتاجية في الجوانب الصناعية والتعدينية، فإن الأرباح التي حققها القطاع الصناعي والتعديني باستخدام المواد الأولية المستوردة، بلغت نحو ٥٦ في المئة من قيمتها الإجمالية.

العامل الآخر الذي شجع على استيراد المكائن والمعدات والمواد الأولية الصناعية كان الخوف من مخاطر انخفاض قيمة الدولارات النفطية (القوة الشرائية الحقيقية لبراميل النفط)، وذلك في ظل ضغوط التضخم في البلدان الصناعية إثر الارتفاع السريع لأسعار النفط. وقد مهّدت زيادة استيراد المكائن والمعدات والمواد الأولية وتخزينها السبيل لمواجهة مثل هذه الحال في التبادل وعدم إلحاق الضرر بإيران نتيجة لذلك. وأدت سياسة تخزين المكائن والمعدات والمواد الأولية الصناعية إلى تقديم الدعم الأكبر لمرحلة ما بعد الثورة، وساعدت على الصمود في وجه العدوان العراقي، وكذلك في وجه الحظر الاقتصادي الأميركي المفروض على إيران.

شكّل التغير في بنية الإستيراد انعكاساً لتحول الحاجة الصناعية للبلاد، ومهّد الطريق أمام التحوّل في بنية المنتجات الصناعية في البلاد (الجدولان الرقم ٩ والرقم ١١). وفي رحاب هذه التغييرات كان من المتوقع أن يحدث تحول أساسي في تركيبة صادرات البلاد من البضائع. ويشير الجدول الرقم (١٣) إلى الصادرات الإيرانية غير النفطية، والتي بلغت قيمتها عام ١٩٧٢ نحو ٤٥١ مليون دولار. وبلغت قيمة المنتجات الصناعية المصدرة نحو ٢٠٥ ملايين دولار. وكان يُتوقع أن ترتفع هذه الموارد عام ١٩٧٨ لتصل إلى ٤٧٤٥ مليون دولار، و١٧٣١٩ مليون دولار عام ١٩٨٤. على أن تكون حصة المنتجات الصناعية من هذه الصادرات نحو ١٦٨٦٥ مليون دولار (الجدول الرقم ١٤).

تتمثل حصيلة التنمية الاقتصادية والصناعية لكل بلد في إيجاد فرص عمل وزيادة الموارد وتوفير الحياة الكريمة بشكل أفضل للمواطنين. وبهذا المعنى ارتفع معدل دخل الفرد في إيران من ٢١ ألف ريال إلى ١٠٧ ألف ريال في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٧. كما زادت فرص العمل في الحقل الصناعي خلال هذه الفترة ٧,٢ مليون فرصة. وازدادت نسبة العمالة في الحقل الصناعي من ٢٧ في المئة إلى ٣١ في المئة (الجدول الرقم ١٤).

الجدول الرقم (١)

إستيراد المكائن والمعدات للصناعات النسيجية وباقي الصناعات في المعامل (١٩٣٦-١٩٤١)

السنة	الكمية «بالطن المتري» النسيج	الصناعات الأخرى	المجموع	القيمة بآلاف الريالات النسيج	الصناعات الأخرى	المجموع
١٩٣٦	٢٥٦,٢	٢٨٨٩,٩	٣١٤٦,١	٤١٦,٧٤	٢٢٥٩٥,٦	٣١٤٦,١
١٩٣٧	٢١١,٢	٤٤٨١,٠	٤٦٩٢,٢	٣٨١,٧٦	٣٨٨٥٩,٦	٤٦٩٢,٢
١٩٣٨	١٣٩,٥	٣٢٨٩,٠	٣٤٢٨,٥	٢٧١,٧٧	٢٦٩٢٨,٣	٣٤٢٨,٥
١٩٣٩	٣٩,٦	١١٨٩,٩	١٨٥٩,٥	٧٨٣,٧	١٧٢٣٨,٦	١٨٥٩,٥
١٩٤٠	٦٠,٦	١٨٦٨,٥	١٩٢٩,١	١٤٠٥,٥	١٨٣٦٦,٣	١٩٢٩,١
١٩٤١	٣٣,٧	١٧٢١,٧	١٧٥٥,٤	٦٧٥,١	٢٠٩٧٦,٦	١٧٥٥,٤
المجموع			١٦٨١٠			١٦٨١٠

المصدر: جوليان باري بر، الاقتصاد الإيراني (١٩٠٠-١٩٧٠)، منظمة التخطيط والميزانية، ومنظمة الصناعات الوطنية، طهران: ١٩٨٤، ص ٢٦٤-٢٦٥.

الجدول الرقم (٢)

تخمين النفقات والاستثمارات الحكومية (١٩٢٤-١٩٣٩).

النفقات العمرانية

السنة	النفقات	النفقات غير العمرانية	سكك الحديد	الطرق	الأخرى	النفقات العمرانية	النفقات العمرانية
١٩٣٤	١٠٤٨,٣	٧٠٤,٤	٢١٢,٠	٥٥,٠	٧٦,٩	٣٤٣,٩	٣٤٣,٩
١٩٣٥	١٣٨٣,٨	٧٩٢,٨	٤١٨,٠	٧٥,٠	٩٨,٠	٥٩١,٠	٥٩١,٠
١٩٣٦	١٥٢٦,٤	٨٥٨,٤	٤٤٠,٠	٩٠,٠	١٣٨,٠	٦٦٨,٠	٦٦٨,٠
١٩٣٧	١٦٥٤,٠	٨٤٩,٤	٥٣٦,٠	١١٠,٠	١٩٨,٦	٨٤٤,٦	٨٤٤,٦
١٩٣٨	١٩٢٢,٥	١٠٥٢,٢	١٨٠,٦	١٠٠,٠	٤٧٩,٧	٨٧٠,٣	٨٧٠,٣
١٩٣٩	٢٦١٣,٥		٦٨٢,٥		٦٤٤,٣	١٤٩٦,٨	١٤٩٦,٨

المصدر: الدكتور علي رشيدي، تحولات الاقتصاد الإيراني المجلد الأول (١٩٧٠-١٩٤١)، (طهران: نشر جامعة الشهيد بهشتي ومؤسسة العلوم البنكية) ص ١٥٧.

الجدول الرقم (٣)

إستثمارات القطاع الخاص الأجنبي حسب نوع الإنتاج (١٩٥٦-١٩٦٦).

السنة	مليون ريال	النسبة المئوية
إطارات وبطاريات	٧٨٦	٣٢
أدوية ومواد كيماوية	٥٤٨	٢٢
معامل التجميع	٢٨٨	١٢
المواد الإنشائية	٤٣٨	١٨
الصناعات المعدنية	١٣٥	٦
الأخرى	٢٤٥	١٠
المجموع	٢٤٤٩	١٠٠

المصدر: البنك المركزي الإيراني، الموازنة السنوية لعام ١٩٦٨.

الجدول الرقم (٤)

الإنتاج السنوي للبضائع الضرورية في الأعوام المختارة.

السنة	سكر (ألف طن)	شاي (ألف طن)	سجائر (مليار سيجارة)	علب الكبريت (مليون علبة)	إسمنت (ألف طن)	أقمشة (مليون متر)
١٩٤٧	٥٢	٥	٤,٢	٢٢٧	٤٤	
١٩٥٣	٧٠	٤	٥,٨	٣٨٠	٥٣	
١٩٥٧	١١٢	٦,١	٦,١	٣٨٤	٣١٣	١٦٩(١٩٥٩)
١٩٦٠	١٥٩	٧,٣	٨,٤	٤٨٧	٧٩٧	٣٣٦

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن، الإحصاء السنوي (١٩٥٨-١٩٥٩) و (١٩٦٠-١٩٦١) نقلاً عن باري ير، مصدر سابق، ص ٢٧٣.

الجدول الرقم (٥)

الصناعات الحديثة، ترخيص تأمين، قيمة الإنتاج، قيمة الربح الصافي وفرص العمل (١٩٥٦-١٩٦٨).

السنة	ترخيص تأمين	إجازة عمل	قيمة الإنتاج (مليار ريال)	الربح الصافي (مليار ريال)	الأيدي العاملة (ألف عامل)	حصة الربح الصافي الصناعي في الدخل القومي	
						(١)	(٢)
١٩٥٦	٤٦	-	-	-	٨١٥	-	-
١٩٥٧	٩٢	-	-	-	٨٥٢	-	-
١٩٥٨	٢٨٥	-	-	-	٨٩٠	-	-
١٩٥٩	٤٤١	١٠٥	٥١,٧	٢٣,٥	٩٣٠	٩,٤	٨,٥
١٩٦٠	٣٩٠	١٠٢	٦٢,٨	٢٨,٠	٩٧٢	١٠,٧	٩,١
١٩٦١	١٥٣	٤٠	٦٦,٨	٢٩,٥	١٠١٥	٩,٦	٩,٣
١٩٦٢	١٦٨	٤٤	٨٥,٤	٣٦,٤	١٠١٦	٩,٨	١٠,٨
١٩٦٣	٢١٥	٥٠	٩٧,٨	٤٢,٨	١٠٧٠	١٠,٨	١١,٨
١٩٦٤	٣٠٣	٦٩	١٢١,١	٤٨,٨	١١٠٣	١١,١	١٢,٥
١٩٦٥	٥٩٤	٢٩٥	١٧٨,٨	٥٦,٥	١١٧٠	١١,٥	١٢,٩
١٩٦٦	٧٤٣	٢٩٩	٢٠١,٦	٥٦,٩	١٢٥٢	١٢,٧	١٣,٧
١٩٦٧	٥٢٧	١٧٩	٢٣٠,٨	٧٥,٨	١٣٣٥	١٣,١	١٥,١
١٩٦٨	٥٤١	١٤٦	٢٦٤,٣	٨٦,٧	١٤٠٢	١٣,٥	١٥,٤

١ - إحصائيات البنك المركزي.

٢ - إحصائيات وزارة الإقتصاد.

المصدر: وزارة الإقتصاد، تقرير حول تراخيص التأسيس وعمل الوحدات الصناعية في عام ١٩٦٧، والعمليات الإحصائية الصناعية والتجارية، المجموعة الثانية (طهران: ١٩٦٩)، نقلاً عن باري ير، مصدر سابق، ص ٢٧٦-٢٧٧ مع إصلاحات وإضافات.

الجدول الرقم (٦)

قيمة المنتجات الصناعية في الأعوام المختارة (١٩٥٩-١٩٦٦) (مليار ريال).

	١٩٥٩	١٩٦١	١٩٦٤	١٩٦٦	حصة ١٩٥٩	حصة ١٩٦١
مواد غذائية ومرطبات	١٧,١	٢٢,٩	٣٦,٢	٧٦,٩	٣٣	٣٨
سجائر	٣,٨	٤,٧	٦,٠	٦,٠	٧	٣
نسيج	١٤,٧	١٩,٢	٣٢,٤	٤٠,٠	٢٨	٢٠
أحذية وأنسجة أخرى	١,٣	٢,١	٥,٣	٢٦,٥	٢	١٣
لوازم خشبية	١,١	١,٧	٤,٣	٥,٣	٢	٢
طباعة ونشر	٠,٤	٠,٤	١,٥	١,٥	١	١
ورق ومنتجات	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٦	١	–
جلود	١,٨	١,٥	١,٣	١,٧	٣	١
منتجات مطاطية	٠,٢	٠,٧	١,٦	٢,٥	–	١
مواد كيماوية	١,٥	٢,٤	٥,٣	٦,٣	٣	٣
نفط وفحم حجري ومعادن	٣,٩	٢,٨	٧,٠	١٠,٣	٧	٥
صناعات معدنية أساسية	٠,٣	٠,٥	١,٠	١	١	–
بضائع معدنية	٣,٠	٣,٦	٧,٦	٨,٣	٦	٤
مكائن ومعدات	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٦	–	–
مكائن ومعدات كهربائية	٠,٢	٠,٢	١,٢	٣,٠		١
وسائل شحن ونقل	١,٥	٣,١	٨,٠	٩,٩	٣	٥
مختلفة	٠,٥	٠,٦	١,٨	١,٣	١	–
المجموع	٥١,٧	٦٦,٨	١٢١,١	٢٠١,٦	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة الاقتصاد، تقرير نتائج البحوث السنوية للصناعات، عام ١٩٦٦، طهران ١٩٦٩، نقلاً عن باري ير، مصدر سابق ص ٢٨٠ - ٢٨١ مع تعديلات.

الجدول الرقم (٧)

البضائع المستوردة (١٩٦٨-١٩٧٢) (مليون دولار).

البضاعة	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
مجموع الاستيراد	١٣٨٩,٢	١٥٤٢,٧	١٦٧٦,٦	٢٠٦٠,٩	٢٥٧٠,٤	١٠٠
مكائن ومعدات وقطع مجزئة	٣٢٨,٤	٣٥٨,٢	٣٦٦,٨	٤٤١,٩	٦٠٧,٩	٢٣,٦
حديد وصلب وفولاذ	٢٥٢,٧	٢٧٢,٨	٣٠٥,٦	٣٨٤,٣	٤٠٥,٨	١٥,٨
مواد كيماوية وأدوية ومنتجات تابعة لها	١١٥,٥	١٢١,٥	١٢٧,٩	١٣٥,٨	١٨٤,٠	٧,٢
مكائن ومعدات وأجهزة كهربائية وقطع غيار	١٠٩,٩	١٥١,٨	١٦٤,٨	٢٥٢,٣	٢٥٧,٧	١٠,٠
شاسي السيارات وقطع غيار	٤٨,٥	٣٧,٧	٤٢,٢	٣٤,٠	٥٦,٨	٢,٢
حافلات وشاحنات	١٧,٦	١٥,٢	١٧,٩	٩,٧	١٣,٤	٠,٥
سيارات صغيرة	٢٠,١	٨,٤	٧,٣	٨,٧	٦,٧	٠,٣
قطع بدن السيارات	١٨,٦	٤٠,٥	٣٤,٩	٤٤,٦	٥١,٦	٢,٠
تركتورات	١٤,٨	٢١,١	١٦,٠	١٥,٠	٣٨,٧	١,٥
نحاس	١٦,٤	٢٢,٦	٢٤,٦	٢١,٥	٢٧,١	١,١
ألومنيوم	١٣,٦	١٦,٣	١٩,٦	١٧,٥	١٨,٦	٠,٧
زنك ورصاص	١٣,٤	١٣,٨	١٨,٠	٢١,١	١٩,٦	٠,٨
مختلفة	٤١٩,٧	٣٩٠,٨	٥٣١,٠	٦٧٤,٥	٨٨١,٦	٣٤,٣
بضائع وسيطة	٨٥٦,٥	٩٨٧,٣	١٠٦٨,٥	١٣٣٦,٣	١٥٩٦,٢	٦٢,١
بضائع استثمارية	٣٧٦,٣	٣٨٧,٢	٣٩١,٠	٤٨٢,٩	٦٤٢,٦	٢٥,٠
بضائع استهلاكية	١٥٦,٤	١٦٨,٢	٢١٧,١	٢٤١,٧	٢٤١,٧	١٢,٩
مجموع الاستيراد	١٣٨٩,٢	١٥٤٢,٧	١٦٧٦,٦	٢٠٦٠,٩	٢٥٧٠,٤	١٠٠

المصدر: البنك المركزي التقرير الاقتصادي والموازنة لعام ١٩٧٢.

الجدول الرقم (٨)

مجموع الاستيراد لأعوام ١٩٧٢ـ١٩٧٦ (مليون دولار)

البضاعة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
١ـ البضائع الوسيطة	١٥٩٦,٢	٢٢٧٣,٧	٤٢٦٦,٤	٦٢١٢,٣	٦٦٨١,٤
ـ الصناعة والمعادن	١٢٦٥,٨	١٩١٢,٠	٣٣٢٤,٥	٤٣٣٦,٦	٤٧٦٧,٢
ـ البناء	٢٠٤,٣	٢٣٧,٨	٣٧٥,٨	٩١٧,٣	٩٦٤,٤
ـ الخدمات	٩٧,٤	٧٦,٣	٤٤٤,١	٧١٨,٤	٧٩٩,٤
ـ الزراعة والمواشي	٢٨,٧	٤٧,٦	١٢٢,٠	٢٤٠,٠	١٥٠,٤
٢ـ البضائع الاستثمارية	٦٤٢,٦	٩٠٦,٠	١٣٣٠,٩	٣٤٨٨,٢	٣٧٢٨,٥
ـ الصناعة والمعادن	٤١١,٩	٥٦٠,٣	٧٧٠,٤	١٧٥٩,٧	٢٢٠٦,٥
ـ الخدمات	١٦٨,٤	٢٧٣,٠	٤٦٤,٦	١٤٣٩,٢	١٢٨٩,٠
ـ الزراعة	٦٢,٣	٧٢,٧	٩٥,٦	٢٨٩,٣	٢٣٣,٠
٣ـ السلع الاستهلاكية	٣٣١,٦	٥٥٧,٤	١٠١٦,٤	١٩٩٥,١	٢١٥٧,٥
المجموع	٢٥٧٠,٦	٣٧٣٧,١	٦٦١٣,٧	١١٦٩٥,٦	١٢٥٦٧,٤

المصدر: البنك المركزي الإيراني: تقرير اقتصادي لموازنة عام ١٩٧٦، ص ١٤٤.

الجدول الرقم (٩)

حجم الإنتاج لبعض المنتجات الصناعية (١٩٦٩-١٩٧٦)

الإنتاج	الكمية	١٩٦٩	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦
حليب معقم	مليون ليتر	٤١,٣	٦٩,٠	٩١,٠	١٤٤,٠
زبدة	طن	٢٨٣٩	٤٠٣٢	٦٨٦٠	٨٥٤٩
زيوت نباتية	ألف طن	١٤٦	١٨٣	٢٤٤	٢٦٩
سكر مكعبات	ألف طن	١٣٤	١٦٠	٢١٦	٢٠٥
سكر	ألف طن	٤٨٥	٥٠٩	٥٣١	٥٩٨
سجائر	مليون سيجارة	١١٣٨٦	١٢٩٢٣	١٤٣٨٩	١٥٥٩١
أصباغ	ألف طن	١٣,٧	٢١,٠	٣٣,٠	٤٩,٠
إسمنت	ألف طن	٢٣٤٣	٣٣٧٢	٤٦٢٨	٥٩٥٥
ثلاجات	ألف جهاز	١٧٤	١٩٦	٣٠٩	٥١٣
سخانات	ألف جهاز	٤٧	٧٣	١١٤	١٣١٦
مدفئة	ألف جهاز	١٣٦	١٥٩	٣٠٧	٤٣٤
طباخ	ألف جهاز	٢٠٩	٣١٩	٢٩١	٣٧٨
مبردات	ألف جهاز	٦٦	١٤٣	١٤٤	١٩٨
راديو	ألف جهاز	١٣٦	٢٢٢	٣٥١	٢٤٢
تلفزيون	ألف جهاز	٧٣	١٨٥	٣٢٦	٢٩٥
سيارة جيب	ألف سيارة	٢٨,٨	٥١,٠	٧٣,٠	١٠٢,٠
حافلات صغيرة وسيارات إسعاف	حافلة	١٨٠٣	٢٦٥٢	٤٣٥٩	٢٥٤٧
حافلات	حافلة	١٥٠٣	١٢٣٧	١٩٨٩	٢٥٧٤
شاحنات	شاحنة	٢٩٢٦	٣٤٤٢	٨٤١٥	١٣٤٧٥
شاحنات صغيرة	شاحنة	١٣٨١	١٢٠٨٥	٢١٢٧٢	٤١٨٤٧

المصدر: البنك المركزي الإيراني: تقرير اقتصادي لموازنة عام ١٩٧٦، ص ١٨١-١٨٢.

الجدول الرقم (١٠)

الإستثمارات والديون الخارجية في البلاد، عبر مركز استقطاب الاستثمارات طبقاً للفروع التي تنشط فيها (مليون ريال)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	المجموع
صناعة السفن	١٢٢	٤٥٨	٣٣	٢٦٣	١	٨٧٧
المعادن	١٤٦	٢٧٤	١٠٩	١٢	٠	٥٤١
الصناعات الغذائية	١١٩	١٤٤	٩	١٠	٨٦	٣٦٨
إطارات السيارات	١١٨	٢٣٣	١٢٠٩	٦٥٤	٢٤٤	٢٤٥٨
صناعات الأدوية والكيماويات	١١٤	٧٩	١٤٠	٢٥٣	١٧٢	٧٥٨
البتروكيماويات	٠	١١٢١	١٣٣٦	٩١١	٢٣٠٩	٥٦٧٧
معادن	١٧١	١١	٤٢٢	٢٧٣	١٧٣٣	٥٦١٠
الكهرباء والإلكترونيات	١٩٥	١٩٤	٥١١	٢٥١	٤٨١	١٦٣٢
وسائط النقل والشحن	٩٩	١٠٢٧	٢٢	٦٧٥	١١١	١٩٣٤
البناء	٢٣	٦٤	٢٠١	١٦٩	٠	٢٦٥
بناء الفنادق وإدارتها	٦٣	٢٤	٥٢	١٤	١٥٢	٣٠٥
متفرقة	١٦٦	٤١٥	٤٥٦	٤٩١	١٢٤٨	٢٧٧٦
المجموع	١٣٣٦	٤٠٤٤	٤٥٠٠	٣٩٧٦	٦٥٣٧	٢٠٢٠١

المصدر: البنك المركزي الإيراني: موازنة وتقرير عام ١٩٨٦، ص ١٨٥.

الجدول الرقم (١١)

الإستثمارات والديون الأجنبية التي دخلت البلاد بجهود مركز استقطاب ودعم الاستثمارات الأجنبي (١٩٧٢-١٩٧٦م)(مليون ريال)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
أميركا	٥	١٥,٦	١١,٤	١٨,٩	٥٩,٣
بريطانيا	٠,٤	٠,٠٤	٠,٧	٢,١	٥,٥
ألمانيا	١,٩	٩,٥	١,٩	٢٤,٧	٤١,٨
فرنسا	١,٥	٠,٣	٠,٩	٣,١	١٤,٨
اليابان	٣,٢	٢٣,٧	٤١,٠	٣٩,٠	١٣١,٣
أخرى	٧,٢	٨,٤	٨,٥	٥,٦	٣٩,٤
المجموع	١٩,١	٥٧,٨	٦٤,٣	٩٣,٤	٢٩١,٧

المصدر: البنك المركزي الإيراني: تقرير اقتصادي لموازنة عام ١٩٧٦م، ص ١٨٦. تم احتسابة الدولار بقيمة ٧٠ ريالاً إيرانياً.

الجدول الرقم (١٢)

قيمة المنتجات الصناعية ونموها بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٩

	١٩٦٩	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦
مجموع قيمة المنتجات بالأسعار الثابتة عام ١٩٦٩ (مليون ريال)	٩١٣٧٦	١٣٠٣٩٣	١٧٩٢٠٧	٢٣٥٩٧٧
مؤشر الإنتاج ١٠٠=١٩٦٩	١٠٠	١٤٢,٧	١٩٦,١	٢٥٨,٢

الجدول الرقم (١٣)

الاستثمارات في الصناعة، وتركيبة الاستيراد خلال الأعوام ١٩٦٨ـ ١٩٧٢ (في المئة).

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٦
مواد خام	٦١,٦	٦٤,٠	٦٣,٧	٦٤,٨	٦٢,١	٥٣,١
صناعة ومعدنية	٤٦,٢	٤٧,٨	٥٠,٤	٥٣,٩	٤٩,٣	٣٧,٩
مواد إنشائية	١٠,٦	٩,٩	٨,٧	٦,٧	٧,٩	٧,٧
خدمات	٣,٧	٤,٢	٣,١	٢,٨	٣,٨	٦,٣
زراعية ومواشي	١,١	٢,١	١,٥	١,٤	١,١	١,٢
بضائع أساسية	٢٧,١	٢٥,١	٢٣,٣	٢٣,٤	٢٥,٠	٢٩,٧
صناعية ومعدنية	١٧,٢	٢٠,٥	١٥,٧	١٥,٤	١٦,٠	١٧,٦
خدمات	٧,٥	٢,٠	٥,٤	٦,٥	٦,٦	١٠,٢
زراعية	٢,٤	٢,٦	٢,٢	١,٦	٢,٤	١,٩
بضائع استهلاكية	١١,٣	١٠,٩	١٢,٠	١١,٨	١٢,٩	١٧,٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠
مجموع الاستيراد (مليون دولار أميركي	١,٣٨٩	١,٥٤٣	١,٦٧٧	٢,٠٦١	٢,٥٧٠	١٢٥٦٧,٤
البضائع الاستهلاكية المستودرة	١٥٦	١٦٨	٢١٧	٢٤٢	٣٣٢	٢١٥٧,٥

المصدر: البنك المركزي الإيراني: تقرير اقتصادي وموازنة للأعوام المختلفة.

الجدول الرقم (١٤)

الصادرات غير النفطية، والأهداف التصديرية المتوقعة (بملايين الدولارات الأميركية).

	١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٧٨	توقع واقعي	١٩٨٣	توقع واقعي
مواد الخام الأولية	١٣٢	٢٤٦	٢٨٥	٢٢٥,٩	٤٥٤	٢٢٩,٢
القطن	٤٣	٧٩	ـ	١٠٣,٠	ـ	صفر
الفواكه	٢٣	٥٧	١٠٠	٧٤,٩	٢٠٠	١٢٥,٥
الجلود	١٤	٢٨	٤٠	٣٩,٢	٥٠	٣٦,٦
الصخور المعدنية	٧	١٩	٢٥	١٠,٩	٣٠	١٢,٥
الكافيار	٤	٨	١٠	٧,٠	١٢	١٩,٠
الجلود والأمعاء	٢	٦	١٠	١١,١	١٢	١٣,٦
غير ذلك	٣٩	٤٩	١٠٠	٤٩,٨	١٥٠	٢٤,٠
الصناعات	٨٤	٢٠٥	٧٦٠	٢٤٦,٩	٢٣٦٥	١١٤,٩
السجاد	٦٠	٩١	١٠٠	٨٣,٩	٥٠	٨٨,٩
مواد تنظيف	٤	١٦	٥٠	٩,١	١٠٠	٠,١
مواكد كيماوية	٢	٢٦	٢٠٠	٤٤,٥	٧٠٠	٠,١
أحذية	٣	١٣	٥٠	٣,٨	١٥٠	٢,٨
زيوت نباتية	٥	٦	١٠	ـ	١٥	ـ
ألبسة ونسيج	٤	٣٦	٣٠٠	٢٠,١	١٢٠٠	١٠,٠
مواد إنشائية	٢	٦	٥٠	٠,٧	١٥٠	٣,١
الشحن والنقل	٢	١	ـ	٩,٥	ـ	١,٤
غير ذلك	٣	٩	ـ	٧٥,٣	ـ	٨,٥
الصناعات الحديثة	ـ	ـ	٣٧٠٠	صفر	١٤,٥٠٠	صفر
الإلكترونيات	ـ	ـ	٨٠٠	ـ	ـ	ـ
البتروكيماويات	ـ	ـ	١٨٠٠	ـ	ـ	ـ
السفن التجارية وناقلات النفط	ـ	ـ	ـ	٢٠٠	ـ	ـ
صناعات السيارات	ـ	ـ	٢٠٠	ـ	ـ	ـ
المكائن والمعدات غير الكهربائية	ـ	ـ	ـ	٣٠٠	ـ	ـ
مكائن ومعدات كهربائية	ـ	ـ	٤٠٠	ـ	ـ	ـ
المجموع	٢١٦	٤٥١	٤٧٤٥	٥٤٢٨	١٧٣١٩	٣٥٦٦

المصدر: بهمن آباديان، دراسة مستقبل الإقتصادي الإيراني. طهران، ١٩٧٤. وأضيف إليه من تقرير البنك المركزي الإيراني بالاعتماد على إحصاءات الأعوام ١٩٧٨-١٩٨٣.

د. فرهاد محمدي*

مكانة الصناعات المعدنية في الاقتـصاد الإيراني

يمكن ايران، بمصادرها وإحتياطياتها المنجمية والمعدنية وموقعها الجغرافي الخاص وطبيعة أراضيها التي تقع في الحزام المنجمي لمعادن النحاس والكروميت والرصاص والزنك... الخ، يمكنها القيام بتطوير موقع البلاد الاقتصادي عبر اعتماد سياسات لتنمية التنقيب والإستخراج ،وخاصة تصنيع المواد المعدنية، لتصبح قطباً مهماً في مجال الصناعات المعدنية على المستوى العالمي. على أن وجود مناجم النحاس والرصاص والزنك والكروم والنيكل والزئبق، وخاصةً الذهب في بعض مناطق البلاد، وكذلك المناجم غير المعدنية كالفوسفات والبوتاس والمواد المقاومة للحريق والفلسبار والفحم الحجري وأحجار الزينة وصخور البناء... الخ، يؤكد على ضرورة تبني سياسات تنموية لبرامج التنقيب للمواد المعدنية أعلاه، تزامناً مع البحث عن الطاقات الكامنة العامة.

تعتبر المصادر والإحتياطيات المعدنية دائماً أحد الموارد الاقتصادية والسياسية المهمة في العالم. ويمكن لقطاع المعادن أن يصبح أحد المصادر المهمة للحصول على العملة الصعبة للبلاد. إن الأهمية الاقتصادية للاحتياطيات المعدنية كبيرة جداً بالنسبة لبلدنا، إذ يعتبر الخبراء أن المنتوجات المعدنية مصدر منافس للنفط. ومع ذلك لاتزال الإحتياطيات المعدنية في البلاد غير معروفة بالكامل، وثمة مجالات واسعة للقيام بعمليات التنقيب. وتقدر الإحتياطيات المؤكدة المعروفة بنحو ٢٣ مليار طن. وبناء على السياسات العامة المرسومة لقطاع المعادن في ايران، جرى التأكيد على مركزية رسم سياسات القطاع الجيولوجي، وإعداد نظام المعلوماتية، وزيادة حصة المعادن في إجمالي الناتج المحلي والتعرف على المناطق المعدنية ذات الطاقات الكبيرة الكامنة ومنحها الأولوية لناحية التعاون الدولي وإستقطاب المصادر المالية والرساميل

(*) خبير في الموارد النفطية والمعدنية.

المحلية والأجنبية في مجال التنقيب والإستخراج وتصنيع المواد المعدنية.

سنقوم في هذه الدراسة باستشراف مستقبل الموارد المعدنية في العالم وموقع ايران فيه، وكذلك التقديرات حول حجم إحتياطيات المواد المعدنية في العالم، ونستعرض في لمحة تاريخية سريعة أوضاع هذا القطاع في ايران. وبعد أن نتطرق الى الوضع الراهن، سوف نبحث في البرامج المستقبلية لهذا القطاع في ايران.

الإحتياطيات المعدنية في العالم

نظراً إلى المواصفات والخصائص الطبيعية والجيولوجية القارية، تتوزع الإحتياطيات المعدنية بصورة مشتتة بين الدول. فعلى سبيل المثال يقع ٩٥في المئة من مصادر الفحم الحجري في العالم في النصف الشمالي للكرة الأرضية (٦٣ في المئة في آسيا و٢٦ في المئة في اميركا الشمالية و٦ في المئة في اوروبا) في حين يوجد أكثر من ٣في المئة من إحتياطي الفحم الحجري في أستراليا، و ١ في المئة فقط في جنوب إفريقيا. وقد تم لغاية الآن إستخراج مقادير كبيرة من إحتياطيات العالم المعروفة. ويتوقع أن تنفد تلك الإحتياطيات قريباً، لأن حجم إستخراجها يتزايد باستمرار. ففي العقود الخمسة الخيرة، قام الإنسان باستخراج مواد معدنية تعادل جميع ما استخرج في تاريخ البشرية المنصرم. ومن جهة أخرى، فإن عمليات استخراج وتصنيع وإستخدام المواد المعدنية تطورت بشكل ملحوظ الى درجة تم فيها إستخراج ٧٠ في المئة من الإحتياطيات المعروفة للذهب، و ٥٥ في المئة من احتياطيات الحديد في القرن العشرين. على أن بعض المواد المعدنية، ومن بينها الغاز الطبيعي والبوكسيت، لم يبدأ إستخراجها الا بعد عام ١٩٦٥.

توجد الإحتياطيات المؤكدة والمتوقعة للعديد من المواد المعدنية الرئيسة في الدول النامية. فهناك ٧٠ في المئة من الغاز الطبيعي و٧٤ في المئة من البوكسيت و٨٧ في المئة من القصدير و٩٠ في المئة من الكوبالت وأكثر من ٦٥ في المئة من النحاس و٧٥ في المئة من إحتياطيات الفوسفوريت المعروفة لغاية الآن في البلدان النامية، ويتم تصديرها الى البلدان الصناعية. وتعاني دول اوروبا الشرقية واليابان من تبعية شديدة للخامات المعدنية المستوردة. كما أن أميركا تستورد إحتياجاتها من المواد الأولية من الدول النامية تحديداً، مع ان لديها إحتياطيات كبيرة.

إن آفاق مصادر الإحتياطيات المعدنية في العالم يبعث على الأمل. وتنفتح هذه الآفاق أمام الدول التي تختزن أجزاء شاسعة من أراضيها عدداً مهماً من أنواع البنى الجيولوجية. ونظراً لوجود عوامل متعددة وحاسمة في تحديد حجم المصادر والإحتياطيات، كنمو السكان المطرد والتقدم التقني الباهر وإرتفاع أسعار المواد المعدنية وإنخفاض حجم الإحتياطيات السطحية

ذات النقاوة العالية، ينبغي التفكير في تطوير طرق التنقيب في المناجم العميقة ذات النقاوة العالية، والمناجم السطحية ذات الإحتياطي المنخفض والمواد المعدنية ذات المردود شبه الاقتصادي، والسبل العلمية للتعويض عن المواد المستهلكة. ويرى الخبراء والمتخصصون آفاقاً مستقبلية واعدة للإحتياطيات المعدنية في العالم، والتي تتضمن الحديد والتيتان والمنغنيز والكروم والنحاس والقصدير والأنتيمون والبزموث ومجموعة البلاتين، والإحتياطيات غير المعدنية، كالبرليت والبوتاس والبوكسيت والليمونيت. وقبل حلول عام ٢٠١٥ ستوشك إحتياطيات الرصاص والزنك والذهب والفضة والأنيديوم والأرسنيك والألماس الصناعي على النفاد. كما يتوقع أن تنضب إحتياطيات النحاس والزئبق والكادميوم والاسترانيوم والباريت والغرافيت الطبيعي والكبريت خلال الفترة الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٦. ويتوقع العديد من خبراء المعادن في العالم أن يستفيد اقتصاد الكرة الأرضية خلال الـ ٧٠ سنة المقبلة (حسب معدل الإستهلاك الحالي)، من الإحتياطيات المعروفة حالياً، والتي يفترض أنها تشكل نصف المعادن القابلة للإستهلاك في العالم في الوقت الراهن. على أن التبعية المطردة لإستيراد المواد المعدنية الضرورية، فضلاً عن التنافس العالمي للحصول على المصادر النادرة المتبقية، سيؤديان في المستقبل القريب الى إرتفاع الأسعار والمواجهة بين الدول المصدرة.

عمر الإحتياطيات المعدنية في العالم

توجد تقديرات متعددة لإحتياطي كل من المصادر المتوافرة في الكرة الأرضية. ويتم توفير المعادن والأحجار التي نستهلكها من القشرة الخارجية للأرض. وتم لغاية الآن التنقيب والإستثمار في جزء بسيط جداً من القشرة الأرضية بعمق يزيد عن ٣,٥ كيلومتر في باطن الأرض. ويحتوي الوزن النوعي للعناصر الموجودة في أحد أغشية القشرة الأرضية بسماكة ٣,٥ كيلو متر، على كثافة عالية. ففي نحو ١٠×١,٥ طن، تصبح حصة الألمنيوم ١٠×١,٢ طن تقريباً. ولكننا نود أن نطرح سؤالاً: إلى أي مدى يمكن إستثمار المصادر المتوافرة؟ من المستبعد القيام باستخراج هذه المادة بالكامل وبجدوى اقتصادية. فالكثير من تركيبات الألمنيوم لا يمكن إستخدامها كحجر معدن. إذ يمكن أن يكون حجم الألمنيوم الموجود في هذه التركيبات ضئيلاً إلى درجة لا نستطيع فيها تبرير الجهود والطاقات المبذولة لاستخراجه، مما يجعله غير ذي جدوى اقتصادية.

ويبين الجدول الرقم (١) تقديرات عمر الإحتياطيات والمخزونات الأساسية للمعادن في العالم. واستناداً الى الإحصاءات المتوافرة، فإن آفاق إحتياطي المعادن، كالحديد والتيتان والمنغنيز والكروم والنحاس والقصدير والأنتيوان والبيزموث ومجموعة البلاتين، والإحتياطيات غير المعدنية كالبريت والبوتاس والبوكسيت والليمونيت، تبدو واعدة.

يفترض هذا الجدول أننا أحصينا كل الإحتياطيات. ولكن مع تضاءل الوزن النوعي ذي

الجدوى الاقتصادية، ستتحول كميات المصادر الراهنة التي تفتقد الجدوى الاقتصادية الى إحتياطيات، وسيصبح وزنها النوعي ذا جدوى اقتصادية.

أوضاع المناجم والمعادن في ايران

يعتبر توفير المواد الخام التي تحتاجها صناعات صهر المعادن والصناعات الأخرى في البلاد، وكذلك توفير الخامات الضرورية لنشاطات قطاع البناء والإسكان من طريق التنقيب وإستخراج المواد المعدنية غير النفطية القابلة للتحويل الى سلع إستهلاكية في الداخل أو القابلة للتصدير إلى الخارج، من النشاطات الأساسية لقطاع المعادن.

ونظراً إلى غياب نشاطها في الأسواق العالمية، لم يتسن لإيران أن تتبوأ موقعها الحقيقي في الإنتاج العالمي. وعلى ضوء المصادر المهمة المكتشفة وحجم الإحتياطيات المقدرة في ايران، تمكن الإشارة الى الأرقام التالية: الفحم الحجري بمقدار ٢مليار طن؛ حجر الجير بمقدار ٤ مليار و٧٠٠ مليون طن؛ حجر النحاس بمقدار ٢ مليار و٦٠٠ مليون طن؛ الرصاص والزنك بمقدار ١٠٠مليون طن؛ المغنزيت بمقدار ٤ مليون طن؛ الفوسفات بمقدار ١٠٠ مليون طن؛ الميزيت بمقدار ٤ مليون طن؛ فلاسبات البوتاسيم بمقدار ١ مليون طن؛ التيتانيوم بمقدار ٢ مليون طن؛ السليكا ٢ مليون طن؛ الأسيستوس بمقدار ٢ مليون طن؛ الكروميت بمقدار ٨,٥ مليون طن؛ حجر الجص بمقدار ٢ مليار و٤٠٠ مليون طن؛ حجر الجير بمقدار ٤ مليار و٥٠٠ طن؛ أحجار الزينة بمقدار ٣ مليار طن؛ وأحجار البناء بمقدار ٣ مليار و٧٠٠ مليون طن.

ويرى الخبراء أن صادرات هذا القطاع يمكنها في حال الإستخدام المنشود والكامل لإحتياطيات المعادن المكتشفة، أن تمثل البديل المناسب لعائدات تصدير النفط. ومن جهة أخرى سيدفع الإهتمام بهذا القطاع، بسبب إرتباطه الوثيق بالقطاع الصناعي، عجلة التنمية الصناعية في البلاد الى الأمام.

وللتعرف بصورة أفضل على أوضاع هذا القطاع في اقتصاد ايران، سنلقي باديء ذي بدء، نظرةً على أوضاعه قبل بداية الخطة الخمسية التنموية الأولى والثانية، أي قبل عام ١٩٨٩، ثم سنتناول بالبحث أداءه خلال الخطة الخمسية الأولى والثانية، وسنشير الى برامج التنمية وكيفية الاستثمار في هذا القطاع مستقبلاً، والخطة الخمسية التنموية الثالثة التي تم التعريف بها في المؤتمر الدولي للاستثمار في المناجم والمعادن الذي عقد العام الماضي.

إذا قمنا بمقارنة حجم الإحتياطيات المعدنية الكبير في ايران بحصة قطاع المعادن المحدودة في إجمالي الناتج المحلي، نستشف جمود هذ القطاع، ونقف على علاقته الواهنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. فقد كان معدل إستثمار الطاقات الإنتاجية الكامنة عام ١٩٨٨ نحو ٦٢,٨ في المئة، مما يعد مؤشراً على المشاكل الداخلية والخارجية التي كانت تعترض سبيل نشاطاته

في البلاد. وباستثناء بعض المناجم الصناعية، كان لنشاطات قطاع المعادن ارتباط متدن بالنظام الاقتصادي في البلاد، وخصوصاً القطاع الصناعي. وكان هذا الإرتباط أساساً على هامش اقتصاد البلاد، وذلك لتوفير المواد المستخدمة في إنتاج مواد البناء وحديد البناء بالذات. وكانت حصة المصانع من إنتاج المعادن في البلاد عام ١٩٨٨ تعادل ٣٣في المئة، بينما كانت الـ ٦٧في المئة الباقية لمناجم مواد البناء. وارتفع عدد العاملين في قطاع المعادن من ٥١٢٤٠ عاملاً عام ١٩٧٩ بمعدل ٢,٥ في المئة من مجموع القوة العاملة، ليصل عام ١٩٨٨الى ٦٣٩٣٧عاملاً. وكانت فرص العمل القليلة المتوافرة في هذا القطاع السمة الملازمة لنشاطاته حينذاك، ناهيك عن دوره المتواضع في توفير فرص العمل على المستوى الوطني. وإنخفض حجم التصدير في قطاع المعادن من نحو ٣٥ مليون دولار عام ١٩٧٧، إلى نحو ٣٢ مليون دولار عام ١٩٨٨. وهو لم يساهم إلا في توفير نصف احتياجات هذا القطاع من العملة الصعبة الأجنبية.

قطاع المعادن قبل الخطة الخمسية الأولى

لم تكن نشاطات هذا القطاع ذات صلة إنتاجية وثيقة ببنية الاقتصاد الإيراني، ولم يتسن مبدئياً إستثمار هذه الميزة النسبية الذاتية والطبيعية. وكانت أهم خصائص الأنشطة في قطاع المعادن في البلاد كما يلي:

- هيمنة كبيرة للقطاع الحكومي على مجمل النشاطات في قطاع المعادن؛
- حصة متواضعة لقطاع المعادن في إجمالي الناتج المحلي للبلاد؛
- التركيبة غير المناسبة وغير النامية للمنتوجات المعدنية وعدم ارتباطها بصناعات البلاد؛
- عجز كبير في توفير فرص العمل؛

وبلغ عدد المناجم المعدنية الناشطة في البلاد ٧٦٨ منجماً عام ١٩٨١. وارتفع هذا العدد إلى ٨٥٦ منجماً عام ١٩٨٥، ثم إنخفض عام ١٩٨٧ إلى ٨٠٢ منجماً كان ٧٤٣ منها ناشطاً في مجال مواد البناء والمواد المعدنية الصناعية. وكانت تلك المناجم تدار بواسطة ٣١ شركة حكومية و٤٨٨ شركة خاصة وتعاونية. وارتفعت حصة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي من نحو ٥٣ في المئة عام ١٩٧٨ إلى ٦٢ في المئة عام ١٩٨٥، ثم وصلت إلى ٦١ في المئة عام ١٩٨٨.

الخطة الخمسية الأولى والثانية (١٩٨٩-١٩٩٩)

كان أحد الأهداف النوعية لقطاع المعادن خلال فترة الخطة الخمسية الأولى والثانية هو توفير القيمة المضافة لمنتجاته وزيادة حصته في إجمالي الناتج المحلي. ويعتبر نمو القيمة

المضافة لهذا القطاع من المؤشرات القياسية لنمو إجمالي الناتج المحلي. إذ كلما إزدادت كمية القيمة المضافة، إزداد إجمالي الناتج المحلي بالمطلق، وبالتالي إزدادت حصة منتجات البلاد في الأسواق العالمية. وبحسب إحصاءات المصرف المركزي بالجمهورية الاسلامية الايرانية، وصلت القيمة المضافة لقطاع المعادن خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٨ حتى ١٩٩٨ إلى معدل نمو سنوي بلغ ٥,٣ في المئة. وكان الفحم الحجري والحصى والرمل وأحجار الزينة وحجر الحديد ذات قيمة إنتاجية أكبر من بين مجمل النشاطات المتعددة لقطاع المواد المعدنية خلال عام ١٩٨٩.

إلى النشاطات المتعلقة باستخراج المنتوجات المعدنية، كان التنقيب عن المناجم الجديدة وتنشيط وتشغيل المناجم المهجورة والعاطلة عن العمل، من جملة الإجراءات ا لمهمة المتخذة خلال الخطة الخمسية الأولى والثانية في قطاع المعادن. وجدير بالذكر أن عدد المناجم الناشطة في البلاد ارتفع من ١٢٢٦ منجماً عام ١٩٨٩ الى ٢٧٠٤ مناجم عام ١٩٩٦. وتولى القطاع الخاص إدارة نحو ٦٣,٨ في المئة من مجموع المناجم العاملة في عام ١٩٨٩، بينما قام القطاع العام بإدارة المناجم المتبقية. كما قام القطاع الخاص بإدارة المناجم المستثمرة عملياً بمعدل ٨٨,٨ في المئة عام ١٩٩٦، بينما تولى القطاع العام إدارة ١١,٢في المئة منها.

إن زيادة عدد المناجم العاملة والمستثمرة، والتي تولى القطاع الخاص إدارتها خلال الخطتين الأولى والثانية، ناجمة عن اعتماد سياسات الخصخصة واستقطاب استثمارات القطاع الخاص باتجاه مجالات التنقيب وإنشاء وتشغيل وإستثمار المناجم. وتعتبر مناجم الحصى والرمل من أكثر المناجم التي تمت خصخصتها. كما يقوم القطاع الخاص بإدارة واستثمار مناجم حجر الجبص وحجر الدبش وأحجار الزينة وحجر الجير.

إلى ذلك، كانت حصة الصخور المعدنية من مجموع المواد المصدرة غير النفطية خلال الخطتين الأولى والثانية ضئيلة جداً، وانخفضت خلال تلك السنوات من ٢,٦ في المئة عام ١٩٨٩ إلى ١,٦ في المئة عام ١٩٩٨. ولم يكن هذا الانخفاض ناجماً عن فقر هذه السلع للميزة النسبية التصديرية، بل عن عدم المشاركة الفاعلة لقطاع المعادن في الأسواق العالمية، وكذلك التأكيد المطرد على تصنيع المواد المعدنية. ومن خلال استعراض الإحصاءات المتعلقة بالمواد المعدنية الأساسية المصدرة الى الخارج، يلاحظ نمو باهر في نوعية المواد خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى والثانية، مما يؤكد صحة طروحاتنا. على أن إفتقاد البلاد امكانيات الشحن والنقل، وارتفاع كلفة الشحن للمواد المعدنية المصدرة، والنوعية المتدنية للمواد المعدنية المعدة للتصدير الناجمة عن المستوى المتدني للتكنولوجيا المستخدمة في هذا القطاع، تعتبر من جملة العوامل الإضافية التي أدت الى إنخفاض مستوى التصدير في هذا القطاع.

أما في ما يتعلق بالإعتمادات الإعمارية، فقد تم تخصيص هذه الإعتمادات لقطاع المعادن

للقيام بالبحوث والدراسات وإنجاز البرامج الجيولوجية والمسح التنقيبي التمهيدي والتنقيب عن المعادن وتجهيز وتشغيل المناجم. وخلال هذه الفترة تمتع برنامج تجهيز وتشغيل المناجم بحصة الأسد من إعتمادات الإعمار، اذ بلغ معدل حصة الإعتمادات الإعمارية لهذا البرنامج في مجمل الإعتمادات الإعمارية لقطاع المعادن ٧٧ في المئة. وكانت مخصصات الإعتمادات الإعمارية لقطاع المعادن ذات وتيرة تصاعدية في مجمل الإعتمادات الإعمارية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢، إلا أنها إنخفضت لاحقاً. علاوةً على ذلك، إنخفضت حصة قطاع المعادن في مجمل الإعتمادات الإعمارية للحكومة إلى مستويات دنيا، وتراجعت من ٢,٨ في المئة عام ١٩٨٩ إلى ٨ في المئة عام ١٩٩٦، مما يدل على تغير سياسة الحكومة باتجاه الإستثمار في قطاع المعادن بعد عام ١٩٩٢، جراء المشاكل والصعوبات في توفير العملة الصعبة. وعليه تتجه الحكومة الى تنشيط المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص للاستثمار في قطاع المعادن. وتعتبر زيادة عدد المناجم العاملة التي تم نقلها الى القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة، مؤشراً واضحاً الى هذا الاتجاه.

تنمية الإستثمارت في مشاريع المناجم والمعادن

إثر إنعقاد المؤتمر الدولي الأول حول «الإستثمار في مشاريع المناجم والمعادن في ايران» خريف عام ١٩٩٩ بطهران، تم تقديم بيانات لأكثر من ١٠٠ مشروع للمواد المعدنية والصناعية، و١٥ مشروعاً للتنقيب بقيمة إستثمارية تناهز الـ ١٠ مليارات دولار.

تحدث إسحاق جهانغيري وزير المناجم والمعادن في هذا المؤتمر قائلاً: «إن قطاع الصناعة والمعادن ينتج ما يعادل ١٦ في المئة من إجمالي الناتج المحلي، ويوفر ١٩,٣في المئة من فرص العمل في البلاد. كما أن حصة المناجم والصناعات المعدنية تبلغ نحو ٤ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الراهن». وأضاف «إن مجموع قيمة المنتوجات الراهنة في هذا القطاع بالأسعار العالمية، تتجاوز أربعة مليارات دولار حالياً. كما يصدّر هذا القطاع ما قيمته نحو ٥٠٠ مليون دولار. ويعتبر تشغيل المشاريع الكبرى كفولاذ مباركة وفولاذ الاشامة في يزد ومنجم جل جهر ومنجم جادر ملو... الخ، من الإنجازات الجبارة التي تحققت خلال الخطتين الأولى والثانية. كما تمكن الإشارة الى زيادة الطاقة الإنتاجية، فضلاً عن الطاقات الهندسية المتقدمة وعمليات البرمجة والتخطيط في كثير من القطاعات باعتبارها إنجازات أخرى تستحق التنويه».

شهد العقد المنصرم تضاعف إنتاج الفولاذ والنحاس والألمنيوم وسائر المواد المعدنية إلى أكثر من ٥٨ ضعفاً. وكان معدل زيادة الإنتاج السنوي للمعادن يراوح بين ١٢ و٦٤ في المئة. ومن سياسات وزارة المناجم والمعادن خلال الخطة الخمسية الثالثة نشير إلى الإستخدام

الأمثل للاستثمارات الراهنة، وزيادة حجم الإنتاج في مختلف القطاعات، والإنطلاق باتجاه تصنيع المنتجات ذات القيمة المضافة الأكبر. ولا شك أن نقص الرساميل يعتبر من أحد أهم العوامل التي تحد من نمو قطاع الصناعة والمناجم. ويمكن توفير هذه الرساميل من القطاع الخاص والمصادر الأجنبية، وكذلك المصادر الحكومية.

الدكتور حسين نمازي وزير الاقتصاد والمالية رأى أن أهداف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية في البلاد، تتضمن توفير قدر أكبر من الشفافية في النظام الاقتصادي العام والقوانين السارية في البلاد، وإصلاح هيكلية الموازنة ونظام الضرائب، والحد من دور الحكومة في الشؤون الاقتصادية، وخصخصة الشركات الحكومية، وإلغاء الإحتكارات، وتشجيع الإستثمار الأجنبي، وإيجاد مظلة دعم قوية للفئات المسحوقة والكادحة. وأوضح الوزير نمازي «بالنظر إلى تنوع ووفرة الإحتياطيات المعدنية في البلاد والنمو السريع للقيمة المضافة والنسبة العالية لتوفير فرص العمل في عملية الإستثمار في قطاع المناجم والمعادن، فإن إستقطاب الإستثمارات في هذا القطاع يعتبر من الأهداف المهمة التي تتابعها الحكومة. ويتمتع الاستثمار في هذا القطاع في ايران بمزايا نسبية، وبامكانه أن يحقق مكانة مرموقة للبلاد في الاقتصاد العالمي».

وألقى الدكتور مهدي نواب مساعد وزير الاقتصاد ورئيس هيئة الإستثمار والمساعدات التقنية والاقتصادية في ايران كلمة جاء فيها: «حسب القوانين السائدة في البلاد، فإن كل الأشخاص الحقيقيين والإعتباريين الأجانب الذين أدخلوا رساميلهم إلى البلاد بتصريح من الحكومة الايرانية، سوف يتمتعون بالكثير من التسهيلات والدعم. إن الدعم المقدم للمستثمرين الأجانب على أساس قانون إستقطاب ودعم الرساميل الأجنبية، يقوم بتوفير التغطية للرأسمال الأجنبي في مواجهة المخاطر غير التجارية، ويتضمن ما يلي: يحق للمستثمر نقل أرباحه السنوية بالعملة الصعبة الى الخارج، كما يحق له إعادة أصل وأرباح الرأسمال بالعملة الصعبة، وتعطى له ضمانات بالتعويض عن الخسائر التي قد يتكبدها في حالات المصادرة أو التأميم، وأن يتمتع بمعاملة قانونية على قدم المساواة مع الشركات المحلية. ويمكن للمستثمرين ادخال رأسما لهم كرأسمال مساهم أو قرض مساهم أو وفق أشكال أخرى من التسهيلات المالية الأجنبية في إطار المشاركة القانونية والعقدية. وفي حال القيام باستثمار مشترك، يحق للشركة المختلطة أن تستفيد بحرية كاملة من العملة الصعبة المتأتية من تصدير منتوجاتها لتوفير احتياجاتها من العملة الصعبة». وأضاف الدكتور نواب: «إن هيئة الإستثمار والمساعدات الاقتصادية والتقنية في ايران التابعة لوزارة الشؤون الاقتصادية والمالية، هي المرجع الذي يتولى إستلام ودراسة طلبات المستثمرين الأجانب. والحقيقة أن الهيئة تقوم بدورها كنافذة وحيدة لتبادل المعلومات وإستلام طلبات المستثمرين الأجانب

ودراستها وإعداد وإقتراح مسودات الطلبات لعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها وتسهيل عملية الإتصال بين المستثمرين الاجانب والشركات الايرانية. ويضم المجلس الأعلى للهيئة باعتباره أعلى ركن فيها، وزير الشؤون الاقتصادية والمالية ووزير الشؤون الخارجية ووزير الصناعة ووزير المناجم والمعادن ووزير الزراعة والمدير العام لهيئة التخطيط والموازنة».

كما تحدث علي أكبر سميعي رئيس المجلس الإستشاري الأعلى للضرائب حول المداخيل الناجمة عن الإستثمار الأجنبي، فقال «حسب الفقرة الخامسة من المادة الأولى لقانون الضرائب المباشرة الساري المفعول يعتبر الأشخاص غير الإيرانيين، سواء كانوا قانونيين أو إعتباريين، مسؤولين عن تسديد ضريبة الدخل عن كل عائداتهم في ايران حسب القوانين المرعية، وكذلك المداخيل الثلاثة الاخرى التي يحصلون عليها في ايران. وتشمل مداخيل بيع الامتيازات أو سائر الحقوق والتدريب وتقديم المساعدت التقنية أو بيع الأشرطة السينمائية».

أما عن الإعفاءات الضريبية، فقد ذكر، د. سميعي «بالنسبة للنشاطات ذات الإعفاءات الضريبية، بعد إنتهاء فترة الإعفاء للنشاطات الصناعية والمنجمية الواقعة في المناطق غير المعفية، تعتبر الارباح العائدة من النشاطات الصناعية والمنجمية التي تقوم الشركات بإدخارها لتطوير وإستكمال الوحدات الصناعية والمنجمية الراهنة أو الوحدات الجديدة، معفيةً من الضرائب. ووردت تفاصيل الإعفاء ضمن الفقرة ١٢٨ والملاحظات المرفقة بها». وأضاف د. سميعي: «إن معدل ضريبة الدخل ذو وتيرة تصاعدية حسب القانون، وتبدأ من ١٢ في المئة لغاية ٥٢ في المئة. طبعاً من المقرر إعادة النظر في القانون وتعديل وتخفيض معدلات الضرائب. وتم إقرار قوانين الضرائب في ايران على أساس سلوك المواطن الضريبي بدون تمييز بين مختلف دافعي الضرائب. وفي هذا الجانب يعتبر جميع الأشخاص، سواء كانوا ايرانيين أم غير ايرانيين، متساويين في الحقوق القانونية بالنسبة لمراجعة تظلماتهم وحل خلافاتهم الضريبية».

وقدم د. سارغيني مساعد وزير المناجم والمعادن موجزاً عن أوضاع المناجم في ايران، فقال «بلغت الإحتياطيات المعدنية المؤكدة في ايران ٦ مليار طن حتى نهاية عام ١٩٩٨. أما الإحتياطيات غير المعدنية، فتبلغ ١٣,٥ مليار طن. الى الإحتياطيات المشار اليها أعلاه، هناك تقديرات عن ٤,٥ مليار طن من الاحتياطيات المعدنية المتوقعة و٤ مليار طن من الإحتياطيات غير المعدنية المتوقعة، تصل قيمتها الى عشرات المليارات من الدولارات. وتزامناً مع القيام بعمليات التنقيب والعثور على إحتياطيات معدنية جديدة، تم إتخاذ اجراءات في إطار الإكتفاء الذاتي والإستخدام الأمثل للمصادر المعدنية. وإلى إنشاء وحدات تحويل المواد المعدنية وتصنيفها وصهر المعادن، إتخذت خطوات أخرى في مجال الحصول على الطاقات التكنولوجية لتوفير إحتياجات البلاد إنسجاماً مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية. ويقدر مجموع قيمة المواد المعدنية المنتجة والمصنعة وصناعات الصهر بنحو ٤ مليار طن سنوياً في الوقت الراهن. ولا يتناسب هذا المجموع مع المكانة الحقيقية لقطاع المعادن الايراني في العالم». وأوضح: «يبلغ إنتاج النحاس المركّز في ايران نحو ٣٨٠ الف طن، والنحاسَ بقطر ٨ ميليمتر نحو ٤٦ الف طن، والألمنيوم ١٣٠ الف طن، والذهب ٣٦٠ كيلو غرام، والزنك المركّز نحو ٨٠ الف طن، وسبائك الزنك نحو ١٨ الف طن، والرصاص المركز نحو ٢٤ الف طن. ويستخرج سنوياً من نحو ٢٢٠٠ منجم كبير وصغير في البلاد ١٠٠ مليون طن من المواد المعدنية، ٦٥ في المئة منها مواد بناء وأحجار للزينة. مع ذلك لم يتبوأ قطاع المعادن بعد مكانته الحقيقية. وحسب آخر التقارير بلغت حصة قطاع المعادن في إجمالي الإنتاج الخام للبلاد في السنوات الأخيرة ٠,٦ في المئة. وهي نسبة لاتزال بعيدة عن المستوى المنشود». وأضاف: «وبسبب العراقيل القانونية حتى بداية عام ١٩٩٨، لم يكن بإمكان القطاع الخاص والقطاع الأجنبي أن يشارك بنشاط في مجال أعمال المناجم في البلاد. وفي هذا الإطار تم في عام ١٩٩٨ إزالة تلك العراقيل، وأصبح من الممكن مشاركة القطاعين الخاص والأجنبي».

كما تحدث السيد أشرف مساعد البرمجة والتخطيط والصناعة والتطوير في وزارة المناجم والمعادن حول أوضاع وأسس تخطيط المشاريع والاستثمار في قطاع المعادن في إيران، وقال: «إن النتائج كانت واعدة جداً في مشاريع الخصخصة الأولى خلال السنوات ١٩٨٨-١٩٩٨، والتي أنشأت باستثمارات قدرها ٩ مليار دولار. وكان هذا الأمر عاملاً مشجعاً للمستثمرين ليقوموا بتقييم إستثماراتهم في هذا القطاع. وارتفعت قيمة المنتوجات في هذه المشاريع من نحو ١,٢ مليار دولار الى أكثر من ٤ مليارات دولار. السبب الثاني للاستثمار في هذا القطاع هو أن المصادر المعروفة في البلاد ليست على مستوى عال ولايزال علينا إنجاز الكثير من الأعمال. ولكن أذا أخذنا الاحتياطيات المؤكدة الراهنة في الحسبان، وكذلك مدى الإحتياطيات التي يمكن تحويلها الى مواد معدنية، يمكن التأسيس للخطوات القادمة باتجاه التخطيط للمشاريع. كما يتم تحديد الفترة الزمنية لاستخدام المعادن من ٣٠ الى ٤٠ سنة في أغلب الأحيان. النقطة الأخرى اللافتة هي الصناعات المعدنية. فبعض الإحتياطيات المعدنية إذا تم تحويلها الى مواد معدنية، ليس مؤكداً أن تستطيع القيام بدور مهم في صادرات هذا القطاع».

وأضاف: «وعلى أساس الميزات النسبية تم إعداد مشاريع شاملة في العديد من مناطق البلاد، من بينها المشروع الشامل للمناجم والمعادن. وقام أكثر من ٥٠ خبيراً بالعمل من ٤ الى ٥ سنوات وأجروا التخطيط اللازم للقطاعات التقنية والاقتصادية والأسواق المحلية والأجنبية وعملية تغيير التكنولوجيا والأهداف الكمية على المدى البعيد، بحيث تم تخطيط برامج الخطة الخمسية لهذا القطاع على أساس الآفاق البعيدة المدى. فليس الهدف تنمية الصناعات المحلية

فحسب، بل تم أخذ الأهداف المرتبطة بالتقدير في الأعتبار، وجرى تقديم ثلاثة اوراق عمل إلى المؤتمر:

- مشاريع للإستثمار المشترك وعددها ١٠٢ مشروعاً. وثمة إمكانية لدراسة ٣٨ مشروعاً.

- المشاريع التي يمكن بيعها على أساس المادة ٢٤ من قانون الموازنة. وتم تقديم مقترحات حول ستة مشاريع في هذه الفئة.

- المشاريع المقدمة على أساس المادة ٣٥ من قانون الموازنة لعام ١٩٩٩. هنا ستقوم الحكومة بعرض أسهمها في الوحدات الصناعية المختلفة أو الشركات الحكومية والشركات الأخرى. وفي الحقيقة تم إتخاذ تدابير بالنسبة لـ ٦٠ شركة (الفئات ٢و٣)».

مصطفى مؤذن زاده، مساعد وزير المناجم والمعادن ورئيس الهيئة الادارية والمدير التنفيذي لشركة الفولاذ الوطنية، تحدث حول الأوضاع الراهنة والبرامج المستقبلية لصناعة الفولاذ في ايران: «الطاقة الإنتاجية الراهنة لوحدات صناعة الفولاذ التابعة لشركة الفولاذ الوطنية الايرانية تصل الى ٧,٨ مليون طن في السنة. وعلى ضوء الاجراءات المتخذة، سترتفع هذه الطاقة إلى ٩,٨ مليون طن بنهاية عام ٢٠٠٠. في موازاة ذلك يجري العمل حالياً لتجهيز مناجم حجر الحديد والفحم الحجري للتوصل إلى طاقة إنتاجية تبلغ ١٦,٨ مليون طن من حجر الحديد المركز (بليت وسنتير) و ١,٢ مليون طن من الفحم الحجري المركز». وأضاف: «للوصول الى طاقات إنتاجية تبلغ ١٤,٧ و١٨,٤ مليون طن من الفولاذ خلال الأعوام ٢٠٠٥- ٢٠١٢ نحتاج على التوالي إلى ٢٥٠٠ و٢٦٥٠ مليون دولار من الرساميل. وإلى جانب وفرة الانتاج لصناعة الفولاذ في ايران اتخذت اجراءات واسعة لتحسين نوعية المنتوجات الفولاذية وإصلاح النظام الإداري ومراعاة ظروف البيئة، إذ تمكنت وحدات إنتاج الفولاذ التابعة للشركة الوطنية من الحصول على شهادات الجودة (Iso standard)».

وأشار السيد مؤذن زاده الى الأسباب الرئيسة لتنمية صناعة الفولاذ في ايران، منها حاجة الأسواق الداخلية، وموقع ايران الجغرافي، وحاجة الدول المجاورة والاقليمية، ووجود مصادر الطاقة الغنية والمواد الخام التي تحتاجها صناعة الفولاذ، ووجود الجامعات التقنية ومؤسسات التخطيط والهندسة ذات القدرات العلمية الكبيرة والعصرية، والتواجد في الأسواق الدولية. وقال: «إن العوامل المشار اليها أعلاه وفرت أرضية مواتية لتنمية صناعة الفولاذ في ايران، ونحن نرحب بأي إستثمار أجنبي لتحقيق أهداف التنمية».

المهندس لنكراني مساعد التخطيط والبرمجة في شركة الفولاذ الايرانية نوه بطاقات وامكانيات الجمهورية الاسلامية الايرانية في إنشاء وإستخدام صناعة الفولاذ. وقال: «نظراً إلى انقضاء ٢٨ عاماً على بدء إستخدام اول وحدة لصناعة الفولاذ في ايران، فان شركة

الفولاذ الايرانية لديها ٤ وحدات كبرى لإنتاج الفولاذ في اصفهان ومباركة واهواز ويزد، تنتج سنوياً نحو ٦,٣ مليون طن من الفولاذ. كما يتم إنتاج حجر الجير والمواد الأخرى في هذه الوحدات. إلى ذلك يقوم الخبراء الإيرانيون حالياً بالبرمجة الضرورية، وكذلك بأعمال الصيانة للوحدات الصناعية والمعدنية كافة». وأضاف: «في المرحلة الأولى لتنمية الطاقة الإنتاجية سيكون لدينا زيادة في إنتاج الفولاذ في بداية سنة ٢٠٠٠. وجدير بالذكر أن الخبراء الايرانيين قاموا بالبرمجة الرئيسة لمشروع التنمية. كما تم توفير ٦٥ في المئة من الأجهزة المخصصة لهذا البرنامج بواسطة المصانع والمؤسسات الايرانية، وتبلغ قيمتها نحو ٤٠ في المئة من إجمالي المشاريع. وقام الخبراء الايرانيون بكل أعمال البرمجة في المرحلة الثانية للتنمية، وقامت الشركات الهندسية المحلية بنحو ٧٠ في المئة من أعمال التجهيز التفصيلية، كما قامت بتصنيع المعدات والمكائن بالنسبة المئوية نفسها، إذ بلغت قيمتها ما يعادل ٥٠ في المئة من قيمة كل المشاريع. وفي المرحلة الثانية لتنمية الفولاذ في شركة الفولاذ الوطنية الايرانية، بلغت الطاقة الإنتاجية للفولاذ الخام ١٤,٧ مليون طن سنوياً. وبلغ حجم إنتاج الحديد المركز ٢٣,١ مليون طن، والفحم المركز ٢,٣ مليون طن. وحسب البرنامج المقرر سنحقق أهدافنا المرسومة بنهاية الثلاثة أشهر الاولى لعام ٢٠٠٥. وفي البرنامج الثالث لتنمية الفولاذ ستصل الطاقة الإنتاجية لوحدات صناعة الفولاذ إلى ١٨,٤ مليون طن في السنة، والطاقة الانتاجية لمناجم حجر الحديد إلى ٢٧,٣ مليون طن من فحم الحديد المركز، والطاقة الإنتاجية لمناجم الفحم الحجري الى ٣,٤ مليون طن من الفحم الحجري المركز. وفي هذه المرحلة من عملية التنمية سيتوقف إستيراد حجر الحديد والفحم الحجري بالكامل، وسيتم إنتاج كل المواد الخام داخل البلاد». وأوضح: «تعتبر شركة الفولاذ الوطنية الايرانية حالياً أكبر شركة لإنتاج الفولاذ في الشرق الأوسط، بطاقة إنتاجية تصل إلى ٦,٣ مليون طن من الفولاذ، وتحتل المرتبة الثلاثين بين الشركات الكبرى المنتجة للفولاذ في العالم. وجدير بالذكر أن شركة الفولاذ الوطنية الايرانية تستطيع تنفيذ برامجها للتنمية بواسطة إستخدام مصادرها المحلية وإستقطاب الإعتمادات الحكومية والدولية من طريق ضمان وتصدير منتوجاتها».

المهندس باليزدار المدير العام لمشتريات مواد الخام في شركة الفولاذ الوطنية الايرانية تحدث حول إحتياطيات الفحم الحجري وبرنامج تنميته وإستخراجه وإنتاجه، فقال: «تحتل ايران المرتبة الثانية عشرة من بين دول العالم من حيث الإحتياطيات المسجلة والمؤكدة والمحتملة للفحم الحجري، والمرتبة الأربعين من حيث الإستخراج. وسنحاول من خلال الاستثمار، أن تتبوأ ايران مكانها المناسب في العالم. وبسبب التقنيات المتوافرة في قطاع النفط والغاز، لم ينفذ لغاية الآن أي عمل حاسم لرفع مستوى الفحم الحجري الحراري في إنتاج

الطاقة في البلاد. وتبذل جهود لكي يتبوأ هذا القطاع مكانته الحقيقية. وبناء على الإحصاءات المعلنة في مجلة **المعهد العالمي للفحم الحجري**، فإن ٢٧ في المئة من الطاقة الأولية في العالم، تتعلق بالفحم الحجري. ويتم توفير ٣٦ في المئة من إنتاج الكهرباء من طريق استهلاك هذه المادة». وأضاف «إن زيادة تنمية قطاع الفحم الحجري في البلاد يحتاج إلى رأسمال قدره ٦٧ مليون دولار و ٥٧٠ مليار ريال، يمكن توفيره من خلال مشاركة الشركات المحلية والأجنبية».

برامج تنمية إنتاج النحاس

محمد رضا هاشم زايي المدير التنفيذي للشركة الوطنية لصناعات النحاس في ايران تحدث حول منجم سرجشمه، فقال: «يعتبر منجم نحاس سرجشمه من أكبر المناجم المنتجة للنحاس في الوقت الراهن، ويحتوي، فضلاً عن النحاس والموليبون، على مقادير من الذهب والفضة أيضاً. الإحتياطيات الكلية لمنجم نحاس سرجشمه تبلغ ١,٢ مليار طن من حجر النحاس بمعدل كثافة قدره ٣,٧ في المئة، وتم لغاية الآن استخراج ١,٢ مليون طن من نحاس الكاثود. حجم الإستثمارات الأولية في هذا المجمع الذي أسس خلال السنوات ١٩٧٤-١٩٧٩ بلغ نحو ٧٠٠ مليون دولار على شكل عملة صعبة مباشرة، والف مليار ريال من المصادر المالية المحلية. وبلغت القيمة العالمية لبيع منتوجات المجمع لغاية الآن ٢,٧ مليار دولار، وهي أضعاف الرأسمال الأولي. الطاقة الإنتاجية لهذا المجمع تبلغ ١٣٠ الف طن من الكاثود سنوياً. وبعد مضي ٢٠ عاماً على تشغيل المكائن والمعدات تبذل محاولات للإحتفاظ بالطاقة الإنتاجية الإسمية للمجمع. وجدير بالذكر إن ٧٠ في المئة من منتجات صناعة النحاس في ايران تستهلك في الداخل، بينما يصدر ٣٠ في المئة منها إلى الخارج». وأضاف: «تقع ايران على حزام النحاس لجبال الألب - هيمالايا. ويبلغ عدد مؤشرات النحاس المعروفة في ايران لغاية الآن ٥٢٧ مؤشراً، ١١ منها حالياً جاهزة أو يجري تجهيزه للعمل، وتم إختيار ١٦٠ منجماً لعمليات الدراسة والتنقيب التمهيدي. ويبلغ حجم الإحتياطيات المتوقعة ٤ مليار طن من حجر النحاس بكثافة ٦٦ في المئة، والإحتياطيات المؤكدة ٢ مليار طن بكثافة ٠,٧٣ في المئة». وأوضح هاشم زايي: «إذا إستطعنا بواسطة الإستثمار المناسب استخراج ٧٠-٧٥ في المئة من النحاس، فإن قيمة النحاس المستخرج بالأسعار الحالية ستبلغ نحو ٢٠ مليار دولار. وعلى أساس الدراسات القائمة، فان ايران لديها ٥ في المئة من إحتياطيات النحاس المؤكدة في العالم، و٩٨ في المئة من إحتياطيات حجر النحاس المؤكدة في الشرق الأوسط، و٢٦ في المئة من إحتياطيات حجر النحاس المؤكدة في آسيا. وعليه، فإن عملية ارتفاع الأسعار الراهنة للنحاس تستوجب التنسيق بين طرق الاستخراج والإستخدام الصناعي مع أحدث الإنجازات العلمية والتكنولوجية. وحسب التوقعات والخطط الراهنة يمكن التوصل حتى نهاية السنوات الخمس

المقبلة إلى طاقة إنتاجية تبلغ ٣٥٠ الف طن من نحاس الكاثود. وللوصول إلى هذا الحجم من الإنتاج ينبغي إنشاء مصانع جديدة، والقيام بتعديلات في سبل استخدام الوحدات القائمة».

وختم قائلاً: «إن المستثمرين المحليين والأجانب يمكنهم القيام بنشاطات عدة وموسعة في مجال التنقيب أيضاً، والإستمرار بالتعاون حتى المرحلة النهائية. وللحيلولة دون إنخفاض مستوى الإنتاج السنوي للنحاس ستبذل جهود ... لاحلال المناجم الجديدة محل المناجم القديمة».

برنامج تنمية إنتاج الألمنيوم

تحدث مهدي حاجي المدير التنفيذي لشركة «ايرالكو» في هذا المؤتمر حول حجم ومستوى نمو إستهلاك الألمنيوم في العالم، فقال: «وفقاً لما أعلنه المعهد الدولي للألمنيوم (IPAI) بلغ حجم إنتاج الألمنيوم الخام في العالم ١٧,٢٨ مليون طن أوائل عام ١٩٩٩. ومن المتوقع أن تتحسن أسواق الألمنيوم، إذ تشير التوقعات إلى أن الطلب على الألمنيوم لإستخدامه في صناعة السيارات سينمو بمعدل ٣٠في المئة حتى عام ٢٠٠٢. ثم إن إستهلاك البيلت في اوروبا يزداد باستمرار، ويبلغ حالياً أكثر من ٢,٦ مليون طن. وتستهلك الأشابة ٦٠-٦٣ بكيمات أكبر. كما تم تقديم إقتراح يتم بموجبه إستخدام ٩٥ في المئة من قطع السيارات من الألمنيوم المدور حتى عام ٢٠١٥، وهذا بحد ذاته يدل على النمو والإستخدام الأمثل للألمنيوم في الصناعة». وأضاف: «يقدر إستهلاك الالمنيوم في عام ٢٠٠٠ بـ ٢٠,١٥ مليون طن، ووصلت أسعاره حالياً إلى ١٥٠٠ دولار للطن الواحد. إرتفع إستهلاك الألمنيوم في داخل البلاد تدريجاً. ويحظى الألمنيوم بمكانة خاصة في مختلف الصناعات. ونظراً إلى تزايد حجم إستهلاك الألمنيوم داخل البلاد، من المتوقع أن يتجاوز الاستهلاك في ايران عام ٢٠٠٠ الـ ١٥٠ ألف طن، إذ سيتم توفير ١٢٠ ألف طن من مصنع ألمنيوم آراك بواسطة شركة ايرالكو».

وأشار الى أن حجم إستهلاك الألمونيا (alumina) في ايران يبلغ حالياً نحو ٢٨٠ ألف طن، ويستورد من خارج البلاد بالكامل. وفي حال تشغيل المرحلة الأولى من مصنع ألمنيوم المهدي الذي يمر بمراحله الأخيرة، ستصل حاجة البلاد الى نحو ٥٠٠ ألف طن. وإذا تم تشغيل المرحلة الثانية من مصنع ألمنيوم المهدي، فستصل حاجة البلاد الى الألمونيا إلى نحو ٧٠٠ ألف طن من المتوقع توفيرها من المصادر التالية:

- مشروع إنتاج الألمونيا في جاجروم: تم إدراج هذا المشروع على جدول أعمال وزارة المناجم والمعادن منذ عام ١٩٩٠. ويبلغ حجم إنتاج هذا المصنع ٢٨٠ ألف طن من الالمونيا من مناجم البوكسيت والجير في جاجروم في محافظة خراسان.

- مشروع إنتاج الألمونيا من Nephe line syenite: بما أن احتياجات البلاد السنوية للألمونيا

تتجاوز الطاقة الإنتاجية لمصنع الألومنيا من البوكسيت قيد الإنشاء، فقد تمت دراسة أولية لتصنيع المواد الأخرى الحاوية للألمنيوم والتركيز على تصنيع الألومنيا من حجر Nephe line syenite في مناجم محافظة آذربيجان الشرقية، وتم إدراجها منذ عام ١٩٨٩ ضمن المشاريع الإعمارية في البلاد. وفي عام ١٩٩٣ دخل هذا المشروع حيز المراحل التنفيذية التمهيدية. وفي عام ١٩٩٨ تم فرز ميزانية مشروع إستخراج Nephe line syenite من مشروع الألومنيا Nephe line syenite. وبسبب الحاجة إلى إستثمارات كبيرة بالعملة الصعبة والمحلية تم منح الأولوية لضرورة إنشاء وحدة شبه صناعية للألومنيا بطاقة إنتاجية تبلغ ٣٥٠ الف طن سنوياً، على أن تنتج ١٠٠ ألف طن من الألومنيا سنوياً في المرحلة الأولى. ويمكن زيادة هذه الطاقة حسب مشروع التنمية إلى ٢٠٠ ألف طن.

وفي ختام حديثه تطرق السيد حاجي إلى مشروع ألمنيوم المهدي في بندر عباس فقال: «إن الطاقة الإنتاجية الإسمية لمشروع ألمنيوم المهدي هي ٢٢٠ الف طن يمكن تنميتها إلى ٣٢٠ الف طن سنوياً. وفي المرحلة الاولى يمكن إنتاج ١١٠ آلاف طن من الألمنيوم سنوياً. ونحن نأمل أن تتم المشاركة الأجنبية في هذا المشروع».

إحتياطيات الزنك

أثار أكبر مجيد بور المدير التنفيذي لتنمية مناجم الزنك، موضوع إستخدام الزنك في العالم، فقال: «في مجال الإستخدام، يجري إستخدام ٤٨ في المئة من الزنك المنتج في العالم في صناعة الكلفنة، و١٨ في المئة في صناعة أشابة الصفر، و٨ في المئة في المستهلكات الكيماوية، و٧ في المئة في المنشآت شبه المصنوعة، و١٥ في المئة في أشابة الزنك، ولجهة الإستهلاك النهائي يستخدم الزنك بمعدل ٤٨ في المئة في صناعات مواد البناء، و١٠ في المئة في المكائن والمعدات، و١٠ في المئة في إنتاج المصنوعات المنزلية، و٢٣ في المئة في صناعة الشحن والنقل، و٩ في المئة في صناعات البنى التحتية. ويستهلك الزنك في ايران كما يلي: ٤٨ في المئة في صناعات مواد البناء، و٣٧ في المئة في صناعات أشابة الصفر، و٦ في المئة في الصناعات الكيماوية، و٦ في المئة في صناعات قوالب الحديد، و٣ في المئة في سائر الحالات الأخرى». وأضاف: «بلغ إستهلاك الفرد الواحد من الزنك عام ١٩٩٧ نحو ١,٢ كيلو غرام في العالم. وكان هذا المعدل ٤,٧ كيلو غرام لدول وسط أوروبا، و ٣,٩كيلو غرام لدول اميركا الشمالية، و٠,٨ كيلو غرام لايران، و٠,٢ كيلو غرام للهند. وكان حجم الإحتياطيات المؤكدة للمواد المعدنية الحاوية للزنك في عام ١٩٧٠ نحو ١١٢ مليون طن. وفي الفترة الممتدة من ١٩٧٠ حتى ١٩٩٧ تم إكتشاف نحو ٢٠٦ مليون طن من الزنك في المناجم الجديدة. ونظراً لإستخراج ١٧٨ مليون طن من المناجم في هذه الفترة، يمكن أن نستنتج أن حجم الإحتياطيات المؤكدة في العالم عام ١٩٩٧ كانت نحو ١٤٠ مليون طن من الزنك. ويبلغ عدد مناجم الزنك

الناشطة في العالم ٢٦٦ منجماً، يقع ١١٤ منها في القارة الأميركية، و٨٩ في آسيا واستراليا، و ٥١ في اوروبا، و ١٢ في إفريقيا. وتبلغ الطاقة العالمية للصهر التمهيدي لمعدن الزنك نحو ٨ مليون طن سنوياً. وكان حجم إنتاج معدن الزنك عام ١٩٩٧ في العالم ٧ مليون و ٧٣٠ الف طن . ونظراً لوجود مصادر الغاز والنفط الغنية في ايران، لم تتخذ اجراءات كبيرة للتعرف على المصادر الاخرى. وتعتبر ايران غنية جداً بمناجم الزنك. وتظهر الدراسات الأولية أن إحتياطيات مناجم الرصاص والزنك جديرة بالإهتمام». وأوضح مجيدبور: «تم لغاية الآن اكتشاف نحو ٦٠٠ مؤشر لمناجم الرصاص والزنك في ايران. ويحظى ١٦ منجماً بتصريح الإستخدام. ويبلغ حجم الإحتياطيات المؤكدة والمعروفة للرصاص والزنك في ايران نحو ٩٥ مليون طن، بينما يبلغ حجم الإحتياطيات المتوقعة لهذه المناجم نحو ٢٣٠ مليون طن. أكبر منجم للزنك في ايران هو منجم مهدي آباد يزد بمعدل كثافة ٩ في المئة من الزنك. كما يوجد في أكبر منجم فعال للزنك، وهو منجم انكوران، إحتياطيات مؤكدة تبلغ ٣١ مليون طن بكثافة قصوى ٤٠ في المئة من الزنك. إن هذا المنجم كبير وغني جداً. وحسب الإحصاءات المتوافرة كان حجم إحتياطيات المواد المعدنية المؤكدة للزنك عام ١٩٩٧ نحو ١٤ مليون طن. ونظراً إلى حجم الإحتياطيات الموجودة في منجم انكوران، فإن ٤,٥ في المئة من معدن الزنك المعروف في العالم، كامن في منجم انكوران. ويبلغ معدل كثافة هذا المنجم ٢٨ في المئة. ومن مجموع ٢٦٦ منجماً ناشطاً في العالم، هناك٤ مناجم منها ذات كثافة تتجاوز ١٥ في المئة. بناء على ذلك يعد منجم انكوران أحد أهم أربع مناجم في العالم».

يصل حجم الزنك المستخرج من هذا المنجم في السنة الراهنة حسب البرنامج المقرر ٥٠٠ الف طن من المواد المعدنية. وقبل سنوات عدة كان كل الزنك المركز المنتج يصدّر الى الخارج بسبب عدم وجود مصانع لصهر الزنك في ايران. وبما أن قيمة التركيز تبلغ ٣٠ في المئة من سعر الزنك المركز، فقد تم خلال العقد المنصرم إصدار الموافقة المبدئية لإنشاء وحدة صهر الزنك وإنتاج ٤٠ الف طن من سبائك الزنك ضمن برامج وزارة المناجم والمعادن.

بصورة إجمالية تم في المؤتمر الدولي الأول للإستثمار في مشاريع المناجم والمعادن طرح ٢٥ مشروعاً في قطاع الفولاذ (للمناجم والصناعات التابعة)؛ النحاس ١٢ مشروعاً (المناجم والصناعات التابعة)؛ الألمنيوم ١٢ مشروعاً (المناجم والصناعات التابعة)؛ الرصاص والزنك ٧ مشاريع (المناجم والصناعات التابعة) في مجموعة اشابات الحديد ٩ مشاريع، والصناعات المعدنية والكيماوية ٤٠ مشروعاً. وبناء على تقديرات قطاع المناجم والمعادن في ايران سيصل إنتاج الفولاذ من ٧ مليون طن حالياً إلى أكثر من ١٤ مليون طن، والفحم الحجري من مليون طن حالياً إلى ٢ مليون طن، والألمنيوم من أكثر من ١٠٠ الف طن حالياً إلى أكثر من ٢٥٠ الف طن، والنحاس من ١٥٠ الف طن إلى أكثر من ٣٠٠ الف طن من نحاس الكاثود، والزنك من ١٩

آلاف طن من السبائك حالياً إلى ١٥٠ الف طن، والذهب من ٣٦٠ كيلوغرام إلى نحو ٥ طن في عام ٢٠٠٥.

إستنتاجات أولية

إن موقع ايران الخاص والمميز في قائمة المصادر والإحتياطيات المعدنية يمكنه أن يؤدي دوراً مهماً في تطوير اقتصاد البلاد، وتقديم ايران كقطب معدني مهم في العالم. وتعتبر المصادر والإحتياطيات المعدنية الموارد الاقتصادية والسياسية المهمة في العالم. وتستطيع ايران من خلال استخدام طاقاتها الذاتية في مجال المناجم المعدنية وغير المعدنية تنمية الصناعات المعدنية وتوفير إحتياجاتها الداخلية من الخامات المعدنية، كما يمكنها الإستفادة من المصادر الكبيرة والغنية باتباع سياسات تطوير التنقيب والإستخراج، وخاصة تصنيع المواد المعدنية للحصول على مداخيل العملة الصعبة للبلاد. وأظهرت نظرة الى النشاطات السابقة في هذا القطاع قبل بداية الخطة الخمسية الأولى أن النشاطات المعدنية لم يكن لها إرتباط وثيق ببنية الاقتصاد الإيراني، وأنه لم يجر إستخدام هذا القطاع بصورة مبدئية. وطوال الخطة الخمسية الأولى، والثانية أيضاً، كانت حصة القيمة المضافة لهذا القطاع ضئيلة. ولكن بعد تدشين الوحدات الجديدة، إزداد حجم الإنتاج عموماً. إلا إن الحالات التي تم فيها الحصول على قيمة أكبر للمنتوجات لم تكن بالضرورة من المصادر الغنية أو ذات قيمة إضافية مرتفعة. وخلال الخطة الخمسية الأولى والثانية، وبعد إتخاذ سياسة الخصخصة وإستقطاب الرساميل لهذا القطاع، إزدادت مساهمة القطاع الخاص، وإنخفضت الإعتمادات الحكومية بسبب الصعوبات والمشاكل المالية التي واجهتها الحكومة، خاصة بعد عام ١٩٩٢. وفي مجال التصدير أيضاً إنخفض تصدير الأحجار المعدنية طوال الخطة الخمسية الأولى والثانية عموماً. ولكن تصدير المواد المعدنية المصنعة، كحجر الحديد في قطاع الفولاذ، إرتفع بشكل ملحوظ. وبعد إقرار قانون المناجم الجديد في مجلس الشورى الإسلامي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ تم تحديد الخطوط العريضة للتنقيب وإستخراج الإحتياطيات المعدنية. وقام هذا القانون بتعريف وتحديد الشروط والضوابط اللازمة للشركات المعدنية من جهة، ووفر الأمن للإستثمارات ليفسح المجال لدعم وإستقطاب الإستثمار الأجنبي. وكان من المتوقع في الخطة الخمسية التنموية، بتوجهاتها نحو إنتاج المواد المصنعة للتصدير، إستقطاب إستثمارت إجنبية تناهز ١,١ مليار دولار لدفع عجلة التنمية لصناعات إنتاج الفولاذ والنحاس والزنك وغيرها من المواد المصنعة.

وبعد رسم السياسات العامة لقطاع المعادن وإقرارها في مجمع ترشيد مصلحة النظام وتأييدها من جانب قائد الثورة عام ١٩٩٩، جرى الإهتمام بالسياسات العامة المركزية وإتخاذ القرار في قطاع الجيولوجيا ورسم نظام المعلوماتية وزيادة حصة المناجم في إجمالي الناتج

المحلي. وإلى السياسات العامة لقطاع المعادن، تم التأكيد على استكشاف المناطق ذات الامكانيات والطاقات المنجمية المهمة، وإعطاء الأولوية لهذه المناطق والتعاون الدولي وإستقطاب المصادر المالية والرساميل المحلية والأجنبية في مجال التنقيب وإستخراج وتصنيع المواد المنجمية. وتزامناً مع إقرار السياسات العامة لقطاع المعادن، عقد في طهران عام ٢٠٠٠ المؤتمر الدولي الأول حول الإستثمار في مشاريع المناجم والمعادن في البلاد، بمشاركة ممثلين لـ ٨٠ شركة أجنبية من ٢٥ بلداً، إضافة الى ١٤٠ شركة محلية، وتم تقديم ١٠٢ مشروعاً منجمياً وصناعياً للإستثمار الأجنبي برأسمال قدره ١٠ مليارات دولار. وصرح وزير المناجم والمعادن في المؤتمر بأن «الوزارة تفضل في المرتبة الأولى الإستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع المعلنة والمشاريع التي يعلن عنها في المستقبل، ثم تأخذ في الإعتبار الاستفادة من المصادر الأجنبية بطريقة البيع المتبادل، ويتم تسديدها من مدخول إنتاج المشاريع. ولاشك إن اقامة العلاقات والتعاون مع الشركات الدولية الكبرى في قطاع المعادن تتطلب الاهتمام بالقوى العاملة المتخصصة والكفوءة وتأهيل المدارء ورفع مستواهم العلمي. كما ان الإهتمام بالتقديرات الدقيقة للإحتياجات الداخلية والتعرف الدقيق واليومي على الأسواق العالمية سيؤدي الى مشاركة ايران بصورة أكثر تأثيراً في الأسواق العالمية. إن متابعة سبل تحسين الإنتاج وزيادة مستوى الإستخدام الأمثل للمناجم العاملة حالياً والمناجم التي ستعمل لاحقاً سيؤدي إلى زيادة القيمة المضافة ورفع مستوى كمية ونوعية الإنتاج في قطاع المعادن.

ختاماً، إن عقد المؤتمرات للتعريف بمشاريع المناجم والمعادن في ايران وتقديم الميزات والطاقات في البلاد، يتطلب تقديم معلومات أكثر دقة للمشاركين. وإننا على ثقة بأن هذا الموضوع سيحظى بإهتمام أكبر في المستقبل.

المصادر

١.آفاق المصادر المعدنية في ايران والعالم في عام ٢٠٠٠، مجتبى أنوري، فصلية **المناجم والمعادن**، خريف ١٩٩٨ (بالفارسية).

٢.**كتاب الصناعة والمناجم**، (طهران: الدائرة العامة للاعلان في وزارة الثقافة والارشاد الاسلامي، ١٩٩٧)، (بالفارسية).

٣.**قانون المناجم ونظام التنفيذ**، وزارة المناجم والمعادن، ١٩٩٨، (بالفارسية).

٤.**الاحصاء السنوي في البلد**، ١٩٩٧، مركز الاحصاء في ايران، ربيع ١٩٩٩(بالفارسية).

٥.**البيانات الاقتصادية**، دائرة الدراسات الاقتصادية، المصرف المركزي بالجمهورية الاسلامية الايرانية، الاعداد ١٦و١٧و١٩٩٩، (بالفارسية).

٦.نظرة على أوضاع المناجم والمعادن في ايران، ترجمة مولا وردي خاني، فصلية **المناجم والمعادن**، ربيع ١٩٩٩، (بالفارسية).

7- papers presented at Iran First International mines and Metals Investment Forum, 1920 oct, 1999 Tehran, IRAN

8-The projects presented at Iran First International mines and Metals Investment Forum, 1920 oct, 1999 Ministry of mines and metales

9- Investments and Business Guide to Iranian Mining sector, Excerpts from Laws and Regulation Iran co, Tehran - Iran

10- Iran International, special Issue, Irans First International Mines and Metals Investment Forum, 27 oct, 1999.

١١. المحاضرات في الإجتماعات الثانية للمؤتمر الدولي حول الإستثمار في المناجم والمعادن في ايران، ١٩ و. ٢٠ أكتوبر ١٩٩٩، مركز المؤتمرات الدولية في ايران، طهران.

تقارير

- أوبك: آفاق جديدة
- صناعة السجّاد في إيران: مشكلات وحلول مقترحة
- الجيش والسياسة في الشرق الأوسط

د. ناصر فرشادگهر*

أوبـك: آفاق جديـدة

ثمة مشاكل عدة دفعت كثيرين إلى التساؤل عن مدى فاعلية منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك). ففي السنوات الأخيرة كانت عملية تصدير النفط القاسم المشترك الوحيد بين أعضاء هذه المنظمة، في حين أن هناك مجالات كثيرة حقيقية يمكن أن تسهم في استمرار وتفعيل التعاون بين سائر أعضائها. على سبيل المثال، نشير إلى تنامي أهمية الغاز الطبيعي كبديل من المحروقات النفطية، ذلك أن خصائصه تجعله يستأثر بالاهتمام كمصدر جديد للطاقة في القرن الحالي، الأمر الذي يشكل فرصة مؤاتية أمام دول «أوبك» لتوحيد مواقفها وتعزيز وتنويع صادراتها، على الرغم من كل ما تستلزمه من تغييرات في منهجية أعضاء المنظمة وتحولات في هيكلية «أوبك». وفي حال إجراء مثل هذه التغييرات والتحولات، فإن المنظمة ستتعزز وتقوى، ما سيشجع منتجي الغاز الآخرين على الالتحاق بركبها.

أثارت كتابات عدة بعض المشكلات التي تعترض مسيرة «أوبك». وفي الحقيقة، فإن الخلافات والمشكلات داخل المنظمة، والنواقص التي تعاني منها، تجعل منها مؤسسة تفتقر إلى الفاعلية المطلوبة. وفي حال استمر النهج الحالي، فإن «أوبك» ستواجه المزيد من المشاكل. على أن التناقض في تحديد سياسات المنظمة بلغ خلال السنوات الماضية حداً دفع بعض أعضائها إلى تحمّل أضرار جسيمة بهدف إضعاف منافسيهم. ومن الأسباب الرئيسة التي آلت بالأوضاع إلى ما هي عليه، قلّة مجالات التعاون التي اقتصرت على تصدير النفط. وهذا القاسم المشترك يضعف وسط هالة من الخلافات السياسية وتباين الآراء الاقتصادية وغير الاقتصادية. من هنا يتوجب على الدول الأعضاء في «أوبيك» الاهتمام بتوسيع مجالات التعاون وإيجاد قواسم مشتركة وتعزيزها على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. على أن

* أستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة طهران.

هناك مجالات عدة للتعاون يمكن أن تؤخذ في الحسبان في إطار خطط «أوبك» طويلة الأمد، نذكر منها، على سبيل المثال، تعزيز العلاقات والتعاون في مجال التكرير والصناعات البتروكيماوية، وتبادل الخدمات والمعرفة التقنية، ومصادر المال والاهتمام بكل مصادر الطاقة، كالغاز... إلخ.

إن تعاون أعضاء «أوبك» في مجال التكرير والبتروكيماويات من شأنه أن يعزز العلاقات الثنائية، وأن يضاعف من فاعلية المنظمة، بما يعود عليها بالفائدة الكبيرة على الصعيد الاقتصادي. طبعاً، لا يمكن من الناحية العملية إنشاء مؤسسة رديفة تدخل من خلالها دول «أوبك» حلبة المنافسة في السوق الدولية في مجالات التكرير والبتروكيماويات ومشتقاتها، لأن مثل هذه الصناعات تسيطر عليها كبريات الشركات الدولية والبلدان الصناعية المتطورة. وليست «أوبك» التي تملك القسم الأعظم من السوق قادرة على أن تؤثر، ولو جزئياً، في الأسواق العالمية المليئة بالمنافسات. والنقطة الثانية هي أن المواد البتروكيماوية مواد خام تدخل في صناعات لاحقة لا تثير الاهتمام والحماس، لأن الدول التي ستعتمد تصديرها ستضطر لاحقاً إلى استيراد منتوجات صنّعت من المواد الخام التي سبق وصدّرتها.

إن تعزيز التعاون والتبادل في مجال الخدمات والمعلوماتية التقنية والموارد المالية والاستثمار، يمكن أن يشكل خياراً آخر لأعضاء «أوبك»، ذلك أن خطوة كهذه ستسهم في رفع جزء كبير من احتياجات الدول الأعضاء وخفض تبعيتها للشركات المتعددة الجنسية والبلدان المستهلكة للنفط. ويمكن «أوبك» أن تكرس المزيد من الاهتمام لكل موارد الطاقة، وفي مقدمها الغاز الطبيعي الذي يعتبر عنصراً حيوياً وحقلاً جديداً لمواصلة فاعلياتها ونشاطاتها. ففي الأعوام الماضية لم يستأثر الغاز الطبيعي إلاّ بالقليل من الاهتمام العالمي مقارنة بالنفط، والسبب الرئيس هو قرب المناطق المستهلكة لهذه المادة الحيوية من المناطق المنتجة لها، وهذا بحدّ ذاته ناجم عن المشاكل التي تعانيها صناعة الغاز، لا سيما في مجال الشحن والتخزين. فليس هناك حتى الآن سوق عالمية مهمة للغاز، فيما تقتصر عمليات التبادل على المستوى الإقليمي والكتل التجارية والسياسة. لكن هذا الوضع في طور التغير. فالإنتاج المحلي في المناطق والبلدان المستهلكة الأساسية للغاز، كالولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، تدنى حجمه أو على الأقل فاقت سرعة نمو الاستهلاك سرعة نمو الإنتاج، إضافة إلى ظهور بلدان منتجة جديدة.

حظي الغاز الطبيعي خلال السنوات القليلة الماضية بأهمية بالغة كبديل من سائر المحروقات النفطية الأخرى في كثير من مناطق العالم، واعتبر خياراً استراتيجياً مهماً، لما يتمتع به من مزايا استثنائية. ومن العوامل التي جعلت الغاز يتصدر الاهتمامات الدولية، كأهم المحروقات في القرن الجاري، ارتفاع حجم الأخطار التي تهدد البيئة، والحاجة إلى ما يناسبها من محروقات وما يتلاءم والنمو المستمر بسبب أسعاره المنخفضة. وقد بلغ نمو المعدل الوسطي السنوي لاستهلاك الغاز في العالم خلال العقود الثلاثة

الماضية ٢,٧ في المئة. وعليه، فإن حصة الغاز في تأمين الطاقة تبلغ حالياً نحو ٢٠ في المئة. وإذا ما نظرنا إلى حجم نمو الطلب في البلدان المتطورة في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، والذي بلغ ٣,٩ ـ يتوقع أن ينخفض إلى ٣,٤ في المئة بحلول عام ٢٠٢٠ ـ فإننا سنزداد يقيناً أن استهلاك الغاز الطبيعي سيشهد نمواً في المستقبل، وأن العالم سيكون بحاجة إلى الحصول على كميات هائلة منه لتحقيق النمو الاقتصادي.

ثمة دراسات وأبحاث جارية حالياً حول الجدوى الاقتصادية للغاز الطبيعي. فمن الزاوية الاقتصادية، يعتبر الغاز زهيد الثمن وذا إنتاجية تفوق الـ ١٦ في المئة في الوقت نفسه. وعليه، فإن الغاز يعتبر عموماً أحد أرخص مصادر الطاقة. إلى ذلك خصصت استثمارات عظيمة خلال السنوات الماضية لإيجاد تقنيات أقل ضرراً وتلويثاً في مجال المحروقات. وفي هذا الإطار، فإن الغاز الطبيعي الذي يعتبر أقل تلويثاً من النفط والفحم الحجري، استأثر بالقسم الأعظم من هذه الاستثمارات. وبحسب التوقعات، فإن الطلب على الغاز الطبيعي سيبلغ خلال السنوات العشر القادمة ضعف حجم الطلب الحالي على النفط، وربما أكثر. ويشكل إنتاج الطاقة الكهربائية أهم المجالات التي تسهم في ازدياد الطلب على الغاز. ويتوقع أن يزداد حجم الطلب على الطاقة الكهربائية خلال الأعوام العشرين القادمة بنسبة تراوح بين ١,٥ و ٢ في المئة. وسيكون للمحطات العاملة على الغاز دور أساسي في توفير الطاقة الكهربائية. وربما كانت فاعلية الغاز وانخفاض نسبة مساهمته في تلوث البيئة مقارنة بسائر المحروقات التقليدية، السبب وراء هذه التوقعات والرغبة في اعتماده لإنتاج الطاقة الكهربائية. فالدراسات المتوافرة تبين أن ما تلفظه المحطات العاملة على الفحم الحجري من مواد (NOX) و (SO2) و (CO2) مقابل إنتاج كل ميغاواط واحد من الكهرباء في الساعة، يبلغ على التوالي ١٧٢ و ١٠٠٠ و ٤٣٠ ألف غرام. أما في المحطات العاملة على المحروقات النفطية، فتبلغ على التوالي ١٧٢٠ و ٨١٠ و ٣٨٠ ألف غرام. في حين أن المحطات العاملة على الغاز، لا تلفظ من مادة (SO2) أبداً، ويبلغ ما تلفظه من مادة (NOX) ٣٠٠ غرام، ومن مادة (CO2) ٢٤٠ ألف غرام مقابل كل ميغاواط في الساعة. وهذه الخصوصيات من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع أسهم الغاز في أسواق الطاقة العالمية، وانخفاض أسهم المحروقات الصلبة والنفطية والنووية في العالم تدريجاً. ويمكن المراقب أن يلحظ انخفاض حصة النفط في عملية تأمين الطاقة من نحو ٥٠ في المئة عام ١٩٧١ إلى نحو ٤٠,٥ في المئة في منتصف التسعينات، ومن المتوقع أن تنخفض إلى نحو ٣٩,٧ في المئة عام ٢٠١٠.

في هذا السياق تبرز أهمية الدول الأعضاء في «أوبك»، لا سيما تلك الواقعة في الشرق الأوسط كمورد مهم لتأمين احتياجات العالم من الطاقة خلال الألفية الثالثة. ونظراً إلى احتمال عدم قدرة المصدّرين التقليديين للغاز الطبيعي مستقبلاً على تلبية الطلب المتزايد في مختلف البلدان الأوروبية والأسواق العالمية الأخرى، فإن المصدّرين الشرق أوسطيين يمكنهم أن يضطلعوا بدور أساسي في هذا

المجال، وأن يحوزوا على ثقة البلدان الأوروبية (والأميركية والآسيوية). فالغاز الطبيعي بمقدوره أن يكون أفضل مصدر للطاقة في العالم.

لم تكن حصص دول «أوبك» لغاية الآن تتناسب وحجم احتياطيها من الغاز الطبيعي. إلا أن إمكانية الإفادة من هذا العنصر الحيوي يشكل فرصة مؤاتية وثمينة لهذه الدول التي ينبغي عليها أن تعرف كيف تستثمرها، لا سيما أنها تمتلك إكثر من ٤٠ في المئة من احتياطي العالم من الغاز. ومع الأخذ في الحسبان تدني حجم الاستهلاك المحلي في هذه الدول، فإن مستقبلاً مشرقاً ينتظرها على صعيد تصدير الغاز. إذ أن توافر مصادر عظيمة من الغاز بأسعار تنافسية، ومجاورة دول «أوبك» للأسواق الرئيسة يؤديان دوراً مهماً في تسريع عملية الإفادة من الغاز. وتشير النسب العالية لاحتياطي الغاز المسجّل على مدى السنوات القليلة الماضية، إلى أن نسبة احتياطي دول «أوبك» من الغاز خلال عام ١٩٩٨ بلغت ٤٤ في المئة من إجمالي احتياطي العالم، أي ما معدله ٦٩ تريليون متر مكعب. والأهم من ذلك أن ثلثي الكمية المذكورة تمتلكه أربع دول، هي إيران وقطر والسعودية والإمارات، علماً أن متوسط عمر القدرة الإنتاجية لاحتياطي دول «أوبك» من الغاز يبلغ نحو ١٦٠ عاماً مقابل ٦٢ عاماً لكل احتياطي العالم. وعلى الرغم من ذلك، فإن حصة «أوبك» في تجارة الغاز العالمية لا تتناسب وحجم احتياطيها من الغاز. إذ تبلغ ٤ في المئة فقط من حجم الاستهلاك العام العالمي. والسبب الرئيس هو ارتفاع تكاليف النقل. فكلفة نقل الغاز الطبيعي عبر خطوط أنابيب بريّة تبلغ أربعة أضعاف كلفة نقل النفط بالطريقة نفسها. كما أن كلفة نقل الغاز الطبيعي السائل عبر السفن والناقلات البحرية تفوق كلفة نقل النفط بالطريقة ذاتها باثني عشر ضعفاً. أضف إلى ذلك أن زيادة حجم الإنتاج وما تستلزمه من منشآت لضخ الغاز عبر الأنابيب أو تحويله إلى سائل تتطلب استثمارات ضخمة وعليه يتطلب الشروع بتجارة الغاز الطبيعي مفاوضات طويلة الأمد وعلاقات جيدة بين البلدان، ذلك أن اتفاقية واحدة لتبادل الغاز الطبيعي قد تمتد إلى ٢٥ عاماً. في ظل هذه الظروف سيعود عدم التنسيق بين البلدان المنتجة للغاز بالضرر الكبير على هذه الدول، إذ أننا نرى اليوم أن هناك تنافساً بين دول «أوبك» في مجال الغاز بدل التفاهم والتنسيق. فإيران وقطر، على سبيل المثال، تمتلكان احتياطياً مشتركاً، هو أكبر احتياطي العالم من الغاز، لكنهما لم تسعيا حتى الآن إلى تبني سياسة مشتركة، وتتنافسان في هذا المضمار، ما سيتسبب تالياً في هدر جزء من هذه الهبة الإلهية.

تفتقر أسواق الغاز الطبيعي إلى آلية تتمتع بشيء من الشفافية كأسواق النفط. وبحسب المقياس الدولي، فإن عقبات تعترض سبيل صناعة الغاز، منها ضخامة حجم الاستثمارات المطلوبة، ومشكلة تأمين الأموال، وعدم شفافية الأسعار، خاصة في الأسواق ذات الإنتاج المنفرد (LNG)، والفترة الزمنية الطويلة التي تستغرقها المفاوضات حول صياغة جدول الأسعار، وكذلك مشاريع مدّ خطوط الأنابيب، فضلاً عن العقبات الحقوقية والقانونية الخاصة بكل بلد، أي عدم تطابق القوانين المحلية، وأخيراً عدم التنسيق بين الدول المنتجة وسوق الاستهلاك. ويبدو أنه من الممكن إزالة هذه العقبات عبر إنشاء جهاز تنسيق فاعل يعمل على توحيد وتنظيم مواقف الدول المنتجة الرئيسة لتذليل كل العقبات. وإذاك سيكون

بمقدور دول «أوبك» أن تمسك بزمام المبادرة، وأن توسع من نطاق عملها ليشمل أيضاً الغاز الطبيعي، وبذلك تكون قد عززت من وحدة وتماسك المنظمة، بما يشجع سائر المنتجين على الالتحاق بركب دول «أوبك»، والانضواء تحت لواء المنظمة. كما أن تبني سياسة كهذه قد يدفع بعض الدول المصدرة للغاز، والتي لا تعتبر من الدول الرئيسة المصدرة للنفط، إلى الانضمام لمنظمة «أوبك». ويمكن اعتبار الغاز الطبيعي عاملاً مكملاً لا بديلاً في سياسات «أوبك»، وهذا من شأنه أن يعود على المنظمة بفوائد جمّة سنتطرق إلى أبرزها:

- إن أي تطور يطرأ على موارد الغاز ويزيد من إمكانية الإفادة من هذه المادة، من شأنه أن يحرر كميات هائلة من النفط للتصدير. كما أن السوائل الغازية المنبعثة من جراء استخراج الغاز من شأنها أن تزيد من عائدات الدول المنتجة، إضافة إلى أن الأضرار الناجمة عن أسواق النفط يمكن تعويضها من خلال استخدام الغاز الطبيعي في محطات إنتاج الطاقة الكهربائية. إن تطور صناعة الغاز سيزيد من أهمية القدرات التنموية، لا سيما إذا أخذنا في الحسبان الإمكانيات والمنشآت النفطية المتطورة التي يمكن أن تدعم صناعة الغاز؛

- إن خطط ومشاريع تصدير الغاز من شأنها أن تعزز الفرص التجارية الفرعية؛

- ارتفاع حجم الحوافز الأساسية للإفادة من الغاز الطبيعي، مثل استخدام الغاز في محطات إنتاج الطاقة واستهلاكه في الأسواق المحلية والإقليمية باعتباره أقل تلويثاً للبيئة؛

- تزايد فرص العمل؛

- إستخدام ما يزيد عن احتياجات الأسواق المحلية إلى الغاز الطبيعي كمواد خام تدعم الصناعات البتروكيماوية.

يرى كبار الخبراء الدوليين، الذين شاركوا في مؤتمر «كيش» للغاز، أن العالم يتجه نحو استهلاك الغاز كطاقة عالمية بعد أن بلغت حاجة دول منطقة الشرق الأوسط إلى استثمارات ضخمة لدعم قدراتها الإنتاجية النفطية ١٣٠ مليار دولار، إضافة إلى الحجم المحدود لعرض النفط ومشكلات البيئة العالمية، وارتفاع احتياطي العالم من الغاز الطبيعي إلى ١٤١ تريليون متر مكعب. ويؤكد المراقبون أن إنشاء جهاز تنسيق فاعل يعتبر من الوسائل والسبل الأساسية لتذليل العقبات التي تعترض صناعة الغاز في الدول النامية، كما يؤكدون وجود سبل أخرى، منها:

- إستقطاب الاستثمارات الدولية من القطاعين الخاص والعام بمشاركة ودعم البنك الدولي؛
- وضع وترسيم أطر قانونية في البلدان التي تمتلك حقولاً للغاز الطبيعي؛
- التصريح عن حقوق المستثمرين والالتزامات الأساسية حيالهم لكسب ثقتهم؛
- رفع مستوى التنافس على صعيد الاتفاقيات الأساسية؛
- تعريف دور المشاركين في صناعة النفط.

يعتبر أغلب مراقبي وخبراء المنظمات الدولية، ومنهم ديفيد ميتراني وجوزيف ناي، أن مسألة

التعاون في الشؤون التنفيذية وإيجاد منظمات تنفيذية محلية وإقليمية أو تخصصية ترمي إلى إزالة التوترات وفرض جوّ من الثقة والتعاون، أمر ضروري للمجتمع الدولي حالياً، وأن تأسيس منظمة جديدة تعنى بشؤون الغاز أو تعمل ضمن إطار «أوبك»، ستكون بمثابة منظمة تنفيذية ذات دور أساس في زرع روح التعاون والتقارب في المجتمع الدولي. ولما كانت ولادة المنظمات الاقتصادية الدولية تشهد تسارعاً متزايداً نتيجة التطور التقني والعلمي عقب الحرب العالمية الثانية، ليس مستغرباً أن نرى ولادة منظمة تعنى بشؤون الغاز وتصديره. فلقد سبق وطُرحت فكرة إقامة «مركز آسيوي للغاز» في سنغافورة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤. ويعمل المعنيون والمتتبعون لهذه الفكرة في الوقت الحاضر على إزالة كل العقبات الحقوقية والتنفيذية التي تعترض المشروع.

ختاماً، نوضح أن ازدياد العمليات الإنتاجية للغاز الطبيعي، وكذلك عمليات تصديره ضمن نطاق عمل «أوبك»، يتطلب إجراء إصلاحات هيكلية وحقوقية وتنفيذية. ولكن نظراً إلى احتمال استمرار الآلية المعمول بها حالياً، فإن تشكيل اتحاد أو منظمة خاصة بالغاز إلى جانب منظمة نفطية، يبدو أمراً مستحيلاً.

البلدان	الاحتياطي المسجّل	الحصة (نسبة مئوية)
بلدان «أوبك»	٢٠١٥,٩	٤٠,٤٧
إيران	٧٤١,٦	١٤,٨٩
قطر	٢٥٠,٠	٥,٠٢
الإمارات العربية المتحدة	١٨٨,٤	٣,٧٨
المملكة السعودية	١٨٥,٤	٣,٧٢
فنزويلا	١٣٠,٤	٢,٦٢
الجزائر	١٢٨,٠	٢,٥٧
نيجيريا	١٢٠,٠	٢,٤١
العراق	١٠٩,٥	٢,٢
أندونيسيا	٦٤,٤	١,٢٩
الكويت	٥٢,٤	١,٠٥
ليبيا	٤٥,٨	٠,٩٢
غير الأعضاء في «أوبك»	٢٩٦٤,٤	٥٩,٥٣
الاتحاد السوفياتي السابق	١٩٧٧,٠	٣٩,٧
الولايات المتحدة	١٦٢,٤	٣,٢٦
كندا	٧٩,٢	١,٥٩
النرويج	٧٠,٩	١,٤٢
المكسيك	٦٩,٧	١,٤
ماليزيا	٦٨,٠	١,٣٧
هولندا	٦٦,٢	١,٣٣
الصين	٥٩,٠	١,١٨
كل العالم	٤٩٨٠,٣	١٠٠,٠

محمد علمي*

صناعة السجاد في إيران: مشكلات وحلول مقترحة

شكّل المعرض السابع الكبير لصناعة السجاد اليدوي الإيراني في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بمشاركة ما يزيد عن ٣٠٠ مؤسسة تجارية انتاجية، مناسبة جديدة للاهتمام بمشكلات صناعة السجاد، ولعرض السبل الكفيلة بإيجاد الحلول الناجعة.

عانت صادرات السجاد اليدوي الإيراني، بعد فترة من ازدهارها، من التراجع بسبب القرار المتخذ عام ١٩٩٥، وذلك لمواجهة التضخم والحيلولة دون ارتفاع أسعار العملة الصعبة. وتشير إحصاءات التجارة الخارجية الإيرانية لعام ١٩٩٤ إلى أن السنة المذكورة سجلت الانتعاش الأهم في تصدير السجاد الإيراني للخارج. إذ بلغت قيمة صادرات السجاد اليدوي ٢,١مليار دولار. إلا أن الخبراء يرون أن هذا الرقم مبالغ فيه لأن المصدرين للسجاد في ذلك العام، كانوا غير ملزمين باعطاء ضمانات من العملة الصعبة، لا سيما أنهم بادروا إلى رفع أسعار بضائعهم المصدرة للإفادة من الامتيازات التي تمنحها الدولة لهم. ويؤكد هؤلاء أن قيمة صادرات السجاد بلغت في ذلك العام نحو ١,٧ مليار دولار(١).

تشير الاحصاءات المتوافرة إلى أن قيمة صادرات السجاد الإيراني بلغت نحو ٩١٩,٥ مليون دولار عام ١٩٩٥، ونحو ٦٠٢ مليون دولار عام ١٩٩٦، ونحو ٥٩٥ مليون دولار عام ١٩٩٧. وفي الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ١٩٩٨، بلغت قيمة صادرات السجاد الإيراني ١١٤,٥ مليون دولار فقط(٢). وبناءً على ذلك، فان قيمة السجاد الذي تم تصديره عام ١٩٩٨ راوحت بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون دولار. وهذا المبلغ هو أقل من ثلث أو ربع صادرات السجاد عام ١٩٩٤. وفي ما يلي جدول بقيمة صادرات السجاد الإيراني ما بين الأعوام ١٩٨١-١٩٩٨.

*خبير في الشؤون الاقتصادية.

عام	مليون دولار
١٩٨١	١٤٩,٤
١٩٨٢	٦٧,٠
١٩٨٣	٨٨,٩
١٩٨٤	٨٩,٨
١٩٨٥	١١٥,١
١٩٨٦	٣٥٦,٠
١٩٨٧	٤٨٢,٠
١٩٨٨	٣٠٩
١٩٨٩	٣٤٥

عام	مليون دولار
١٩٩٠	٥,٩
١٩٩١	١١٦١
١٩٩٢	١١,٦
١٩٩٣	١٣٨٤
١٩٩٤	٢١٣٢
١٩٩٥	٩١٩,٥
١٩٩٦	٦٠٢,٠
١٩٩٧	٥٩٥
١٩٩٨	١١٤,٥

خصصت الخطة التنموية الاقتصادية الثانية لتصدير السجاد الإيراني في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩ مبلغاً قدره ٧٠٠ مليون دولار. وبلغت قيمة السجاد المقرر تصديره خلال أربعين شهراً من تنفيذ الخطة التنموية الثالثة، بناءً على ما جاء أعلاه، ٤٤٠٠ مليون دولار[٣]. إلا أنه تم تصدير ما قيمته ٢٢٣١ مليون دولار فقط، مما يؤكد تحقيق ٥٠ في المئة فقط من أهداف الخطة التنموية. وتشير البحوث، التي أجراها مركز الاحصاء الإيراني عام ١٩٩٤، إلى وجود أجهزة حياكة السجاد اليدوي لدى ٩٦٢٥٩٠ عائلة في البلاد، يبلغ تعداد أفرادها ٦,٢٠٠,٧٠٩ نسمة، فيما يقدر عدد العاملين فيها بنحو ١,٨٧٩,٨٧٨ عاملاً[٤]، تشكل النساء نسبة ٨٤ في المئة منهم. وهنا يتجلى دور صناعة السجاد الإيراني في خلق فرص للعمل إذا ما أضيف اليها عدد العاملين في الصناعات الجانبية للسجاد (التصميم والرسم والغزل والصباغة والرواف وغسيل السجاد والعاملين في بيعها). وهي صناعات قد تصل إلى ٤٥ فرعاً.

تأسيساً على التوضيحات المذكورة أعلاه، فإن أية خطوة تتخذ لتجاوز مشكلات تصدير السجاد أو تسهم في تنمية صناعة السجاد (بدلاً من بيع السجاد الصناعي الآلي) من شأنها أن تحافظ على فرص العمل المتوافرة في هذا القطاع، وبل إلى خلق فرص عمل جديدة، وهذا أحد الأهداف الأساسية لمشروع إعادة بناء الاقتصاد العام في البلاد. فقد أبدت كل من وزارة التجارة (شركة المفروشات المساهمة التابعة لمركز تنمية الصادرات الإيرانية) ووزارة بناء الجهاد وإتحاد مصدري السجاد اليدوي الريفي الإيراني، ومنظمة الصناعات التقليدية، والاتحادات المختلفة ذات الصلة بهذه المهنة، أبدت منذ أعوام اهتماماً بتجاوز المشكلات المتعلقة بانتاج السجاد الإيراني وبيعه. كما تم بحث هذه المشكلات والتدقيق فيها مراراً في الندوات والمؤتمرات المختصة داخل البلاد وخارجها، وتم تقديم بعض المقترحات للتغلب عليها. على

سبيل المثال، يمكن أن نشير إلى المؤتمر العالمي للسجاد الإيراني، والذي أقيم في حزيران / يونيو ١٩٩١ لمدة ثلاثة أيام في مدينة بون، وشارك فيه عدد من المسؤولين والخبراء الإيرانيين المعنيين بهذا الأمر. وقدم المؤتمر المذكور بعض الحلول لمواجهة المشكلات المتعلقة بانتاج وتصدير السجاد الإيراني. لكن هذه الحلول بقيت حبراً على الورق، وهي على النحو الآتي:

- استخدام المواد الخام ذات المواصفات العالية في صناعة السجاد اليدوي الإيراني؛

- الحفاظ على أصالة السجاد الإيراني، عبر انتاجه كلاً حسب المنطقة المشهور والمعروف بها تاريخياً وعدم إنتاجه في مناطق غير متخصصة؛

- منع استخدام الطرق الخاطئة في حياكة السجاد (بدون عقدة في الحياكة أو الحياكة المزدوجة)؛

- تشجيع استخدام الأصباغ النباتية؛

- الرقابة على نوعية السجاد المنتج؛

- تأسيس بنك معلومات حول السجاد؛

- إعفاء مصدري السجاد من الضرائب؛

- تأسيس مركز للبحوث والدراسات للسجاد الإيراني؛

- التبادل المستمر للمعلومات بين باعة السجاد والمصممين؛

- إيجاد مراكز تعليمية وأيدي متخصصة في فروع الصباغة والتصميم وحياكة السجاد، وذلك في المناهج المدرسية التمهيدية والمتوسطة والاعدادية؛

- إيجاد تنسيق بين حاجة السوق للاستهلاك (حسب ذوق ورغبة المشتري) والسجاد المنتج في البلاد؛

- إيجاد تسهيلات جمركية خاصة بالسجاد؛

- تسهيل وتسريع صدور تأشيرات سفر المشترين الأجانب الراغبين في زيارة إيران، وذلك لمشاهدة واختيار السجاد؛

- تدريب المصممين المحليين (التقليديين) للسجاد وتعريفهم على الطرق العلمية للتخطيط والتصميم؛

- اعطاء قروض تصديرية وبشروط سهلة ومرنة للمصدرين؛

- إعطاء قروض لمعامل غسيل السجاد لاستيراد الأجهزة والوسائل الحديثة الخاصة بها؛

- اصدار بطاقات (ماركات) خاصة للسجاد المنتج، ومنع تصدير السجاد الذي يفتقر إلى هذه البطاقات؛

- توزيع مواد ولوازم الرزم الخاصة بالفرش للمصدرين؛

- إيجاد مراكز لتعليم روافة السجاد وغسله كيماوياً في وزارة العمل(٥)؛

بالنسبة للاقتراحات أعلاه نشير إلى ما يلي:

- مشكلة العملة الصعبة كانت دائماً المشكلة الأصعب التي يعاني منها المنتجون والمصدرون. وقد تفاقمت هذه المشكلة في الأعوام الأخيرة بسبب السياسات التقشفية التي مارستها الشبكة المصرفية في البلاد. على أن قيمة الأرباح للتسهيلات المصرفية لم تكن بالمستوى المشجع للمصدرين مقارنة بمنتجي السجاد في البلاد المنافسة لإيران ليجعلهم في موقف أفضل. وقد صادق مجلس الوزراء أخيراً على خطط عملية لتجاوز هذه المشكلة، علماً ان تنفيذها الصحيح من جانب شبكة مصرفية ستترك أثراً إيجابياً في صادرات المفروشات الإيرانية؛

- بما أن جانباً كبيراً من السجاد المنتج لا يتم انتاجه في معامل وورشات ثابتة، بل في أماكن متفرقة من البلاد وبشكل فردي، فإن فرض الرقابة على نوعية السجاد في غاية الصعوبة. وعليه لا يمكن إخضاع المواد الخام المستخدمة في حياكة السجاد للمواصفات الدولية بسهولة؛

- إعفاء مصدري السجاد من ما نسبته ٥٠ في المئة من الضرائب، استناداً للمادة الرقم (١١٤) لقانون الضرائب المباشرة (التعديل المصادق عليه عام ١٩٩٢)، علماً أن عليهم عندما تزداد أرباحهم، دفع ضريبة تصل إلى ٥٤ في المئة من مواردهم. لذلك لا يجد هؤلاء حافزاً مشجعاً لتوسيع صادراتهم من السجاد. ومن المقرر أن تعد وزارة المالية تعديلاً على المادة الرقم (١٣١) من هذا القانون لجعل الربح الصافي أساساً في المحاسبة لدفع ضريبة الدخل في هذه التجارة، وذلك بعد تقديمه الى السلطة التشريعية للمصادقة عليه(٦)؛

- استناداً إلى أحد بنود قانون صادرات السجاد واستيراده لعام ١٩٩٢، يتعين على مصدري السجاد (ذي الحياكة الناعمة والدقيقة) أي ذات الـ ٣٠ خط فما فوق، لدقتها، إلصاق «ماركة التعريف» لكل سجادة من السجاد المصدر(٧). إلا أن رئيس إتحاد مصدري السجاد الإيراني يرى عدم جدوى ذلك، ويقول «إن بطاقة التعريف هذه لا تنفع ولن ترفع من نوعية السجاد الإيراني، من خلال إلصاق بطاقة مواصفات التعريف عليها، ولعدم وجود ضمانات تنفيذية وعدم جدواها»(٨)؛

- على الرغم من إنشاء مراكز لتعليم حياكة السجاد في الأعوام الأخيرة، لا تزال هذه الاجراءات غير كافية؛

-إن التنسيق بين حاجة السوق الاستهلاكية للسجاد وإنتاجه، يستلزم تأسيس مراكز يكون من واجبها بحث ودراسة أذواق ورغبات المستهلكين والزبائن الفعليين للسجاد في الأسواق المختلفة، وذلك لتقديم التوصيات اللازمة (بالنسبة إلى تخطيط السجاد وتصميمه وأحجامه واختيار الألوان المطلوبة وباقي خصائص السجاد) للمراكز المعنية بانتاج السجاد وحياكته. وبما أن جانباً كبيراً من السجاد الإيراني اليدوي يتم انتاجه بشكل غير مركز (الورشات الكبرى لحياكة السجاد محدودة جداً)، فإن إمكانية تطبيق هذه التوصيات أو نتائج البحوث على نطاق واسع وبالشكل المرجو غير متاحة، علماً أن عدم وجود المعامل الكبرى للسجاد حالياً يعيق إمكانية انتقال خبرات أساتذة هذا الفن للمتعلمين أو الناشئين في هذه المهنة، إذ ان غياب أستاذ ما في هذا الجانب يحرم الصناعة من انتقال الخبرة المتوافرة لديه خلال عقود من الزمن إلى عناصر جديدة.

تنبغي الاشارة هنا إلى اشتداد نشاط المنافسين للسجاد الإيراني في الأسواق العالمية في الأعوام الأخيرة، إذ رفعت الهند من تسويق سجادها في السوق الالمانية من ٢١ في المئة عام ١٩٩٥ إلى ٣١ في المئة عام ١٩٩٦. وكذلك النيبال التي لم تكن تعد قبل عشرة أعوام في عداد المصدرين للسجاد، فانها استطاعت عام ١٩٩٦ من الحصول على ١٦ في المئة من السوق الالمانية من حيث الكمية، و٢٠ في المئة من حيث القيمة. وقد بلغت كمية السجاد الذي استوردته المانيا من النيبال عام ١٩٩٨ نحو ٢،٢ مليون متر مكعب بقيمة ١٨٤،٤ مليون مارك الماني[٩]، لتحتل بذلك الموقع الثالث بعد إيران والهند في هذه السوق.

هذا وقد ازدادت قوة البلدان المنافسة للسجاد الايراني في جوانب مختلفة. فالصين إقتحمت نحو ٧٠ في المئة من السوق اليابانية نظراً لمعرفتها الدقيقة بالتصاميم والرسوم والأذواق اليابانية، فضلاً عن القواسم المشتركة بين الصين واليابان والخصائص الثقافية بينهما، ومعرفة الصين للشبكة المعقدة لتوزيع البضائع في اليابان ومبيعات السجاد في أسواق المزاد، والتي تقيمها في المواسم المختلفة. وقد اضطلع النشاط الاعلامي الصيني المكثف في الصحف والمجلات والنشرات الاعلامية اليابانية بدور كبير في تنشيط الصادرات الصينية من السجاد إلى السوق اليابانية.

وتحتل الهند حيزاً كبيراً من السوق الأميركية لتصريف سجادها، على الرغم من استخدامها للاطفال في هذه الصناعة. كما أن تنمية صناعة السياحة في تركيا وإستضافتها لنحو ٧ ملايين سائح أجنبي كل عام، وخاصة من بلدان الاتحاد الأوروبي، مهدت السبيل لتصدير السجاد التركي بشكل غير مشهود، إذ تبيع تركيا سنوياً بشكل غير رسمي نحو ثلاثة أضعاف صادراتها الرسمية من السجاد على شكل سجادات صغيرة، وكذلك السجاد الحريري والصوفي للسواح الذين يفدون إلى تركيا للاصطياف وزيارة المعالم السياحية.

النقطة المهمة الأخرى تتمثل في غياب الابداع والجدية في معظم السجاد التجاري الذي يتم عرضه من جانب المؤسسات الايرانية، في حين تعمل البلدان المصدرة للسجاد (الصين) على انتاج سجادها موافقاً لأذواق وميول المستهلكين، وخاصة أولئك الذين يرغبون في اقتناء السجاد الجديد برسوم وألوان غير تقليدية. إن انتاج وتصميم السجاد برسوم جديدة وابداعية للسيطرة على الأسواق وارضاء حاجات المستهلكين الذين يبحثون عن الجديد لا يعد قضاءً على أصالة السجاد الإيراني، بل سيتواصل الانتاج التقليدي إلى جانبه لسد حاجة البلدان التي ترغب في اقتناء السجاد الإيراني الأصيل والنقوش القديمة منه. ذلك أن أحد أسباب الاقبال على السجاد الجديد المعروف بسجاد (كبة) وزيادة تصديره، مرده الابداع الموجود في رسومه وتصميمه وألوانه.

وللوقوف على المشكلات المرتبطة بتصدير السجاد الإيراني، تكفي مراجعة احصاءات تصدير السجاد الإيراني. فقد تم عام ١٩٩٦ تصدير السجاد الإيراني إلى أربعة بلدان أوروبية، هي المانيا وايطاليا والنمسا وفرنسا، بقيمة ٢٩٦ مليون دولار، وهو ما يمثل ٦١ في المئة من صادرات السجاد الإيراني. وقد استوردت بلدان الاتحاد الأوروبي في ذلك العام ٧٠ في المئة من مجمل السجاد الإيراني المصدر للخارج[١٠].

لا شك أن غياب التنسيق بين البلدان الرئيسية المنتجة للسجاد والتنافس الشديد في ما بينها، أديا إلى الحاق الضرر بهذه البلدان، فضلاً عن أن التنافس الشديد بين التجار الإيرانيين في سوق واحدة يؤدي إلى خفض الأسعار[١١]. وعلى سبيل المثال، استوردت المانيا من مجموع الدول المصدرة للسجاد نحو ٤,٣١ مليون متر مربع بقيمة ٥٣٦,٦ مليون مارك بمعدل ١٢٤,٥ ماركاً للمتر المربع الواحد. وفي عام ١٩٩٧ استوردت المانيا ١٢,١ مليون متر مربع من السجاد بقيمة ١٢٠٠ مليون مارك بمعدل ٣٣ ماركاً للمتر المربع الواحد[١٢]. وإذا أخذنا في الاعتبار مدى قيمة المارك الالماني خلال ٢٦ عاماً، يتضح مدى التراجع في أسعار السجاد. فمما لا شك فيه أن التنافس بين المصدرين كان له أثر كبير في انخفاض أسعار السجاد الإيراني المصدّر. فقد كان متوسط قيمة المتر المربع الواحد من السجاد الإيراني في السوق الالمانية عام ١٩٩٧ نحو ١٢٠ ماركاً[١٣]، أي أقل بنسبة ٣٧ في المئة مما كانت عليه الأسعار عام ١٩٩٦، إذ كان معدل سعر المتر المربع الواحد من السجاد في المانيا في السنة المذكورة نحو ١٨٩ ماركاً[١٤]. كما أن إقتحام الأسواق الرئيسية للسجاد من جانب المصدرين وارتفاع العرض نسبة إلى الطلب يعدان من العوامل المهمة لانخفاض الأسعار.

ثمة عوامل أخرى ساهمت في تراجع الصادرات الإيرانية من السجاد خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. وهي على النحو الآتي:

- خفض نسبة الأرباح وفقدان الدوافع لزيادة النشاط التصديري للسجاد؛

ـ اقتصر النشاط التجاري على المشاركة في المعارض الخاصة أو المعارض الدولية أو إقامة معارض خاصة وعدم الاهتمام بالسبل الأخرى، لا سيما التسويق من جانب القطاع الخاص. وهنا ينبغي أن نشير إلى الدعاية الخاصة بصناعة السجاد يدوياً، ذلك أن هذه الأخيرة قد لا تعود بالنفع والفائدة على المصدّر الذي قام بمثل هذه الدعاية للسجاد. أما لو قام منتجو سجاد «كوير» أو «راوند» بحملة اعلامية واسعة لهذين النوعين من السجاد، فإن نتائج هذه الدعاية ستعود بالنفع الملموس على هاتين الشركتين ويزداد بيعهما في الأسواق. لكن الدعاية الخاصة بالسجاد المصنع يدوياً في كاشان وقم أو اصفهان، أو التعريف بالمزايا التي يتمتع بها السجاد اليدوي الإيراني مقارنة بنظرائه في البلدان التي تتمتع بسابقة تذكر في حياكة السجاد، تعود بالنفع على مجمل صناعة السجاد يدوياً في البلاد، ولا يعود بالنفع على مؤسسة بحد ذاتها. لذا يتوقع المصدرون للسجاد اليدوي الإيراني عموماً أن يتولى القطاع الحكومي هذه الحملة الاعلامية، أو أنهم يتقبلون جزءاً يسيراً من نفقاتها؛

ـ تعدد مراكز اتخاذ القرار بالنسبة للسجاد؛

ـ غياب استراتيجية بعيدة المدى لتوجيه صناعة السجاد على الصعيد الداخلي في الاتجاه الذي يتطابق والمصالح الاقتصادية والاجتماعية في البلاد؛

ـ دخول عناصر غير محترفة في قسم تصدير السجاد بدوافع غير تجارية، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بسوق السجاد. وقد لاحظنا في الأعوام الأخيرة لجوء بعض المؤسسات الصناعية في مجال تصدير السجاد الإيراني، لتأمين قطع غيارها أو موادها الخام التي تحتاجها في وحداتها الانتاجية، وذلك بغية الحيلولة دون إغلاق وحداتها الانتاجية؛

ـ عدم الاهتمام بما يكفي بدور الدراسات والبحوث، من أجل السيطرة على الأسواق العالمية لتصريف السجاد الإيراني وتحسين نوعيته؛

ـ عدم تأسيس بنك معلومات للسجاد الإيراني، مهمته اعداد كل المعلومات المتعلقة بانتاج السجاد والأسواق العالمية للتصدير، وأنظمة البلدان التي تستورد السجاد، وعملية العرض والطلب في الأسواق الرئيسية، وتغير الأسعار، والمكانة التي تحظى بها البلدان المنافسة، وأنظمة تشجيع صادرات السجاد في البلدان المنتجة، وكذلك أسماء وعناوين الزبائن الرئيسيين لوضعها في خدمة الراغبين (من منتجين رئيسيين أو مصدرين أو خبراء ومسوقين وباحثين وغيرهم)؛

ـ الركود الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى التي تعتبر من الزبائن الرئيسيين للسجاد الإيراني اليدوي في العالم.

تزامناً مع مشروع الاصلاحات الاقتصادية على الصعيد العام في البلاد، قام اتحاد

مصدري السجاد الإيراني بتقديم مشروع تحت عنوان «مشروع اصلاح النظام الانتاجي للسجاد وتصدير السجاد اليدوي الإيراني»[٥٥]. وفي ما يلي الحلول المقترحة من جانب هذا الاتحاد لحل المشكلات التي يعاني منها قطاعا الانتاج والتصدير للسجاد الإيراني:

- زيادة مدة ضمانات العملة الصعبة لمصدري السجاد من ٨ أشهر إلى ١٢ شهراً؛

- توفير التسهيلات اللازمة الخاصة بمنح الضمانات من العملة الصعبة للمصدرين ذوي السمعة الطيبة، والغاء الوثائق المتعلقة بتقديم الضمانات المالية من جانب المصدرين ذوي السمعة الطيبة؛

- التعامل على قدم المساواة في مجالي التشجيع والعقوبة بالنسبة للزبائن في تصفية ضماناتهم من العملة الصعبة أو عدم تصفيتها؛

- الموافقة على بيع العملة الصعبة المتوفرة من بيع السجاد المصدّر، «بأسعار متفق عليها» في شبكة المصارف (البنوك) الداخلية؛

- خفض أسعار التسهيلات المصرفية التي تمنح لمصدري السجاد، وخفض نفقات الشحن والنقل للسجاد في الأسواق غير التقليدية؛

- اصلاح هيكلية تسعير السجاد القابل للتصدير؛

- تدريب عناصر ذات خبرة جمركية لتقييم السجاد بالعملة الصعبة، وممن لهم معرفة بالأسواق العالمية للسجاد؛

- مراقبة صادرات السجاد لمنع دخول العناصر غير المؤهلة في هذا القطاع، وضرورة تزويد العناصر المؤهلة في هذا القطاع ببطاقات تابعة لاتحاد مصدري السجاد؛

- منع المسافرين من نقل السجاد معهم إلى الخارج؛

- منح الاعفاءات الضريبية الكاملة في ما يتعلق بموارد تصدير السجاد اليدوي وتعديل طريقة فرض الضرائب على مصدري السجاد ممن لديهم نشاطات في بيع السجاد في الداخل؛

- تعديل قانون العمل وتوفير التسهيلات لايجاد الورشات الثابتة لانتاج السجاد ومواده اللازمة، وتشجيع الاستثمارات في هذا المجال؛

- منع استخدام أو استيراد الأصباغ والأصواف التي لا تتمتع بمواصفات الجودة، ومنع استخدام الخيوط القطنية أو «البولستير» في حياكة السجاد اليدوي؛

- تقديم التسهيلات اللازمة لايجاد مجمعات للصباغة النباتية، وتسوية المشكلات التي تعترض نشاط المجمعات والورش الحالية في هذا الجانب؛

- اجراء دراسات حول أسباب انخفاض نوعية المواد الأولية بالنسبة للتصميم والألوان، ومعرفة كيفية رفع مستوى النوعية فيها، وتدوين مواصفات الجودة الوطنية المتعلقة بالمواد المستخدمة في صناعة السجاد والأصباغ وأجهزة الحياكة والعناصر الأخرى في الحياكة؛

- إيجاد مجلس من الخبراء والمتخصصين يحمل اسم «مجلس السجاد الإيراني» يشارك فيه ممثلون عن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بالسجاد تحت إشراف المجلس الأعلى للتصدير؛

- إزالة المشكلات المتعلقة بشحن السجاد ونقله؛

- رصد اعتبار مالي للاعلام والتسويق خاص بالسجاد، وذلك من طريق أخذ ١ في المئة من قيمة السجاد المصدّر بالعملة الصعبة لانفاقها في الجانب الاعلامي، على أن يقوم اتحاد مصدري السجاد الإيراني بتحصيله؛

- دعم وتدريب طواقم وممثلي الجمهورية الاسلامية الإيرانية في الخارج على العمل الاعلامي للتعريف بالسجاد الإيراني في الخارج؛

- منح التأشيرات للزبائن المعروفين والمهتمين بالسجاد الإيراني ممن ينوون زيارة إيران بناء على الدعوة الموجهة إليهم من جانب نظرائهم التجاريين في إيران؛

- تشكيل رابطة أو ناد لمريدي السجاد الإيراني؛

- تأسيس مركز معلومات وبنك معلومات للسجاد؛

- تأسيس حي لتصدير السجاد الإيراني في منطقة ذات طبيعة خلابة، فيها امكانيات التنقل السريع بين هذه المنطقة والنقاط الحدودية الإيرانية؛

- بناء متاحف للسجاد على مستوى المحافظات، ودعم متحف السجاد الإيراني الرئيسي بطهران؛

- مشاركة المصدرين للسجاد ومن ينوب عنهم قانونياً في اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بالسجاد؛

المشروع المقدم من جانب اتحاد مصدري السجاد الإيراني على ٢٤ بنداً، يعكس اقتراحات من شأن تنفيذها أن يسهم في معالجة المشكلات والعقبات التي تعترض الانتاج والتصدير. على أن كثيراً من هذه النقاط تم تقديمها في الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بالسجاد من جانب الباحثين والخبراء والمصدرين من ذوي الخبرة. كما أن هناك عدداً من السبل المقترحة، كزيادة مدة الضمانات النقدية من العملة الصعبة، وإيجاد قدر معقول من التشجيع للعناصر الملتزمة بعهودها في ما يتعلق بالضمانات النقدية، وكذلك العقوبة للعناصر غير الملتزمة واصلاح بنية

التصدير وتخفيض أجور الشحن والنقل للسجاد المصدر... إن هذه المقترحات يمكن تنفيذها على وجه السرعة ويتعين رفعها إلى الجهات المسؤولة. وقد ورد عدد من هذه المقترحات في القرار الذي صادق عليه مجلس الوزراء في الرسالة الرقم ٣٠٩١٨/ت١٩٨٨٣هـ/ والمؤرخة في ١٤/٥/١٩٩٨، من قبيل منح التسهيلات الائتمانية بشروط سهلة وبأسعار أقل من الأسعار الحالية، ووضع قيود على البضائع التي ينقلها المسافرون معهم للخارج والتي تترك أثرها السلبي في السلع الإيرانية المصدرة، كالسجاد، وتسهيل منح التأشيرات للتجار والزبائن المشترين للسجاد الإيراني.

من الضروري العمل على وضع تبصرة في نهاية نص المادة (١٤١) من قانون تعديل الضرائب المباشرة المصادق عليه عام ١٩٩٢، وذلك من أجل اعفاء السجاد المعد للتصدير من الضرائب بشكل كامل. أما في ما يتعلق بالاقتراح المعني بشراء العملة الصعبة المتأتية من تصدير السجاد، وإن كان معقولاً، فإن هذه الخطوة تعني الكيل بمكيالين حيال مصدري البضائع المختلفة. ومن الضروري أن تعيد الدولة النظر في تحصيل العملات الصعبة المتأتية من تصدير البضائع، بما يتناسب مع تذبذب سعر الريال وقوته الشرائية، وأن يكون السعر المعين معمولاً به بالنسبة إلى كل المصدرين. على سبيل المثال قامت الهند وباكستان وتركيا التي تعتبر من البلدان المنافسة الرئيسية في تصدير السجاد، مراراً خلال العامين الماضيين، بخفض أسعار عملتها مقابل العملة الصعبة. وتنوي الصين بدورها خفض سعر عملتها (يوان) بنسبة ٢٠ في المئة. ولا يخفى ان مثل هذه الخطوة ستجعل السجاد الإيراني المصدّر إلى الأسواق العالمية المهمة (اليابان وايطاليا وفرنسا وكندا) في وضع أفضل من حيث الأسعار.

ثمة إمكانية لتنفيذ بعض المقترحات من جانب اتحاد مصدري السجاد الإيراني، لا سيما في ما يتعلق بتأسيس حي للسجاد، وتدريب العناصر المؤهلة لتحديد الأسعار من ذوي الخبرة، وبناء متاحف للسجاد على مستوى المحافظات على المدى البعيد، وكذلك تعديل قانون العمل، وتأسيس مجلس خبراء ومتخصصين للسجاد الإيراني؛ هذه المقترحات بحاجة إلى دراسات دقيقة، فضلاً عن ضرورة رصد الثغرات في قانون العمل، وتعيين الوظائف الدقيقة لمجلس السجاد الإيراني وحدود صلاحياته. فمن المؤكد أنه كلما ازداد عدد أعضاء هذا المجلس، تزداد صعوبة اتخاذ القرار والتوصل إلى نتيجة مطلوبة ومرجوة. إلى ذلك يستطيع هذا المجلس استناداً الى احدى فقرات قانون الموازنة لعام ١٩٩٩ أن يحل محل لجنة البند «ك» للملاحظة الخامسة من قانون الموازنة لعام ٢٠٠٠.

ان منح التسهيلات في آلية اعطاء الضمانات من العملة الصعبة هو إجراء موجه ومنطقي. الا أن النقطة الغامضة في هذا الجانب تتعلق بعدم التزام المصدرين بتعهداتهم في حال الغاء

الضمانات المالية... فما هي في هذه الحالة الآلية المتبقية لاستعادة حقوق الدولة؟ سيكون بمقدور صندوق الصادرات في المستقبل وفي حال تمتعه برصيد مالي قوي ان يلتزم مثل هذه الإلتزامات. في أي حال، إن الأهمية التي تنطوي عليها صناعة السجاد في اقتصاد البلاد ودورها في ايجاد فرص عمل وتوفير العملة الصعبة وزيارة موارد الدخل، تستدعي دراسة المقترحات المقدمة في هذا الجانب لتحسين انتاج السجاد وتصديره.

المصادر

(١) قيمة صادرات السجاد عام ١٩٩٤ كانت ٢١٣٣ مليون دولار، حسبما جاء في إحصاء التجارة الخارجية، في حين يشير إحصاء آخر الى مبلغ ١٦٧٤ مليون دولار. يحظى الرقم الأخير بتأييد الخبراء.

(٢) **الجمارك الإيرانية**، إدارة الإحصاء والخدمات الآلية، «احصاء صادرات البلاد في النصف الأول من عام ١٩٩٨». جدول الإحصاء يشير الى أن كل دولار = ١٧٥٠ ريالاً.

(٣) في ضوء الأهداف القصيرة المدى للخطة الانمائية الثانية، سجلت صادرات البلاد للسجاد اليدوي في السنوات الخمس الأولى على التوالي: ١٢٠٠، ١٣٠٠، ١٥٠٠، ١٦٠٠ مليون دولار سنوياً.

(٤) **مركز الإحصاء الإيراني**، الإحصاء السنوي للبلاد عام ١٩٩٦ تاريخ النشر ١٩٩٧، ص٢٢٨.

(٥) مجلة **المناطق الحرة**، العدد السادس، السنة الأولى، أغسطس ١٩٩١، ص١٩.

(٦) يرجى مراجعة البند السابع من القرار الرقم ٢٠٩١٩/١٩٨٨٣ لعام ١٩٩٨.

(٧) المادة ٢٢ من قوانين الصادرات والواردات لعام ١٩٩٢ منشورات مؤسسة الدراسات والبحوث التجارية، الطبعة الثالثة عام١٩٩٥، ص٧.

(٨) يرجى مراجعة مقال «دلائل إنكماش صادرات السجاد الإيراني» فصلية **السجاد الايراني اليدوي**، السنة الرابعة العدد الرابع، شتاء عام ١٩٩٧، ص٥.

(٩) مجلة **عالم السجاد**، العدد٣٢، صيف عام ١٩٩٨، ٣٢.

(١٠) جمارك الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إحصاء التجارة الخارجية للبلاد، كتاب **الصادرات**، عام ١٩٩٦.

(١١) **السجاد الإيراني اليدوي**، نشرة اتحاد مصدري السجاد الإيراني، العدد الرابع، شتاء عام ١٩٩٧، ص ٣.

(١٢) مجلة **عالم السجاد**، العدد ٣٢، صيف عام ١٩٩٨، ص ٢٨.

(١٣) إذا قيمنا ميزان واردات المانيا للسجاد الإيراني لعام ١٩٩٧ على أساس الكمية يتبين أن صادرات إيران بلغت ٤٢٠ مليون مارك، أي ما يعادل ٢،٥ مليون متر مربع.

(١٤) **السجاد اليدوي الإيراني**، نشرة إتحاد مصدري السجاد الإيراني، العدد الرابع، شتاء عام ١٩٩٧، جدول صفحة ٣.

(١٥)صحيفة **أبرار الإقتصادية**، العدد ٦٥، صيف عام ١٩٩٨، ص٨.

باري روبين*

العسكر والسياسة في الشرق الأوسط

شهدت تحركات العسكريين في الشرق الأوسط، لجهة القيام بانقلابات عسكرية، تراجعاً كبيراً في العقود الأخيرة، في وقت لا يزال العسكر يضطلعون بدور مهم وقوي في أنظمة المنطقة. إلا أن الحكومات (غالبيتها تدار من جانب ضباط عسكريين سابقين) تعلمت كيف تضبط قواتها العسكرية وتسيطر على تحركاتها، الأمر الذي قلّل من أهمية المؤسسات العسكرية في العالم العربي نتيجة القيود المفروضة عليها من جانب الحكومات. وسنسعى في هذه العجالة لدراسة الدور الفعلي للعسكر في الشرق الأوسط في الحفاظ على النظم الداخلية والذود عن السيادة على الثغور. على أن تقتصر مراجعتنا هذه حول حقبة زمنية من تاريخ المنطقة تمتد بين العقدين الخامس والسابع من القرن الماضي.

شكلت هذه الحقبة فترة ذهبية للإنقلابات في العالم العربي، إذ كان في مقدور كل ضابط عسكري عربي أن يأمل في تسنّم سدّة الحكم فترة من الزمن. وكانت المؤسسة العسكرية تتعاطى الشأن السياسي وبقوة، فيما كان الحكام عاجزين عن فرض سيطرتهم عليها. إذ كانت تعتبر من المؤسسات الوطنية الفاعلة، لا بل الوحيدة في بعض الأحيان. وكان الضباط يعتقدون أن السياسة أهم من أن تترك بين أيدي الساسة الذين كانوا يعتبرونهم فاسدين وغير جديرين. على أن من العوامل التي زادت من عذابات وآلام الضباط العرب، ودفعت بهم إلى القيام بانقلابات للإمساك بزمام السلطة، هزيمة عام ١٩٤٨، وفشل محاولات إقامة وحدة عربية، وتملق بعض الأنظمة للدول الغربية، والحركة البطيئة لعجلة التنمية.

إلى ذلك جسّدت الإنقلابات، التي قادها ضباط عسكريون في تلك الفترة، نوعاً من التمرد العسكري قام به ضباط ينتمون إلى تيارات قومية ودينية وإقليمية مارست النخبة السياسية والاقتصادية بحقها عمداً سياسة الحرمان. من هنا كانت تلك الإنقلابات في الحقيقة انقلابات اجتماعية تتخذ الأداة العسكرية وسيلة لها. وكانت غالبية المحققين الغربيين آنذاك تنظر إلى العسكريين العرب بصفة كونهم أدوات

* خبير في الشؤون الشرق أوسطية.

ضرورية لإقامة حكومات قوية. وقد شهد العقد السابع من القرن الماضي سيطرة حكومات عسكرية يتزعمها قادة غير عسكريين باتوا يعون أساليب التحصّن في وجه التهديدات. وعليه قرّروا فعلاً الحؤول دون حصول أي انقلاب جديد يقوم به العسكر. ونجحت الحكومات إلى حدّ كبير في منع العسكر من التدخل في الشأن السياسي، كما شكّلت جيوشاً كانت قادرة على ضبط وتهدئة الأوضاع الداخلية.

كان العسكري في الشرق الأوسط يمتاز عن العسكري الغربي بحجم المخصصات المالية التي يتقاضاها. وربما رفع ذلك من معنوياته ومكانته. كما أنه لم يكن يكترث لانتقادات العامّة له، في وقت كان عدد قليل من العسكريين قادراً على تعلّم ما يتمتع به أمثالهم في البلدان الديموقراطية من شؤون عسكرية تدخل في إطار الاحتراف والعمليات العسكرية. على أن محدودية استخدام دول هذه المنطقة لجيوشها النظامية كأداة لخوض حروب خارجية، جعلت من تعزيز سائر وسائط الدفاع، بدءاً من مكافحة الإرهاب، وصولاً إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، أمراً ضرورياً، ذلك أن تصاعد حدّة النزاعات في الشرق الأوسط يؤدي إلى نشوب حروب بين الفينة والأخرى، وهذا ما بدا جلياً في نهاية ثمانينات القرن الماضي مع انهيار الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى مدافعة عن المنطقة، وانفراد أميركا كقوة عظمى وحيدة في العالم.

القوات المسلّحة وقدرة الحكومة

إن الهدف الأساس لأي حكومة هو اطمئنانها لبقائها وديمومتها، علماً أن الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف في العالم العربي هي إيجاد سبل لردع المؤسسة العسكرية عن القيام بانقلابات تطيح الحكومات. لذا راحت الحكومات تغدق على العسكريين المخصصات والامتيازات الكبيرة، وتسعى في الوقت نفسه إلى إبعادهم عن الشأن السياسي. ولم يتحقق هذا الأمر إلاّ من خلال إجراءات جعلت المؤسسة العسكرية خاضعة للدولة، ذلك أن الحكومات تبادر باستمرار إلى كسب رضا العسكريين، الأمر الذي يجعل من مسألة توظيف القوى العسكرية استراتيجية خطرة ربما آلت إلى الفشل.

تعتبر ليبيا ومصر الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين يمسك بسدّة الرئاسة فيهما شخصان جاءا من المؤسسة العسكرية (حسني مبارك ومعمر القذافي). لكنهما أنهيا حياتهما العسكرية منذ ما يقرب من ربع قرن. أما السودان واليمن فيحكمهما عسكريان من النمط الذي كان سائداً في سائر دول الشرق الأوسط في الفترة الممتدة بين الخمسينات والسبعينات من القرن الماضي. وثمة تفاوت بين السودان وسائر دول الجامعة العربية على مختلف الأصعدة. فقد شهد السودان انقلابات عدة في الأعوام ١٩٥٨ و ١٩٦٩ و ١٩٨٥ و ١٩٨٩. وكان الرئيس السوداني الحالي عمر البشير ملازماً عندما أعلن أن حكومته ذات نزعة إسلامية. وفي اليمن حصل آخر انقلاب عام ١٩٧٩، ولا يزال علي عبد الله صالح زعيماً للبلاد. وكان كل من السودان واليمن شهد تاريخاً مليئاً بالأحداث، وهما يعانيان أكثر من سائر الدول العربية من

فقدان أو ضعف المؤسسات المدنية. وقد اتخذت الحكومات العربية سياسات خاصة لزيادة اطمئنانها والحؤول دون عدم محاولة العسكريين القيام بانقلاب يطيح بها، أبرزها:

- السعي إلى كسب رضا العسكريين من خلال زيادة مرتّباتهم ومخصصاتهم. ومثل هذه المخصصات متنوعة بتنوّع البلدان العربية. وعلى الرغم من أن تقديمات كهذه تؤدي إلى ارتفاع حجم الموازنة العسكرية، فإن سقف المدفوعات (لا سيما للجنود) متدنٍ نسبياً. ولو كان اقتصاد هذه البلدان يشهد نمواً سريعاً يعود بالنفع على الطبقة المتوسطة في المجتمع، لكان دخل الموظفين المدرّبين والمحترفين يفوق دخل الجنود والعسكريين، وهذا ما من شأنه أن يثير مشاكل جمّة. فالأجهزة العسكرية في البلدان العربية ترغب في تجنيد أفرادها من بين الطبقة الفقيرة في المجتمع، والتي تؤيد غالبيتها النظام. وتعتبر المهنة العسكرية في معظم هذه البلدان أكثر المهن إتاحة للمجال أمام الترقي الاجتماعي مقارنة بسائر المهن الأخرى في القرى والمناطق الفقيرة. ولا يزال سكان المدن وخرّيجو الجامعات يرغبون في الانخراط في السلك العسكري. وإذا ما استمرت الأحوال على هذا النحو، فإن تحدياً كبيراً سيواجه الجيوش العربية في ظل تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال والتقدم الذي أحرزته مختلف القطاعات العسكرية، وستكون بحاجة إلى تجديد قطاعاتها واستقدام كوادر مدربة تدريباً عسكرياً عصرياً، ومثل هذه المشكلة ستواجهها الدول الخليجية العربية، حيث تتوافر الوظائف بأجور ورواتب أعلى. وقد تعاملت هذه الدول مع هذه المشكلة بشكل موقت، إذ سدّت النقص باستخدام وتوظيف عملاء أجانب. كما أنها تسعى إلى سدّ النقص في الطاقات البشرية من طريق «مجلس التعاون الخليجي»، على الرغم من أن هذه المنظمة لم تحقق حتى الآن نجاحاً يذكر في مجال توحيد صفوف قواتها العسكرية؛

- تستهلك الموازنات العسكرية في أغلب الأحيان القسم الأكبر من الموازنات العامة للبلدان العربية، ما يعني تراجع حصة المخصصات المالية للتنمية والخدمات الاجتماعية العامة، وذلك بهدف خطب ودّ العسكريين. فعلى سبيل المثال، لا تستند صفقات شراء الأسلحة إلى حاجة الشعوب إلى مثل تلك الأسلحة أو حاجة القوات المسلحة إليها لحماية الشعوب، بل تتم تبعاً لقرارات القادة العسكريين. ذلك أن شراء أسلحة متطورة للغاية وباهظة الثمن يدخل في إطار تلبية رغبات الحكام والقادة والحفاظ على الهيبة الوطنية والتحصّن في وجه التهديدات الإقليمية. ويتم اختيار هذا النوع من الأسلحة وفق رغبات وقرارات القادة العسكريين. وتمثل تركيا النموذج الأبرز في هذا المجال. فالجنرالات الأتراك يتدخّلون باستمرار في مناقشة الموازنة والمصادقة عليها ليطمئنوا إلى تحقق رغباتهم. من هنا، لن تستطع الحكومات خفض موازناتها العسكرية ما دامت الأخيرة تُكرس لشراء نظم تلسيحية خاصة. على أن الحاجة إلى موارد مالية لشراء تجهيزات عسكرية من شأنها أن تؤثر في السياسات الخارجية للبلدان. فعلى سبيل المثال، كان العراق يدّعي أنه يقف في الخط الدفاعي الأول لحماية العرب في مواجهة إيران، وأن على هذه الدول أن تمدّه بمساعدات عسكرية. أما في الدول المجاورة، فإن أحد أسباب لجوء دول المنطقة إلى شراء أسلحة وتجهيزات عسكرية متطورة من أميركا، فهو شعور هذه الدول بأن أميركا

ستوفر في المقابل الدعم والحماية لحكوماتها.

في أي حال، يخصص القادة، سواء كانوا عسكريين أم مدنيين، مبالغ طائلة لشراء تجهيزات عسكرية من دون امتلاك مؤسسات عسكرية فاعلة ومؤثرة كسباً للثقة والدعم. ونشير إلى الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال. فهذه الدولة أقدمت على شراء طائرات أميركية متطورة للغاية من دون أن يكون لديها طيارون أو حتى مطارات مناسبة. باختصار، إن الحكومات في الشرق الأوسط تعمد إلى اتخاذ سلسلة من الأساليب لإضعاف قدرة قواتها العسكرية على تشكيل أي تهديد حقيقي لها. وهي أساليب تضعف قدرة القوات المسلحة على مواجهة أي عدوان خارجي؛

ـ تشكيل أجهزة عسكرية وأمنية عدة يواجه بعضها بعضاً، وهذا من شأنه أن يهدر الموارد وينسف أي تنسيق بين مختلف قطاعات وأجهزة القوات المسلحة، كما أنه يؤدي إلى إفساد عملية جمع المعلومات. وهنا يبرز التنافس بين مختلف الأجهزة على إيصال المعلومات إلى القادة، وكلّ يسعى إلى التقليل من أهمية منافسيه وإثبات قدرته وتفوّقه لينال وساماً أو مكافأة. وعليه فإن عنصر الجهاز الأمني يصرف جلّ وقته في جمع المعلومات عن السلك العسكري، بما في ذلك سلوك الضباط وتصرفاتهم التي قد تعكس استياءهم من النظام. صحيح أن الدول المستقلة، باستثناء فلسطين طبعاً، تعمل من أجل أن يسود المزيد من النظام والتنسيق بين مختلف أجهزتها العسكرية. إلاّ أن الهدف الأساس هو تقويتها ليراقب بعضها بعضاً. وتقوم حكومات المنطقة لضمان إخلاص وولاء العسكريين لها، بإعداد كوادر عسكرية وأمنية متنوعة، وإطلاق يدها لتخوض في المجالات السياسية والقومية، وما إلى ذلك. وكلما توطّدت علاقة هذه الكوادر أيديولوجياً بالحكام، ازدادت قوتها وارتفعت مكافآتها. وإذ ذاك توحي الحكومات للعسكريين أن مصيرهم مرتبط ببقائها واستمرارها. ففي السعودية، على سبيل المثال، هناك إلى جانب الجيش النظامي مجموعة تعمل تحت اسم «الجيش الأبيض» ينتمي أفراده إلى مختلف المجموعات التي تحوز على ثقة الحكومة المركزية التي تستخدمهم في مواجهة الاضطرابات والتمردات المعادية لها. أما في العراق، فثمة جهاز معقّد. فالأكراد والميليشيا التي توفر الحماية لنظام بغداد لا ينخرطون في صفوف الجيش النظامي. وتضم القوات المسلحة العراقية عدداً كبيراً من المسلمين الشيعة الذين بلغوا رتبة جنرال في الجيش. أما قوات الحرس الجمهوري، فليس في صفوفها من لا يكن الولاء لرئيس الجمهورية. وهي تتوزع بين مختلف قطاعات الجيش في كبريات المدن، فيما يستقر الحرس الجمهوري الخاص داخل بغداد، وهؤلاء يفقدون كل اعتبار ويصبحون بلا حول ولا قوة ويحرمون من سائر المخصصات المادية والمعنوية إذا ما أطيح برئيس الجمهورية؛

ـ تخضع الترقيات في الرتب العسكرية والمناصب لمدى ولاء الأفراد السياسي، لا إلى قدراتهم وخبراتهم. وهذا الأمر ينعكس سلباً على أداء الأفراد ومعنوياتهم. فأولئك الذين يكونون في تصرف النظام أكثر من غيرهم ينالون ترقيات أكبر وأسرع ومناصب أعلى وأهم، ما يؤدي إلى اضمحلال الفاعلية العسكرية. إن مثل هذه الترقيات تستند إلى عوامل عدة، أحدها صلة القرابة، ويضطلع عامل الأقوام

والعلاقات والمناطقية أحياناً بدور مهم في هذه الترقيات. وما دامت مسألة «البقاء في السلطة» تأتي على رأس أولويات النظام، فإن مكافأة ولاء الأفراد السياسي ستبقى تؤدي دوراً مهماً. بيد أن هذا الأمر سيتسبب في انخفاض مستوى العسكريين. فثمة أنظمة قلّما يرغب فيها الضباط الحقيقيون والأكفاء في الارتقاء إلى مناصب مرموقة من خلال التطرفات الأيديولوجية؛

ـ يخضع كبار الضباط خلال فترات خدمتهم إلى عمليات نقل عدة كي لا تتوطد العلاقة بينهم وبين من هم أدنى رتبة منهم، وتتحول إلى ولاء مطلق. إن عملية نقل الضباط بشكل دوري من أماكن خدمتهم متعارف عليها في كل جيوش العالم. لكن القوات المسلحة تتوقع على الدوام أن تقوم علاقة جيدة ومتينة بين الضباط والجنود بمختلف مراتبهم ورتبهم؛

ـ قمع روح المبادرة والتجديد والابتكار في نفوس الضباط، وهذه السياسة تسفر عنها نتائج مؤسفة في ساحات القتال، ذلك أن زرع عدم الثقة في نفوس الضباط يقضي على كل اندفاع ورغبة لديهم؛

ـ إختيار العسكريين للتمركز في نقاط ومراكز حساسة داخل المدن الكبيرة تبعاً لانتماءاتهم القبلية والقومية والدينية. فالجزء الأعظم من نخبة العسكريين العراقيين هم من السنّة الذين تم انتقاؤهم من النواحي والقرى الواقعة في أطراف مسقط رأس الرئيس العراقي صدام حسن. أما في الأردن، فالوضع مختلف إلى حدّ ما، إذ يتم الاختيار تبعاً للكفاية والخبرة من دون أن تؤخذ في الحسبان عوامل أخرى. وفي إسرائيل لا يحق لغير اليهود الانخراط في سلك الجيش، على الرغم من أن هناك عدداً قليلاً من العرب، مسلمين ومسيحيين، متطوعون في الجيش. وفي مصر حيث يعتبر الدين معياراً لأي ترقية عسكرية، فإن الوضع مختلف. أما في لبنان متعدد الأديان، فإن الجيش، على ما يبدو، يجب أن يضم في صفوفه أفراداً من مختلف الإنتماءات. وثمة حالة استثنائية أخرى، هي تركيا البلد الذي يقوم على وحدوية قومية وجيش كبير. فتركيا لم تميّز بين سائر أفراد جيشها حتى في ذروة قتالها ضد الأكراد؛

ـ تصفية الضباط المشكوك بولائهم السياسي أو ميولهم للإمساك بالسلطة. ففي كل دول المنطقة، ما عدا إيران، ثمة محاولات لتصفية أصحاب التوجّه الإسلامي في مختلف مراتب الجيش. وكان عدم نجاح هذه السياسة عاملاً مهماً ساعد مجموعة صغيرة من الضباط في اغتيال الرئيس المصري السابق أنور السادات أثناء عرض عسكري. أما القوات المسلحة التركية، فقد تعاملت بقسوة أكبر في هذا المجال، إذ أقدمت على عزل رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان من منصبه.

إن الأساليب التي أشرنا إليها آنفاً كانت تستخدم لردع العسكريين عن القيام بانقلابات تطيح الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط. ويمكن القول إن النجاح كان حليفها حتى الآن. فبعد انقلاب عام ١٩٥٢ في مصر، وانقلاب عام ١٩٧٠ في سوريا، وانقلاب عام ١٩٦٨ في العراق، لم نشهد أي انقلاب ناجح في هذه الدول حتى الآن. وتجدر الإشارة إلى أن سوريا شهدت خلال ٢٢ عاماً (١٩٤٩ـ ١٩٧١) ثمانية انقلابات. أما العراق فقد شهد ثلاثة انقلابات خلال عشر سنوات (١٩٥٨ـ١٩٦٨). ولم يحصل إي

انقلاب في الدول المذكورة آنفاً خلال العقود الثلاثة الماضية، حتى أن الناس أخذوا ينسون تدريجاً انقلاب معمر القذافي عام ١٩٦٦. ويمكن تفسير هذه الحال بواقع أن الحكومات في العهود السابقة لم تستطع أن تثبت نفسها كمؤسسة، فيما كانت الجيوش مؤسسات منسجمة وأدوات مناسبة لبلوغ السلطة. وعندما تسنّم الضباط السلطة عرفوا كيف يحافظون عليها. وقد تعلّم القادة غير العسكريين منهم هذا الدرس جيداً. فالنظام الجديد أعدّ ضباطاً ليسوا غير راغبين في الوصول إلى السلطة فحسب، بل هم عاجزون عن الإطاحة بالحكومات، وبالتالي فإن القوات المسلحة اضطلعت بدور جديد يتمثل في توفير الحماية للأنظمة والحكومات بدل تحدّيها ومعارضتها. وهذا الدور طبعاً يناسب العسكريين أكثر.

لقد قام الجنرالات الأتراك بانقلابات ناقصة عدة على حدّ قولهم، حفاظاً على وحدة البلد ونظامه الديموقراطي. ويشيرون إلى أن ما دفعهم إلى اعتماد القوة لإطاحة نجم الدين أربكان هو الحفاظ على الجمهورية العلمانية في وجه الإسلاميين الحاكمين. ومثل هذا الوضع شهدته الجزائر أيضاً عندما بات الإسلاميون على أعتاب الإمساك بزمام السلطة من خلال الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩١، الأمر الذي أدى إلى اندلاع حروب داخلية دامية.

أما العنصر المهم الآخر لعجز العسكر عن القيام بانقلابات في دول المنطقة، فهو صلة القادة العرب أنفسهم بالسلك العسكري. فالرئيس المصري حسني مبارك والرئيس السوري الراحل حافظ الأسد كانا من قبل قائدي سلاح الجو في بلديهما. كما أن العاهل الأردني حسين كان يولي الجيش اهتماماً خاصاً كونه خريج الأكاديمية العسكرية البريطانية. وثمة قادة عرب آخرون يظهرون بين الفينة والأخرى بالزي العسكري كصدام حسين وياسر عرفات. أما في الجيل الجديد من القادة العرب، فهناك الملك الأردني عبد الله الذي كان سابقاً قائداً للوحدات الخاصة في الجيش. كما أن الرئيس السوري الشاب بشار الأسد انخرط في السلك العسكري، على الرغم من أنه حائز على شهادة في طب العيون.

أما في ما يخص الدول الخليجية، فقد اعتمدت آليات مختلفة لضبط العسكريين، منها وصول عدد من أعضاء الأسر الحاكمة إلى مناصب عسكرية رفيعة واستلام قطاعات حيوية في بلدانهم. وأقدمت هذه الدول، باستثناء السعودية، على جلب وتوظيف عملاء أجانب، ما أدى إلى ابتعاد العسكريين عن الشأن السياسي. لكن ولاء مثل هؤلاء الأفراد من الناحية العملية يعتوره اليوم بعض الشوائب. فالضباط عملياً ينفّذون السياسات المحلية. ونذكر هنا على سبيل المثال أن بعض الدول الخليجية تفضل استخدام كوادر غير عربية، وحتى غير إسلامية. وقد تضاعفت هذه الرغبة كثيراً إثر الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠. وهذه الدول تعتبر من خلال نهجها هذا أن الخطر الآتي من الجيوش الإسلامية أعظم من خطر العدو الأجنبي.

القوات المسلحة وضبط الأوضاع الداخلية

تؤدي القوات المسلحة في الشرق الأوسط دوراً مهماً في ضبط الأوضاع الأمنية الداخلية، وهي تلجأ إلى استراتيجيات متنوعة من أجل بلوغ هذا الهدف السياسي. ويجب أن يؤخذ في الحسبان أن ولاء

العسكريين على الصعيد السياسي يكون للنظام وليس للرأي العام أو النظام الديموقراطي والأمّة. وتشكل تركيا في هذا المجال استثناء، إذ ينظر العسكريون إلى أنفسهم باعتبارهم حراس «الجمهورية». والوضع في إسرائيل مماثل أيضاً. وهنا يجب التأكيد أن غالبية الدول العربية حاولت على مدى عقود من الزمن نسف مثل هذه المقولة. فالهيكلية العسكرية عندما تندمج بأيديولوجية معينة تتوثق أواصر هذا الاندماج أكثر كما هي الحال بالنسبة إلى الحرس الجمهوري العراقي المسؤول عن الدفاع عن حزب البعث.

عموماً، لم تتشكل الجيوش في الشرق الأوسط من أجل الدفاع عن عقيدة دينية. فالضباط الذين قادوا الإنقلابات في أكثر دول الشرق الأوسط في الخمسينات من القرن الماضي، كانوا يهدفون إلى إقامة حكومات علمانية. أضف إلى ذلك أن القوات المسلحة، التي تشكلت تأسيساً على عقيدة أجنبية أو فردية أو من طريق مؤسسات أخرى في الشرق الأوسط، ربما يكون حبّها للوطن وعملها العسكري الصرف قد أضعف إيمانها التقليدي. كما أن الإسلاميين والمؤمنين بالعقيدة والدين انجذبوا إلى أعمال أخرى، وكانوا خلال خدمتهم العسكرية، على الرغم من ضآلة عددهم، يخضعون لرقابة مشددة. حتى الجيش الإسرائيلي نفسه يسيطر عليه العلمانيون إلى حدّ كبير. فعدد اليهود المتطرفين الذين يشغلون مناصب عسكرية عليا في إسرائيل ليس كبيراً. أما الجيش التركي فهو علماني محض، وهذا ما يعتبر من الثوابت المهمة في الجمهورية التركية. كما أن هناك تقارباً كبيراً بين تركيا وإسرائيل نظراً إلى الدور الذي يضطلع به جيشا الجانبين في جذب واستقطاب الناس من مختلف الفئات ونيل دعمهم. وتقوم السياسة العسكرية التي ينتهجها الطرفان على إخضاع عدد كبير من المواطنين للإختبار قبل الانخراط في السلك العسكري.

لا شك أن القوات المسلحة يمكنها أن تضطلع بدور مهم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إذ يمكنها أن تستوعب فائض القوى العاملة التي قد تكون مناهضة للنهج السياسي في البلد. وفي هذا المجال حققت مصر نجاحاً ملحوظاً. كذلك يمكن الاستفادة من عناصر القوات المسلحة كأيدٍ عاملة، وهو ما حققته مصر أيضاً، إذ تم استخدام عدد كبير من العسكريين في تنفيذ مشاريع تنموية عدة. أما مهمة ضبط الأوضاع الداخلية فيفضل العسكر تكليف القوى الأمنية بها. ويفضّل القادة العسكريون عدم التدخل في الأزمات الداخلية لأن ذلك يتعارض ومهمتهم الأساس، وهي قتال العدو الأجنبي. ويزعم هؤلاء العسكريون أن الاضطرابات الأمنية الداخلية بحاجة إلى عمليات تتطلب تجهيزات وتدريبات خاصة يفتقرون إليها. ومن العوامل الأخرى التي تزيد رغبة العسكر في عدم الخوض في مثل هذه الأزمات خشيتهم من حصول صدامات بين القوات المسلحة والمواطنين، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث شرخ داخل صفوف العسكريين وعدم امتثالهم للأوامر. وهنا نتطرق إلى بعض الحالات التي تدخلت فيها القوات المسلحة في الأزمات الداخلية التي شهدتها بعض دول الشرق الأوسط:

الجزائر: شهد هذا البلد حروباً داخلية دامية منذ أن ألغى الجيش نتائج انتخابات عام ١٩٩١ التي

كانت تصبّ في مصلحة الإسلاميين. واستطاع العسكريون بكل سهولة منع المناوئين لهم من الإمساك بزمام السلطة بعد أن خاضوا ضدهم حرب شوارع انتهت لصالحهم. ولكن يبدو أن العسكريين اليوم يفتقرون إلى استراتيجية تقودهم إلى شاطئ الأمان. وقد مارس العسكريون طيلة هذه الفترة نفوذهم على قادة البلاد غير العسكريين واستطاعوا أن يحددوا لهم مسارهم.

مصر: يعمل العسكريون ذوو الرتب الدنيا في الجيش المصري في وظائف الحراسة. وهم قاموا عام ١٩٨٦ بحركة تمرد احتجاجاً على تدني الأجور وسوء الوضع المعيشي. لكن حركتهم هذه أجهضت خلال أيام من جانب القوات المسلحة.

العراق: حارب الجيش العراقي الأكراد في المناطق الجبلية شمال العراق طيلة عقدي الستينات والسبعينات من القرن الفائت، واستطاع التغلب عليهم. وفي أعقاب هزيمته الكبرى أمام قوات الحلفاء في حرب الخليج الثانية، شن الجيش العراقي هجوماً دامياً على الشيعة والأكراد في وقت كان المجتمع الدولي قد فرض على العراق حظراً يمنعه من دخول واحتلال المناطق الكردية في الشمال.

إسرائيل: القسم الأهم من نشاط الجيش الإسرائيلي يعود إلى المعارك التي خاضها هذا الجيش لاحتلال قطاع غزة والضفة الغربية عام ١٩٦٧. والعمل الأساس الذي يضطلع به الجيش الإسرائيلي هو مواجهة عمليات «الإرهاب» ـ على حد زعمهم ـ في الداخل. وازدادت عمليات الجيش الإسرائيلي خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧ـ ١٩٩٠) والانتفاضة الثانية (٢٠٠٠ـ ٢٠٠٢). وقد استخدمت تكتيكات جديدة لم تألفها الحروب التقليدية من قبل. وكان هذا الجيش قد فرض سيطرته على قطاع غزة والضفة الغربية طيلة الفترة الممتدة بين عامي (١٩٦٧ـ ١٩٩٤)، ولا يزال الجيش الإسرائيلي صاحب الكلمة الأولى في كل المناطق الخاضعة للاحتلال.

الأردن: : أقدم الجيش الأردني عام ١٩٧٠ـ ١٩٧١ على ضرب قوات منظمة التحرير الفلسطينية، متهماً إياها السعي لإطاحة نظام الحكم.

السودان: خاض الجيش السوداني منذ السبعينات، ولا سيما منذ عام ١٩٨٣ وصاعداً، معارك متوالية ضد الانفصاليين المتمردين بقيادة «جون غرنغ» عضو قبيلة «دينكا» وقائد جيش التحرير الشعبي في السودان (SPLA)، وهو ضابط سابق في الجيش السوداني، ولم يستطع الجيش طيلة هذه الفترة قهر المتمردين في جنوب البلاد، ما شكّل سبباً في توقف هذه المعارك بين الحين والآخر.

تركيا: استمرت أطول عمليات خاضها الجيش التركي ضد حزب العمال الكردستاني (p.k.k) طيلة الثمانينات والتسعينات. وشملت هذه العمليات هجمات على مناطق جنوب شرق تركيا، وعمليات اغتيال داخل المدن، وهجمات على شمال العراق بهدف مطاردة المتمردين الأكراد. وتجدر الإشارة إلى أن مسؤولية العمليات ضد الأكراد كانت بداية بعهدة قوات الدرك. لكن الجيش بدأ يتدخل تدريجاً، وراح يعتمد تكتيكات واستراتيجيات حربية مختلفة. ومع اعتقال عبد الله أوجلان زعيم (P.K.K)

ومحاكمته، يكون الجيش التركي قد حقق نصراً كبيراً أنهى به حركة التمرد.

اليمن: يعتبر النظام اليمني نظاماً عسكرياً تقليدياً إلى حدّ ما. ويقف على رأس هذا النظام، منذ عام ١٩٧٩ ولغاية الآن، علي عبد الله صالح، وهو ضابط قديم في الجيش اليمني. كما أن سائر أعضاء الحكومة هم من العسكريين، بما في ذلك وزير الداخلية الذي يتولّى مسؤولية قوة أمنية قوامها خمسون ألف عنصر. وقام الجيش اليمني خلال التسعينات بالسيطرة على اليمن الجنوبية بهدف تعزيز مشروع السلطة ووحدة البلاد واستقر على الحدود المتنازع عليها بين اليمن وكل من أريتيريا والسعودية. وإلى الجيش النظامي، ثمة مجموعات مسلحة داعمة للحكومة منتشرة بين القبائل.

من خلال ما ورد ذكره يمكن أن نستشف ما يلي:

ـ تنامي دور قوى الأمن الداخلي، وربما كان السبب عدم تسيس الجيش. لكن الضباط العسكريين يرجّحون عادة استخدام الأسلحة التقليدية في مواجهة التهديدات الخارجية؛

ـ استخدام القوات النظامية والحكومية إلى حدّ كبير في قمع المجموعات والحركات الوطنية كما هو حاصل في تركيا والعراق وإسرائيل. وفي الجزائر أيضاً يخوض الجيش حرباً ضد الإسلاميين. ولكن حتى إذا حققت القوات النظامية شيئاً من النصر، فسيبقى الحل السياسي السبيل الوحيد لإنهاء الأزمات؛

ـ على خلاف كثير من دول المنطقة، لا يزال الجيش في كل من اليمن والسودان يضطلع بدور فاعل جداً على الساحة السياسية. كما أن الجيش في كل من تركيا والجزائر له الحق في التدخل في الشأن السياسي لتوفير الحماية للحكومة ونهجها العلماني. وفي هذين البلدين من السهل جداً أن يستعيد المدنيون السلطة.

الدفاع القومي ومشروع السلطة

تكمن المهمة الرئيسة للقوات العسكرية في الحفاظ على الاستقرار والأمن الداخلي للحكومات. إلا أن شغلها الأساس يكمن في الدفاع القومي ومشروع السلطة. وقد يجد المتصفّح لتاريخ الشرق الأوسط المعاصر حالات عدة سجّلت فيها القوات العسكرية فشلاً في وظيفتها الأساس. وكما هو معلوم، فإن الجيوش العربية تعرضت لهزائم خلال الحروب التي خاضتها ضد إسرائيل في الأعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ و ١٩٨٢ (لبنان). والنجاح النسبي الوحيد الذي حققته القوات المسلحة العربية خلال خمسة عقود من الزمن كان خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. ومن الأمور الأخرى التي لم يستطع العرب تحقيقها ضمن إطار مشروع السلطة، الإرتقاء بأهداف القومية العربية، إذ كان العرب يأملون من خلالها التفوق على جيرانهم. وهنا تمكن الإشارة إلى انسحاب سوريا عام ١٩٦١ من الجمهورية العربية المتحدة، وفشل تدخل الجيش المصري في الحروب الداخلية في اليمن. وأثناء المعارك بين القوات الأردنية وقوات منظمة التحرير الفلسطينية أخذت سوريا تفكر في التدخل في الأردن.

إن طرح موضوع الجيش يبيّن لنا بوضوح التناقض السافر بين نجاح هذا القطاع على الصعيد الداخلي، وفشله على صعيد تكريس وتعزيز السلطة من خلال الحروب. وتعتبر إسرائيل من الأطراف التي استطاعت الإفادة جيداً من مشروع السلطة، وهي في هذا المجال كانت تصبو إلى تحقيق أهداف عدة، منها الحفاظ على كيانها وديمومته، وتحجيم قدرة الدول المجاورة لها وسلبها أي إمكانية لشن هجمات ضدها، وضرب البنى التحتية للمجموعات المناهضة لإسرائيل في مختلف البلدان، وأخيراً الضغط على الدول المحيطة بها لتوقيع معاهدات سلام معها، أو على الأقل عدم خوض حروب ضدها. وإلى ذلك استطاعت إسرائيل من خلال قصف مفاعل تموز في العراق عام ١٩٨١ الحؤول دون امتلاك العراق أسلحة نووية. طبعاً، واجهت إسرائيل هزائم عدة أيضاً، منها عجز تل أبيب عن مواجهة «حزب الله» في الجنوب اللبناني منذ عام ١٩٨٢.

يمكن أن نستخلص من الأحداث المذكورة أن الحروب التقليدية والمعارك المباشرة بين الجيوش الوطنية مكلفة جداً. من هنا لجأت دول الشرق الأوسط إلى أساليب أخرى لتحقيق مشروع السلطة. ولما عجز بعض هذه الدول عن تحقيق ذلك عبر تلك الأساليب، راح يفكر في الحصول على أسلحة نووية أو الحصول على دعم القوى العظمى.

الأسلحة الفتاكة

إن نظرة شاملة إلى الموضوع تظهر أن مختلف دول الشرق الأوسط تسعى إلى تعزيز قدرات قواتها المسلحة من خلال الحصول على أسلحة فتاكة أو ما يعرف بأسلحة الدمار الشامل (صواريخ وأسلحة بيولوجية وكيماوية ونووية). إن امتلاك مثل هذه الأنواع من الأسلحة يدخل ضمن إطار السعي للخروج من الطريق المسدود الذي آل إليه موضوع ميزان القوى ومشروع السلطة بين القوى العسكرية الشرق أوسطية. ومن الواضح أن أسلحة الدمار الشامل تعتبر بعداً جديداً في النظرة الاستراتيجية للقوات المسلحة في الشرق الأوسط. فقد استخدمت بغداد طوال حربها مع إيران مثل هذه الأسلحة عبر دكّ المدن الإيرانية بالصواريخ. كما استخدم العراقيون، وبشكل واسع، الأسلحة الكيماوية التي أثبتت فاعليتها في ساحات القتال. كذلك أقدم العراق خلال غزوه الكويت على قصف كل من السعودية وإسرائيل بالصواريخ. وهنا يجب التأكيد أن أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ليست البديل المناسب في هذه المنطقة. لكنها إذا ما كُرست كوسيلة ردع من شأنها أن تحافظ على ميزان القوى، فستكون حينها أداة مهمة في مشروع السلطة في المنطقة.

مصادر التسلّح خارج الحدود الإقليمية

عندما لا تستطيع القوات العسكرية الشرق أوسطية تأمين كل ما تحتاج إليه من أسلحة ومعدات عسكرية، تصبح مسألة العثور على مصدر تسليحي عاملاً مهماً في التعاملات السياسية الإقليمية. ففي عام ١٩٥٥ لجأ الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى الاتحاد السوفياتي السابق، وكان لجوؤه نقطة

عطف مهمة في تاريخ المنطقة. وعندما التحقت مصر في السبعينات بمعسكر الغرب، أعتُبر ذلك تغييراً مهماً آخر تشهده منطقة الشرق الأوسط. وهذا ما حصل أيضاً بالنسبة إلى التسلح الإسرائيلي، إذ تحولت إسرائيل عام ١٩٦٧ من فرنسا إلى أميركا. وفي هذا المجال تمكن الإشارة أيضاً إلى انتصار الثورة في إيران وما أعقبه من أزمة الرهائن وانقطاع الروابط التسليحية مع أميركا وتأثير ذلك في التطورات السياسية التي شهدها الشرق الأوسط.

وإلى التسلّح، تسعى الدول المنتجة للأسلحة أن تؤثر بشكل أو آخر في موضوع تدريب القوات المسلحة الشرق أوسطية، ونوع الأسلحة التي يمكن أن تزوّدها بها. فأوروبا على سبيل المثال التي لا تنظر بعين الرضا إلى العلاقة بين تركيا والأكراد، تحاول ألاّ تبيع تركيا أنواعاً محددة من الأسلحة. كما أن أميركا تفرض بدورها حصاراً على إيران في مجال التسلح. وثمة مقاطعة دولية مفروضة على العراق، الأمر الذي كان له الأثر البالغ في الهيكلية التسليحية للعراق. وتجدر الإشارة إلى أن أميركا والاتحاد السوفياتي السابق كانا في السبعينات أهم مصدرين لتزويد دول الشرق الأوسط بالتجهيزات العسكرية. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي في التسعينات، واجهت البلدان المستوردة للأسلحة السوفياتية ركوداً شديداً. وقامت أميركا بعد انتهاء الحرب الباردة بمعاقبة الدول التي كانت تتزود بالسلاح الروسي، كالعراق وليبيا وسوريا. إن الهوّة السحيقة بين التكنولوجيتين العسكريتين الأميركية والروسية أدت إلى تفوّق الأولى على الثانية في ميدان الشرق الأوسط. وكلّما كانت علاقات الدول بأميركا على الصعيد السياسي جيدة، حصلت على أسلحة ذات جودة عالية. كما أن احتمال وقوع انقلاب معادٍ لأميركا حالياً في البلدان التي تشتري السلاح بشكل رئيس من أميركا، تدنى كثيراً، حتى إننا نرى أن رغبة هذه البلدان في مهاجمة إسرائيل تدنت هي الأخرى كثيراً، لأنها تعي تماماً أنه إذا ما حصل ذلك، فإن نظرة أميركا تجاهها ستتغير كلياً. إن تدني رغبة الروس في تزويد سوريا بالأسلحة والمعدات العسكرية كان نتيجته انخفاض مستوى القدرة العسكرية في هذا البلد. كذلك انخفضت قدرات كل من ليبيا والعراق على صعيد مشروع السلطة بسبب فقدانها لمصادر التمويل العسكري الرخيصة والعروض الروسية للسلاح التي لا يمكن الوثوق بها. وعليه لجأت هذه البلدان إلى دول مثل الصين وكوريا الشمالية وروسيا. وشكلت هذه المسألة سياسة جديدة في الشرق الأوسط. وطالما بقيت أسلحة الدمار الشامل ومحاولات امتلاكها غير خاضعة لأي قيود سياسية، فإن احتمال استخدامها يبقى كبيراً.

استنتاجات أولية

-إن تدني رغبة القوات المسلحة الشرق أوسطية في الوصول إلى السلطة قابل للتغيير. وليس هناك حاكم بمقدوره أن يتجاهل جنرالاته ومصالح مؤسسته العسكرية. فالعسكريون في مختلف دول الشرق الأوسط لا يزالون يتمتعون بدور رئيس في ضبط الأوضاع الداخلية واحتكار الأولوية في مشروع الموازنة لأنفسهم؛

- عدم فاعلية الأسلحة التقليدية أجبر دول الشرق الأوسط على البحث عن بدائل لسد احتياجاتها ضمن إطار مشروع السلطة؛

- إن الهيكلية الخاصة للعسكريين في دول المنطقة، لا سيما في الدول العربية، تعتبر عاملاً مهماً في تحجيم الدور السياسي وفاعليته. وتعتبر أهمية التكنولوجيا الحديثة ونظم الاتصالات السريعة ومرونة الاستراتيجيات العسكرية عاملاً مهماً في تقويض القوات العسكرية التقليدية في الشرق الأوسط؛

- تخضع مسألة التخصص في القوات العسكرية في الشرق الأوسط لتأثير السياسة. ومع ذلك تسعى الدول إلى إبعاد قواتها المسلحة عن الشأن السياسي. وهذا تناقض لم يشهد تاريخ دول الشرق الأوسط نظيراً له؛

- إن كل ما طرح في هذه المقالة لا يعني بالضرورة عدم أهمية دور العسكريين في التطورات السياسية في الشرق الأوسط، بل الصحيح هو خلاف ذلك. ففي منطقة تشهد نزاعات على الدوام يعتبر العسكريون عاملاً ولاعباً على حدّ سواء.

قراءات

- تاريخ التطورات الاجتماعية في إيران
- سوء فهم أم سوء نيات

تاريخ التطورات الاجتماعية في إيران

Jean Foran
Fragile Resistance
Transformation In Iran from 1500 to the revolution
(Boulder: westview press, 1933)

تمحورت تساؤلات الباحثين في الشؤون الإيرانية، خلال القرن الأخير، حول سبب تخلف إيران عن ركب الحضارة الإنسانية على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك حول علل الإنقطاع التاريخي المتكرر واستمرار عدم الثبات والعنف السياسي، لا سيما في القرن الأخير.

لحسن الحظ أن خبراء العلوم الاجتماعية والمؤرخين أجابوا بشكل موضوعي خلال العقدين الأخيرين على هذه التساؤلات. إذ يمكننا القول اليوم إن الغموض السياسي والاجتماعي في إيران قد زال. على أن أهم النقاط الإيجابية في البحوث السياسية والاجتماعية في إيران هي خروجها من الإطار التأريخي الصرف، وكذلك تزايد الرغبة لدى الباحثين في تحليل التأريخ الإيراني، وذلك بالاعتماد على أسس قائمة على علم الاجتماع. ويمكن أن نذكر من هذه البحوث كتاب جون فوران، الأستاذ المساعد في علم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا «ورسانتا باربارا».

يتناول جون فوران، في ثلاثة أبواب وتسعة فصول، التطورات الاجتماعية في إيران لفترة خمسة قرون، منذ نشوء الحكم الصفوي وحتى العقد الأول من حياة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويؤكد الكاتب تأثر المجتمع الإيراني بالنظام الدولي في مسيرة إعادة البناء والتحديث والتطور الاجتماعي والتنمية الصناعية، من خلال اختيار نموذج للتبعية، آخذاً في الاعتبار التفاعل المتبادل بين البنى الخارجية ونموذج التنمية الداخلية. وهو يحاول في الواقع إيضاح مسألتين: الأولى، طبيعة التطورات الاجتماعية طويلة الأمد؛ والثانية، مميزات وخصائص الحركات الاجتماعية. بعبارة أخرى يحاول فوران، مستعيناً بنظريات عدة، كالنظام الدولي و «أسلوب الإنتاج» وتبعية التنمية، تبيان مهمات الحركات السياسية المتلاحقة في إيران وتطورها، مؤكداً على خمسة عوامل، هي التبعية وحدوث الأزمات الاقتصادية

المتتالية، ووجود الثقافة السياسية المعارضة، وإمكان تعرض الحكومات المستبدة للهزات، وتهيئ الفرص الدولية.

في الحقيقة، إن مشكلة فوران الأساسية في بحوثه هي معضلة الأسلوب والمنهج في الفهم والمعرفة، وكذلك الإطار البنيوي. فعلى الرغم من أن هذا الإطار يفسح المجال أمام دراسة مختلف جوانب التاريخ الإيراني والعوامل المؤثرة فيه خلال حقبة زمنية طويلة من التطورات السياسية والاجتماعية، فإن الفترة الزمنية التي تتناولها هذه الدراسة وغياب التمحور المدلولي، أديا للاكتفاء في أبحاث الكتاب ببيانات متفاوتة ومتناقضة تبعث الحيرة لدى القارئ، نظراً إلى غياب أي تبرير لها. كما أن اعتماد الفرضيات الاختيارية والانتقائية كأصل وأساس من جملة المشاكل الأخرى للتركيب المتعدد العوامل عند فوران. من هنا، فإنه يمر في نظرياته ببساطة أمام الحقائق المتناقضة عند دراسة بعض المسائل. فعلى سبيل المثال، ومن خلال رفضه للآراء التي تزعم تحسن حالة المزارعين في القرن التاسع عشر الميلادي، وتبرير وجهة نظره حول تزايد حياة القرويين سوءاً في عهد الملوك القاجار، لا يمكن أي بحث مستقل مقارنة مؤشرات هذه الفترة بمثيلاتها من الفترات السابقة. وبدلاً من الاستعانة بالمعطيات في تبرير وجهة نظره، يؤكد أن كل هذه القضايا ناتجة إلى حد كبير من إضفاء الصبغة التجارية على الزراعة وتبعية إيران للنظام الدولي وإلى ما ذلك.

من إشكالات أسلوب فوران الأخرى والواضحة، في كل فصول هذا الكتاب، اعتماد أكثر نظرياته على الدراسات التأريخية. وكمثال يمكننا الإشارة إلى المواقف تجاه حركات الدعوة إلى الحكم الذاتي في آذربيجان وكردستان في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٥-١٩٤٦، إذ يعتبر فوران أنها نموذج من التأثير الذي تتركه تبعية التنمية. على أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ألم تحدث مثل هذه الثغرات الاجتماعية والأزمات السياسية بين الحكومات المركزية وحكومات الأقاليم والمقاطعات في سائر دول العالم الثالث، أو حتى في أوروبا الغربية، حيث لم تكن مسيرة التنمية السياسية والاجتماعية تتسم بالتبعية. كما يمكن أن نأخذ على فوران وجهة نظره ورأيه تجاه الظواهر الاجتماعية والسياسية. إذ أن الظواهر الاجتماعية والسياسية لا يمكن بيانها في سياق سبب وعامل واحد. ولكن دراسة البنية الاجتماعية والظواهر السياسية، بما في ذلك الثورات التي تجب دراستها كما يرى فوران من خلال الاستعانة بمجموعة من النظريات (أسلوب الإنتاج والأنظمة العالمية والتبعية ونظرية شرعية النظام وطبيعة الحكومة، والثقافات السياسية المعارضة للحكومة)؛ ليست سوى استعراض للخطوط العريضة ولا تفضي إلى نتيجة تذكر.

بصرف النظر عن هذه الإشكالات في مجال المنهج المعرفي أو المضمون، لا بد لنا من مناقشة مسألتين: الأولى، الثقافة السياسية للطاقات الاجتماعية غير الرسمية التي تتحدى

النظام السياسي؛ والثانية، الائتلافات القائمة على أساس الشعارات الرائجة والقيادة المثقفة. بعبارة أدق، إنهما تساعدان على معرفة أسباب عدم الإستقرار في تأريخ إيران السياسي المعاصر.

يقول فوران «إن الثقافة السياسية تركيب معقد من القوانين الأيديولوجية الصريحة، وثقافة الشعب وتقاليده، والاتجاهات والنزعات العملية تجاه البيئات والأوضاع القائمة». وهو يعتقد أن الثقافات السياسية للمقاومة يمكنها أن تؤدي دور الوسيط لأنها تربط العلاقات السياسية المتجسدة عبر تجارب الفئات الاجتماعية. ويتطرق فوران في هذا الكتاب إلى مناقشة أسباب الحركات السياسية المتتابعة في إيران وطبيعتها ومميزاتها، ويؤكد على الميزتين الأساسيتين لهذه الحركات: الأولى، سمة الإئتلاف الطبقي لهذه الحركات، والثانية، في الاتجاه المناوئ للحكومة والأجنبي. كما أن أحد عوامل الوحدة والائتلاف بين مختلف شرائح وطبقات الشعب ينشأ من خلال تبعية التنمية التي أدت إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية مهمة. يقول فوران «إن جميع الحركات الاجتماعية الرئيسة والشاملة، في إيران في الفترة التي قمنا بدراستها، كانت تقوم على أسس اجتماعية شاملة أطلق عليها اسم الاتحادات الشعبية. فضلاً عن ذلك، فإن تبعية التنمية أسفرت عن ظهور احتجاجات وشكاوى من فئة من الشرائح الاجتماعية التي تتسم بثقافات مميزة عن المقاومة. إن الائتلافات الشعبية المدنية الداعية إلى التغيير، والتي تضم مختلف الطبقات لها حظ وافر في إيجاد البديل أثناء الأزمات الحادة. ولكن نجاح هذه الائتلافات يتميز حتى مرحلة النصر، ثم لا تلبث أن تؤدي إلى الانشقاق بسبب الخلافات في المصالح الفئوية والتنظيمية وفي الدوافع».

يرى فوران أنه يمكن ملاحظة هذه الظاهرة بجلاء في ثورة الدستور وانقلاب الثالث من كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩، وحركة تأميم صناعة النفط، وكذلك في الثورة الإسلامية. ويعتبر فوران أن انهيار الحكومة الصفوية ناجم من نشوء أزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية متشابكة، ومن صراعات حادة بين مختلف قطاعات النخبة من الشعب على مستوى الإمبراطورية الإيرانية.

علي رضا ازغندي

سوء فهم أو سوء نيات؟

دافيد فرومكين
سلام ما بعده سلام. ولادة الشرق الأوسط
(بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)

هل علينا أن نصدق أن ولادة الشرق الأوسط هي محصلة سلسلة حلقات من سوء الفهم، أم أن هذا ما أراد دافيد فرومكين إقناعنا به؟ يقول المؤلف، منذ البداية، إنه يسعى إلى رواية مختلفة، ينقض مدخلاتها روايات أخرى اعتراها قدر كبير من الكذب أو ربّما التزييف، مفترضاً أن «روايته» للأحداث، معتمداً على الوثائق، سوف تخلصها من العيوب التي وسمت ما قدمه الآخرون؛ وهو افتراض يولد حاجة إلى قراءة عميقة ومدققّة للكتاب الذي سنحاول الإشارة إلى بعض أفكاره الأساسية، من دون الادعاء أن هذه المحاولة قادرة على إيجاز مضامينه. إذ تجب الإشارة إلى أن صعوبة إحاطة كل ما انطوى عليه لا يعود إلى حجمه الكبير (٧٠٠ صفحة) فحسب، بل إلى غناه العظيم بالتفاصيل التي تغري بأن تُعرض نظراً لجدّيتها وطرافتها ومخالفتها لما هو معروف ومتداول.

يحدد فرومكين الشرق الأوسط الذي يتصوره بأنه يضم، إلى المشرق العربي ومصر وتركيا، إيران وآسيا الوسطى وأفغانستان، وهو الشرق الأوسط الذي انبثق من قرارات اتخذها الحلفاء ثم أعطوا عنها روايات غير صادقة، مغفلين ما كان من دور لروسيا في هذه الولادة، إذ يعتبر فرومكين أن فرنسا وبريطانيا قررتا وحدهما اقتسام الشرق الأوسط، مع أنهما كانتا تفضلان الإبقاء على السلطنة العثمانية. وبسبب روسيا، أعلنت بريطانيا تأييدها إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، وتولى موظفون بريطانيون رسم حدود «كيانات» الشرق الأوسط بالقلم على خرائط بيضاء، وذلك في اللحظة التي انتقلت فيها بريطانيا من التمسك بسياسة تحديد المدى المسموح به للنفوذ الفرنسي والروسي في الشرق الأوسط، إلى اعتبار الوجود الروسي خطراً، والفرنسي كارثة. هل ثمة مفاجأة في كل ذلك؟ سوف تُوجد التفاصيل سياقاً منطقياً للمفاجأة. غير أن الدهشة سوف تستمر طويلاً، وسوف ينبغي السير مع المؤلف خطوة خطوة لقبول المفاجأة والتغيرات. فأوروبا التي أرادت أن تغير الشرق الأوسط قبل أن يصبح للنفط أهمية فيه، كانت تتجه نحو التغيير.

يقرر الكاتب أن «الشرق الأوسط الذي كان موضوع اهتمام عظيم من جانب الدبلوماسيين والسياسيين الغربيين (في القرن الـ١٩) لم يعد يحظى بالاهتمام ذاته، وصار هامشياً في السنوات الأولى من القرن العشرين، وعندما بدا أن التنافسات وجدت طريقها إلى الحل. لقد أصبحت المنطقة راكدة سياسياً. وكان الرأي السائد أن الدول الأوروبية ستضع يدها على المنطقة يوماً ما. ولكن زال الشعور بأن هذا أمر ملح» (ص ٢٢)، إذ كانت «الصورة التي ارتسمت في أذهان الأوروبيين عن شؤون المنطقة هي صورة مكائد تدبّر في بلاط السلطان، وجهاز حكومي فاسد، وتحالفات قبلية متبدلة، وشعب فاتر الهمة عديم المبالاة» (ص٢٣).

تبدلت هذه الصورة سريعاً. فالألمان تسلّلوا تجارياً إلى المنطقة من خلال إقامة خطوط لسكك الحديد. ومع التوسع الإمبراطوري بفعل الأحداث والاكتشافات البحرية، بدأ التسابق بين الإمبراطوريات الأوروبية للسيطرة على العالم. ففي عام ١٩١٢ كانت بريطانيا تحكم ربع اليابسة. وهو أمر نتج من صراعات القرن التاسع عشر. وبحسب فرومكين، لم تكن بريطانيا (بداية) طامحة للسيطرة على المنطقة، بل كانت تريد منع الآخرين (روسيا، فرنسا) من السيطرة عليها. فدعمت الحكومات الأهلية، وخاضت صراعاً ضد التمدد الروسي في آسيا، ساعية إلى إبعاد روسيا عن أفغانستان كيلا تهدد عبرها الهند «البريطانية». ومنذ عام ١٨٣٠ وصاعداً، خشي اللورد بالمرستون وخلفاؤه أن تنشب حرب كبرى في السباق بين الدول الأوروبية على حيازة أجزاء من السلطنة العثمانية، إذا ما تمكنت روسيا من تدمير هذه السلطنة. ومنذئذٍ ظل هذا هماً بريطانياً دائماً (ص ٢٨).

مع انتصاف القرن التاسع عشر وازدياد التجارة البريطانية مع السلطنة العثمانية، تزايد الخلاف الروسي - البريطاني: بين بريطانيا التي تريد حرية التجارة، وروسيا التي تطبق نظام حماية لمنتجاتها. ثم جاء تدخل فرنسا وإيطاليا في الشؤون المالية العثمانية والتوغل الاقتصادي الألماني ليجعل من المنطقة التي كانت بريطانيا وروسيا تتصارعان عليها، حقل ألغام من المصالح الاقتصادية القومية. وفي ذلك الحين، لم يكن النفط قد دخل اللعبة. ففي السنوات الأولى من القرن العشرين، لم يكن هو محط الاهتمام الأوروبي، بل كانت لهذا الاهتمام دوافع أخرى. فالروس كانوا مؤمنين بأن تمددهم في الجنوب والشرق قدر بلدهم، دون أن يكون لهذا علاقة بالهند البريطانية. والبريطانيون كرهوا الروس «لكونهم روساً» (ص٢٩).

عام ١٨٨٠، اضطربت العلاقة البريطانية مع السلطان العثماني الذي اتجه إلى ألمانيا. وعندما عاد المحافظون إلى السلطة في لندن (١٨٨٥)، كان الأوان قد فات لإصلاح العطب مع العثمانيين، وأصبحت ألمانيا المنافس الرئيسي للبريطانيين الذين عانوا تراجعاً اقتصادياً حاداً بدءاً من عام ١٨٧٠، فيما أصبحت السكك الحديد الألمانية تهدد النفوذ العسكري للأسطول

البريطاني. واستمرت بريطانيا في منافسة ألمانيا وروسيا معاً، ولكنها عمدت إلى تسوية خلافاتها مع الأخيرة سنة ١٩٠٧، الأمر الذي أثار مخاوف اسطنبول، وأكمل ملامح الجزء الأول من تهيئة المسرح للحرب.

أما ملامح الجزء الثاني، فتتضح في الفصول الممتدة من الثالث إلى السابع في الكتاب (ص٣٣ - ٨٩). يركّز فرومكين هنا على الاهتراء الذي أصاب السلطنة العثمانية، إذ أصبحت مصر وقبرص ولبنان خارج سيطرتها الفعلية، ثم انحسر نفوذها بحلول عام ١٩١٤ عن شمال إفريقيا، وعن هنغاريا ومعظم جنوب شرق أوروبا، فيما سيطر على السلطة حزب تركيا الفتاة (الاتحاد والترقي) الذي وصفه تقرير السفير البريطاني في اسطنبول سنة ١٩٠٨، باسم «اللجنة اليهودية للاتحاد والتقدم»، الأمر الذي اعتبره الكاتب سوء فهم من السفير، ووقوعاً تحت تقييم خاطئ، انعكس على سياسات لندن تجاه اسطنبول.

أما دخول تركيا الحرب العالمية الأولى، فيبدو ناتجاً من «ورطة» تشكلت بدورها بسبب سوء فهم أو مكيدة من أنور باشا، أحد أبرز قادة «الاتحاد والترقي»، وحليف ألمانيا، في وقت كانت السلطنة العثمانية تسعى إلى كف النفوذ الأجنبي عنها، الأمر الذي تطور أيضاً إلى اعتقاد بأن فوز ألمانيا في الحرب سوف يحول دون تقسيم السلطنة العثمانية.

في هذا الوقت كان تشرشل يواصل صعوده في سماء السياسة البريطانية. على أن تعيين كيتشنر، الحاكم العسكري لمصر والسودان، وزيراً للحربية، سوف يترك أثراً بالغاً في مجرى الأحداث. فهو باشر في تدعيم الجيش البريطاني الذي اعتبره «غير موجود» عند توليه الوزارة عام ١٩١٤. ولكن تأثيره الحاسم بدأ مع تمسكه بأن يقرر بنفسه السياسة في الشرق الأوسط، مدعياً أنه يعرف الكثير عن العرب، الأمر الذي يشكك فيه فرومكين، مثلما يشير إلى جهل بريطاني كبير بشؤون السلطنة العثمانية التي تقاتلها بريطانيا، وضمن هذه السلطنة، المنطقة العربية.

ويتابع المؤلف في الجزء الثاني من الكتاب تسليط الضوء على معاوني كيتشنر، وهم ضباط ميدان قرروا السياسات في القاهرة والخرطوم أكثر مما كانت تقرر في لندن. وبينهم «عديمو مواهب» عينهم وزير الحربية، على غرار السير مكماهون، ليسيطر التشويش وسوء الفهم مرة أخرى، فيما لم تنجح الاستخبارات البريطانية في تأمين صورة دقيقة عن الوضع، حسب وجهة نظر فرومكين الذي يشكك في تقرير عن مدى تغلغل الصهاينة والألمان في إدارة الأمور في الأستانة (ص١٠٨).

«سوء الفهم» الذي تسبب فيه كيتشنر ومعاونوه سوف يقود إلى «سوء فهم» أعمق بين الغرب والإسلام. كما أن كيتشنر بالذات هو الذي سيجر بريطانيا إلى الحرب و «مستنقع

الشرق الأوسط... من دون قصد!» (ص ١٤١). وخلال الحرب لن يعود هو القائد القادر على ابتكار الحلول المناسبة التي جاء بها السياسيون، وخاصة لويد جورج. فبعد إقناع كيتشنر بما يعرف بحملة الدردنيل، تبدلت مجريات الحرب، وتبدلت مصائر تشرشل وكيتشنر واسكويت ولويد جورج وبريطانيا والشرق الأوسط. فقد ألحت روسيا طيلة الوقت على الحملة، ولكنها شعرت بالخوف والاستياء عندما بدا أن «القسطنطينية ستسقط في يد البريطانيين» (ص ١٦١)، فعرضت تفهم مصالح البريطانيين والفرنسيين في الشرق، مقابل أن تتسلم موسكو العاصمة العثمانية، وهو ما لاقى استجابة لدى زعيمي حكومة الأحرار البريطانية غراي واسكويت اللذين عرضا تلبية الطلب الروسي مقابل تعديلات على اتفاقية ١٩٠٧ بين روسيا وبريطانيا، بحيث يعطى ثلث «بلاد فارس لبريطانيا» (ص ١٦٤) إضافة إلى الثلث الذي تحتله.

لاقت «التسوية المفترضة» بين روسيا وبريطانيا معارضة كيتشنر الذي اقترح أيضاً إقامة مملكة مستقلة في شبه الجزيرة العربية تضم مكة والمدينة تحت رعاية بريطانيا (ص١٦٥). وللتوفيق بين الموقفين تم تشكيل لجنة وزارية بريطانية لفحص الخيارات، استناداً إلى استقصاءات أجراها موظفو كيشتنر، من بينها الرأي القائل «بإقامة دولة يهودية عازلة في فلسطين» وصفت بـ «فكرة جذابة» (ص ١٦٧)، وأفكار أخرى عن «اتحاد عربي» برعاية بريطانية.

كان كيتشنر قد اخترق اللجنة الوزارية البريطانية بممثل له فيها هو مارك سايكس، الخبير في الشرق الأوسط (على طريقة كيتشنر). وفي هذه اللجنة تم تقسيم التركة العثمانية إلى خمس ولايات في المشرق العربي وأرمينيا والأناضول، هي سورية وفلسطين وأرمينيا والأناضول والجزيرة والعراق. على أن يكون النفوذ البريطاني مستحسناً وجوده في حزام واسع يمتد عبر الشرق الأوسط من البحر المتوسط إلى الخليج (ص ١٧٤).

تم إنجاز هذا التقسيم قبل سقوط القسطنطينية. وبسبب «سوء الفهم» مجدداً، لم تسقط المدينة (ص ١٧٩-١٨٢). وبرز مصطفى كمال (ص ١٨٣) فيما عمد البريطانيون إلى إنشاء ما عرف بـ «المكتب العربي»، وأغدقوا الوعود على العرب (ص ٢٠٩)، والتي ظهرات في مراسلات (حسين-مكماهون) الشهيرة، وفي جولة مارك سايكس في المنطقة.

كان على البريطانيين أن يقدموا وعوداً للحلفاء الأوروبيين أيضاً، دون أن ينظروا كثيراً في تناقض الوعود، والذي أنتج اتفاقية «سايكس-بيكو» عام ١٩١٦، والتي رأى فيها فرومكين «هفوة» لأنها لم تشر إلى اليهود الذين كان يكرههم سايكس (ص ٢٣٤). على أن تجاوز هذه «الهفوة» أثمر لاحقاً وعد بلفور. فهل كان الأمر «سوء فهم» على ما يلح فرومكين عليه باستمرار، أم أنه الاندفاع بالطاقة القصوى لخدمة المصالح البريطانية؟

في الجزء الرابع الذي حمل عنوان «التخريب» ينتقل المؤلف إلى ميدان آخر من ميادين الحرب الأولى: «بلاد فارس وأفغانستان»، ولكن من خلال نشاط الجواسيس والدبيلوماسيين الألمان والبريطانيين على نحو خاص، إضافة إلى الروس والفرنسيين. ويخصص الفصل الثاني من هذا الجزء إلى إقصاء كيتشنر عن مهماته بسبب الفشل على أبواب القسطنطينية، وأيضاً في العراق؛ هذا الإقصاء الذي جرى تصميمه برحلة بحرية طويلة إلى روسيا، تحول إقصاء إلى الأبد، عندما غرق الطراد الذي كان يقل كيتشنر إلى روسيا بعد اصطدامه بلغم بحري. ويتناول الفصل الثالث ثورة الشريف حسين، أو ما يعرف بـ «الثورة العربية الكبرى»، مخالفاً (على كل حال) الرواية التقليدية المعروفة عن هذه «الثورة ومجريات أحداثها».

كل هذا القدر من التطورات انعكس على أوروبا بالضرورة، فيما ظلت السلطنة العثمانية هامدة؛ انهارت حكومات بريطانيا وفرنسا (ص ٢٨٥)، وجرى خلع قيصر روسيا (ص ٢٩٥). وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩١٦ـ١٩١٧، بدأت الولايات المتحدة تلقي بظلها على الشرق الأوسط، وتحديداً «على طموحات لويد جورج الإمبراطورية». وطبيعي أن يبدأ الأمر بإمداد خزائن الحلفاء المنهكة، ليصل إلى المطالبة بالثمن. وهو ما كان في تلك الفترة «الحد من التطلعات الإمبراطورية لفرنسا وبريطانيا». لم يكن القبول بمثل هذا سهلاً لمن كانوا قد شرعوا في حصاد نتائج حربهم. لذا كان طبيعياً ألا تظهر أي بادرة ترحيب من الحلفاء بمبادئ «ويلسون» الأربعة (ص ٣١٨).

في نهاية عام ١٩١٦، تولى لويد جورج الطامح والسياسي الذي «يشخصن» السياسة، رئاسة الوزراء في بريطانيا. كانت للرجل سياسته الشرقية القائمة على متابعة التدخل العسكري، وصولاً إلى تقويض السلطنة العثمانية نهائياً، وهو أمر لم يرق لجنرالاته. فهدف جورج البعيد كان عبور تركيا لقتال ألمانيا في أوروبا. وكانت القوة الضرورية لتحقيق الهدفين معاً متوافرة. أصر الجنرالات على موقفهم ولم ينجح رئيس الوزراء في مسعاه. لماذا حدث ما حدث؟ يقدم فرومكين تفسيراً يتعلق «بنقص المعلومات أو الخديعة» (ص ٣٢٥). لكن رئيس الوزراء سوف يجرب أسلوباً آخر: عرض رشوة مالية على أنور باشا مقابل الخروج من الحرب.. وأكثر من ذلك وضع السلطنة و «ممتلكاتها» تحت النفوذ البريطاني، الأمر الذي رفضه أنور باشا بعد تقلبات عدة. إلا أن هذا الرفض لم يثن لويد جورج عن برامجه، ففكر في انقلاب على اتفاقية «سايكس ـ بيكو». وكان في الأساس يريد «فلسطين» تحت النفوذ البريطاني «كان لويد جورج الرجل الوحيد في حكومته الذي أراد دائماً استيلاء بريطانيا على فلسطين، وأراد أيضاً أن يشجع قيام وطن قومي يهودي في فلسطين، فيما عجز زملاؤه عن إدراك مدى شدة تمسكه بهذه الآراء» (ص ٣٢٨). ويشير فرومكين إلى أن جورج كان «نوعاً» من صهيوني مسيحي تربى على دراسة «الكتاب المقدس». وهو كتب في مذكراته لاحقاً أنه اعترض على

تقسيم فلسطين وفقاً لاتفاقية «سايكس ـ بيكو»، لأن هذا التقسيم يشوه البلد. وقال إن الأمر لا يستأهل كسب الأرض المقدسة لمجرد «تحطيمها إلى أجزاء أمام الرب». (ص ٣٢٩).

استطاع لويد جورج أن يؤثر (بحسب فرومكين) على أعضاء في الحكومة البريطانية، ومرة أخرى، يشير الكاتب إلى «الأخطاء» قائلاً: «الغريب في الأمر هو أنهم، بعد أن أيدوا الشريف حسين نتيجة أفكار خاطئة عن العرب والمسلمين، أوشكوا الآن على تأييد الصهيونية نتيجة أفكار خاطئة عن اليهود» (٣٢٦). بيد أن التشخيصات التي يعرضها في الفصول اللاحقة تظهر ما هو أكثر من مجرد أفكار «خاطئة». كان هناك تشابك هائل في المصالح والتصورات.. وحتى في التكوين الثقافي للمؤثرين في القرار البريطاني، والمقتنعين بفكرة «أرض الميعاد» الصهيونية. (ص ٣٣٠ ـ و ٣٦١).

يبدأ الفصل الأول من الجزء السابع، بـ«قصة» احتلال البريطانيين للقدس. إذ كان لويد جورج قد اعتبر احتلال القدس «هدفاً للنصر البريطاني العظيم الآتي بعد احتلال بغداد» (ص ٣٧٥). ومن القدس سوف يتابع البريطانيون حملتهم لتحويل خطوط «سايكس ـ بيكو» واقعاً قائماً، ثم الشروع في تقاسم «غنائم النصر»... ولكن المفارقة أن تركيا لم تسقط بعد. ففي عام ١٩١٨ كانت تركيا تريد حصتها على حساب الروس. والعام نفسه شهد بداية الاهتمام الحقيقي بالنفط (ص ٤٣٢). ومع نهاية الحرب، أصبحت بريطانيا أكبر إمبراطورية في التاريخ البشري المعروف. ومن موقعها هذا شرعت في مفاوضة حلفائها من «أجل السلام»، ولكنه تفاوض محكوم بسوء النيات وليس «سوء الفهم». فقد أراد لويد جورج أن يحتفظ في وقت واحد بمكتسبات بريطانيا، وبالتحالف مع أميركا، موجهاً تطبيق المبادئ الويلسونية» نحو فرنسا وإيطاليا، ومصمماً على إبعاد فرنسا عن الشرق الأوسط. وهو ما نجح فيه من خلال جعل اللجنة التي اقترحها ويلسون لتقصي رغبات السكان الأصليين والتي اقتصرت أخيراً على عضوين أميركيين، تذهب إلى سورية وفلسطين، مستثنية تلك الجغرافيا الشاسعة الواقعة تحت السيطرة البريطانية المباشرة، في مصر وبلاد فارس وشبه الجزيرة ومحميات الخليج. وهكذا نجح لويد جورج عبر مناورات هائلة متواصلة في تثبيت مكاسب بريطانيا، جاعلاً خصومه/منافسيه يكتفون بالقليل.

يمكن اعتبار الجزء العاشر من الكتاب، أحد أهم أجزائه. ففيه استعراض لبداية المتاعب للإمبراطوريتين. ففي مصر بدأت مطالبة نشطة بالاستقلال، حاول البريطانيون قمعها. ثم وجدوا أنفسهم يدخلون في مفاوضات وتسويف، ليعودوا لاستخدام القورة مجدداً. (ص ٥١٢ ـ ٥١٣). وفي أفغانستان اغتيل الأمير سنة ١٩١٩، فأعلن ابنه أفغانستان حرة مستقلة، وخطط لحرب على الهند، ما دفع بريطانيا إلى التفاوض، خاصة بعد اكتشاف الخطوط السوفياتية في التحرك الأفغاني. وحاول البريطانيون تقديم تنازلات تحد من نفوذهم ولا

تنهيه، لكنه تقلص كثيراً في آخر المطاف (ص ٥١٨). ومع الانشغال بالأزمة الأفغانية، اندلعت حرب في شبه الجزيرة العربية، وأخرى في الأناضول استدعت كل أطراف التحالف والخصوم السابقين. وأنهت فرنسا الحكومة العربية في دمشق لتبدأ حملة ضد تحويل فلسطين «دولة صهيونية»، ولكنها في الواقع كانت تواجه النفوذ البريطاني في هذا الموقع. وفي العراق نشب ما يشبه الثورة ضد البريطانيين، وثورة أخرى ضد الاتفاق الإنكليزي-الفارسي في إيران، مع تدخل روسي على شواطئ قزوين.

كانت كل هذه الأحداث تؤكد أن «النصر البريطاني لم يكن نهائياً»، وأن ما كان مبرره «سوء الفهم» سقط تحت وطأة مصالح متضاربة بعنف: مصالح الشعوب الرافضة لاستمرار الهيمنة البريطانية، ومصالح القوى المتضررة من هذه الهيمنة، وترى أنها الأحق بها.

في أعقاب أحداث إيران والعراق وتركيا، أخذت بريطانيا تركز على مواجهة الخطر الروسي البلشفي، وسوف يتزايد هذا التركيز مع إخضاع موسكو لجمهوريات آسيا الوسطى، وإعلان «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية» (ص ٦١١).

تحسس تشرشل هذا الخطر بعد عودته إلى الحكومة البريطانية، الأمر الذي دفعه إلى التفكير في إعادة بناء السلطنة العثمانية لدرء الخطر الروسي. لم يكن مثل هذا الرأي حال عرضه يحظى بموافقة الفاعلين في رسم السياسة البريطانية. فدعا تشرشل إلى مؤتمر في القاهرة عام ١٩٢١، حضره عدد كبير من المسؤولين البريطانيين المعنيين. وتوصل المؤتمر إلى تثبيت فيصل ملكاً على العراق، وتعيين عبد الله حاكماً موقتاً لاستعادة النظام في شرق الأردن (ص ٦٢٣)، وإبقاء فلسطين مهيأة لتنفيذ الوعد بالوطن القومي اليهودي، إذ كان تشرشل وزير المستعمرات «متعاطفاً مع الأماني اليهودية» (ص٦٣٩).

من الصعب أن نصدق أن «ولادة الشرق الأوسط» كانت ناتجة من مجرد سلسلة من حلقات «سوء الفهم». وفرومكين الذي يركز على «سوء الفهم» أكثر من فضح «سوء النيات» الاستعمارية، يقدم كتاباً مثيراً لعله رواية أخرى تضاف إلى سلسلة الروايات على «حبل الكذب». وربما أرادت إضاءة حقائق لتحرير أكاذيب.. لكنها تبقى رواية جديرة بالقراءة.

نافذ أبو حسنة

فعاليات

- جمعية الصداقة الإيرانية ـ الفلسطينية
- مؤتمر صحافي لإطلاق «فصلية إيران والعرب»
- روح الحدائق والمقاومة: رحلة نخبوية إلى ايران

جمعية الصداقة الإيرانية ـ الفلسطينية

نُظم يوم الأربعاء الخامس من حزيران/يونيو عام ٢٠٠٢ حفل في فندق الاستقلال بطهران، أعلن خلاله ولادة رابطة الصداقة الإيرانية ـ الفلسطينية. وحضر هذا الحفل، إلى شخصيات رسمية وغير رسمية من إيران، عدد من رؤساء روابط الصداقة بين إيران وبعض البلدان، وعدد من رجال الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، وممثلون عن بعض المنظمات غير الرسمية، وعدد من أساتذة الجامعات والمحققين والباحثين، إضافة إلى ضيوف وفدوا من بلدان عربية عدة، وبخاصة لبنان وفلسطين، للمشاركة في الذكرى السنوية لرحيل الإمام الخميني (ره) في العاصمة الإيرانية طهران.

بداية رحّب السيد همايون عليزاده رئيس رابطة الصداقة الإيرانية ـ الفلسطينية بالضيوف، وأكّدعلى أهمية القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية إسلامية ـ إقليمية إلى جانب بعدها الفلسطيني ـ القومي، وعلى الأخطار الكبرى التي يمثلها الكيان الصهيوني، ثم تطرق إلى أهداف تشكيل هذه الرابطة ونهجها المستقبلي.

تلى ذلك كلمة السيد الدكتور علي أكبر ولايتي المستشار الأعلى للسيد القائد، فبارك الخطوة التي قام بها من لهم باع طويل وجهود حثيثة في الساحة الفلسطينية في تشكيل رابطة الصداقة. واعتبر السيد ولايتي أن القضية الفلسطينية هي قضية إسلامية مرتبطة بكل الأمة الإسلامية، مؤكداً أنه ليس هناك قضية كقضية فلسطين استطاعت أن تستقطب كل العالم الإسلامي حول محور مشترك واحد.

ثم ألقى صلاح الزواوي، سفير فلسطين وعميد سفراء الدول الأجنبية في طهران، كلمة باللغة الفارسية أشار فيها إلى دور الإسلام العظيم والثورة الإسلامية وقائدها ومؤسسها الإمام الراحل (ره) الذي كان يحتفظ لفلسطين بمكانة خاصة في قلبه. واعتبر السيد الزواوي تشكيل رابطة الصداقة الإيرانية ـ الفلسطينية خطوة عظيمة مباركة، معرباً عن أمله أن تسهم هذه الرابطة في تعزيز مقاومة الشعب الفلسطيني العظيمة.

بعد ذلك تحدث السيد الدكتور محمد الصدر مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والإفريقية، فبارك ولادة رابطة الصداقة، متمنياً التوفيق لكل المعنيين بها. وأشار السيد الصدر إلى تزامن تشكيل الرابطة مع ذكرى الخامس عشر من خرداد، انطلاقة الحركة الإسلامية في إيران، معرباً عن أمله أن تستطيع هذه الرابطة القيام بدورها على أفضل وجه في إطار أهداف الثورة الإسلامية الإيرانية والثورة الفلسطينية. وتطرق السيد الصدر إلى التطورات على الساحة الدولية والتطور الحاصل على صعيد الاتصالات وأهمية دور وسائل الإعلام والمراكز والمؤسسات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية غير الرسمية، مؤكداً على أهمية هذا الدور في توفير الأجواء المناسبة والتوعية والإرشاد والتوجيه، وتأثيره في عملية صنع القرار. ورأى السيد الصدر أن تشكيل رابطة صداقة تجمع الشعبين الإيراني والفلسطيني يدخل ضمن إطار المؤسسات المدنية، معتبراً أن مشاركة شخصيات سياسية وعلمية وثقافية بارزة في هذه الرابطة لن تزيد رصيدها فحسب، بل ستعزز تحركاتها ونشاطاتها المستقبلية.

تحدث في هذه المراسم أيضاً الشيخ نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله ـ لبنان، فقال إن تأسيس الرابطة على أيدي مجموعة من العناصر والأفراد يولون القضية الفلسطينية اهتماماً خاصاً، هو من الأمور المؤثرة والمفيدة التي يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في إطار دعم الجمهورية الإسلامية المستمر للقضية الفلسطينية، مضيفاً أن المسؤولية الأولى والأخيرة أمام هذه الرابطة هي خدمة هذه القضية «فالفلسطينيون يعقدون آمالاً كبيرة على إيران، وإيران لديها القدرة على تحقيق تلك الآمال». وأشار الشيخ نعيم قاسم إلى أن من المسؤوليات العظيمة، التي تقع على عاتق هذه الرابطة، أن يستطيع كل فلسطيني أن يفتخر بارتباطه بإيران على جميع المستويات كما يفتخر الشعب الإيراني بتبنّيه شعار فلسطين ورفعه رايتها. وأضاف «إننا مثلما نطلب من إيران مدّ يد العون والمساعدة للفلسطينيين كما عودتنا في السابق، نطالب الفلسطينيين أيضاً بفتح قلوبهم تجاه إيران. فباتحاد اليد والقلب يمكن القضاء على إسرائيل».

بعد ذلك تحدث حجة الإسلام السيد محتشمي، عضو مجلس الشورى الإسلامي والأمين العام لمؤتمر دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني، فأعرب عن أمله في أن تمضي هذه الرابطة نحو التكامل خارج الإطار التشريفاتي والروتيني، وأن تتحول إلى نواة منظمة ومقتدرة هدفها تحرير الأراضي الفلسطينية المغتصبة. واقترح السيد محتشمي أن تتحول هذه الرابطة في المدى المنظور إلى «رابطة أخوّة»، معرباً عن استعداده لدعمها بكل ما في وسعه ودعم مسيرتها المقدسة وجهادها لتحرير فلسطين والقدس الشريف.

ثم ألقت السيدة أشلي برن، عضو لجنة عودة اللاجئين الفلسطينيين في لندن، كلمة في المناسبة شرحت فيها جهود اللجنة للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وانتفاضته وحقّه في

العودة إلى وطنه، مطالبة بمقاطعة البضائع الإسرائيلية.

وكانت المجاهدة الفلسطينية السيدة ليلى خالد آخر المتحدثين في الحفل، فأكدت أنها ترى في تشكيل رابطة الصداقة هذه أملاً جديداً في العودة إلى وطنها وديارها يافا ونابلس والقدس. ورحّبت السيدة ليلى بهذه الخطوة «إننا نرى أن هذه الرابطة وكل الروابط والجمعيات المعنية بالصداقة تشكل صفاً واحداً في ثورة واحدة»، وأكدت أن «طهران تشكل قلعة لنا... قلعة أسسها الإمام الراحل ومسؤولية الحفاظ عليها تقع على عاتقنا جميعاً». وخلصت السيدة ليلى إلى القول« إن ما شاهدناه وسمعناه في إيران قد يثبت وجود تباين في الرؤى داخل إيران، لكنها متحدة ومتماسكة في وجه ذلك العدو الذي يربض في واشنطن وتل أبيب».

مؤتمر صحافي لإطلاق

«فصلية إيران والعرب»

شهدت نقابة الصحافة اللبنانية، في ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٢، إعلان حدث يساهم في إرساء العلاقات الإيرانية ـ العربية على أسس فاعلة. فقد عقد مؤتمر صحافي أعلن خلاله ولادة مجلة «فصليّة إيران والعرب» تنتقل بالأحاديث عن العلاقات بين الأمّتين من التصريحات والمجاملات العامّة إلى التعريف بحياة كل منهما من مختلف جوانبها، هادفةً إلى إعادة التواصل بينهما، سعياً إلى تضامن وتعاون منشودين.

الفصليّة فكريّة تتناول الشؤون السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إيران وديار العرب من منظور موضوعي ثقافي، وتصدر في بيروت كلّ ثلاثة أشهر عن «مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط».

عقد المؤتمر برعاية وزير الإعلام اللبناني غازي العريضي وبحضور نقيب الصحافة محمد البعلبكي، وحضره ممثلون عن بعض الوزارات وديبلوماسيون لبنانيون وعرب وأجانب ورجال دين من مختلف الطوائف ومندوبو وسائل الإعلام اللبنانية والعربية والعالمية، إضافة إلى أهل الثقافة والفكر.

ألقى وزير الإعلام الأستاذ غازي العريضي كلمة نوّه فيها بدور المجلة الجديدة، لا سيما في الظروف الراهنة التي تتسم بالهيمنة الأحادية والهجمة الشرسة على العرب والمسلمين. وقال «أعتبر أن هذه الفصلية هي واحد من أحجار الأساس في محور الخير لمواجهة محور الشر الحقيقي، وقاعدة الشر والإرهاب الأولى إسرائيل، بل التصدي لكل الحملات التي تشن ضدنا كعرب ومسلمين وضد الجمهورية الإسلامية أيضاً تحت عنوان «محور الشر» الذي ابتدعه الرئيس الأميركي الشريك الفعلي في كل العمليات الإرهابية التي تنفذ ضد الشعب الفلسطيني وتستهدف كما قلت كل العرب والمسلمين». وختم الوزير العريضي بالتشديد على أهمية التواصل بين إيران والعرب «... من هنا تأتي أهمية هذه الفصلية التي نأمل أن تنطلق كما تعهد القيّمون عليها والمركز الذي تصدر عنه، يعني أن تنطلق بقوة وبفعالية وأن تكون منبراً لكل الآراء الحرة الذي ذكرت».

تناول النقيب محمد بعلبكي في كلمته أهمية هذه المجلة التي اعتبرها حدثاً وصفحة جديدة في تاريخ الأمتين، ودعا إلى «ضرورة تقوية صلتنا بإيران من أجل قطع الطريق أمام كل محاولة قد تنشأ لإشعال نار الفتنة بين العرب والإيرانيين».

الدكتور محمد سريع القلم تحدث في كلمته عن أن الهدف من «فصلية إيران والعرب» هو ردم الهوة وإقامة جسر بين «الشعبين الإيراني والعربي اللذين أقاما في العصور الغابرة حضارة زاهية».

تناول الكلام في الختام الدكتور فكتور الكك الذي تلا بيان الموتمر، متناولاً رسالة «فصلية إيران والعرب» وأهميتها في حياة الأمتين، لا سيما أنها تصدر عن مؤسسة من المجتمع المدني، لا عن حكومة، هادفة إلى خلق وعي اجتماعي بضرورة التعاون بين الأمتين. وفي ما يلي نص بيان المؤتمر الذي تلاه الدكتور فيكتور الكك:

*****

لماذا «فصلية إيران والعرب»؟ أهي مجلّة كسواها تضاف إلى ركام المجلات المتوالدة في عالمنا العربي، لنُثبت للملأ أننا أهل أقوال لا أهل أفعال؟ كلاّ، إنها واجبة الوجود بنا جميعاً، عرباً وإيرانيين، وبخاصة لبنانيين، في الظروف الإقليمية السائدة والسياق العالمي القاهر. كما أنها واجبة الوجود بالنسبة إلى ما انقطع من تواصلنا التاريخي العريق المديد الذي أهّلنا لنُهدي إلى العالم حضارة رائعة نقلته من التخلّف إلى التمدّن. وفي كلتا الحالتين تنعقد جدليّة الوجود الحتمي لفصلية إيران والعرب بإرادة شعبين عريقين ترجمتها صفوة مفكّرة واعية مخلصة منهما، وأعلنت تأسيسها في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وتجسّد النضال الخيّر في رمز إيراني - عربيّ، إذ أعلنت ولادتها في مناسبة انعقاد مؤتمر التعاون العربي - الإيراني الثاني بطهران.

وقف وراء هذه المساعي لتأسيس الفصليّة رجل يترجم الفكر فعلاً، قبل أن يصير قولاً، هو الأستاذ سيّد حسين موسوي المشرف العام عليها. وليست فصليّتنا أولى ثماره إلى جانب رفيق نضاله العلميّ الدكتور محمد سريع القلم وسائر رفقائه من رجال فكر وديبلوماسية. فقد سبق له وأسّس «مركز الأبحاث العلميّة والدراسات الإستراتيجية» وثلاث مجلاّت هي: «خاورميانه» بالفارسية، أي الشرق الأوسط؛ و "discourse" بالإنكليزية؛ و «مطالعات منطقة آي» بالفارسية، أي دراسات إقليمية. لذلك، لا نبالغ إذا قلنا إنّ «فصلية إيران والعرب» كانت واجبة الوجود. وهذا يعني أنها ذات رسالة أُفقها تعاون وتضامن بين إيران والعرب يستلهمان التاريخ المشترك ولا يقفان عند تفاصيله، بل يريان إلى مدّه المعطاء من خلال تنوُّر المستقبل.

وإذا حاولنا أن نتنوَّر المستقبل على ضوء الماضي ومستجدّات الحاضر، تبين لنا أن قدر الإيرانيين والعرب مشترك، وأن لا استقلال ولا سيادة ولا كرامة ولا استمرار حيّاً لكلا الشعبين إلاّ بالتفاهم والتعاون بينهما في مجالات الحياة كافة. وقد أخذا يعيان ذلك، ولو بغير صحوة كاملة، فعمدت الجهتان إلى تنشيط العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شكّلت الاتفاقية الأمنية الإيرانية ـ السعودية محطّة في مسارها، وإن طويلاً.

إن إيران تشكّل عمقاً استراتيجياً للعرب وصولاً إلى آسيا الوسطى والشرق الأقصى، وكذلك البلدان العربية بالنسبة إليها، سواء في الشرق الأوسط أو إفريقيا النيل أو إفريقيا الشمالية. وما تزال الجغرافيا، على الرغم من ثورة التكنولوجيا، تفرض معطياتها على مسار التاريخ. فكيف إذا كان التاريخ بينهما مشتركاً في أزهى فصوله، والإبداع متداخلاً في إطار الحضارة العربيّة الإسلاميّة؟

من هذه المنطلقات والمعطيات وسواها نعتبر مجلّتنا «فصلية إيران والعرب» ذات رسالة للأمتين تقوم على إعادة التواصل الحر بينهما والمباشر، تتعرف الواحدة من خلال مضمونها إلى ثقافة الأخرى بوجوهها السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية والدينية، بصورة مباشرة وموضوعية. فقد مضى دهر كان العرب والإيرانيون خلاله ـ وهو قريب العهد إلينا ـ إذا أراد طرف منهم الاطلاع على ما يجري عند الآخر، لجأ إلى طرف ثالث أوروبي يتقرّى دراسات المستشرقين أو المنظّرين الغربيين متنوّراً الأمور من بعيد، كأنما الخطّ المستقيم بين بيروت ودمشق وبغداد وسواها من جهة، وطهران وأصفهان وشيراز من جهة أخرى، ليس أقصر الخطوط، كما حددته الرياضيات، بل هو خط متعرّج عليه يطوّف بأوروبا كي يعود فينكسر فوق الأرض الإيرانية المعطاء.

لقد جمعتنا بهم إرادة السماء فصاهرناهم وصاهرونا، وساكنّاهم وساكنونا، وقرضنا الشعر معاً بلغتنا ولغتهم، وتفلسفنا معاً، وطوّرنا العلوم القديمة يداً بيد، وبسطنا جناحي الحضارة معاً فوق العالم القديم من الصين إلى أقصى الغرب. فإذا بنا نستيقظ، بعد سبات كسبات أهل الكهف، لنُفجع بأن طريق طهران تمرُّ في مغرب الشمس!

لِرأب هذا الصدع كانت «فصلية إيران والعرب». وهي وليدة المجتمع المدني الإيراني ـ العربي، أي أنها ابنة مؤسسة غير حكومية (ONG) تسعى إلى التعارف والتآلف بين المجتمعين، وتهيئ النفوس لتعاون منشود يؤمّن لهما الازدهار والكرامة، إذ إن الاتفاقيات والمعاهدات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول تبقى حبراً على ورق إذا لم يقتنع المجتمع المدني بجدواها. فهو الأرضية التي تغذّيها والفضاء الذي فيه تنمو والشمس التي تحوّل غذاءها إلى نماء.

من هذا المنطلق الواعي أُرسيت أُسس تعاون مع مؤسسات مدنية عربية، إضافة إلى «مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط» مثل مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في جمهورية مصر العربية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت. وما تزال الاتصالات مستمرة بمؤسسات عربية أخرى لتفاهم وتعاون منشودين، لتكون مجلتنا صوت الجميع من عرب وإيرانيين فتشكّل رؤية فكريّة مشتركة.

ختاماً، باسم «مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط» واسم «فصلية إيران والعرب» أشكر لمعالي وزير الإعلام الأستاذ غازي العريضي رعايته هذا الحفل والمؤتمر الصحافيّ، ولحضرة نقيب الصحافة اللبنانية الأستاذ محمد بعلبكي احتضانه لنا ولمجلتنا وكل كلمة حرّة، ولوسائل الإعلام اللبنانية والعربيّة والإيرانية تغطيتها هذا الحدث، ولجميع المسؤولين ووجوه الثقافة والمجتمع المدني الذين يشاركوننا في إطلاق مشروعنا الحضاريّ الإنساني حضورهم ومؤازرتهم.

بيروت، في ٢٤/٤/٢٠٠٢

لبنان وإيران في حوار الثقافات
روح الحدائـق والمقاومـة

تنظّم المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بمناسبة إعلان السنة ٢٠٠١ سنة حوار الثقافات، برنامجاً لثلاث سنوات (٢٠٠١-٢٠٠٣) حول موضوع «السلام من خلال الحوار بين الثقافات». وشمل البرنامج في المرحلة الأولى لتنفيذه، بالتعاون مع مركز اللغة الفارسية وآدابها في الجامعة اللبنانية، زيارة مجموعة من ٢٨ هم أعضاء وأصدقاء المؤسسة، من جامعيين وإعلاميين وفاعلين في قطاعات مهنية خاصة وعامة، خمس مدن وجامعات عدة ومراكز أبحاث في إيران بين ١٢ و ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠١.

شارع المجال العام

يتلاشى الإدراك النفسي للمسافة بين بيروت وطهران، وهما جواً على بعد ساعتين ونصف تقريباً، لدى مشاهدة تصميم الشوارع والحدائق في إيران، ولدى الاختلاط بالثقافة المعيوشة المنسجمة مع التراث، والتي تحمل هاجس معاصرة أصيلة ومنفتحة على الكونية.

الشارع في إيران، خلافاً للعديد من البلدان في المنطقة، هو مجال عام بامتياز، تحيطه أشجار وورود، وغالباً حدائق، حيث يلتقي الناس من كل الأعمار والمشارب، يجمعهم نسيج مشترك يشكل الشارع رمزاً له. لا يصطدم المواطن في الشارع العام، في خياراته واقتناعاته، بصور رجال سياسة أو يافطات تأكيداً لخضوعه لسلطة أو لدين سائد. الثقافة في إيران هي دعامة الوحدة كما تظهره الحدائق الشاسعة، حيث تتجاور تماثيل المؤلفين والشعراء والفنانين، وشيدت نصب تذكارية لبناة الهوية الوطنية الثقافية، كالفردوسي وحافظ، وهما شاعران فارسيان وعالميان في آن.

كيف اهتديت إلى إله الإسلام.. والمسيحية

في إيران إسلام أصيل ومنفتح على الكونية. جامع الإمام في أصفهان (١٦١٢-١٦٣٧)

هو نموذج للهندسة المعمارية الصفوية. تولى هندسة الصوت فيه العالم بهاء الدين العاملي، من جبل عامل في جنوب لبنان، وتولى شرحها بامتياز دليل سياحي بيّن عملياً أفضل نظام صوتي دون تكنولوجيا.

في صحن إحدى قاعات الجامع، وكلها مزيّنة، وقف وقفة المصلي المسلم المؤذن، بإيمان وحزم وورع ورنّم بصفاء: الله أكبر. انتشر الصوت، واضحاً ونقياً في كل زوايا قاعات الجامع الشاسع كما في كون لا متناه يجمعه ويوحده الله. أجاب دعاءه مجموعة من التلامذة في زيارة تربوية إلى الجامع برفقة معلمهم. ارتعش كل أعضاء المجموعة اللبنانيين، رجالاً ونساء، مسلمين ومسيحيين، وانهالت دموعهم وهم ساعون لإخفاء هذا التدخل دون استئذان في عمق الإنسان. قال أحدهم وقد أتى سائحاً: «الله هو حقاً واحد». وقال آخر: «كم من الحواجز في نفوس البشر»! وقالت سيدة: «ماذا سنفعل بعد اليوم بمنمطاتنا الذهنية». للمرة الأولى شعرت روحياً وجسدياً بوحدة الله وكونيته. إنه اهتداء حميم وعميق وصوفي إلى إله الإسلام الذي هو إله المسيحية أيضاً وكل الأديان، ليس في عقائدها، بل كما يعيشها المؤمنون.

يمكن أن ندرك مدى التخريب والتشويه الذي أحدثته تيارات التعصب باسم الإسلام والتأويلات المجزأة والمسماة اجتهادية، والتي تنشر التفرقة. نقل لنا اية الله محمد علي تسخيري، رئيس منظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية والدولية، موقفاً لأحد القياديين في بلد شديد «الإسلامية» بعد أن استمع منه إلى حظوظ الحوار المسيحي-الإسلامي، فأجابه المستمع: «الحوار هذا؟ إنه كفر»!

في إيران الإسلامية لا يتنكر الدين لمتصوفيه. إن الدين الذي ينمو بمعزل عن مرجعية كبار شهوده المتصوفين يتحول إلى مجرد تنظيم ووسيلة تعبئة في التنافس السياسي. تعبر أعمال هنري كوربان Henri Corbin، ومنها كتابه: في إسلام إيران، عن عمق روح إيران، البلد الشديد التقوى، حيث لا تسمع في الشارع والجامعات والإدارات العامة صراخاً يسمى صلاة. ولم نسمع في أي مكان خطاباً معلّباً ومنمطاً. الفكر النقدي هو ميزة المجتمع المنفتح وشرط التقدم. لم يتردد الدكتور بوجنوردي، مستشار رئيس الجمهورية للإعلام، في إجراء نقد ذاتي قلّما نسمع مثيلاً له من مسؤول رفيع المستوى في المنطقة.

الحماية من المزايدات

تسعى إيران في محيط شرق أوسطي، حيث تحول الدين إلى مجال سائب وملوث في التنافس السياسي، إلى حماية ذاتها من مزايدات إسلام سياسي من جيران أو معارضة داخلية. لكل الذين لا يؤثر فيهم عمق الإيمان، هناك مظاهر ملموسة لصد المزايدة الطائفية. بالمقارنة بمجتمعات إسلامية أخرى، يبرز اهتمام بعدم التعبئة الطائفية. تزيّن الورود

الشوارع، وليس صور سياسيين أو شعارات دينية.

يصف الأمين العام لمنظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية والدولية، محمد سعيد النعماني، التغيرات الكبرى في وضع المرأة والعائلة في تشريع إيران. لا يحق للرجل أن يتزوج امرأة ثانية إلا إذا وافقت زوجته الأولى. وكل ما يجنيه الزوجان بعد الزواج يعتبر ملكاً مشتركاً للزوجين.

منزل آية الله الخميني، بجوار طهران، هو سكن أقل من متواضع. يتألف من أقل من غرفتين دون سجادة عجمية ودون زينة، مع مقعد خشبي وفراش قروي. تبرز في هذا المنزل، حيث استقبل الخميني كباراً من العالم، روحية المقاومة والالتزام، وهما لا ينبعان إلا من إيمان عميق، مع كل ما يحتويه هذا الالتزام من مخاطر وانحراف. في زمن يتراجع الالتزام في العالم، وبخاصة بين الجيل الجديد، وتتغلب المصالح على القيم، ويبرز تعطش إلى المعنى، قد تغفل المقاربة القانونية الصرف لحقوق الإنسان الدوافع للالتزام. يتطلب الدفاع عن الحريات روحانية ونضالاً.

في مركز البحث العلمي والدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية، قال لنا رئيس تحرير المجلة الفصلية Discourse: «التربية على الديموقراطية لا تعني القول لطفل: ماذا تريد أن تأكل؟ إنها تقضي بمد طاولة الطعام واختيار الطفل ما يرغب فيه». ليست الديموقراطية تالياً حواراً سائباً، بل تتطلب حكمية وقيادة ورؤية ومعالم ومعايير. وتكمن الأولوية البحثية والاستراتيجية، برأيه، في تصحيح الصور المتبادلة والمشوهة. خلال سفره جواً من إيران إلى انكلترا ،ظن جاره على مقعد الطائرة أنه بجانب شخص من الجنسية البريطانية بسبب طبيعة اللباس واللهجة الإنكليزية. انتفض الجار من مقعده مستغرباً عندما علم أنه بجانب إيراني لحماً ودماً.

عندما تكون السياحة ثقافية

يشكل برنامج «السلام من خلال حوار الثقافات» تطبيقاً عملياً لشروط السياحة الثقافية ومضمونها. كانت الزيارات واللقاءات في إيران حماماً ثقافياً يخرج منه الزائر ليس مفعماً بمجرد معلومات ومشاهد، بل متحولاً في صورته للآخر بكل ثرائها وأكثر معرفة لذاته. تبين السياحة الثقافية طبيعة الثقافة التي هي ثمرة تبادل وشراكة. قال لنا أحد أساتذة جامعة أصفهان حين نقلنا إليهم إعجابنا لكل جمال المدنية: «إننا نعيد إليكم تراثاً أتى به إلينا علماء وفنانون وبناؤون من جبل عامل في جنوب لبنان». وأجريت نقاشات مثمرة مع رئيس جامعة أصفهان وعميد كلية اللغات الأجنبية ومدير العلاقات العامة، الدكتور هوشنغ طالبي والدكتور وحيد والدكتور مهماندروست، حول مجالات التبادل والتعاون.

لا تقتصر السياحة الثقافية على زيارة مواقع أثرية وسياحية (في إيران أكثر من مليون ومئة ألف موقع) ومشاركة في احتفالات ثقافية، إنها تفاعل وتبادل وتفهم. كانت هذه المقاربة ممكنة بفضل شروحات البروفسور فكتور الكك الغنية بالشواهد والوقائع التاريخية المميزة والأشعار الملحمية والمؤثرة للفردوسي (٩٤٠-١٠٢٠) وحافظ (١٣٢٥-١٣٨٩) وغيرهم، إنهم رموز ما زالوا أحياء في شخصية إيران، البلد الذي لا يتنكر لماضيه، بل ينطلق منه نحو المستقبل. تتطلب السياحة الثقافية أشخاصاً يحبون ما ينقلونه لأن المحبة هي الطريق الفضلى لفهم الآخر في اختلافه وثرائه.

د. انطوان مسرَّة
أستاذ في الجامعة اللبنانية

فصلنامه
ایران وعرب

شماره اول ـ سال اول ـ تابستان ۱۳۸۱

مشرف العام

سید حسین موسوی

سردبیران

محمود سریع القلم **فکتور الکك**

مشاور تحریریه

میشل نوفل

- فصلنامه ایران وعرب پذیراي مقالات کلیهٔ پژوهشگران در عرصه هاي مسائل مربوط به این حوزه مي باشد.

فصلية
ايران والعرب



فهرست مطالب فصلنامه ایران وعرب

شماره اول - تابستان ۱۳۸۱

دیدگاه

ایران واعراب در جهان امروز — محمود سریع القلم — ۹

میزگرد

ایران و چالشهای روند جهانی شدن — ۱۳

مطالعات

تاثیر شکافهای اجتماعی بر تغییر رفتار رأی دهندگان در انتخابات — علیرضا خراسانی — ۴۱
زبان عربی در ایران: گذشته، حال و آینده — ویکتور الك — ۵۷
فن آوری: عامل واگرایی در جهان عرب — د. کیهان برزگر — ۷۹
نگاهی به علوم سیاسی در ایران — علیرضا ازغندی — ۹۳
آز إمامت تا ولایت فقیه — علي درويش — ۱۰۵
توسعه صنعتی در ایران — علی رشیدی — ۱۲۵
صنایع معادن و فلزات و توسعه اقتصادی در ایران — فرهاد محمدی — ۱۴۱

گزارشها

اوپك: چشم اندازهای نو — ناصر فرشادگهر — ۱۶۳
صنایع فرش ایران: مشکلات وچشم اندازها — محمد علمي — ۱۶۹
ارتش و سیاست در خاورمیانه معاصر — باری روبین — ۱۸۱

معرفي ونقد كتاب

مقاومت شکننده دربرابر تحولات اجتماعی ایران — جان فوران (ع.ر.ا) — ۱۹۵
زایش خاورمیانه نو — دافید فرومکین (نافذ أبو حسنة) — ۱۹۸

گزیده فعالیتها

مراسم اعلام موجودیت انجمن دوستی ایران ـ فلسطین — ۲۰۷
کنفرانس مطبوعاتی آغاز کار فصلنامه ایران و اعراب — ۲۱۰
سفری به ایران — ۲۱۴

سخن سردبیر

سریع القلم در مقدمه این شماره روند جهانی شدن و وابستگیهای اقتصادی، سیاسی و موضوع منطقه گرایی را به مثابه دو بعد اساسی معرفی می کند که حیات همه ملتها به آنها گره زده شده است. وی در این راستا خاطر نشان می سازد ویژگیهای برجسته ژئوپلیتیك ایران در کنار امکانات عظیم اقتصادی فنی و نفتی آن عواملی هستند که ایران را مجبور به حل و فصل مسایل امنیتی و سیاسی خود با پیرامون عربی خویش خواهد نمود. وی با بر شمردن حوزه های سیاست خارجی جمهوری اسلامی ایران در پنج محور مهم جهانی، دنیای عرب و دنیای اسلام را به مثابه دو محور مهم این حوزه ها یادآور شده و ضرورت افزایش تدریجی روابط سیاسی، فرهنگی و اقتصادی را با آنها با توجه به جو کاهش سوء تفاهمات گذشته تذکر می دهد و آغاز به کار فصلنامه ایران و عرب را گامی مهم و ستر در این راستا به حساب می آورد.

د. محمود سریع القلم

ایران و چالشهای روند جهانی شدن

با توجه به اینکه روند جهانی شدن در متون سیاسی معاصر جهان مطرح بوده و تأثیرات واقعی این روند را می توان در مرحله های سیاسی، اقتصادی، فرهنگی و اجتماعی مشاهده کرد، فصلنامه ایران و اعراب طی میزگرد این شماره خود با دعوت از دکتر داریوش اخوان زنجانی استاد علوم سیاسی دانشگاه تهران، حجت الاسلام سید عباس نبوی از دانشگاه تربیت مدرس، دکتر الهه کولایی استاد دانشگاه تهران و نماینده مجلس شورای اسلامی و دکتر اسداله اطهری کارشناس پژوهشهای استراتژیك مربوط به خاورمیانه به بحث و بررسی این موضوع مهم پرداخت. در این میزگرد شرکت کنندگان تأکید کردند پیشرفتهای عظیم تکنولوژیك تا قرن بیست و یکم به ویژه در عرصه ارتباطات باعث شده است نظام بین المللی و روابط بین المللی دستخوش تحول بشود، به طوری که مفاهیم کلاسیك موجود در روابط بین الملل دیگر کارآیی لازم را برای پاسخگویی به ضرورتهای ناشی از این پیشرفت تکنولوژیك و تبدیل شدن جهان از یك مجموعه کشورهای بی ارتباط به مجموعه ای کاملاً در هم تنیده در ابعاد اقتصادی ندارد؛ زیرا وجود این در هم تنیدگی های اقتصادی لاجرم هم پوشی فرهنگی و سیاسی را در آینده در پی خواهد داشت و روند جهانی شدن نیز تئوری و نظریه هم سنگ این چنین تحولی به حساب می آید که دنیا را به سوی برداشته شدن مرزهای جغرافیایی، فرهنگی و اقتصادی به پیش می برد. موضوع تأثیر روند جهانی شدن در کشورهای پیشرفته و در حال توسعه و عقب مانده و همچنین نقش آمریکا و سیاست آمریکا در سودجویی و تأمین منافع ویژه خود از خلال این روند و تفاوت آن با دیدگاه و اهداف اتحادیه اروپا از روند جهانی شدن بخصوص پس از فروپاشی اتحاد جماهیر شوروی توسط شرکت کنندگان در این میزگرد مورد بحث و بررسی قرار گرفت و ارتباط آن با ظهور سرمایه داری و تکامل این مفهوم شکافته و تشریح شده است.

علی رضا خراسانی

تأثیر شکافهای اجتماعی بر تغییر رفتار رأی دهندگان در انتخابات دوّم خرداد

موضوع این نوشتار بررسی شکافهای اجتماعی می باشد که در پی پیروزی آقای خاتمی در انتخابات ریاست جمهوری ۱۳۷٦ کاملاً برجستگی یافت. خراسانی مقاله خویش را از این نقطه آغاز می کند که حوادث و تجارب شخصی و اجتماعی در کلیه عرصه های جامعه تأثیر کارسازی بر طرفداری و جانبداری افراد از قوای گوناگون سیاسی موجود در جامعه (به ویژه در ارتباط با نسل جوان) دارند. پیروزی آقای هاشمی رفسنجانی در انتخابات ۱۳٦۸ و به دست آوردن ۱۵،۵ میلیون رأی که برابر با ۹٤،۵۱٪ مجموع آراء صندوقها بود، از دید نویسنده فرصت بسیار مناسبی را برای کابینه ایشان فراهم ساخت تا در جهت بازسازی کشور بدون مواجه شدن با هیچ نیروی رقیب سیاسی گام بردارد اما به رغم اینکه جو سیاسی نسبتاً بازی در دوران ریاست جمهوری آقای هاشمی حاکم بود، نبود احزاب و کناره گیری مجمع روحانیون مبارز از عرصه سیاسی تقریباً هرگونه رقابت را در انتخابات ۱۳۷۲ در برابر آقای هاشمی رفسنجانی از میدان خارج ساخت و لذا ما شاهد تغییر موضع گیری و طرفداری رأی دهندگان ایرانی بودیم به طوری که میزان مشارکت در این انتخابات به ٥٦٪ کاهش یافت. به نظر نویسنده، از اینجا بود که بلوك بندیهای سیاسی و تقسیم گروههای سیاسی به اصلاح طلبان و محافظه کاران آغاز گردید، به طوری که انتخابات ریاست جمهوری ۱۳۷٦ در عمل به صورت تبلوربخش این چند دستگی و ابراز علنی گرایش به حصول تحول و تغییر در برنامه های سیاسی اجتماعی در آمد و آقای ناطق نوری به عنوان سخنگوی جناح محافظه کار و سنتی، و آقای خاتمی سردمدار احیای حاکمیت ملی و مدرنیسم از طریق ائتلاف با تکنوکرات های دوران ریاست جمهوری آقای هاشمی رفسنجانی شدند. خراسانی تأکید دارد که جوان بودن اکثریت رأی دهنده و افزایش تعداد زنان تحصیل کرده در طول مدت برنامه های پنج ساله اول و دوم و تحولات مترتب بر این امور از جمله عوامل اصلی ایجاد تحول دیدگاه رأی دهندگان ایرانی نسبت به نامزدهای انتخاباتی و گرایش آنها به شعارهای آقای خاتمی بود.

(*) کارشناس و تحلیلگر مسائل سیاسی.

ویکتور الكك

زبان عربی در ایران: گذشته، حال و آینده

نویسنده در این مقاله کوشیده است با اشاره به انتشار اسلام و تلازم آن با انتشار زبان عربی به عنوان گویش و زبان قرآن در کشورهای فتح شده توسط اسلام، علت و چرایی عدم تبدیل این زبان به زبان عمومی را در ایران بررسی و بازگو نماید و در این راستا به فراز و نشیبهای مربوط به تأثیر زبان عربی در گویش ایرانی ها و ادبیات و پس از آن زنده شدن مجدد حس استقلال طلبی در دوران صفاریان و سامانیان و به وجود آمدن شعرا و ادیبان مسلط بر زبان عربی و فارسی و تأثیر سبك و نگارش شعرای عرب در همتایان فارسی زبان آنها توصیف و تشریح شده است. ویکتور الكك سپس به افول قدرت توسعه و گسترش زبان عربی در شرق اشاره کرده و در عین حال تأکید دارد که این کاهش قدرت انتشار، مانع نفوذ عجیب زبان عربی در زبان فارسی و دستور زبان آن نگردید به طوری که آثار چنین نفوذی را می توان از بالاترین سطوح زبان فارسی تا سطوح گویش روزمره مردم مشاهده کرد. نویسنده سپس در توجیه چرایی عدم تبدیل شدن زبان عربی در ایران به زبان عمومی برخلاف کشورهای واقع در شرق قلمرو عباسی تأکید می کند که وسعت گستره امپراتوری ایران و دشواری برقراری ارتباط میان بخشهای مختلف آن از اصلیترین دلایل حفظ گویش فارسی در برابر یورش عظیم زبان عربی بوده است. الكك سپس به بررسی وضعیت کنونی زبان عربی در ایران پرداخته و با اشاره به وجود شاعران ایرانی که به زبان عربی شعر سروده اند، تأکید می کند که در دوره جمهوری اسلامی جایگاه زبان عربی در نظام آموزشی کشور بسیار تقویت شده است به طوری که حتی در قانون اساسی جدید ایران (در ماده شانزدهم آن) بر لزوم تدریس این زبان در مدارس تا پایان دوره دبیرستان اشاره شده است. به گفته الكك دپارتمانهای زبان عربی در دانشگاههای ایران پس از انقلاب اسلامی توان و قدرت و شکوفایی زیادی یافته است.

(*) رئیس مرکز زبان فارسي واستاد تاریخ اسلامی وزبان عربی- دانشگاه لبنان.

کیهان برزگر

فن آوری: عامل واگرایی در جهان عرب

پیشرفتهای تکنولوژی و فن آوری اروپاییان از اواسط قرن پانزدهم که با گسترش صنایع کشتی سازی و دست اندازیها به سایر نقاط جهان آغاز شد تا زمان حاضر ادامه داشته و عقب ماندگی و ناتوانی کشورهای عربی در واکنش به چالشهای تکنولوژیکی در طول زمان آسیب پذیری آنها را در برابر دخالتهای خارجی افزایش داده است و منجر به عدم هم گرایی ملی این کشورها در زمینه های مختلف اقتصادی، سیاسی، اجتماعی و فرهنگی شده است. به نظر نویسنده این مقاله، در پیش گرفتن سیاستهای وابسته تکنولوژیك از سوی جوامع عربی به تدریج مبادلات اقتصادی، سیاسی و فرهنگی میان آنها را کاهش داده است، به طوری که می توان گفت بروز بسیاری از جنگهای داخلی ناآرامیها و رکود اقتصادی و به طور کلی عدم پیشرفت اقتصادی و اجتماعی نتیجه همین وابستگی تکنولوژیکی است که اعراب در طول این دوران بدون هیچ گونه مقاومتی پذیرای آن شده اند. به نظر کیهان برزگر کشورهای عربی دارای منابع عظیم انسانی مادی و طبیعی می باشند، ولی به دلیل وجود اقتصادهای وابسته و وارداتی و غیر تولیدی توانایی پاسخگویی به چالشهای تکنولوژيك را ندارند. نویسنده سپس یادآوری می کند که در طول دو قرن گذشته اقدامات کشورهای عربی برای دست یابی به فن آوری جدید از طریق استفاده از شرکتهای مشاوره ای، پیمان کار و تولیدی خارجی وابسته بوده و تنها تلاشهای محدودی برای دست یابی به تواناییهای علمی و تکنولوژیکی در سطح ملی صورت گرفته است. این شیوه تسلط اقتصادی به اصطلاح رانت جو را عمیقتر کرده و روند معمولی انتقال به يك جامعه نوین صنعتی و اقتصادی سیاسی را به جهت دیگری منتقل و رویکرد واقع گرایانه مبتنی بر نتایج را تضعیف کرده است. این نوشتار شامل سه بخش است که در بخش اول توان اختراعات و ابداعات اروپاییان در علم و فن آوری در جهان در تأثیر بر دنیای عرب در طول ۵۰۰ سال و چگونگی منجر شدن آن به از هم گسیختگی اتحاد سیاسی اجتماعی جهان عرب توصیف شده است. در بخش دوم به بررسی الگوی حادی رفتار تکنولوژیکی جهان عرب پرداخته شده است و بخش آخر نیز حاوی ملاحظات و رهنمودهای مربوط به آینده می باشد.

(*) استاد علوم سیاسی ـ دانشگاه تهران.

علیرضا ازغندی

نگاهی به علوم سیاسی در ایران

نویسنده در این مقاله در صدد ارایه توصیفی نسبت به ظهور و تکامل علوم سیاسی در ایران بوده و این تکامل و توسعه را در سه مرحله ۱- بنیان گذاری مراکز عالی علوم سیاسی و دانشگاه تهران، ۲- شیوه آموزش علوم سیاسی در دوران رژیم پهلوی و گرایش آن به سیستم آموزشی آمریکا به ویژه در پانزده سال آخر عمر این رژیم، و ۳- تحولات به وجود آمده در این بخش آموزشی در دوران جمهوری اسلامی ایران، تشریح می کند. ازغندی در جای جای نوشتار خود با تشریح تحول به وجود آمده در نگرش نسبت به علوم انسانی و به ویژه علوم سیاسی پس از پیروزی انقلاب و حصول دگرگونی در شیوه های تدریس آن در دانشگاهها این نکته را مورد گوشزد قرار می دهد که دنباله روی از سیستمهای آموزش دانشگاهی فرانسوی یا آمریکایی نمی تواند کمکی به درك پدیده های سیاسی جامعه متحول و متغیر ایران بنمایند زیرا جا انداختن برخی پیش داوری های غربی، دانش سیاسی ایران را از مضمون و محتوای تجربی - عقلی و مدنی آن خالی می سازد. وی سپس با اشاره به کمبودهایی که در سالیان اولیه پس از انقلاب در عرصه استادان و اعضای هیأت علمی دانشگاهها بروز کرد، می نویسد که این نقیصه خود را در دپارتمانهای علوم سیاسی به ویژه در دانشگاه تهران و دانشگاه ملی نشان داد که عوارض ناشی از آن حتی تا اوایل دهه ۱۳۷۰ نیز گریبانگیر بدنه علمی این دانشگاه ها در رابطه با دپارتمان علوم سیاسی بود. ازغندی با ارایه اعداد و ارقام مربوط به تعداد فارغ التحصیلان در سطوح کارشناسی و کارشناسی ارشد و دکترا در این رشته و نبود بازار کار برای آنها لزوم تنظیم برنامه ای دقیق را در این راستا خاطر نشان می سازد.

(*) استاد دانشگاه شهید بهشتی - تهران.

أز امامت تا ولايت فقيه

ولايت فقيه يكي از مسائلي است كه مورد اهتمام و توجه زياد دانشمندان و علماي اسلامي بوده است زيرا اين قشر از نقش كارآمد و تأثيرگذاري در جامعه اسلامي برخوردار بوده و مي باشند. اين موضوع به ويژه بعد از پيروزي انقلاب اسلامي جزو مسائل درجه اول و اساسي بود كه مورد بحث و بررسي پژوهشگران قرار گرفت.

نويسنده اين نوشتار سعي دارد نقش فقيه مجتهد و شروط لازم براي احراز اين صفت و وظايف محوله به وي را در چارچوب سياق تاريخي آن از ارتباط ميان فقهاء و سلاطين گرفته تا نقش علماء و مجتهدان در آغاز دوره صفويه و سپس تحول آن در شكل كنوني به صورت نظريه ولايت فقيه بشكافد.

دكتر درويش در ابتداي مقاله خويش با برشمردن صفات و شروط و ديدگاه شيعه اماميه در مورد امام معصوم و سپس نحوه انتقال صلاحيت هاي امام به فقيه و مرجع تقليد به بيان تاريخچه تحول مفهوم ولايت فقيه و روابط فقهاء و مجتهدان و مراجع تقليد با سلاطين پرداخته و سخن را تا شكل گيري سلسله صفوي به دست شيخ صفي الدين اردبيلي مي رساند.

وي سپس اين نكته را يادآور مي شود كه اگرچه نظريه ولايت فقيه به دست آيت الله محمد نراقي تدوين گرديد ولي تجليات اوليه آن به آراء محمد بن مكي العاملي «شهيد اول» و ديگر علماي شيعه از جمله زين الدين بن علي الجبعي «شهيد ثاني» و علي بن عبدالعالي الكركي «محقق كركي» باز مي گردد.

دكتر درويش تذكر مي دهد كه در اين سير تكاملي نمي توان تأثير و دستاوردهاي دولت صفوي را ناديده انگاشت ولي به قول شهيد مطهري مكتب صفوي كه اساساً بر مبناي طريقت صوفيه استوار بود، فاقد يك خط مشي فقهي عميق بود ولي اين نقيصه به وسيله فقهاي جبل عامل لبنان برطرف گرديد. اگر چنين تحولي رخ نمي داد مكتب صفويه نيز به سرنوشتي همانند علوي ها در شام يا تركيه دچار مي شد.

(*) نويسنده وتحليلگر لبناني.

علی رشیدی

توسعه صنعتی در ایران

علی رشیدی مقاله خود را با این پیش فرض نگاشته است که توسعه اقتصادی و صنعتی در هر کشور، منجر به ایجاد فرصتهای شغلی و افزایش درآمدها و فراهم شدن شرایط زندگی معقول برای شهروندان خواهد شد. وی نوشتار خود را با تذکر این نکته آغاز می کند که سیاستهای توسعه صنعتی در ایران در طول نیم قرن قبل از انقلاب بر تولید محصولات مصرفی و یا صنایع مونتاژ استوار بوده است تا از این طریق بتوان به نیازهای رو به تزاید جمعیت ایران که تعداد آنها به شدت در حال افزایش بود، پاسخ داد. رشیدی در ادامه نوشتار خود به مراحل مختلف توسعه صنعتی در ایران اشاره کرده و ویژگیهای هر یك از آنها را با اعداد و ارقام و مراکز تمرکز آنها در نقاط مختلف کشور بر می شمرد ولی مرحله دوم توسعه صنعتی که از سال ۱۹۷۸ آغاز گردید را دارای اهمیت زیاد تلقی می کند؛ زیرا ذخایر ارزی ایران به دلیل فروش نفت افزایش یافت و رویکرد دولت به تولید وسایل خانگی و مصرفی و ماشین آلات نیمه سنگین معطوف گردید و سرمایه گذاران خارجی در بخشهای خصوصی در پروژه های صنعتی ایران با مشارکت سرمایه گذاران داخلی فعال شدند. نویسنده تأکید دارد که اهتمام نسبت به صنایع سنگین از سال ۱۹٦۸ آغاز گردید که تأثیر کارسازی در رشد دیگر صنایع سبك وابسته داشت به طوری که از سال ۱۹٦۸ تا سال ۱۹۷۲ میزان توسعه از ۸، ۱۲٪ به ۲، ۱۷٪ در سال رسید. به هر حال این نوشتار حاوی آمار و ارقام مربوط به توسعه صنعتی در ایران از سال۱۹۲٦ تا سال۱۹۷۸ یعنی پیش از پیروزی انقلاب می باشد.

(*) نویسنده وکارشناس امور اقتصادی.

فرهاد محمدی

صنایع معادن و فلزات و توسعه اقتصادی در ایران

نویسنده در این نوشتار در صدد اثبات این مسئله با اعداد و ارقام و گزارشهای میدانی می باشد که ایران با داشتن ثروتها و منابع معدنی هنگفت و موقعیت جغرافیایی ممتاز خود و با توجه به اینکه اراضی آن در کمربند معادن و فلزات بسیار غنی مس، کروم و سرب قرار گرفته است، می تواند موقعیت اقتصادی خویش را از طریق در پیش گرفتن سیاستهایی برای توسعه عرصه معدن کاوی و استخراج این ثروتها ارتقاء بخشد. به نظر محمدی، ذخایر معدنی و فلزی ایران هنوز به شکل کامل شناسایی نشده است ولی بخش شناخته شده آن در حدود ۲۲ میلیارد تن تخمین زده می شود و لذا با تنظیم سیاستهای مناسب برای بخش معادن و تدارك دیدن سیستم اطلاعاتی لازم می توان سهم این بخش را در تولید ناخالص ملی به شکل قابل ملاحظه ای افزایش داد و مقدمات لازم برای جذب سرمایه گذاریهای محلی و خارجی را در عرصه معدن کاوی و استخراج و تولید مواد معدنی فراهم آورد. نویسنده خاطر نشان می سازد که ایران تاکنون نتوانسته است به جایگاه واقعی خود در عرصه تولید معدنی در سطح جهان دست یابد. وی سپس به نقل ازگفتار آقای اسحاق جهانگیری وزیر معادن و فلزات، در نخستین همایش بین المللی پیرامون سرمایه گذاری در پروژه های معادن و فلزات در ایران در پائیز ۱۹۹۹ در تهران آورده است: بخش معادل و فلزات درآمدی برابر با ۱۶٪ از تولید ناخالص ملی را ایجاد می کند و ۳، ۱۹٪ فرصت شغلی را به وجود می آورد. محمدی تأکید دارد که مجموع تولیدات در این بخش بیش از ٤ میلیارد دلار می باشد که ۵۰۰ میلیون دلار آن صادر می شود. وی با بیان برنامه های توسعه تولید آلومینیم، مس و روی در برنامه های پنج ساله اول و دوم و قوانین تصویب شده از سوی مجلس شورای اسلامی و مجمع تشخیص مصلحت نظام در جهت تسهیل این امر تأکید دارد که برپایی همایشهای لازم برای شناساندن پروژه های معادن و فلزات در ایران و ارایه ویژگیها و امکانات بالقوه موجود در کشور در این عرصه می تواند راهگشای اهتمام بیشتر محافل دست اندرکار در آینده نسبت به این بخش مهم و حیاتی باشد.

(*) کارشناس مسائل نفت ومعدن.

ارتش و سیاست در خاورمیانه معاصر

در چند دهه اخیر اقدامات غیر نظامیان در خاورمیانه در ارتباط با اجرای کودتا به شدت کاهش یافته است در حالی که آنها هنوز هم از نقش قدرت مندی در رژیمهای منطقه ای برخوردارند. بدین ترتیب حکومتهای منطقه آموخته اند که چطور می توانند نیروهای نظامی خویش را کنترل کنند. به نظر نویسنده، این مسئله تا حدودی وضعیتی را ایجاد کرده است که تأثیر نهادهای نظامی در دنیای عرب به خاطر محدودیتهای اعمال شده توسط دولتهایشان به شدت کم رنگ شده است. نوشتار مزبور به بررسی نقش کنونی نظامیان خاورمیانه در زمینه های حفظ نظم داخلی و گسترش نفوذ دولتها در بیرون از مرزهای آنها می پردازد. باری روبین تأکید دارد که ناکارآمدی سلاحهای متعارف، کشورهای خاورمیانه را مجبور کرده است به بدیلهای موجود در پروژه قدرت روی آورند. به هر حال رفتار ویژه نظامیان کشورهای منطقه به ویژه کشورهای عربی، عامل مهمی در محدود کردن نقش سیاسی و کارآیی آنها به حساب می آید. اهمیت تکنولوژیهای نوین، ارتباطات سریع و انعطاف پذیری نظامی عواملی در تضعیف نیروهای نظامی سنتی در خاورمیانه می باشند. به نظر نویسنده، حرفه ایی گرایی به شدت تحت تأثیر سیاست در نیروهای نظامی خاورمیانه است، با وجود این دولتها تلاش می کنند تا نیروهای مسلح خود را غیر سیاسی کنند که این امر از دید روبین، یك تناقض تاریخی است که کشورهای خاورمیانه از آن رنج می برند. آنچه در این مقاله مطرح شده به معنای بی اهمیت بودن نقش نظامیان در تحولات سیاسی خاورمیانه نیست، بلکه بالعکس در منطقه ای که همواره آوردگاه منازعات و کشمکشها بوده است نظامیان در مقایسه با سایر مناطق جهان یك عامل و بازیگر کارساز محسوب می شوند.

(*) کارشناس خاورمیانه.

مراسم اعلام موجودیت انجمن دوستی ایران ـ فلسطین

در روز چهارشنبه ۱۵ خرداد ۱۳۸۱ انجمن دوستی ایران و فلسطین طی مراسمی در هتل استقلال اعلام موجودیت نمود. در این مراسم که با حضور شخصیتهای رسمی و غیر رسمی ایرانی و رؤسای انجمنهای مشابه و ارباب جراید و رسانه ها و برخی از اساتید و پژوهشگران دانشگاهی و میهمانان عربی به ویژه از لبنان و فلسطین برگزار شد، آقای علیزاده رییس انجمن دوستی ایران و فلسطین طی سخنانی ضمن بر شمردن اهمیت آرمان فلسطین به مثابه یك موضوع حساس منطقه ای خطرات رژیم صهیونیستی و طرحهای آن در منطقه را بر شمرد. دکتر ولایتی مشاور عالی مقام معظم رهبری، صلاح زواوی سفیر فلسطین در تهران، دکتر محمد صدر معاون عربی و آفریقایی وزارت امور خارجه، شیخ نعیم قاسم قائم مقام دبیر کل حزب الله و حجت الاسلام محتشمی نماینده مجلس شورای اسلامی و دبیر کل کنفرانس حمایت از انتفاضه ملت فلسطین نیز از دیگر سخنرانان این مراسم بودند که در گفته های خویش بر اهمیت تبلور چنین انجمنی در ابعاد گوناگون سیاسی و فرهنگی تأکید کردند. خانم اشلی برن عضو کمیته بازگشت آوارگان فلسطینی در لندن و خانم لیلا خالد مبارز صاحب نام فلسطینی نیز مسئله بسیار مهم بازگشت فلسطینیان به میهن خود را تشریح کردند.

کنفرانس مطبوعاتی آغاز کار فصلنامه ایران و اعراب

در تاریخ ۲۴ آوریل ۲۰۰۲، دکتر ویکتور الكك و دکتر محمود سریع القلم طی کنفرانس مطبوعاتی در مقر اتحادیه مطبوعات لبنان انتشار و تولد فصلنامه ایران و عرب را به طور رسمی اعلام داشتند که این خبر انعکاس وسیعی در انواع رسانه های شنیداری، نوشتاری و دیداری لبنان داشت. در این کنفرانس مطبوعاتی غازی العریضی وزیر اطلاع رسانی، محمد بعلبکی رییس اتحادیه مطبوعات لبنان و جمعی از دیپلماتهای لبنانی و عرب و روحانیون طوایف مختلف و نمایندگان رسانه های لبنانی و عربی و جهانی و جمعی از دوستداران امور فرهنگی و فکری شرکت داشتند. وزیر اطلاع رسانی لبنان ضمن تقدیر از این اقدام شایسته به ویژه در شرایط کنونی، این اقدام را گامی اساسی در راستای رویارویی با محور واقعی شیطانی به سرکردگی آمریکا و اسراییل توصیف نمود. آقای محمد بعلبکی نیز با برشمردن تاریخ روابط مستحکم میان ایران و جهان عرب بر ضرورت تقویت ارتباط کشورهای عربی با ایران به منظور ناکام گذاردن توطئه های فتنه افکنی میان اعراب و ایرانیان تأکید ورزید. به گفته دکتر سریع القلم هدف از این اقدام پر کردن شکاف و خلاء موجود میان دو ملت عربی و ایرانی می باشد که در طول تاریخ از تمدنهای درخشانی برخوردار بوده اند. دکتر الكك در بیان رسالت این فصلنامه، عنوان داشت اهمیت فصلنامه ایران و عرب از آنجا ناشی می شود که از سوی یك نهاد جامعه مدنی انتشار می یابد نه از سوی یك نهاد دولتی. وی افزود که هدف این فصلنامه خلق آگاهی اجتماعی در مورد ضرورت همکاری میان دو ملت است.

Issue no. one - Year one - Summer 2002

Iranian-Arab Affairs Quarterly

Contents

Opinion:

- Iran and the Arabs in Today's World **Mahmood Sarioghalam** 9

Roundtable:

- Iran and the Challenges of Globaliztion 13

Articles:

- The Role of Social Divisions in Changing the Loyalities of IranianVoters **Ali Rida Khurasani** 41
- The Arabic Language in Iran: The Past, the Present and the Future **Victor Al-Kick** 57
- Political Science in Iranian Universities **Ali Rida Azghandi** 79
- Industrial Development in Iran **Ali Rashidi** 93
- From Imamte to the Authority of the Jurisprudent **Ali Darweesh** 105
- Metal Industry in Iranian Economy **Farhad Mohammadi** 125
- Technological Backwardness:A Fragmenting Factor in the Middle East **Kihan Birzgar** 141

Reports:

- OPEC: Towards Widening Its Activities **Naser Farshad Gohar** 163
- The Carpet Industry in Iran: Problems and Prospects **Muhammad Alami** 169
- Army and Politics in the Middle East **Bary Rubin** 181

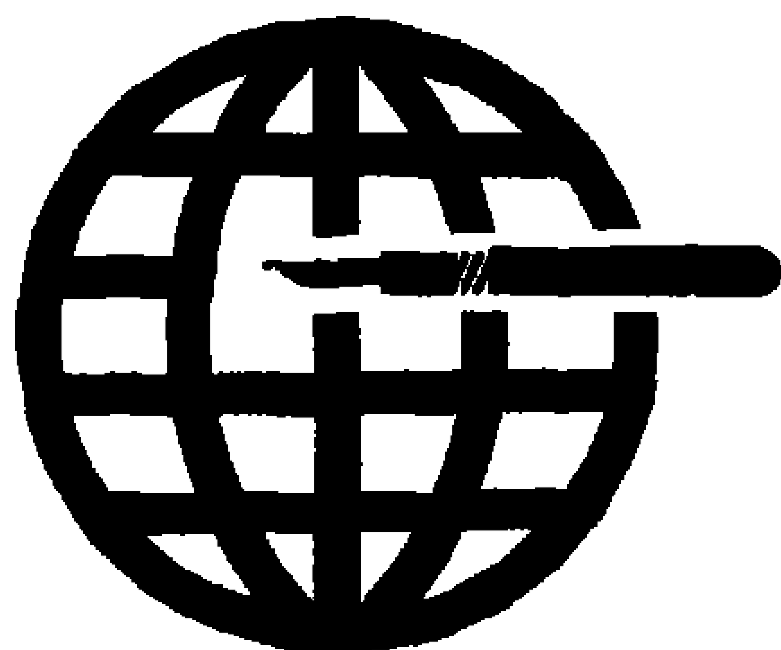
Book Review:

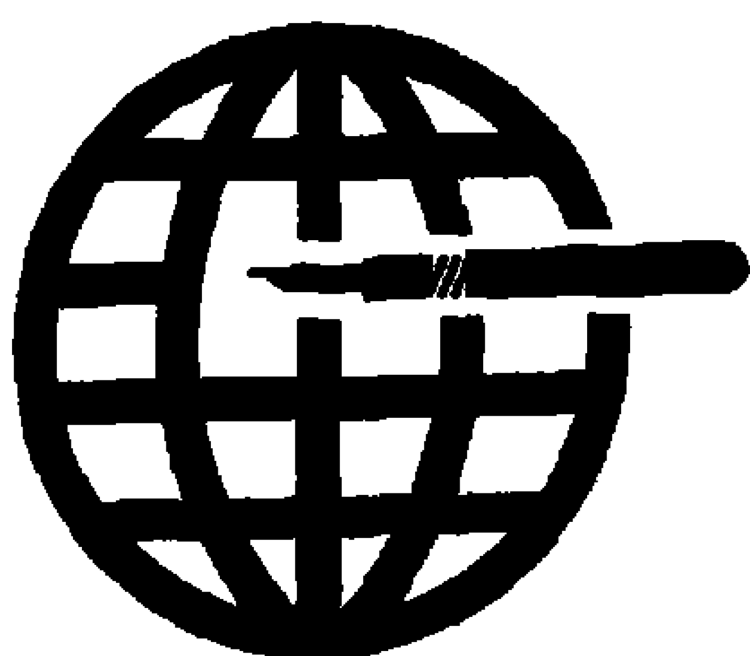
- The Frail Resistance to Social Developments in Iran **Jean Foran (A.R.A)** 195
- The Birth of the New Middle East **David Fromkeen (Nafez Abou-Hasna)** 198

Activities:

- The Arab - Palestinian Friendship Associctionand Muslim Countries 207
- Launching the Arab - Iran Periodcal 210
- The Spirit of Gardens and Resistance: An Elite Trip to Iran 214

Summary (in Persian)





Iranian-Arab Affairs Quarterly

مرکز پژوهشهای علمی و مطالعات استراتژیک خاور میانه

مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

Center For Scientific Research and Middle East Strategic Studies

Center For Scientific Research and Middle East Strategic Studies

Specialized in strategic and policy issues of the Middle East region.

Objectives:

- Studies these issues through the interaction of the region's countries including Iran.
- Follows up political and economic international trends and their impact on the Middle East region.
- Focuses on Iranian developments and Arab-Iranian relations.
- Emphasizes analysis of regional international developments of the Middle East
- Organizes roundtables, seminars and conferences between Iranian and Arab affairs for the purposes of mutual understanding.
- Is concerned with studying the relations between the countries of the region with a special focus on the Arab - Iranian relations.
- For this purpose, the center holds scientific meetings and seminars, and organizes specialized discussions. It also prepares relevant researchs. In addition it publishes several books, periodicals and publications that are related to its field.

Address

Beirut office
Bir Hassan - Embassies Street
Shati' - al Aaj Bldg.
Tel:01/833698 - Fax: 01/833698
P.O.Box: 113/5669 Beirut - Lebanon
e mail: fasleyat@middleeast-iran.com

Tehran office
20 Sahid Naderi St.- Keshavarz Blvd.
Tahran- Iran
P.O. Box: 14155 - 4576 - Fax:8969565
Tel: (009821) 8961770/8966722/8964282
e mail: merc@irost.com

Iranian-Arab Affairs QUARTERLY

1

Volume 1, Number 1, Summer 2002

Iran and Arabs in Today's World

Iran and the Challenges of Globalization

Social Classes and Voting Behavior in Iran

OPEC: New Prospects

able Resistance in Iran's History of Social Movements

Iran - Palestine Friendship Association





Design: M.Momayez